٣٠١٠٢٠٠٠٠٥١٦٧

المملكة العربية السعودية
وزارة التعليم العالي
جامعة أم القرى
كلية اللغة العربية
قسم الدراسات العليا العربية

فكر أبي عبيد النحوي
من خلال :
دراسة آرائه ، واستدراكات النحاس ، ونقوله

بحث مقدم لنيل درجة " الدكتوراه " في اللغة العربية وآدابها
تخصص : النحو والصرف

إعداد الطالب

عبد الرحمن بن محمود بن مختار الشنقيطي

إشراف الأستاذ الدكتور

سليمان بن إبراهيم العايد

(المجلد الثاني)

١٤٢٥ - ١٤٢٦ هـ

الباب الثاني

نحو أبي عبيد في نظر غير النحاس

* الإمام الذهبي : « كان أبو عبيد رأساً في اللغة وعلومها » .

* تذكرة الحفاظ : ٢ / ٤١٧ .

وفيه خمسة فصول :

* **الفصل الأول** : جانب أبي عبيد النحوي في المكتبة العربية .

* **الفصل الثاني** : الاعتراضات على أبي عبيد .

* **الفصل الثالث** : اعتراضات ابن قتيبة على أبي عبيد .

* **الفصل الرابع** : التحريف في نسبة الآراء لأبي عبيد .

* **الفصل الخامس** : آراء لأبي عبيد في « كتاب القراءات » .

تمهيد الباب

في هذا الباب سأحاول إعطاء صورة لأبي عبيد من غير جهة ووجه في الوقت نفسه ؛ حيث سأبدأ في الفصل الأول بإطلالة سريعة وكلية على المساحة التي شغلها أبو عبيد في المكتبة العربية من منظور البحث .

ومن خلال ذلك المسح التقطت اعتراضات متنوعة : في طرف الاعتراض ومضمونه ، فخصصت لها الفصل الثاني ، علماً أنها قليلة ؛ بحسب المكانة والمساحة التي شغلها أبو عبيد وفي تلك القلّة دلالة على ارتقاء النظرة لأبي عبيد عنها لدى النحاس .

كما أن لها دلالة أخرى ؛ وهي : قلّتها في جانب صواب أبي عبيد ، كما سيأتي تقريره لاحقاً .

وفي ضوء ذلك المسح الشامل برز معترض أشبه النحاس في التحامل على أبي عبيد ألا وهو ابن قتيبة ، فخصصت له الفصل الثالث ، مع العلم بسبقه في الاعتراض للنحاس ؛ نظراً لتقدمه عليه : عصْراً ووفاةً .

ونتيجة لهذا التجوال رأيتُ آراءً منسوبة لأبي عبيد وهي ليست له ؛ فكان أن خصصت لتحرير هذا الفصلَ الرابع .

وتبقّى لديَّ من ثمار هذه الرحلة آراءٌ لأبي عبيد ، لم تندرج ضمن إطار الاعتراضات ولا ضمن إطار التحريف ؛ فكان أن خصصتُ لها الفصل الخامس .

الفصل الأول

جانب أبي عبيد النحوي في المكتبة العربية

* إبراهيم الحربي : « أدركتُ ثلاثة لن يُـرى مثلهم أبداً ، تعجز النساء أن يلـدن مثلـهم ، رأيت أبا عبيد القاسم بن سلام ، ما مثّلته إلا بجبل نفخ فيه روح » .

---

* تاريخ بغداد : ١٢ / ٤١٢ .
* تهذيب التهذيب : ٨ / ٣١٦ .
* البداية والنهاية : ١٠ / ٢٩٢ .

بعد القيام بجولة - أحسب أنها واسعة - بين العلماء في تراثهم المطبوع - ضمن المكتبة العربية - للوقوف على من اهتم بإيراد جانب أبي عبيد النحوي : مخالفةً أو تأييداً ، والتوقف عنده : رفضاً أو قبولاً .

وأبرز من وقفت عليهم فتوقفت عندهم ، حسب التسلسل الزمني :

١) الزجاج : أبو إسحاق إبراهيم بن السري (٣١١هـ) :

يُعد أبو عبيد مصدراً من مصادر الزجاج في كتاب « معاني القرآن وإعرابه » حيث ذكر الزجاج أنه اعتمد في القراءات التي أوردها على ما روى عن أبي عبيد القاسم بن سلام[١] .

وعلى الرغم من ذلك فلم يصرح الزجاج باسم أبي عبيد سوى ثلاث مرات[٢] ؛ بناءً على قراءتي المتأنية في هذا الكتاب وإحصائي القاصر ؛ بحثاً عن مادة هذا البحث .

على أنه - بناءً على مخالفة المذهب النحوي بينه وبين أبي عبيد ، مع اختلافٍ للنظرة بينهما[٣] - كثيراً ما يخالف أبا عبيد من غير تصريح باسمه كما تقدم .

وقد اعتمد النحاس - في العديد من اعتراضات أبا عبيد - على شيخه الزجاج ، كما تقدم بيان ذلك والإشارة إليه كلٌّ في موضعه من الباب الأول .

٢) أبو بكر الأنباري : محمد بن القاسم بن بشار (٣٢٨هـ) :

عُني أبو بكر بأبي عبيد في كتابيه « إيضاح الوقف والابتداء في كتاب الله (عزَّ وجلَّ) » و « المذكر والمؤنث » ، وله في النقل عن أبي عبيد سندان مختلفان .

ولقد وجدت فيهما آراء متصلة وكاملة - فيما أظن - لأبي عبيد ، على عكس النصوص المبتورة التي نقلها عنه النحاس وغيره ؛ كما في مسألة الوقف على « لات » ، والفصل بين الفعل وفاعله المؤنث .

وحيث إن موضوع الكتابين قاصر على الوقف والتذكير ، ولم يشمل غيرهما من مسائل البحث المتنوعة ؛ كان النقل عنه قليلا إلى حد ما ؛ نتيجة لذلك .

---

(١) ينظر : معاني القرآن وإعرابه للزجاج : ١ / ١٩ ، النحو وكتب التفسير : ١ / ٣٧٦ .

(٢) معاني الزجاج : ١ / ٨١ ، ٣٥٣ ، ٤ / ٩٨ .

(٣) أبو عبيد من أصحاب النظرة الشاملة ، والزجاج من أصحاب الصنعة النحوية .

٣) النحاس : أبو جعفر أحمد بن محمد بن إسماعيل (٣٣٨هـ) :

اعتمد هذا البحث - في أكثر من نصفه - على ما أورده النحاس في كتابه « إعراب القرآن » ، وهو كتاب فريد في بابه ، قلّ نظيره في قيمته العلمية : نقلا وتوثيقا ، ودراسة وتأصيلاً ، واعتراضاً وتحاملاً .

وهو بحق يصلح أن يكون مصدراً لما لا يقل عن عشر رسائل علمية جادة .

وسمة الاعتراضات في هذا الكتاب سمة بارزة ، لم يخص النحاسُ أبا عبيد بها .

وقد اعترض النحاس أبا عبيد - مصرحاً باسمه - في مائتين واثني عشر موضعاً اختصرت المتشابه منها ، حسبما ما أمكنني ذلك .

وصورة أبي عبيد التي تظهر من خلال هذا الكتاب صورة مشوهة ، ليست هي حقيقته ؛ حسبما ظهر لي ، فأظهرته .

وأما كتاب النحاس الآخر ، أي « معاني القرآن الكريم » - وهو الكتاب الذي ألفه قبل « إعراب القرآن » ؛ لورود إحالات كثيرة في « إعراب القرآن » عليه - فقد اختلف منهجه فيه ، ونظرته لأبي عبيد ؛ فأبو عبيد محل تقدير وثناء في هذا الكتاب[1] .

كما أن نظرته في هذا الكتاب أقرب إلى نظرة أبي عبيد ؛ أي : النظرة الشاملة ، ولذا جمع بين الأقوال في هذا الكتاب ، وقلّل من الاعتراضات، على خلاف نظرته في « إعراب القرآن » ؛ أي : نظرة أصحاب الصنعة النحوية .

وهذان الكتابان هما البارزان في تراث النحاس من منظور البحث : إيراداً وتوريداً .

علماً أنني فتشت في بقية كتب النحاس المطبوعة ؛ كالناسخ والمنسوخ ، والقطع والائتناف ، وشرح القصائد ، وشرح أبيات سيبويه ، وصناعة الكتاب ، والتفاحة .

وقد أثبتت منها ما هو داخل ضمن إطار البحث - على قلّته - مثبتاً ذلك في موضعه .

---

(١) ينظر : معاني القرآن للنحاس : ١ / ٦٢ ، ٢ / ٤١٩ ، ٣ / ٤١٣ ، ٥٢٠ ، ٥ / ١٣٨ .

٤) الأزهري : أبو منصور محمد بن أحمد (٣٧٠هـ) :

يتميز كتاب « معاني القراءات » للأزهري بميزتين رئيستين من خلال إطار هذا البحث :

١- كثرة النقولات عن أبي عبيد : أقوالاً وحججاً .

٢- كون أبي العباس ثعلب هو وسيلته الموصلة لأبي عبيد ؛ ذلك أن نصوص ثعلب مفرقة في كتب الأزهري ؛ كما هو معلوم .

ونقل ثعلب عن أبي عبيد : تأييداً أو مخالفة مفقود في غير مكتبة الأزهري - حسبما ظهر ؛ وكان هذا ميزة تضاف لسابقتها .

وأما كتاب « تهذيب اللغة » فلقد احتل أبو عبيد صدارة الطبقة الثالثة من الأئمة الذين اعتمد عليهم في جمع هذا الكتاب .

وأورد في مقدمته مصادره التي اعتمدها ، والتي من أهمها - بالنسبة للأزهري وللباحث معاً - كتب أبي عبيد الأربعة : الغريب المصنف ، غريب الحديث ، الأمثال ، معاني القرآن[١] .

والنقل عن كتاب « معاني القرآن » لأبي عبيد نادر جداً في غير « التهذيب » .

كما أن الأزهري تفرد بإضافة كتاب في النحو لأبي عبيد - ولم يذكره في المقدمة مع المصادر - ونقل عنه مرة واحدة[٢] ؛ بناءً على بحثي القاصر .

وسيأتي التفصيل في ذلك في موضعه . وكل ذلك ميزاتٌ تحسب لكتاب الأزهري من خلال منظور هذا البحث .

٥) ابن خالويه : أبو عبد الله الحسين بن أحمد الهمذاني (٣٧٠هـ) :

اعتنى ابن خالويه بأبي عبيد ، فنقل عنه كثيراً في كتابه « إعراب القراءات السبع وعللها » واتصاله بأبي عبيد اتصالٌ مسند ؛ فقد أكثر النقل عن شيخه أحمد بن عبدان الذي نقل عن علي ابن عبد العزيز - تلميذ أبي عبيد - الذي أوصله بأبي عبيد .

---

(١) تهذيب اللغة : ١ / ١٩ - ٢٠ .

(٢) السابق : ١ / ٢٠٠ .

وكثيراً ما يذكر هذا الإسناد[١] ، وربما عزا لأبي عبيد من غير إسناد في كتاب « القراءات » وله سند آخر في تلقى هذا الكتاب غير السند المتقدم .

وكتاب « القراءات » لأبي عبيد يعد المصدر الثاني في هذا الكتاب من حيث الأهمية وكثرة النقل والاعتناء - بعد كتاب « معاني القرآن » للفراء[٢] .

وآراء أبي عبيد وحججه واختياراته محل احتفاء - في الغالب - من ابن خالويه ، رغم أنه قد اعترضه في البعض منها حسبما هو مبين في موضعه .

ولعل من أسباب هذا الاحتفاء : التوافق في النزعة الكوفية ، إضافة إلى أن بعض مشايخ ابن خالويه هم تلامذة لأبي عبيد .

كما أنه نقل أيضاً عن أبي عبيد في كتابه « إعراب ثلاثين سورة » وهو - على صغر حجمه - من أكثر كتب ابن خالويه فائدة وأعظمها نفعاً وبركة .

وقد أفدت منه في موضع لحل إشكال من اعتراضات ابن خالويه في « إعراب القراءات السبع » ، كما هو مبين في موضعه .

٦) ابن زنجلة : أبو زرعة عبد الرحمن بن محمد (من رجال المائة الرابعة) :

ألف كتابه « حجة القراءات » ، ولم يحدد الشيخ سعيد الأفغاني - محقق الكتاب - سنة وفاته .

وهذا الكتاب من أهم الكتب التي اعتمدتها ، فما أورده من حجج منطبق تماماً مع حجج أبي عبيد التي وقفت عليها ، إضافة إلى أنه كثير النقل مع التصريح باسمه من غير اعتراض على أبي عبيد ؛ فأبو عبيد محل تقدير وإكبار من ابن زنجلة ؛ ولذا جعلته مرتكزاً أساسياً ، وخاصة في الباب الأول .

ويظهر أن استقاء كل من ابن خالويه - كما تقدم سابقاً - وابن زنجلة من أبي عبيد يفسر التشابه بينهما في التوجيه والاحتجاج .

وقد تنبه الدكتور عبد الرحمن العثيمين إلى هذا التشابه دون أن يجد تفسيراً لذلك[٣] .

---

(١) إعراب القراءات السبع : ١ / ١٣ ، ١٤ ، ٢٤ ، ٩٤ ، ٩٧ ، ٢١١ ، ٣٠١ ، ٣٠٨ ، ٣٠٩ ، ٣١٧ ، ٣٦٦ ، ٤١٢ ، .. الخ .

(٢) مقدمة الدكتور عبد الرحمن العثيمين : ١ / ١٠٠ .

(٣) ينظر : مقدمته على « إعراب القراءات السبع وعللها » لابن خالويه : ١ / ١٠٣ .

٧) أبو علي : الحسن بن عبد الغفار الفارسي (٣٧٧هـ) :

اقترب أبو علي في كتابه « المسائل البصريات » من اللغويين كثيراً ومن الكوفيين على وجه الخصوص ؛ فكان من ذلك أن نقل عن أبي عبيد رأيه في الوقف على « لات » معترضاً عليه في ذلك[١] .

في حين اقتصرت بقية النقول عنه - وهي كثيرة - في هذا الكتاب ، وفي بقية كتبه - على قلة - على الجوانب اللغوية .

وقد غاب أبو عبيد في كتاب « الحجة للقراء السبعة » - وهو من أهم الكتب في هذا المجال - غياباً غير مبرّر ، فلم ينقل عنه أبو علي - مصرحاً باسمه - سوى مرتين : إحداهما لغوية[٢] ، والأخرى في إثبات قراءة للكسائي[٣] .

وأحسب أن أبا علي قد اطلّع على حجج أبي عبيد واختياراته ، كما لمست ذلك من خلال معايشتي لكتاب « الحجة » مدة ليست بالقصيرة ، تيقنت فيها أن أبا عبيد قد غيِّب عن هذا الكتاب ، وليس لأبي علي الحق في ذلك ؛ لسببين :

الأول : أن كتاب « الحجة » ينبغي - من ناحية منهجية - أن يستقي فيه من أول كتاب معتبر أُلّف في القراءات ، ألا وهو كتاب « القراءات » لأبي عبيد ؛ خاصة وأنني قد ثبت لدي إطلاعه على هذا الكتاب ، سواء أكان ذلك الاطّلاع مباشرة أو بواسطة .

ويظهر لي أن أبا عليّ قد تبع نهج ابن مجاهد ؛ ذلك أن كتاب « الحجة » هو شرح لكتاب « السبعة » لابن مجاهد .

وقد غيّب ابنُ مجاهد أبا عبيد ولم يورده إطلاقاً في كتابه ؛ لأنه اعتمد على كتاب شيخه الإمام الطبري « الفصل بين القراءة » الذي بناه على كتاب أبي عبيد[٤] ؛ فكان نتيجة ذلك أن حُجب أبو عبيد من ابن مجاهد حجباً غير مسوَّغ ، تبعه في ذلك أبو علي الفارسي في الشرح ، الذي هو إكمال لصنيع شيخه أبي بكر بن السراج .

---

(١) المسائل البصريات : ١ / ٦٠٣ - ٦٠٦ .

(٢) الحجة : ١ / ١٣ .

(٣) السابق : ١ / ٣٢٢ .

(٤) معجم الأدباء : ١٨ / ٦٣ - ٦٧ .

الثاني : اعتماده على حجج أبي عبيد ، كما أشرت إلى ذلك في مواضع كثيرة من الباب الأول .

تتمة :

أغفل أبو البركات بن الأنباري التصريح باسم أبي عبيد ، إلا في موضعين من كتابه « البيان في غريب إعراب القرآن »[1] ؛ على الرغم من أن أثر أبي عبيد غير خافٍ في مواضع كثيرة من هذا الكتاب .

٨) مكي : أبو محمد مكي بن أبي طالب القيسي (٤٣٧هـ) :

اهتم مكي بأبي عبيد - من منظور هذا البحث - في كتابيه : « الكشف عن وجوه القراءات السبع وعللها وحججها » ، و « مشكل إعراب القرآن » .

وأمّا بقية كتبه : - كالإبانة والتبصرة ، والوقف ... ، - فلم أجد فيها ما يمكن إدراجه ضمن إطار هذا البحث .

أما كتاب « الكشف » فهو الأهم في تراث مكي اعتناءً بأبي عبيد ؛ فلقد صرّح باسم أبي عبيد - في هذا الكتاب - في إحدى وأربعين مرة ، في حين اقتصر تصريحه باسم أبي عبيد في « المشكل » على عشر مرات فقط .

وبما أن مكي من تلامذة النحاس الآخذين عنه ، فقد حظي كتاباه بمزيد عناية منى في معالجة مسائل الباب الأول : عزواً وتوثيقاً ، وحكماً وتحكيماً ، وإرشاداً وتوجيهاً .

ولم يلتزم مكيًّا نص عبارة النحاس كالتزام القرطبي ونشوان ؛ فلم أعتمده كاعتمادي عليهما في معالجة إشكالات نصوص النحاس المطبعية .

وما قيل من أن مكيًّا اقتصر صنيعه على السطو على كتاب النحاس فغير صحيح أو غير دقيق على أقل تقدير ؛ فلقد أورد مكي - فيما يتعلق بهذا البحث - مالم يورده النحاس ، وأبرز شاهد على ذلك اعتراضات ابن قتيبة ، التي شغلت حيّز فصل من هذا البحث .

كما أن مكيًّا قد تكرر منه الوقوف في صف أبي عبيد ضد شيخه النحاس ، كما هو مبين في موضعه .

---

(١) البيان في غريب إعراب القرآن : ١ / ١٢٢ ، ٢ / ٢٣١ .

٩) الأندرابي : المقرئ أحمد بن أبي عمر (٤٤٩هـ) :

يعد الأندرابي من أهم المعنيِّين بكتاب « القراءات » لأبي عبيد الذي ضمّنه حججه وآراءه النحوية واعترضه النحاس فيها كما تقدم - وذلك في كتابه « الإيضاح في القراءات العشر » الذي لا يزال مخطوطاً ، لم يطبع منه سوى الباب الثاني والثلاثين ، تحت مسمّى : « قراءات القراء المعروفين بروايات الرواة المشهورين » .

وقد أفدت منه في حديثه عن اختيارات أبي عبيد : حججاً عامة وآراء مستقلة ، أثبتُّها في مواضعها من هذا البحث .

وهناك كتابان آخران مماثلان لكتاب « الإيضاح » من حيث العناية بالإيراد عن أبي عبيد ، وكونهما لم يطبعا بعدُ مثله ، والكتابان هما :

١) كتاب « الكامل في القراءات الخمسين » للإمام الهذلي - المتوفي سنة (٤٥٥هـ) ، حُقِّق جزء منه رسالة دكتوراه ، بتحقيق الدكتور : أيمن سويد وبقية أجزائه ما زالت مخطوطة .

٢) كتاب « المنتهى في القراءات الخمسة عشر » لأبي الفضل الخزاعي ، ويسعى الدكتور محمد بن موسى لتحقيقه .

وقد أشرت إلى هذه الكتب الثلاثة المخطوطة ؛ تنبيهاً إلى كونها من أهم المراجع عن « كتاب القراءات » لأبي عبيد .

١٠) الواحدي : أبو الحسن علي بن أحمد النيسابوري (٤٦٨هـ) :

اعتمد الواحدي في تفسيره « الوسيط في تفسيره القرآن المجيد » على مصادر عديدة لم يكن من بينها أحد كتب أبي عبيد[١] ، وعلى الرغم من ذلك تكرر اسم أبي عبيد في ثنايا هذا الكتاب كثيراً ؛ نتيجة لتلك المصادر ؛ كمعاني القرآن، وغريبه لثعلب، وتهذيب الأزهري ... إلخ .

وقد لاحظتُ التطابق التام - في النصوص المنقولة عن أبي عبيد - بينه وبين أبي العلاء الكرماني - المتوفي سنة (٥٦٣هـ) في « مفاتيح الأغاني في القراءات والمعاني » وسبب ذلك التطابق ؛ اعتماد الأخير على الأول من غير إشارة .

---

(١) مقدمة محقق « الوسيط » : ١ / ١٩ - ٢٠ .

قال محقق كتاب الكرماني : « وهناك أعلام نقل الكرماني قسماً من مواد كتابه عنهم ، وتركهم غُفلاً ؛ فلم يذكرهم في كتابه ، ولم يشر إلى كتبهم » وأورد علمين : ابن خالويه في « إعراب ثلاثين سورة » ، والواحدي في « الوسيط في تفسير القرآن المجيد »[1] .

وهذا التطابق يدعِّم صحة النقل عن أبي عبيد ، ويبعد احتمال التصحيف بينه وبين شيخه أبي عبيدة .

ولم أتنبه إلى هذا التطابق إلا بعد أن فرغت من الكتابين معاً ، لأتوصّل بعد ذلك إلى هذه النتيجة .

١١) ابن السيدّ : أبو محمد عبد الله بن محمد البطليوسي الأندلسي (٥٢١هـ) :

أفاد ابن السيد البطليوسي من « الغريب المصنف » لأبي عبيد ، وخاصة في الجزء الثاني من كتابه « الاقتضاب في شرح أدب الكتاب » ، الذي أفرده لاعتراضاته على ابن قتيبة .

وإفادة ابن السيد من أبي عبيد تتعلق بجوانب عديدة : بنية الكلمة ، الجموع ، التذكير والتأنيث ، المصادر التي لا أفعال لها ، الأبنية[2] .

وتخصيص ابن السيد هذه المساحة لأبي عبيد ، هو السبب في إيراده في هذا الفصل .

وأما بقية أجزاء الكتاب فلم أقف فيها على ما هو جدير بالتنبيه عليه هاهنا ، والحال نفسه في كتابيه : « الحلل » ، و« إصلاح الخلل » .

١٢) ابن عطية : أبو محمد عبد الحق بن غالب الأندلسي (٥٤٦هـ) :

أفرد ابن عطية - في كتابه « المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز » - تسعة مواضع فقط أورد فيها آراءً لأبي عبيد في اختياراته ؛ مما أسهم في إضافات أبي حيان عليها : زيادة ، ومناقشة .

---

(١) مفاتيح الأغاني : ٣٢ - ٣٣ ، والتحقيق في أصله : رسالة دكتوراه .

(٢) ينظر : الاقتضاب : ٢ / ٧٠ ، ٧٩ ، ٨٦ ، ٩٠ ، ١١٠ ، ١٥٥ ، ٢٠١ ، ٢١٧ ، ٢٢٨ .

ليأتي عقب ذك السمين ، فيضيف عليهما الكثير فيما يتعلق بأبي عبيد ، كما هو مبين في مواضعه ؛ ولذا أوردت ابن عطية في هذا الفصل .

١٣) نشوان الحميري (٥٧٣هـ) :

تميز كتاب نشوان بن سعيد الحميري « شمس العلوم ودواء كلام العرب من الكلام » بميزة فريدة قدّمها لهذا البحث ؛ وهي كونه مرجعاً مزدوجاً لكل من :

١) كلام النحاس في « إعراب القرآن » .

٢) اختيارات أبي عبيد وآرائه وحججه .

حيث التزم نشوان بإيراد نص كلام النحاس - على كثرة كاثرة - ؛ فكان ذلك مرجعاً يضاف لتفسير القرطبي في توثيق كلام النحاس ، وتوثيق النسبة وتحقيقها لأبي عبيد ، إضافة إلى الخدمة والإسهام في معالجة المشكلات المطبعية الكثيرة في « إعراب القرآن » .

كما أن نشوان أضاف على النحاس إيراد اختيارات كثيرة - في القراءات - لأبي عبيد ؛ مما يدل على إطلاعه على كتاب « القراءات » .

وقد أفدت منها كثيراً في وضع التصور العام لاختياراته وحججه ، فأثبت منها ما هو ضروري واحتفظت بالباقي في « الحاوية » التي تحوى مادة هذا البحث العلمية الأساسية .

ولقد عايشت هذا الكتاب الضخم مدة ليست بالقصيرة ، واسم أبي عبيد في جانب القراءات تكرر كثيراً جداً .

واعتناء نشوان بإيراد هذا الجانب ، يؤيِّد حفاوتي بهذا المعجم ، وعدم ابتعادي عنه وخاصة في البابين : الأول والثاني .

١٤) الإمام محمد الرازي (٦٠٤هـ) :

لقد ثبت لديَّ أن الإمام الرازي ممن اطلع على « كتاب القراءات » لأبي عبيد ، فأفاد منه في مواضع كثيرة في كتابه « التفسير الكبير ومفاتيح الغيب » .

وربما تفرَّد - حسب بحثي القاصر - في بعض النقولات عن أبي عبيد ، كما أثبتُّ ذلك في مواضعه .

وهذا الكتاب من كتب التفسير التي أفدت منها كثيراً في جمع مادة هذا البحث ، واكتشافي له جاء بمحض الصدفة أثناء تجوالي في المكتبة العربية ؛ بحثاً عن أبي عبيد في جانبه النحوي .

١٥) علم الدين السخاوي : أبو الحسن علي بن محمد (٦٤٣هـ) :

اعتنى الإمام علم الدين السخاوي في كتابه القيم « جمال القراء وكمال الإقراء » حيث لخَّص جملاً كثيرة من كلام أبي عبيد في « فضائل القرآن »[(١)] ، وأورد نتفاً قيمة من « كتاب القراءات » لأبي عبيد ؛ أورد فيها بعض حجج أبي عبيد - ذات الصلة بالبحث - في اختياراته ، في مساحة واسعة تشمل سبعة وخمسين موضعاً .

وقد أفدت من تلك المواضع كثيراً ، فالكتاب بحق يصْدق عليه ما قال عنه ابن الجزري : « وهو غريب في بابه »[(٢)] .

وقال في « غاية النهاية » : « فيه عدة مصنفات ، وهو من أجلّ الكتب »[(٣)] .

وأما المساحة التي خصصها لأبي عبيد الإمام السخاوي في كتابه الآخر : « سفر السعادة وسفير الإفادة » فهي مواضع لغوية ؛ أي : خارجة عن إطار البحث ومضمونه .

١٦) أبو شامة : عبد الرحمن بن إسماعيل بن إبراهيم الدمشقي (٦٦٥هـ) :

افتتح أبو شامة كتابة - الضخم « إبراز المعاني من حرز الأماني » - بالنقل عن أبي عبيد في كتابة « القراءات » ، ثم أتبع ذلك بنقولات كثيرة جداً عن أبي عبيد .

والنقل المباشر من « كتاب القراءات » نادر في المكتبة العربية ، باستثناء إعراب النحاس الذي اقتصر نقله - غالبا - على ما شملته دائرة اعتراضاته .

وكتاب أبي شامة هذا الذي هو شرح للشاطبية - يعدُّ من أهم المراجع عن أبي عبيد ؛ ففيه غنيةٌ عن كثير من كتب القراءات ، وليس لبقية كتب القراءات - حسب منظور البحث - غنيةٌ عنه .

---

(١) ينظر : جمال القراء : ١ / ٥٠ - ١٢٢ .

(٢) النشر : ١ / ٩٧ .

(٣) غاية النهاية : ١ / ٥٧٠ .

إضافة إلى تميزه - من جهة أخرى - بمناقشة القراءات - أصولاً وفرْشاً - من الوجهة النحوية ، وإيراد العديد من المسائل والفوائد والاجتهادات المتعلقة بذلك .

وقد قرأته بتمامه - بحثاً عن أبي عبيد - ؛ نظراً لصغر خطّه وسوء طبعته وانعدام فهرسه ، فلم أندم على ذلك ؛ بل أفدت منه أيّما إفادة : تأصيلاً وتوثيقاً ، وتصوراً ومعالجة .

ومع أنّ نقله عن أبي عبيد نقلٌ مباشر ، وخالٍ من الاختزال - فيما يظهر لي - إلا أن كثرة مصادره وزخم النصوص التي يوردها عن غير أبي عبيد ؛ لم تترك مجالاً لأن تكون مساحة أبي عبيد أكبر مما هي عليه ، إضافة إلى تحكم نظم الشاطبية في ذلك .

وغالب نصوص أبي عبيد الواردة في هذا الكتاب - رغم كثرتها - ليست من مواطن الإشكال والاعتراض ؛ لذا كانت إفادتها في الباب الأول ليست متوازية - من حيث الحجم - مع ما أورده النحاس .

وقد تعقب أبو شامه نفسه النحاسَ في مواضع قليلة كان نقْله فيها مخالفاً لما هو في « كتاب القراءات » لأبي عبيد ، كما هو مبين في مواضعه من الباب الأول .

تتمة :

لأبي شامة كتاب آخر اسمه : « المرشد الوجيز إلى علوم تتعلق بالكتاب العزيز » تكرر فيه اسم أبي عبيد ثمانية وعشرين مرة ؛ حيث نقل فيه عن أبي عبيد من كتبه الثلاثة : كتاب القراءات ، فضائل القرآن ، غريب الحديث ، إلا أن هذا الكتاب صغير الحجم بالنسبة لسابقه .

وقد تحدث فيه عن فضائل القرآن ، وتوسع في بعض الجوانب المتعلقة بالحرف ، والمقرأ ، وشروط القراءة الصحيحة .

وكانت إفادتي من هذا الكتاب - في هذا البحث - قليلة ؛ بناء على ذلك .

تنبيه :

نقل أبو شامة عن شيخه - أبي الحسن علم الدين السخاوي - كثيراً ، وكلٌّ من الشيخ وتلميذه ممن اهتم بأبي عبيد ونقل عنه من كتابه « كتاب القراءات » .

١٧) القرطبي : أبو عبد الله محمد بن أحمد الأنصاري (٦٧١هـ) :

يعد تفسير الإمام القرطبي « الجامع لأحكام القرآن » من أهم مراجع هذا البحث الأصيلة ؛ وخاصة في الباب الأول ؛ ذلك أن القرطبي اعتمد كثيراً على النحاس في كتابيه : « إعراب القرآن » و « معاني القرآن » ، والتزم بنص كلامه حذو القذة بالقذة ؛ فكان ذلك مرجعاً لكلام النحاس : تحقيقاً وتوثيقاً .

ولقد وهم أكثر من مرة في فهم عبارة النحاس ، كما نبهت عليه في موضعه .

كما أنه - نتيجة لاعتراضات النحاس الكثيرة على أبي عبيد - احتفى بجمع آراء أبي عبيد المتنوعة : فقهية أو حديثية ، لغوية أو نحوية ؛ من مصادر شتى غير النحاس ، فكان أن ورد اسم أبي عبيد في هذا التفسير في مائتين وعشرين موضعاً ؛ حسب إحصائي نتيجة البحث والتقصي ؛ وعليه فهذا التفسير من المراجع الأصيلة عن أبي عبيد .

١٨) ابن منظور : أبو الفضل جمال الدين محمد بن مكرم الأفريقي (٧١١هـ) :

اقترب ابن منظور في « لسان العرب » من أبي عبيد كثيراً ، فأورد اسمه مئات المرات .

ولكن هذا الاقتراب - فيما يظهر لي - لم يكن مباشراً بينه وبين كتب أبي عبيد ، وإنما وصوله إلى أبي عبيد - فيما أحسب - عبر « الأصول الخمسة » التي اعتمدها وخاصة : تهذيب الأزهري ومحكم ابن سيده ؛ ويفهم ذلك من قول ابن منظور في المقدمة : « ولم أخرج فيه عما في هذه الأصول »[(١)] ، وقوله : « وليس في هذا الكتاب فضيلة أمتُّ بها ، ولا وسيلة أتمسك بسببها ، سوى أني جمعت فيه ما تفرق في تلك الكتب من العلوم »[(٢)] .

ونتيجة لذلك فقد وقع ابن منظور في الوهم أحايين قليلة - حسبما وقفت عليه - ؛ فنسب لأبي عبيد أقوالاً هي في حقيقتها مركبة من قول أبي عبيد إضافة إلى قول المصدر الذي نقل عنه ؛ إضافة إلى شيء من التحريف بينه وبين أبي عبيدة ، كما نبهت إلى ذلك في موضعه ؛ مما استدعى مني الحرص والتدقيق : إيراداً وتوريداً .

---

(١) لسان العرب : ١ / ٩ - ١٠ .

(٢) السابق : ١ / ١٠ .

وهذا لا ينقص من أهمية هذا الكتاب بالنسبة للبحث ؛ فقد بدأتُ منه رحلتي في المعاجم العربية ، بحثاً وجمعاً لمادة هذا البحث العلمية ؛ فكان منه أن فتح أمامي آفاقاً ، ونبهني على جوانب عديدة ، ومن بينها : اعتراضات ابن سيده ، التي أفردتها بفصل من هذا البحث .

١٩) أبو حيَّان : محمد بن يوسف الأندلسي (٧٤٥هـ) :

تنوَّعت اهتمامات أبي حيان العلمية بين : التفسير والقراءات ، والحديث والفقه ، واللغة والنحو ؛ حيث ألف في جميع ذلك .

ونتيجة لتنوع هذه الاهتمامات؛ فلقد ظفر أبو عبيد بالإيراد عنه في كتاب نحوي متخصص ، وهو كتاب أبي حيان : « ارتشاف الضرب من لسان العرب » ، حيث نقل عنه في اثني عشر موضعاً ، كما أثبتُّ ذلك مفرّقاً ؛ حسب مقتضيات التصنيف ، بعد أن غاب أبو عبيد - أو غُيِّبَ - عن كتب النحاة : غياباً كلياً أو شبه كلي على أقل تقدير ، مثله في ذلك مثل الكثير من اللغويين والمغمورين من النحاة .

وأما تفسير أبي حيان « البحر المحيط » - الذي صرّح فيه باسم أبي عبيد في خمسة وثلاثين موضعاً .

فقد لازمت هذا البحر برهة من الزمن - ليست بالقصيرة - ؛ لالتقاط دره وجواهره المتعلقة بهذا البحث .

فنقولاته عن أبي عبيد كثيرة ، ومصادره التي أوصلته إلى أبي عبيد عديدة : فمن كتب التفاسير : محرر ابن عطية ، ومن كتب الإعراب : إعراب النحاس ، ومن كتب القراءات : إقناع ابن الباذش ومؤلفات الداني ؛ مما اقتضى مني كثرة التنقل بين تلك المصادر وهذا البحر .

ومنهج أبي حيان المطرد في الوقوف إلى جانب القراءات الصحيحة ، وتأييدها تأييداً مطلقاً نشأ عنه : تأييد أبي عبيد أو الاعتراض عليه ؛ بناءً على ذلك ، حسبما هو مفصّل في مواضعه .

٢٠) السمين : أحمد بن يوسف بن عبد الدائم الحلبي (٧٥٦هـ) :

ألف السمين كتابه « الدر المصون في علوم الكتاب المكنون » في حياة شيخه أبي حيان ، مناقشاً له في العديد من المسائل[١] .

وتصريح السمين في مقدمة هذا الكتاب بعدد من المصادر التي اهتمت بأبي عبيد[٢] ؛ أورث كثرة النقل عن أبي عبيد : تأييداً أو مخالفة .

فلقد صرح باسم أبي عبيد في مائة وأربعة مواضع ، وهو عدد يتجاوز كثيراً عدد المرات التي أثبتها شيخة أبو حيان في « البحر المحيط » كما تقدم سابقاً .

وأقوال أبي عبيد الواردة في هذا الكتاب ليست متطابقة مع ما أورده شيخه أبو حيان : زيادة أو نقصاً ، كما هو مبين في مواضعه .

وقد بنيتُ على ما تقدم أمران - وظفتهما في معالجة وتناول مسائل البحث - وهما :

١- تقرير زيادته على شيخه أبي حيان : إقراراً وتأييداً ، مناقشة واستدراكاً .

٢- إفراده بالذكر دون الاكتفاء بشيخه : نقلاً وتوثيقاً .

٢١) ابن الجزري : أبو الخير محمد بن محمد الدمشقي (٨٣٣ هـ) :

لأبي عبيد مكانة خاصة عند علماء القراءات عامة ، وخاصة الإمام ابن الجزري في كتابه « النشر في القراءات العشر » ؛ فأبو عبيد محل إكبار وإجلال ، وكتابه « كتاب القراءات » ، محل قبول واعتناء .

وقد أثبتُّ ابن الجزري في هذا الفصل ؛ للإشارة إلى أنه مرجعٌ أصيلٌ في تناول جانب القراءات عند أبي عبيد وما اتصل به من النحو : نقلاً وتوثيقاً ودراسة .

تنبيه :

كتب أبي عمرو الداني - غير المطبوعة - وإن كانت قد اهتمت بالإيراد عن أبي عبيد ؛

---

(١) ينظر : البغية : ١ / ٤٠٢ ، الدرر الكامنة : ١ / ٣٣٩ - ٣٤٠ .

(٢) الدر المصون : ١ / ٥ - ٦ .

- كما أوردتُ بعض النقولات عنه ، والإشارات إلى ذلك كل في موضعه - إلا أنني وجدت في ابن الجزري وغيره غنيةً أغنتني - من منظور البحث - عن الدخول في مهمه البحث عن تراث أبي عمرو الداني : مفقوداً كان أو مخطوطاً .

وأما كتب أبي عمرو الداني المطبوعة فلم أجد فيها ما يشفع لإدراجه ضمن هذا الفصل ، وقد اكتفيت بالإفادة منها في تخريج القراءات وتوثيق بعض المسائل .

٢٢) البغدادي : عبد القادر بن عمر (١٠٩٣هـ) :

تكرر اسم أبي عبيد في « خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب » أربعا وخمسين مرة ، وهو تكرار يحمل في طيه : اعتناء البغدادي بأبي عبيد .

فإيراد اسم أبي عبيد - في هذا العمل الموسوعي - قد فاق إيراد عدد من النحاة : كأبي بكر ابن الأنباري وأبي حيان .

وهذا الكتاب شرحٌ لشواهد شرح الكافية للرضي ، الذي لم يرد فيه اسم أبي عبيد سوى مرتين :

الأولى : في الرد على أبي عبيد في مسألة الوقف على : لات[١] .

الثانية : في إيراد قول لأبي عبيد في شواذ التصغير من ضمن أقوال عدة[٢] .

وبالمقارنة بين كتابي الرضي والبغدادي نلحظ الفرق جليّاً من حيث المساحة المخصّصة لأبي عبيد ، هذا من ناحية .

ومن ناحية أخرى كان للبغدادي مع أبي عبيد اجتهادات في إطار هذا البحث : قُبل منه بعضها ، وتُرك البعض الآخر .

---

(١) شرح الكافية للرضي : ٢ / ٢٢٩ .

(٢) السابق : ٣ / ٤٤٧ .

٢٣) الألوسي : شهاب الدين محمود البغدادي (١١٢٧هـ) :

أفرد الألوسي لأبي عبيد - في تفسيره « روح المعاني في تفسيره القرآن العظيم والسبع المثاني » - مساحة نحوية جيدة ؛ حيث أورد ذلك - مصرحاً باسم أبي عبيد - في واحد وأربعين موضعاً ، وهي مساحة مساوية تقريباً للمساحة التي خصصها للنحاس .

وقد أفدت منه في تلك المواضع ، وفي غيرها ، مماله تعلق بجوانب البحث العديدة .

ملحوظات عامة ونتائج وتتمات

أولاً : لم أورد ابن قتيبة من ضمن القائمة الواردة في هذا الفصل لسببين :

الأول : الاكتفاء بما أوردته في فصل مستقل من هذا الباب .

الثاني : أني لم أجد في كتبه المطبوعة - بعد البحث والتحرِّي - ما يمكن إدراجه ضمن إطار هذا البحث .

ولم أورد ابن سيده أيضاً ؛ اكتفاء بما أوردته في فصل مستقل من الباب الثالث .

ثانياً : ليس بخافٍ على أحد - من فئة الباحثين - مكانة أبي عبيد في المعاجم العربية ، فمكانته - مثلاً - في « الصحاح » للجوهري ، وأهمية ما نقله عنه - من منظور البحث - يقترب كثيراً مما أورده الأزهري في « تهذيب اللغة » .

والحديث نفسه عن « مجمل اللغة » لابن فارس ، مع اختلاف في نسبة النقل واقترابه من الجانب النحوي .

وهي نسبة قليلة في « مجمل اللغة » بالنسبة للمعجمين المتقدمين .

ولم أفرد سوى الأزهري وابن منظور ؛ لتميزهما في دعم مادة هذا البحث ، والإسهام في الكشف عن الهدف منه .

ثالثاً : المصادر التي اعتنت بأبي عبيد أو نقلتْ عنه ، متباينة المواقف بين التأييد أو المعارضة : إجمالاً أو تفصيلاً .

وربما من كان سمته الغالبة الاعتراض ؛ كالنحاس مثلاً ، أو من كان سمته الغالبة التأييد المطلق ؛ كابن زنجلة مثلاً ، ومنهم من جمع بينهما ؛ كابن خالويه وغيره ، وبيان جميع ذلك مفرَّقٌ في مواضعه .

رابعاً : غياب أبي عبيد عن جمهور الكتب النحوية المتخصصة ، غياب شبهُ كامل ؛ شأنه في ذلك شأن بقية علماء اللغة أو النحاة غير المشهورين ، وخاصة الكوفيين منهم .

ونتيجة لهذا الغياب ؛ نسب ابن هشام في « المغني » قول أبي عبيد في الوقف على (لات) - الذي اتفقت المصادر على عزوه له - إلى أبي عبيدة ؛ حيث ورد ذلك في جميع

طبعات المغني[١] ، وتبعه في ذلك صاحب كتاب « الدرر اللوامع »[٢] .

ومما يبعد احتمال التصحيف أن ابن هشام نفسه في « أوضح المسالك » نسب رأي أبي عبيد في كسر السين من « عسى » لأبي عبيدة[٣] ، في أكثر من طبعة ، ولم يتكرر من ابن هشام - بناءً على بحثي القاصر - تكرار اسم أبي عبيد في غير هذين الموضعين .

ويظهر أن هذه النسبة في الموضعين نسبة خطأ لا نسبة تصحيف ، وأبو عبيد - من منظور البحث - ليس له ذكر في كتب ابن هشام .

ولعل هذا مما يؤكد مقولة أبي الطيب في أن بعض المصادر لا تفرق بين أبي عبيدة وأبي عبيد[٤] .

خامساً : هناك علماء أفادوا من أبي عبيد ، فكان من حقه عليهم مزيدُ الاعتناء به وكثرةُ التصريح باسمه ، مثل : الزمخشري في كتابه « الفائق في غريب الحديث » الذي لم يصرح باسم أبي عبيد سوى خمس مرات[٥] ؛ ذات جوانب لغوية ، مع أنه أفاد من « غريب الحديث » لأبي عبيد في مواضع كثيرة ذات صلة بموضوع البحث .

مع أنه ليس من حقي التعليق على عدم ورود أبي عبيد في « الكشاف » إلاّ في أربعة مواضع فقط[٦] ، أفدت منها في مواضعها ؛ فالإمام الزمخشري من حقه تكثير ذلك أو تقليله - دون تدخل أو تعليق - ، خلافاً لما تقدم آنفاً .

سادساً : هناك دراسات حديثة اعتنت بأبي عبيد ، وأكثرت من الإيراد عنه إلى حدمّا -إضافة إلى محقّقي كتبه والدراسات المتخصصة حوله التي تقدمت الإشارة إليها في التمهيد - ، ومن هذه الدراسات على سبيل المثال :

- كتاب « النحو وكتب التفسير » للدكتور إبراهيم رفيده .

---

(١) ينظر : المغني « ط : دار الكتب العلمية » : ٣٣٥ ، « ط : المكتبة العصرية » : ١ / ٤٥٤ ، « ط : البابي الحلبي مع حاشية الأمير : ١ / ٢٠٤ ، ولم يعلق عليه الأمير » .

(٢) الدرر اللوامع على همع الهوامع : ١ / ٢٥١ .

(٣) أوضح المسالك : « ط : ١ / ٣٠٣ » ، « ط : دار إحياء العلوم » : ٩٧ .

(٤) ينظر : مراتب النحويين : ٢٢٠ .

(٥) الفائق : ١ / ٥٦ ، ١٩٤ ، ٣١٣ ، ٣٦٥ ، ٢ / ٢٢ .

(٦) الكشاف : ٤ / ٤٢٥ ، ٥ / ٥٤ - ٥٥ ، ٢٤٢ ، ٥٦٥ .

- كتاب « القراءات الشاذة » للدكتور محمود الصغير .

سابعاً : ما لم أشر إليه فمعناه أنني لم أجد فيه شيئاً : إما بتاتاً ، أو بدرجةٍ من القلَّة لا تسمح بإدراجه ضمن إطار هذا الفصل .

وختاماً :

فلإيراد هذا الفصل أهدافٌ تتخلص في الآتي :

١) إعطاء صورة كلية عن المساحة النحوية التي شغلها تراث أبي عبيد في المكتبة العربية .

٢) إعطاء نظرة شاملة عن مكانة أبي عبيد في التراث العربي ، من منظور هذا البحث .

٣) الإشارة إلى المصادر الأصيلة التي تصلح للكشف عن أبي عبيد .

٤) تفسير بعض الظواهر والأحكام العامة المتعلقة بأبي عبيد : تعلقاً مباشراً أو غير مباشر .

٥) التنبيه على بعض الجهد الذي قام به الباحث في سبيل هذا البحث : جمعاً وتوثيقاً ، دراسةً ومعالجةً .

والحاصل :

أن هذه المراجع - إضافة إلى مكتبة أبي عبيد الخاصة - هي أساس ولبّ ما دار البحث في فلكه ، بعد جولة طويلة في المكتبة العربية .

وهي مراجع أسهمت إسهاماً حقيقياً في إبراز الجانب النحوي لدى أبي عبيد ، إضافة إلى إسهامها في صياغة هذا البحث وتأصيله .

ولهؤلاء العلماء مني أصدق الدعوات : أمطر الله عليهم سحائب الرحمات ، وأسكنهم فسيح الجنات .

الفصل الثاني

الاعتراضات على أبي عبيد

* قال أبو عبيد : « ما ناظرني رجل قط وكان مفنّناً في العلوم إلا غلبته ، ولا ناظرني ذو فن واحد إلا غلبني في فنه ذلك » .

---

* الإلماع : ٢٢١ .

بعد الانتهاء من عرض ما لدى النحاس في « إعراب القرآن » حُقَّ لنا أن نقول : لا عطر بعد عروس ؛ لكن إيراد اعتراضات غيره تسهم في الوصول إلى ثمرة البحث وغايته : الكشف عن فكر أبي عبيد النحوي ؛ لتنوّع المسائل والمشارب .

وجميع ما تحصّل لديَّ - بعد جهد في التحري والتقصي - من الاعتراضات على أبي عبيد ستة عشر موضعاً .

وهي اعتراضات مرتبة بحسب ترتيب المصحف ، لا بحسب ترتيب من أوردها ؛ فربما تقدم المتأخر زمناً من هذا الوجه .

الموضع الأول : إقامة الصفة مقام الموصوف :

ذكر نشوان رأي أبي عبيد في اختياره قراءة حمزة والكسائي : ﴿ حَسَناً ﴾[١] من قوله تعالى : ﴿ وَقُولُواْ لِلنَّاسِ حُسْنًا ﴾[٢] وعقّبه باعتراض المبرد أن ذلك يقبح في العربية أن تقول : مررت بحسن ؛ على أن تقيم الصفة مقام الموصوف ؛ لأنه لا يُعرف ما أردت[٣] .

ورأي أبي عبيد هو ما أشار إليه ثعلب - فيما نقله الأزهري - بقوله : قال بعض أصحابنا : اخترنا : ﴿ حسَنا ﴾ لأنه يريد : قولاً حسناً[٤] .

وأما رأي المبرد فقد نقله عنه النحاس دون ذكرٍ لأبي عبيد[٥] .

وقد أبرز المبرد رأيه في ثلاثة مواضع من « المقتضب » ؛ حيث نص في موضع على جواز إقامة الصفة مقام الموصوف إذا كان دالاً عليه[٦] ، وأطلق جواز ذلك في موضع آخر[٧] ، وبينه في موضع ثالث بقوله : « لا تقيم الصفة مقام الموصوف حتى تتمكن في بابها نحو : مررت بظريف ، ومررت بعاقل ؛ لأنها أسماء جارية على الفعل ..

---

(١) ينظر : التيسير : ٦٤ ، الإقناع : ٣٧٤ ، الكنز : ١٢٨ .

(٢) البقرة : ٨٣ .

(٣) شمس العلوم : ٣ / ١٤٣٧ .

(٤) معاني القراءات للأزهري : ٥٥ .

(٥) إعراب القرآن للنحاس : ١ / ٢٤١ - ٢٤٢ .

(٦) المقتضب : ٢ / ١٣٧ - ١٣٩ .

(٧) السابق : ٤ / ١٨٥ .

فعلى هذا تقع الصفات موقع الموصوف وتمتنع »[١] .

ومذهب المبرد واضحٌ إلا أن تلميذه ابن السراج قال : « اعلم أن إقامة النعت مقام المنعوت في الكلام قبيح إلا أن يكون نعتاً خاصاً » .

وجعل ذلك من الشاذ الذي لا يقاس عليه إلا على سبيل الضرورة الشعرية[٢] .

وقد قرر ابن القيم في « بدائع الفوائد » أن حذف الموصوف وإقامة الصفة مقامه إنما يحسن بشرطين : أن تكون الصفة خاصة يعلم ثبوتها ، وأن تكون قد غلب استعمالها مفردة على الموصوف[٣] .

واعتراض المبرد أجاب عنه أبو علي بقوله : « وحسُن ذلك في (حسن) لأنها ضارعت الصفات التي تقوم مقام الأسماء ، نحو : الأبرق والأبطح ... ألا تراهم يقولون : هذا حسن ، ومررت بحسن ، ولا يكادون يذكرون معه الموصوف »[٤] .

وقال ابن زنجلة : « وقد نزل القرآن بنظير ذلك »[٥] .

والحاصل أن رأي أبي عبيد ليس فيه إشكال عند بعض العلماء[٦] ، وعلى فرض صحة اعتراض المبرد ، فجوابه ما تقدم .

الموضع الثاني : الإغراء من غير تقدم الذكر :

نُقل عن أبي عبيد توجيهه النصب على الإغراء ، وذلك من قوله تعالى﴿ شَهْرُ رَمَضَانَ ﴾[٧] وهي قراءة الحسن أحد القراء الأربعة عشر[٨] .

---

(١) المقتضب : ٤ / ٢٩٣ - ٢٩٤ .

(٢) الأصول : ٣ / ٤٦٢ - ٤٦٣ .

(٣) بدائع الفوائد : ٣ / ٢٦ .

(٤) الحجة : ٢ / ١٢٧ - ١٢٨ .

(٥) حجة القراءات : ١٠٣ .

(٦) ينظر : البيان : ١ / ١٠٣ ، البحر : ١ / ٤٥٣ ، الدر : ١ / ٤٦٦ - ٤٦٧ .

(٧) البقرة : ١٨٥ .

(٨) ينظر : الإتحاف في القراءات الأربعة عشر : ١٩٩ .

وتقديره على رأي أبي عبيد : الزموا شهر رمضان .

وقد تعقبه في ذلك أبو حيان بمتابعةٍ من السمين ؛ قال أبو حيان : « ورُدّ بأنه لم يتقدم للشهر ذكر »[١] .

ورأي أبي عبيد واحد من ثلاثة آراء ذكرت في توجيه النصب ، والرأيان الآخران أحدهما للفراء والآخر للأخفش[٢] ، وقد أقر ابن عطية رأي أبي عبيد من غير تعقيب[٣] .

وقد أشار النحاس إلى هذا الرأي في معرض اعتراضه على الوجه الذي حمل عليه الفراءُ النصب في القراءة حيث قال : « ولكن يجوز أن تنصبه على الإغراء ؛ أي : الزموا شهر رمضان ، وصوموا شهر رمضان ، وهذا بعيد أيضاً ؛ لأنه لم يتقدم ذكر الشهر فيغرى به »[٤] .

ويفهم من عبارة النحاس جواز ذلك عنده على بُعد ؛ إذ أطلق الجواز ثم حكم عليه بعد ذلك بالبعد ، خلافاً لاعتراض أبي حيان والسمين .

وقد انتصر القرطبي لأبي عبيد - مستنداً لرأيه - حيث قال : « قلتُ : ﴿ كُتِبَ عَلَيْكُمُ ٱلصِّيَامُ ﴾ يدل على الشهر فجاز الإغراء »[٥] .

وتأويل القرطبي موافق لرأي النحاة في هذه المسألة[٦] .

وعليه فالاعتراض مندفعٌ عن أبي عبيد .

الموضع الثالث : كسر السين من (عسى) :

نقل ابن زنجلة عن أبي عبيد قوله في اختيار فتح السين من قوله تعالى : ﴿ قَالَ هَلْ عَسَيْتُمْ ﴾[٧] حيث قرأ نافع بكسر السين ، وقرأ الباقون بالفتح .

---

(١) البحر المحيط : ٢ / ٤٦ ، الدر المصون : ٢ / ٢٧٨ .

(٢) معاني الفراء : ١ / ١١٢ - ١١٣ ، معاني الأخفش : ١ / ٣٥٢ .

(٣) المحرر الوجيز : ١ / ٢٥٤ ، وحكى عقبه الرأيين الآخرين بصيغة التضعيف .

(٤) إعراب القرآن للنحاس : ١ / ٢٨٧ .

(٥) تفسير القرطبي : ٢ / ١٩٩ .

(٦) ينظر : الكتاب : ١ / ٢٥٧ ، ٢٧٣ ، ٢٧٩ ، المقتضب : ٣ / ٢١٢ - ٢١٦ .

(٧) البقرة : ٢٤٦ .

قال أبو عبيد : « القراءة عندنا هي الفتح ؛ لأنها أعرف اللغتين ، ولو كان : (عسِيتم) لقرئت : (عسِى ربنا) ، وما اختلفوا في هذا الحرف »[(١)] .

واختيار أبي عبيد بناه على أمرين :

الأول : شهرة الفتح ، وهو مسلّم به لدى الجميع : لغويين ونحاة ، كما سيأتي .

الثاني : الاحتجاج بالمجمع عليه في ترجيح الاختيار وإلزامه .

والاحتجاج بالمجمع عليه ؛ لردِّ ما اختُلف فيه إليه ، مقبول من هذا الوجه .

قلتُ : وهذا الإلزام - المعبر عنه بـ(لو) المنتجة للحكم المتصدر باللام - فيه نظر - تفصيله هنا ، وقد تقدمت الإشارة إليه من غير تفصيل في (الباب الأول) - ؛ فالمقام مقام توجيه واحتجاج لواقع قراءة موجودة ، تقبل فيه صورٌ عديدة من صور الاحتجاج ، وأما هذه الصورة ففي قبولها - من أبي عبيد أو غيره - تردد ؛ لسببين - وإن لم يقل بلازم هذه الصورة ؛ بناءً على ما تقدم بيانه : في أن لازم القول ليس بقول - :

الأول : أن الإلزام صورة قياسية في غير القراءة المحتج لها ؛ ومن هنا كان الاحتجاج - من هذا الوجه - مبايناً لموطنه .

الثاني : أن الإلزام افتراض قراءة كان من حقها أن توجد ولم توجد ؛ ليسلم الحكم ، كما هو منهج النحاة فيما هو شبيه بذلك[(٢)] .

إلا أن هذا الإلزام متصادمٌ مع مبدأ : (القراءة سنة) ، والغلبة في هذا التصادم للمبدأ وليس للإلزام هذا من وجه .

ومن وجهٍ آخر : أن هذه الصورة الثمرة فيها : إقامةُ الحجة ، والحكم فيها : الإلزامُ .

فإن أُخذ بالثمرة دون الحكم قُبل - على بُعْدٍ - من هذا الوجه ، وإن لم تُجرد فيه الثمرة عن الحكم ، ففيه ما تقدم .

---

(١) حجة القراءات : ١٣٩ - ١٤٠ .

(٢) فمثلاً : أسماء الإشارة بنيت لمشابهتها لحرف كان من حقه أن يوجد ولم يوجد ؛ ليسلم الحكم في أن بناء جميع الأسماء إنما هو لمشابهة الحرف .

وظهور أثر الصنعة النحوية في هذا الإلزام غير خافٍ .

واحتجاج أبي عبيد في هذا الموطن موافقٌ للقياس على سبيل الإلزام عند ابن سيده[١] ؛ ويرِد عليه ما تقدم .

وهو أيضاً موافق للقياس - لكن من غير إلزام - عند أبي علي[٢] ، وهو ما استظهره ، وقد تعقّبه السمين في هذا الاستظهار ، من غير الوجه المتقدم[٣] .

وعبارة أبي عبيد في هذا الموطن صاغها الأزهري على شكل قولٍ للنحويين[٤] .

ورأي أبي عبيد في هذا الموطن محل اعتراض - من غير الوجه الذي تقدم - من أبي حيان ؛ فقد اعترضه بأن جواز كسر السين من (عسى) إنما هو مع المضمر خاصة ، وهي لغة لأهل الحجاز يصح القياس عليها .

ثم أورد قول أبي عبيد : لو كان : (عسِيتم) بكسر السين ؛ لقرئ : (عسي ربكم) وتعقّبه بقوله : « وهذا جهل من أبي عبيد بهذه اللغة »[٥] .

واعتراض أبي حيَّان على أبي عبيد صريحٌ من هذا الوجه خاصة ، أي : اتهام أبي عبيد بجهله لغة كسر السين من (عسى) مع المضمر .

وفي هذا الاعتراض نظر من هذا الوجه ؛ فعبارة أبي عبيد التي نقلها ابن زنجلة واضحةٌ في نفي هذا الاعتراض ؛ فقول أبي عبيد : « القراءة عندنا هي الفتح ؛ لأنها أعرف اللغتين » ؛ فيه دليل على معرفته باللغة الأخرى : لغة الكسر .

ولعل أبا حيان لم يصله هذا الجزء من عبارة أبي عبيد ، إذ لم يورد سوى الجزء المتبقي منها ، فحكم على أبي عبيد بجهل لغة الكسر !

وشهرة الفتح التي أشار إليها أبو عبيد محل اتفاق من النحاة واللغويين[٦] .

---

(١) ينظر : المحكم : ٢ / ٢٢٠ .

(٢) ينظر : الحجة : ٢ / ٣٥٠ .

(٣) ينظر : الدر المصون : ٢ / ٥١٥ - ٥١٦ .

(٤) ينظر : تهذيب اللغة : ٣ / ٨٦ .

(٥) البحر المحيط : ٢ / ٥٧٠ - ٥٧١ .

(٦) ينظر : معاني الزجاج : ١ / ٣٢٦ ، الكشف : ١ / ٣٠٣ ، شرح التسهيل لابن مالك : ١ / ٣٩٦ .

ويفهم من اعتراض أبي حيان المتقدم - وإن كان لم يصرّح به - أن قياس أبي عبيد : الفاعل المضمر في الآية المختارة على الفاعل الظاهر في الآية المحتجِّ بها لا يصح ؛ لأن كسر السين إنما ورد مع المضمر دون الظاهر .

وقد أشار إلى ذلك مكي قبله في اعتراضٍ أورده على أبي حاتم في هذا الموطن نفسه[١] .

وقد أغرب الواحدي والكرماني في زعم أن كسر السين من (عسى) لغة حتى إن كان الفاعل ظاهراً[٢] ، وهو مخالف لما تقدم ، ومخالفٌ أيضاً لإجماع اللغويين كما ذكر ذلك الأزهري ، وأقرّه في « اللسان »[٣] .

والنحويون يوردون جواز كسر السين من (عسى) في باب (أفعال المقاربة) ، ويجعلونه من الأحكام الخاصة بـ(عسى)[٤] ؛ ولذا أوردت هذا الموطن من هذا الوجه .

خاصة أن ابن هشام أورد مخالفة أبي عبيدة لحكم الجواز المتقدم[٥] ، وهو تحريف صوابه : أبو عبيد ، ولم يُنقل عن أبي عبيدة - حسب بحثي القاصر - أي رأي في هذا ، كما لم يذكره في « مجاز القرآن » ؛ ولذا حكمت بالتحريف بناءً على ما تقدم ، ولم أجعله من باب التصحيف ؛ لأن لي وقفة مع ابن هشام تقدّم إيرادها في الفصل الماضي .

الموضع الرابع : التقاء الساكنين على غير الحد :

نص أبو عبيد على نسبة القراءة بإسكان العين وتشديد الميم إلى مجموعة من القراء كما نقل ذلك عنه الزجاج والأزهري[٦] ، وذلك من قوله تعالى : ﴿ فَنِعِمَّا هِيَ ﴾[٧] .

وهو ما اختاره أبو عبيد حيث قال : « الإسكان فيما يروى لغة النبي ﷺ في هذا اللفظ ؛ قال لعمرو بن العاص : « نعْمَّا المال الصالح للرجل الصالح » .

---

(١) الكشف : ١ / ٣٠٣ .

(٢) الوسيط للواحدي : ١ / ٣٥٦ ، مفاتيح الأغاني للكرماني : ١١٩ .

(٣) ينظر : تهذيب اللغة : ٣ / ٨٦ ، لسان العرب : ٤ / ٣٣٩ .

(٤) ينظر : شرح التسهيل لابن مالك : ١ / ٣٩٦ ، الارتشاف : ٣ / ١٢٣٢ ، توضيح المقاصد : ١ / ٣٣٣ .

(٥) أوضح المسالك : ١ / ٣٠٣ .

(٦) معاني القرآن للزجاج : ١ / ٣٥٣ ، تهذيب اللغة للأزهري : ٣ / ١٢ .

(٧) البقرة : ٢٧١ .

هكذا روى الحديث بسكون العين » ، وقد نقل هذا النص عنه غير واحد[١] .

قلتُ : والحديث رواه الحاكم في كتاب البيوع ، وقد ذكره أبو عبيد في « غريب الحديث » بكسر النون ولم يذكر إسكان العين[٢]، والحجة بإسكان العين وتشديد الميم كما نُقل ذلك عنه .

وقد اعترضه في ذلك الزجاج في موضعين[٣] ، صرّح باسم أبي عبيد في أحدهما ، خلافاً لمنهجه العام في « المعاني » حيث قال - بعد أن حكى رواية أبي عبيد وسبب اختياره : « فذكر أبو عبيد أنه يختار هذه القراءة من أجل الرواية ، ولا أحسب أصحاب الحديث ضبطوا هذا ، ولا هذه القراءة عند البصريين النحويين جائزة البتة ؛ لأن فيها الجمع بين ساكنين من غير حرف مدٍّ ولين »[٤] .

وفي كلام الزجاج اعتراضان على أبي عبيد .

الأول : إنكار ضبط أصحاب الحديث الرواية بإسكان العين ، وقد تبعه في ذلك أبو شامة بعبارة أخف حدّة ؛ حيث عزا الإسكان الوارد في الحديث إلى عدم الضبط في السماع[٥] .

وقد انتصر لأبي عبيد في قبول الإسكان في الحديث ، والاحتجاج به كل من : ابن خالويه والصفاقسي[٦] .

قلتُ : وأبو عبيد من أئمة الحديث وأهل الضبط ، كما أجمع على ذلك أهل العلم[٧] ؛ فهو حجّة فيما ينقل .

وقد تبع الزجاج في هذا الوجه أبو علي الفارسي ، حيث نسب الإسكان في القراءة إلى وهم الراوي حيث ظنّ الإخفاء[٨] إسكاناً ، كما قرر ذلك في « الحجة »[٩] .

---

(١) ينظر إضافة إلى ما سيأتي في أثناء المناقشة : الوسيط : ١ / ٣٨٤ ، ٣٨٥ ، مفاتيح الأغاني : ١٢٢ .

(٢) ينظر : غريب الحديث : ١ / ٦٤ .

(٣) ينظر : معاني القرآن للزجاج : ١ / ٣٥٣ - ٣٥٤ ، ٢ / ٦٧ .

(٤) معاني الزجاج : ١ / ٣٥٣ - ٣٥٤ .

(٥) إبراز المعاني : ٣٧٥ ، وينظر : الاختيار : ٩٢ .

(٦) إعراب السبع لابن خالويه : ١ / ١٠١ ، غيث النفع للصفاقسي : ٥٤ - ٥٥ .

(٧) ينظر : الفرع الأول من تمهيد هذا البحث .

(٨) يُعبر عن الاختلاس بالإخفاء .

(٩) الحجة : ٢ / ٣٩٧ .

وأما علماء التوجيه فهم على خلاف بين قبول الإسكان ، أو التوجيه على إرادة الاختلاس، كما بين ذلك ابن الباذش في « الإقناع »[١] .

وإرادة الإسكان - التي نصّ عليها أبو عبيد وقررّها - هي الراجحة والمنصوص عليها عند ابن الجزري ، كما بين ذلك في « النشر » بعد أن أثنى على أبي عبيد[٢] .

وكلام ابن الجزري فصلٌ في بابه ، إذ هو خاتمة المحققين ، كما هو معلوم عند أهل هذا الفن .

وأما اعتراض الزجاج الثاني بعدم جواز الجمع بين الساكنين على غير الحد ، فهو اعتراض مبني على مذهب أهل البصرة فلا يلزم غيرهم ؛ لمخالفة الكوفيين والقراء لهم في ذلك ، كما سبق بيانه .

والزجاج في هذا الاعتراض النحوي قد تابع - من غير تصريح بذلك - شيخه المبرد ، الذي اعترض على أبي عبيد من هذا الوجه ، كما رواه عنه غير الزجاج[٣] .

والحاصل أن المعترضين على أبي عبيد - في هذه الآية - ثلاثة : المبرد والزجاج والفارسي . وقد حكى إنكار هؤلاء الثلاثة - تعقيباً على حكاية أبي عبيد ووجه اختياره - أبو حيان ، وعقّبه بتقرير منهجه المطرد بالتسليم للقراءات المتواترة ونفي الغلط عنها ، وقد نقل عنه ذلك تلميذه السمين[٤] .

وقد ذكر الأزهري اختيار أبي عبيد واحتجاجه واعتراض النحاة عليه في كتابيه[٥] ، كما ذكر ذلك أيضاً نشوان والرازي[٦] .

وقد سبق أن بينت وجه التقاء الساكنين في موضع مشابه ، فلا داعي للتكرار .

---

(١) الإقناع : ٣٠٢ - ٣٠٣ .

(٢) النشر : ٢ / ٣٣٥ - ٣٣٦ .

(٣) ينظر : إعراب القرآن للنحاس : ١ / ٣٣٨ [ولم يورد النحاس اسم أبي عبيد] شمس العلوم : ١٠ / ٦٦٦٢ .

(٤) ينظر : البحر المحيط : ٢ / ٦٨٩ - ٦٩٠ ، الدر المصون : ٢ / ٦٠٩ .

(٥) تهذيب اللغة : ٣ / ١٢ ، معاني القراءات : ٨٩ .

(٦) شمس العلوم : ١٠ / ٦٦٦٢ ، تفسير الرازي : ٧ / ٧٨ .

الموضع الخامس : إيراد الإعلال في الرد على أبي عبيد :

نسب السمين الطعن في قراءة حمزة من قوله تعالى : ﴿ وَإِن تَوَلَّوْاْ ﴾[١] لأبي عبيد ، حيث قرأ ابن عامر وحمزة : ﴿ تلوا ﴾ بلام مضمومة وواو ساكنة ، والباقون بلام ساكنة وواوين بعدها أولاهما مضمومة[٢] .

قال السمين : « وقد طعن قوم على قراءة حمزة وابن عامر - منهم أبو عبيد - قالوا : لأن معنى الولاية غير لائق بهذا الموضع .

قال أبو عبيد : القراءة عندنا بواوين مأخوذة من : لويت ، وتحقيقه في تفسير ابن عباس : هو القاضي يكون ليّه وإعراضه عن أحد الخصمين » .

وهو ما اعترضه السمين بقوله : « وهذا الطعن ليس بشيء » .

ثم بين اعتراضه على أبي عبيد من وجهين :

الأول : صحة المعنى عند حمله على الولاية ولم يبين ذلك وإنما أشار إليه .

والثاني: دعوى أن الأصل : تلووا ، كالقراءة الأولى ، ثم همزت الواو فصار : تلؤوا ، ثم خففت الهمزة فألقيت حركتها على اللام فوجب أن تحذف ، فصار : تلوا[٣] .

قلتُ : واعتراض السمين على أبي عبيد يحتاج إلى ثلاث وقفات :

الوقفة الأولى : نسبة الطعن لأبي عبيد لا تفهم من نصٍّ كلامه الذي نقله السمين في توضيح اختياره ، كما أنها يساورها بعضٌ من الشك ؛ إذ من أورد هذا الطعن لم يصرح باسم أبي عبيد ، وخاصة أن النحاس ، وهو المهتم بالإيراد على أبي عبيد نسب هذا الرأي لبعض النحاة ، ولو ثبت أنه لأبي عبيد لصرّح باسمه كما هي عادته ؛ حيث قال : « وزعم بعض النحويين أن من قرأ : ﴿ تلوا ﴾ فقد لحن ؛ لأنه لا معنى للولاية ههنا ، وليس يلزم هذا ... » .

وذكر وجه الإعلال والإبدال الذي ذكره السمين[٤] .

---

(١) النساء : ١٣٥ .

(٢) ينظر : السبعة : ٢٣٨ ، الإقناع : ٣٩٣ ، الكشف : ١ / ٣٩٩ .

(٣) الدر المصون : ٤ / ١١٨ - ١١٩ .

(٤) إعراب القرآن : ١ / ٤٩٥ .

وقد تبع النحاس في تلك النسبة وذلك التوجيه كلٌّ من القرطبيِّ وأبي حيَّان[١] .

إلا أن هذا الشك ضعيف ؛ لأن السمين أورد قول أبي عبيد واختياره وهو مالم يورده النحاس وغيره ، فلعل السمين اطّلع على طعن أبي عبيد على قراءة حمزة ، وهو مالم يورده ، هذا بشرط أن ينص أبو عبيد على ذلك .

وأما إذا كان اعتماد السمين على فهم من عبارة أبي عبيد التي حكاها ، فحينئذ يترجح الشك ويقوى ؛ لأن ما ذكره أبو عبيد سياقه مقام الاحتجاج ، ولوازم حجج الاختيار غير ملزمة ؛ من باب أن لازم القول ليس بقول ، وهو أمر معروف ومسلّم .

الوقفة الثانية : منشأ اختيار أبي عبيد : النظر إلى سياق المعنى ؛ إذ المعنى : على اللَيِّ والإعراض ، وهو واضح ؛ محتجاً بتفسير ابن عباس ، وهذا التفسير ذكره ابن حجر في « فتح الباري » موصولاً عن طريق الطبري[٢] .

الوقفة الثالثة : اعتراض السمين من حيث صحة المعنى بأن يكون من الولاية ، بيّنه أبو علي وابن زنجلة في (الحجتين)[٣] .

وأما دعوى الإعلال والإبدال - وإن كان قد قبلها الجمهور - ففي النفس منها شيء شأنها في ذلك شأن معظم العلل النحوية التي تقوم على الافتراض ، ولم أجد في قرارة نفسي لهذه الدعوى مسوغاً غير محاولة أن تكون القراءتان بمعنى .

ويظهر لي أن حمل قراءة حمزة على معنى الولاية غير سائغ عند الجمهور - خلافاً لما اعترض به السمين - ؛ لقصرهم الاحتجاج لقراءة حمزة على دعوى الإعلال والإبدال[٤] ، ولو كان سائغاً ذلك لكان أولى .

وفي اختيار أبي عبيد خروجٌ من هذا الإشكال ، فهو راجح من هذا الوجه ، ويبقى طعن أبي عبيد على قراءة حمزة - إن ثبت - غير مسلَّم ؛ لما تقدم .

---

(١) ينظر : تفسير القرطبي : ٥ / ٤١٢ ، البحر المحيط : ٣ / ٣٨٦ .

(٢) ينظر : فتح الباري : ٨ / ١٩٢ .

(٣) الحجة لأبي علي : ٣ / ١٨٦ ، حجة القراءات لابن زنجلة : ٢١٥ - ٢١٦ .

(٤) ينظر : معاني الفراء : ١ / ٢٩١ ، إعراب النحاس : ١ / ٤٩٥ ، البحر : ٣ / ٣٨٦ .

الموضع السادس : فعَل لا يُخفف :

اعترض السمين على اختيار أبي عبيد قراءة الفتح من قوله تعالى : ﴿ فِي ٱلدَّرۡكِ ﴾[١] ، وهي قراءة الجمهور غير عاصم وحمزة والكسائي[٢] ، حيث قال : « واختار أبو عبيد الفتح ، قال : لأنه لم يجئ في الآثار ذكر الدرك إلا بالفتح » .

وعقّبه بقوله : « وهذا غير لازم ؛ لمجيء الأحاديث بإحدى اللغتين »[٣] .

وفي اعتراض السمين نظرٌ ؛ لإيراده على غير الجهة التي أرادها أبو عبيد ؛ فأبو عبيد يحتج بلغة الحديث لاختياره ، وهي حجة مرجحةٌ عنده ومعتمدة ، كما سيأتي بيانه .

وليس في إيراد هذه الحجة ذلك الإلزام الذي أشار إليه السمين ، هذا من ناحية .

ومن ناحية أخرى أبو عبيد لم يُنكر لغة الإسكان فهي واردة[٤] ، وإنما اختار الفتح لمجيء الأحاديث عليه ؛ ولو كانت اللغة غير ثابتة عنده لأنكرها كما تكرر ذلك منه ، خاصة أنه يعلم أن إسكان المفتوح لخفّته ما لم يكن ذلك لغة فيه لم يجز ، كما نص عليه سيبويه في غير موضع ، وأشار إليه أبو علي[٥] في هذا الموطن .

واكتفاء أبي عبيد بالاحتجاج بلغة الحديث دليل على أن ذلك مسلّم عنده ، وليس فيه موطنٌ لاعتراض السمين .

وقد تكرر من السمين الاعتراض نفسه في موضع آخر مشابه[٦] ، أكتفي بالإشارة إليه دون إيراده ؛ اكتفاءً بما تقدم .

---

(١) النساء : ١٤٥ .

(٢) ينظر : السبعة : ٢٣٩ ، التيسير : ٨١ ، الكشف : ١ / ٤٠١ .

(٣) الدر المصون : ٤ / ١٣١ .

(٤) ينظر : حجة القراءات لابن زنجلة : ٢١٨ .

(٥) الكتاب : ٢ / ٢٢٦ ، ٢٥٨ ، ٢٨١ ، ٢٩٣ ، ٣٩٩ ، وينظر : الحجة : ٣ / ١٨٨ .

(٦) ينظر : الدر المصون : ٥ / ٢٨ - ٢٩ .

الموضع السابع : حذف (لا) :

اعترض النحاس في « معاني القرآن » على قول أبي عبيد : بحذف (لا) من قوله تعالى : ﴿ يُبَيِّنُ ٱللَّهُ لَكُمْ أَن تَضِلُّواْ ﴾[١] ، حيث قال : « قال الكسائي : المعنى : يبين الله لكم لأن لا تضلوا .

قال أبو عبيد : فحدثت الكسائي بحديث رواه ابن عمر عن النبي ﷺ أنه قال : « لا يدعون أحدكم على ولده أن يوافق من الله إجابة »[٢] فاستحسنه .

قال النحاس : والمعنى عند أبي عبيد : لأن لا يوافق من الله إجابة .

وهذا القول عند البصريين خطأ صراح ؛ لأنهم لا يجيزون إضمار (لا) ، والمعنى عندهم : يبين الله لكم كراهة أن تضلوا »[٣] .

واعتراض النحاس على أبي عبيد ، اعترض به على الفراء في « إعراب القرآن » ، ونسب تقدير البصريين للمبرد[٤] .

وقد ذكر الفراء ذلك في « معانيه »[٥] ، فتحصَّل من كلام النحاس أن القائلين بحذف (لا) ثلاثة : الكسائي وتلميذاه : الفراء وأبو عبيد .

وكرر النحاس اعتراضه في كتابيه ؛ معترضاً على الفراء في « الإعراب » ، وعلى أبي عبيد في « المعاني » .

وقد رجح أبو علي قول المبرد المتقدم بأن حذف المضاف أسوغ وأشيع من حذف (لا) .

وما ذكره أبو علي ليس في (الحجة) وإنما نقله عنه أبو حيان وتلميذه من غير تعقيب[٦] .

---

(١) النساء : ١٧٦ .

(٢) الحديث وارد في صحيح مسلم برقم (٣٠٠٦) ، وسنن أبي داود برقم (١٥٣٢) ، وصحيح ابن حبّان برقم (٢٤١١) بألفاظ مشابهة دون اللفظ المتقدم .

(٣) معاني القرآن للنحاس : ٢ / ٢٤٣ - ٢٤٤ ، وينظر : تفسير القرطبي : ٦ / ٢١ .

(٤) إعراب القرآن للنحاس : ١ / ٥١١ .

(٥) معاني القرآن للفراء : ١ / ٢٩٧ .

(٦) ينظر : البحر المحيط : ٣ / ٤٢٤ ، الدر المصون : ٤ / ١٧٦ .

ولعل مستند الفارسي : تجويز سيبويه حذف المضاف قياساً في سعة الكلام[١] ، لكن لم يتبين لي جعل ذلك أسوغ وأشيع ؛ لأن سيبويه نفسه أجاز الحكم بحذف (لا) بدون تقييد[٢] كما أورد ذلك أيضاً في القرآن[٣] ؛ وعليه فتوجيه أبي علي الفارسي لا يزال بحاجة إلى ما يزيل التوقف في قبوله .

قلتُ : وعلى تقدير قول أبي عبيد ومن معه : ففي الآية حذفان : اللام و(لا) ، ولم يشر - سهواً - النحاس ولا أبو علي لذلك ، وإنما أشار إليه ابن الأنباري في « البيان » ، وجعل تقدير المبرد أولى وأوجه لإيراد الحذفين .

حيث قال : « وقيل تقديره : لأن لا تضلوا ، فحذف اللام و (لا) من الكلام ؛ لأن فيما أبقى دليلاً على ما ألقى ، والوجه الأول أوجه الوجهين »[٤] .

وقد وافق الزجاج - وهو شيخ النحاس - أبا عبيد في قوله ؛ كما يفهم ذلك من سياق كلامه الطويل في « معانيه »[٥] .

وقد نصَّ على ذلك أيضاً أبو حيان[٦] .

وأوردت هذا الموضع هنا ، وإن كان الاعتراض فيه للنحاس ؛ لتقييدي الباب الأول بكتاب « إعراب القرآن » .

الموضع الثامن : غدوة : بين التعريف والتنكير :

اتهم أبو حيان أبا عبيد بالطعن في قراءة ابن عامر من قوله تعالى : ﴿ بِٱلْغَدَوٰةِ وَٱلْعَشِيِّ .. ﴾ من سورتي الأنعام والكهف[٧] حيث قرأ : ﴿ بالغدوةِ ﴾[٨] .

---

(١) الكتاب : ٢ / ٣٦ .

(٢) السابق : ١ / ٤٤١ - ٢٤٢ .

(٣) السابق : ١ / ١٩٥ ، ٢ / ٣٠٦ .

(٤) البيان : ١ / ٢٨١ .

(٥) ينظر : معاني القرآن للزجاج : ٢ / ١٣٦ - ١٣٧ .

(٦) البحر المحيط : ٣ / ٤٢٤ .

(٧) الأنعام : ٥٢ ، الكهف : ٢٨ .

(٨) ينظر : التيسير : ٨٥ ، الإقناع : ١٩٧ .

وهو ما علق عليه أبو عبيد بقوله : « إنما نرى ابن عامر والسلمي قرآ تلك القراءة اتباعاً للخط ، وليس في إثبات الواو في الكتاب دليل على القراءة بها ؛ لأنهم كتبوا : (الصلوة) و(الزكوة) بالواو ، ولفظهما على تركها ، وكذلك (الغداة) على هذا وجدنا العرب » .

وقد اعترضه أبو حيان بقوله : « وهذا من أبي عبيد جهل بهذه اللغة التي حكاها سيبويه والخليل وقرأ بها هؤلاء الجماعة » .

ثم بيّن ذلك وكرره ، مورداً موقفه العام من القراءات المتواترة[١] .

وقد أطال في نقل الاعتراض على أبي عبيد السمين دون نسبته لشيخه أبي حيان[٢] .

ويفهم من كلام أبي عبيد : أنه كان بإمكان ابن عامر أن يقرأها مثل الآخرين ؛ لأن رسمها بالواو لا يدل على أن نطقها كذلك[٣] .

قال الألوسي : « وزعم أبو عبيد أن من قرأ بالواو فقد أخطأ ؛ لأن (غدوة) علم جنس لا تدخله الألف واللام .

ومنشأ خطئه : أنه اتبع رسم الخط ؛ لأن (الغدوة) تكتب بالواو ...

وقد أخطأ أبو عبيد في هذه التخطئة ؛ لأن (غدوة) وإن كان المعروف فيها ما ذكره ، لكن قد سمع مجيؤها اسم جنس منكراً مصروفاً فتدخلها (ال) حينئذ ، وقد نقل ذلك سيبويه عن الخليل »[٤] .

ونصّ سيبويه : « وزعم الخليل أنه يجوز أن تقول : آتيك اليوم غدوة وبكرة ، تجعلهما بمنزلة ضحوة »[٥] .

ويصح دخول الألف واللام حينئذ ؛ لأنها نكرة[٦] .

---

(١) البحر المحيط : ٤ / ٥٢٢ .

(٢) الدر المصون : ٤ / ٦٣٩ - ٦٤١ .

(٣) النحو وكتب التفسير : ١ / ٥١١ - ٥١٢ .

(٤) روح المعاني : ٤ / ١٥٠ - ١٥١ .

(٥) الكتاب : ٢ / ٤٨ .

(٦) ينظر : أمالي ابن الشجري : ١ / ٢٢١ - ٢٢٢ ، البيان : ١ / ٣٢١ .

ولم يتبعه المبرد إذ لم يورد جواز ذلك في « المقتضب »[١] .

قلتُ : ويرِد على جعلها عند سيبويه بمنزلة (ضحوة) إشكالٌ من حيث جواز دخول (الألف واللام) عليها حينئذ ، والذي دفعني إلى هذا الإشكال أمران :

الأول : أن سيبويه نفسه قرر أن (ضحوة) لا تكون إلا نكرة على كل حال ، ولم يورد - فيما وقفت عليه - مصاحبتها للألف واللام ، ولم ينص على المنع من ذلك[٢] .

الثاني : قياساً على (غير) التي لا تكون إلا نكرة ، فقد نص سيبويه على أنها لا تدخلها الألف واللام لذلك[٣] .

وقد بحثتُ لدى من شرح كلام سيبويه فلم أجد من توقّف عند ذلك ، كما أنني لم أقف على من نبّه على ذلك ، فإن كان هذا وارداً ، فالإشكال يُحسب في كفة أبي عبيد ، وإن لم يكن كذلك فنسبتُه إلى وهمي نسبةٌ صحيحة .

ويفهم من سياق كلام الفراء موافقته لأبي عبيد في اعتراضه ، حيث ذكر ذلك عند الآية الأخرى في سورة الكهف[٤] .

وكلام أبي عبيد واحتجاجه هو الذي قرره أبو علي الفارسي وأخذ به دون نسبته لأبي عبيد كما هي عادته في ذلك[٥] .

وقد تبع ابن خالويه أبا عبيد في ذلك[٦] ، كما نقل ابن منظور في « اللسان » موافقة الأزهري لرأي أبي عبيد[٧] .

وقد أورد الشيخ عضيمة هذا الرأي مثالاً على تخطئة أبي عبيد للقراءة المتواترة من ضمن الحشد الهائل الذي ذكره في مقدمة « دراساته »[٨] .

---

(١) المقتضب : ٣ / ٣٧٩ .

(٢) ينظر : الكتاب : ٢ / ٤٨ - ٤٩ .

(٣) الكتاب : ٣ / ٤٧٩ .

(٤) ينظر : معاني القرآن للفراء : ٢ / ١٣٩ .

(٥) الحجة : ٥ / ١٤٠ .

(٦) إعراب القراءات السبع : ١ / ١٥٨ .

(٧) لسان العرب : ٥ / ١٥ .

(٨) دراسات لأسلوب القرآن الكريم : ١ / ٢٣ ، ٧٢ .

وهذا الرأي غير مقبول ؛ لما تقدم إيراده ، إضافة إلى أن بعض العلماء قد خرّجوا قراءة ابن عامر على غير وجه[١] .

الموضع التاسع : التباعد بين المتعاطفين :

اعترض الرازي على أبي عبيد بنص كلام أبي علي الفارسي ؛ لاستبعاده قراءة حمزة من قوله تعالى : ﴿ قُلْ أُذُنُ خَيْرٍ لَّكُمْ يُؤْمِنُ بِاللَّهِ وَيُؤْمِنُ لِلْمُؤْمِنِينَ وَرَحْمَةٌ لِّلَّذِينَ ءَامَنُواْ ﴾[٢] ، حيث قرأ حمزة : ﴿ ورحمةٍ ﴾ بالجر عطفاً على ﴿ خيرٍ ﴾[٣] .

قال الرازي : « قال أبو عبيد : هذه القراءة بعيدة ؛ لأنه تباعد المعطوف عن المعطوف عليه .

قال أبو عليّ الفارسي : البعد لا يمنع من صحة العطف .... الخ كلام الفارسي الذي نقله الرازيّ[٤] .

وكلام أبي عليّ قرّره في « الحجة »[٥] .

وكأن الرازي قد عقد خلافاً بين أبي عبيد وأبي علي الفارسي ، وفي هذا العقد نظر ؛ لوجود الاختلاف بينهما من أربعة أوجه :

الأول : أبو عبيد مرجّح لاختياره قراءة الجمهور ، والفارسي موجِّه لقراءة حمزة .

الثاني : أبو عبيد لم يمنع العطف ، وإنما استبعده إذا سُلِّم للرازي ذلك ؟! ؛ وبين المنع والاستبعاد فرق .

الثالث : قد يُسلَّم إذا قيل : بأن أبا علي حاضر في ذهنه استبعاد أبي عبيد العطف ، لكن سياق كلامه لا يدل على صياغة ذلك على جهة الاعتراض عليه ؛ لأنه ذكر إشكالاً في المعنى عقّبه بقوله الذي ضمّنه الرازي[٦] .

---

(١) ينظر : أمالي ابن الشجري : ١ / ٢٢١ - ٢٢٢ ، ٢ / ٥٧٩ - ٥٨٠ ، الفريد : ٢ / ١٥٣ ، ٣ / ٣٣٠ .

(٢) التوبة : ٦١ .

(٣) ينظر : التيسير : ٩٧ ، الإقناع : ٤٠٦ .

(٤) تفسير الرازي : ١٦ / ١٢٠ - ١٢١ .

(٥) الحجة : ٤ / ٢٠٤ .

(٦) ينظر : الحجة : ٤ / ٢٠٣ - ٢٠٥ .

الرابع : أبو عبيد نظر إلى فقه المسألة من حيث الاتصال بين المتعاطفات ؛ ووجود الفصل أو التباعد بينها يضعف العطف ، وهو سليم من هذا الوجه بعد التأمّل ؛ إذ الاستقراء جاء على تأثير القرب والبعد بين التوابع وغيرها : اتصالاً أو انفصالاً .

وأبو عبيد من أصحاب النظرة الشاملة التي قد تصطدم ظاهراً مع الصنعة النحوية ؛ فينشأ الخلاف .

لكن عند التحليل يظهر ثبات كل منهما على حدةٍ .

ورأي أبي عبيد لم أجد من نبه عليه ، كما لم يستشكل المعربون للآية ذلك[١] .

والحاصل أن هذا حكم اجتهادي لأبي عبيد يحسب له لا عليه .

الموضع العاشر : حذف الألف : سواء أكانت ألف ندبة ، أو مبدلة عن ياء المتكلم :

اعترض أبو حيان على أبي عبيد والفراء في توجيه قراءة ابن عامر بفتح التاء[٢] من قوله تعالى : ﴿ يَٰٓأَبَتِ ﴾[٣] حيث نسب لهما القول بأن : الألف في (يا أبتا) للندبة ، ثم حذفها مجتزئاً عنها بالفتحة ، وهو ما اعترضه برده على أنه ليس موضع ندبة[٤] .

وقد عقب السمين - بعد أن حكى قول أبي عبيد والفراء واعتراض أبي حيان عليه - بأن هذا قد ينفع في الجواب عن الجمع بين العوض والمعوض عنه[٥] .

وتوجيه السمين إخراجٌ للقول عن موطن الاعتراض ؛ ومراده : أن التاء لما كانت بدلاً من ياء الإضافة والألف منقلبة عن تلك الياء[٦] ؛ ففي قولهم : يا أبتا ، جمع بين العوض والمعوض عنه .

---

(١) ينظر : معاني الفراء : ١ / ٤٤٤ ، معاني الزجاج : ٢ / ٤٥٨ ، حجة القراءات : ٣٢٠ ، المحرر : ٣ / ٥٣ ، البحر : ٥ / ٦٤ .

(٢) ينظر : السبعة : ٣٤٤ ، النشر : ٢ / ٣٩٣ .

(٣) يوسف : ٤ .

(٤) البحر المحيط : ٦ / ٢٣٧ .

(٥) الدر المصون : ٦ / ٤٣٥ .

(٦) ينظر : شرح الملوكي : ٣٣١ .

وفيه بعدٌ ؛ لأن كون التاء عوضاً عن الياء غير مسلّم به لدى الجميع كما سيأتي في قول الفراء .

وأما أصل المسألة هنا وموطن الاعتراض : فقد صرح الفراء في « معانيه » بكون الألف للندبة ، لكنّ ذلك أحد قولين له في المسألة[١] ، والقول الثاني وهو الذي رجحه : بجعل التاء في الأصل : هاء السكت ، وانصرفت إلى لفظ التاء لكثرة الاستعمال ثم حذفت الألف لدلالة فتحة الباء عليها ، والألف حينئذٍ ليست للندبة وإنما هي مبدلة عن الياء فهي من قولهم : يا أباه .

ويظهر لي أن أبا حيان تعجل حينما رأى الهاء فحكم بكون الألف للندبة ؛ لأن ذلك هو القياس ، دون التأمل في كونها للسكت .

وقد نسب القولين معاً للفراء نشوان[٢] ، وأضاف القول الثاني للفراء ، دون نسبة القول الأول له كل من الواحدي والكرماني[٣] ؛ وعليه ففي نسبة أبي حيان نظر .

وأما نسبة القول لأبي عبيد ، فهي نسبة أيضاً يعتريها الشك ؛ لأن نشوان نسب لأبي عبيد في موضعين من « شمس العلوم » القول بحذف الألف لا على سبيل الندبة[٤] .

والقول في ذلك كسابقه حينئذ ، إلا أن المتفق عليه أن الفراء وأبا عبيد يقولان بتوجيه قراءة ابن عامر بفتح التاء على حذف الألف ؛ لأن هذا الجزء من النص الذي حكاه أبو حيان غير معترض عليه ، لا من أبي حيان ؛ لتركيزه الاعتراض على كونها ليست للندبة ، ولا من غيره ممن أضاف القول له وللفراء كما تقدم .

وهو قول من عدة أقوال ذكرت في تخريج القراءة[٥] .

والقول بحذف الألف شاذ في الاستعمال والقياس ، كما نبّه على ذلك ابن يعيش[٦] ، وذكر

---

(١) ينظر : معاني القرآن للفراء : ٢ / ٣٢ .

(٢) شمس العلوم : ١ / ١٥٠ .

(٣) الوسيط للواحدي : ٢ / ٦٠٠ ، مفاتيح الأغاني للكرماني : ٢١٨ .

(٤) ينظر : شمس العلوم : ١ / ٧٨ ، ١٥٠ .

(٥) ينظر : حجة القراءات : ٣٥٣ - ٣٥٤ ، الحجة : ٤ / ٣٩٠ - ٣٩٦ .

(٦) شرح الملوكي : ٣٨٤ - ٣٨٥ .

أوجهاً لتحسين قبول هذا الحذف في الآية[١] ، وهو ما فعله ابن عصفور بعد أن أضاف القول بحذف الألف للمازني بصيغة مشابهة لما نُقل عن أبي عبيد والفراء ، حاكماً بشذوذ ذلك[٢] .

وقد رجّح هذا الحذف أبو علي في « الحجة » مقوياً ترجيحه بالتعليل بكثرة الاستعمال ، وناسباً اطراد هذا الحذف للمازني في جميع هذا الباب ، وهو ما ارتضاه خلافاً لرأي ابن عصفور المتقدم[٣] .

وفيما تقدم بيان لرأي أبي عبيد والفراء .

والحاصل أنني إذا سلمت لأبي حيان ما حكاه عن أبي عبيد من أن الألف للندبة ، وهو قول من أحد قولين ثابتين عن الفراء ، كما تقدم ؛ فحينئذ يكون اعتراض أبي حيان مسلَّمًا ، ورأي أبي عبيد والفراء مردود من وجهين :

الأول : أنّ الندبة : نداء الميت بما هو منه بسبب كما بيّن ذلك وفصّل فيه ابن عصفور[٤] ؛ وعليه فهي خارجة عن موطن الآية .

والثاني : لو سُلِّم جدلاً أن الموضع موضع ندبة ، فحذف ألف الندبة غير سائغ[٥] ، والله أعلم .

تتمة :

يبدو أن أبا عبيد ممن تساهل في إجازة حذف الألف ، كما تقدم في الباب الأول ؛ ونظير ذلك إجازته الوقف على (حاش) بدون ألف من قوله تعالى ﴿ قُلْنَ حَاشَ لِلَّهِ ﴾[٦] ؛ مستدلاً : بالرسم العثماني[٧] ، وبالقول بمحض فعلية (حاش)[٨] .

---

(١) شرح الملوكي : ٣٨٤ - ٣٩١ .

(٢) ينظر : الممتع : ٣٩٥ - ٣٩٦ .

(٣) الحجة : ٣٩١ - ٣٩٢ .

(٤) شرح الجمل : ٢ / ١٢٧ - ١٢٨ .

(٥) ينظر : الأصول : ١ / ٣٥٥ ، شرح الجمل : ٢ / ١٣٠ ، روح المعاني : ٨ / ٤١٤ .

(٦) يوسف : ٣١ .

(٧) ينظر : الدر المصون : ٦ / ٤٨٥ - ٤٨٦ ، حجة القراءات : ٣٥٩ .

(٨) إعراب القراءات السبع لابن خالويه : ١ / ٣٠٩ - ٣١٠ .

وهما حجتان أخذ بهما أبو علي وقررهما من غير عزو لأبي عبيد[١] ، خلافاً لمن منع هذا الحذف[٢] ؛ بناءً على رأي الصرفيين المتقدم .

الموضع الحادي عشر : كسر ياء المتكلم :

حكى أبو حيان قول أبي عبيد في قراءة حمزة من قوله تعالى : ﴿ بِمُصْرِخِيَّ ﴾[٣] ، حيث قرأ حمزة : بكسر الياء وقرأ العامة بفتحها[٤] .

قال السمين : « وقد اضطربت أقوال الناس في هذه القراءة اضطراباً شديداً ؛ فمن مجترئ عليها ملحِّنٍ لقارئها ، ومن مجوِّزٍ لها من غير ضعف »[٥] .

ونصُّ قول أبي عبيد الذي حكاه أبو حيان : « وقال أبو عبيد : أما الخفض فإنا نراه غلطاً ؛ لأنهم ظنوا أن الباء تكسر كلَّ ما بعدها ، وقد كان في القراء من يجعله لحناً ، ولا أحب أن أبلغ به هذا كله ، ولكن وجه القراءة عندنا غيرها »[٦] .

وقوله : « أن الباء تكسر كل ما بعدها) معناه: توهُّم أن باء الجر قد جرّت الياء ؛ لاعتقاد أنها - أي : الياء - من أصل الكلمة ؛ وورود هذا الاحتمال ضعيف ؛ لأن تلافي ذلك متعينٌ بداهةً ، فلا يقع فيه صغار طلبة العلم فكيف بأئمة القراءة واللغة ؟! .

وقد حكى نشوان عبارة أبي عبيد بصيغة مغايرة ، فيها الاعتراض على حمزة ، الذي أراد أن لا يبلغه في نصه المتقدم .

ونص ما نقله : « وقال أبو عبيد : والاختيار القراءة بالفتح ، ولا أرى ذلك من حمزة إلا غلطاً »[٧] .

---

(١) الحجة : ٤ / ٤٢٣ ، وينظر : شرح القصائد للنحاس : ٢ / ١٦٦ .

(٢) ينظر : البيان : ٢ / ٣٨ - ٤٠ ، شرح شواهد الشافية : ٤ / ٢٣٣ .

(٣) إبراهيم : ٢٢ .

(٤) ينظر : التيسير : ١٠٩ ، الإقناع : ٤١٥ .

(٥) الدر المصون : ٧ / ٨٨ .

(٦) البحر المحيط : ٥ / ٤٠٨ ، وينظر : الدر المصون : ٧ / ٩٠ - ٩١ .

(٧) شمس العلوم : ٦ / ٣٧٣٠ .

قلتُ : ويصح حمْل هذا النص على أنه إتمامٌ للنص الذي حكاه أبو حيان ؛ لاستقامة المعنى على الاستدراك ، وصحة البناء عليه ، وعليه فلا تعارض بينهما ، وهذا هو الأولى ؛ لأن الجمع بين النصوص أولى من مطارحة بعضها بعضاً .

وقول أبي عبيد الذي حكاه النحاس هو القول الذي أورده الفراء في « معانيه »[١] ؛ وعليه فهو قولٌ للفراء أيضاً .

وممّن نبّه على نسبته للفراء مع أبي عبيد الشيخُ عضيمة ، وساق ذلك مثالاً لتلحينهما للقراءة المتواترة[٢] .

وجهة التغليط : أن ياء النفس [الإضافة] لا يجوز كسرها ، وإنما يجوز فيها الفتح أو التسكين فقط[٣] .

وقد اعترض أبو حيان قول أبي عبيد بحمل ذلك على أنها لغة قليلة ، وهي لبني يربوع فيما حكاه قطرب ؛ مستدلاً بعدة أوجه أخرى لقبول القراءة[٤] .

وقد تبعه في ذلك وأطال في النقاش السمين[٥] .

واستدلال أبي حيان بناءً على منهجه الذي نصّ عليه في « شرح التسهيل » حيث قال : « كل ما كان لغة لقبيلة صح القياس عليه » .

وقد نقل ذلك عنه - على جهة التسليم - الشيخ محمد الخضر حسين في « القياس في اللغة العربية »[٦] .

وقول أبي عبيد والفراء هو الذي أفرده ابن الأنباري في بيان من ردّ هذه القراءة[٧] ، إلا أنه واحدٌ من عدة أقوال ذُكرت في الاعتراض على هذه القراءة : فهي عند الأخفش غير

---

(١) معاني القرآن للفراء : ٢ / ٧٥ .

(٢) دراسات لأسلوب القرآن الكريم : ١ / ٢٠ - ٢١ .

(٣) ينظر : شمس العلوم : ٥ / ٤٠٨ - ٤٠٩ .

(٤) البحر المحيط : ٥ / ٤٠٨ - ٤٠٩ .

(٥) الدر المصون : ٧ / ٨٨ - ٩٦ .

(٦) القياس في اللغة العربية : ٢٨ .

(٧) ينظر : البيان ٢ / ٥٧ .

مسموعة[١] ، وعند الزجاج رديئة[٢] ، وعند النحاس مخالفة لإجماع النحاة[٣] ... إلى غير ذلك من الأقوال التي ذكرت في الاعتراض على هذه القراءة[٤] .

والتحقيق : أن ردَّ قراءة حمزة غير مسلّم ؛ فقد انبرى لنصرتها ، وردِّ ردِّها ثلةٌ من العلماء بينوا أوجهاً مستحسنة لقبولها ؛ مثل : مكي ، والفارسي ، وابن جني ، وابن الأنباري ، وابن القاصح ، والصفاقسي[٥] .

الموضع الثاني عشر : الخلاف في توجيه النصب : بين الحال أو الخبر :

نسب أبو حيان - وتبعه في ذلك غيره - لأبي عبيد والفراء توجيه النصب من قوله تعالى : ﴿ مَقْطُوعٌ مُّصْبِحِينَ ﴾[٦] بعد أن قرر نصبه على الحال ، حيث قال : « وقدره الفراء وأبو عبيد : إذ كانوا مصبحين ؛ كما تقول : أنت راكباً أحسن منك ماشياً » .

وهو ما تعقبه بقوله : « فإن كان تفسير معنى فصحيح ، وإن أراد الإعراب فلا ضرورة تدعوا إلى هذا التقدير »[٧] .

وقد نقله بنصه الألوسي في « روح المعاني » دون عزوه لأبي حيان[٨] .

وما ذُكر يحتاج إلى وقفتين :

الوقفة الأولى : في تحرير النسبة :

فأما ما عزي للفراء فليس في النسخة المطبوعة في « معانيه » ، وأما ما عزي لأبي عبيد فيظهر قبوله ؛ خاصة وأن أبا عبيد يرتضي هذا التقدير الإعرابي في غير موطن مشابه ، وإن

---

(١) معاني القرآن للأخفش : ٢ / ٣٧٥ .

(٢) معاني القرآن للزجاج : ٣ / ١٥٨ - ١٦٠ .

(٣) إعراب القرآن للنحاس : ٢ / ١٨٣ .

(٤) ينظر : النحو وكتب التفسير : ١ / ٣٩٦ - ٣٠٧ ، نحو القراء الكوفيين : ١٠٥ .

(٥) في كتبهم بحسب الترتيب : المشكل : ٤٠٣ - ٤٠٤ ، الحجة : ٥ / ٢٩ - ٣٠ ، المحتسب : ٢ / ٩٣ ، البيان : ٢ / ٥٧ ، سراج القارئ : ٢٦١ ، غيث النفع : ١٥٨ .

(٦) الحجر : ٦٦ .

(٧) البحر المحيط : ٦ / ٤٨٩ .

(٨) روح المعاني : ٧ / ٣١٤ .

كان في مقابل تقدير الفراء وشيخه الكسائي ؛ وذلك عند قوله تعالى : ﴿ وَأَنفِقُواْ خَيْرًا لِّأَنفُسِكُمْ ﴾[١] .

قال الألوسي : « ونصب ﴿ خيراً ﴾ عند سيبويه : على أنه مفعول به لفعل محذوف ، أي : وائتوا خيراً لأنفسكم ... وعند أبي عبيد : على أنه خبر ليكن مقدراً ، جواباً للأمر ؛ أي : يكن خيراً ، وعند الفراء والكسائي : على أنه نعت لمصدر محذوف أي : إنفاقاً خيراً »[٢] .

الوقفة الثانية : في بيان الاعتراض :

يفهم من اعتراض أبي حيان تسليمه جواز إضمار (كان) وبقاء خبرها منصوباً ، وهو الأمر الجائز عند سيبويه والنحاة[٣] ، ولذا لم يعترض من هذا الوجه .

وإنما اعترض بأن هذا التقدير لا ضرورة تدعوا إليه ؛ خاصة مع صحة الإعراب عنده على الحال من الضمير المستتر في ﴿ مقطوع ﴾ ، ومالا يحتاج إلى تقدير أولى مما يحتاج إليه .

وأما التفصيل الذي ذكره ففيه نظر من وجهين :

فوضوح أنهما أرادا الإعراب ، يدفع هذا الاحتمال ؛ فإضمار (كان) حكم إعرابي يبعد حمله على تفسير المعنى ، هذا من وجه .

ومن الوجه الآخر : المعنى والإعراب قرينان متحدان عند ورودهما معاً من غير تدافع .

ولعل أبا حيّان أورد هذا الاحتمال بناءً على الباب الواسع الذي عقده ابن جني في « الخصائص »[٤] ، ويظهر لي مغايرة هذا عما أورده ابن جني فيه ؛ ويؤيِّد ذلك أمران :

الأول : أن تلميذه السمين لم ينقل عنه هذا التفصيل ، وإنما عقّب قول أبي عبيد : « بأنه تكلف »[٥] ؛ فإعراض السمين عن كلام شيخه - وهو كثير النقل عنه - يشير إلى أنه غير مقبول عنده أو على أقل تقدير يدل أنه لم يأخذْ به .

---

(١) التغابن : ١٦ .

(٢) روح المعاني : ١٤ / ٣٢٢ ، ورأي سيبويه لم أجده في كتابه ، ولا رأي الفراء في معانيه .

(٣) ينظر : الكتاب ١ / ١١٤ ، ١٣٦ ، ٤٧٤ : حيث جوّز ذلك دون تقييد ، معللا بكثرة الاستعمال .

(٤) باب في الفرق بين تقدير الإعراب وتفسر المعنى : الخصائص : ١ / ٢٧٩ - ٢٨٤ .

(٥) الدر المصون : ٧ / ١٧٢ - ١٧٣ .

الثاني : نقْل النحاس هذا التقدير عن الفراء وأبي عبيد ، وحمْله على التقدير الإعرابي دون استشكال أو اعتراض - وهو كثير الاعتراض عليهما - ، علما أن النحاس قد نقل عن أبي عبيد نص قوله التالي : « قال أبو عبيد : كما تقول أنت راكباً أحسن منك ماشياً .

قال : وسمعت أعرابياً فصيحاً من بني كلاب يقول : أنا لك صديقاً خيرٌ مني لك عدواً »[(١)] .

ويمكن أن يحمل كلام أبي حيان على تخفيف وطأة الاعتراض ؛ بإيراد وجهٍ يُقبل به القولُ ، مع آخر يُدفع به .

وفي نص أبي عبيد الذي نقله النحاس إشارة إلى ما تقدم بيانه في الوقفتين معاً .

الموضع الثالث عشر : رسم المصحف وتأثيره في الخلاف النحوي

قال تعالى : ﴿ إِنَّ هَٰذَانِ لَسَٰحِرَانِ ﴾[(٢)] حيث قرأ أبو عمرو : ﴿ إنّ ﴾ بالتشديد، ﴿ هذين ﴾ بالياء وتخفيف النون ، وقرأ العامة - باستثناء ابن كثير وحفص - : ﴿ إنّ ﴾ بالتشديد ، ﴿ هذان ﴾ بالألف[(٣)] .

وقد أورد السمين كلام أبي عبيد في مقام الاعتراض على قراءة أبي عمرو حيث قال : « وأما قراءة ، أبي عمرو فواضحة من حيث الإعراب والمعنى ... ولكنهم استشكلوها من حيث خط المصحف ...

قال أبو إسحاق : لا أجيز قراءة أبي عمرو ؛ لأنها خلاف المصحف .

وقال أبو عبيد : رأيتها في الإمام مصحف عثمان : ﴿ هذن ﴾ ليس فيها ألف ، وهكذا رأيت رفع الاثنين في ذلك المصحف بإسقاط الألف ، وإذا كتبوا النصب والخفض كتبوه بالياء ولا يسقطونها » .

---

(١) إعراب القرآن : ٢ / ٣٨٦ .

(٢) طه : ٦٣ .

(٣) السبعة : ٤١٩ ، الاتحاف : ٢ / ٢٤٧ ، النشر : ٢ / ٣٢١ .

وهو ما عقبه بقوله : « وهذا لا ينبغي أن يردّ به على أبي عمرو ؛ وكم جاء في الرسم أشياء خارجة عن القياس » .

ثم نفى استشكال أن يكون كلام أبي عبيد مشترك الإلزام بين قراءة أبي عمرو وغيره[١] .

وكلام أبي عبيد أورده قبل السمين شيخه أبو حيان على الإيراد نفسه[٢] ؛ إلا أن نقاش السمين أوسع وأدق خاصة فيما يتعلق بنص كلام أبي عبيد ، وهو مالم يورده أبو حيان ؛ فلذا نسبتُ المسألة للسمين .

ويفهم من إيرادهما قول أبي عبيد المتقدم : اعتراضه على قراءة أبي عمرو بمخالفة المصحف ، إذا سُلِّم لهما ذلك .

واعتراضهما حينئذ على أبي عبيد مقبول .

وأما إذا لم يُسَلَّم لهما ذلك فيمكن أن يقال : إن نصّ الزجاج - الذي نقله السمين - قطعيُّ الدلالة في الاعتراض على قراءة أبي عمرو[٣] ، وأما قول أبي عبيد فدلالته على الاعتراض محتملة ؛ إذ ليس فيه نصٌّ على الإنكار .

قلتُ: وهذا الاحتمال مستوى الوجهين عندي ؛ ذلك أن ما قرره أبو عبيد في كلامه المتقدم ، أشار إليه أبو عمرو نفسه - فيما نقله عنه تلميذه أبو عبيدة شيخ أبي عبيد - وجعل ذلك مما يصوَّب باللفظ[٤] .

فيمكن أن يحمل كلام أبي عبيد على ذلك فيندفع الاعتراض ، هذا من جهة .

ومن جهة أخرى : فقد نقل الأزهري عن أبي عبيد تخريجاً يرتضيه لقراءة العامة ، وارتضاؤه لقراءة العامة[٥] قد يُفهم منه إنكار قراءة أبي عمرو ، خاصة وأنه من أصحاب الاختيار ، ولكن ذلك على جهة ضعيفة الاحتمال ، لا تدعم موقف أبي حيان والسمين في إدخال أبي عبيد دائرة المنكرين لقراءة أبي عمرو .

---

(١) ينظر : الدر المصون : ٨ / ٦٣ - ٦٥ .

(٢) ينظر : البحر المحيط : ٧ / ٣٥٠ .

(٣) معاني القرآن للزجاج : ٣ / ٣٦٤ .

(٤) مجاز القرآن : ٢ / ٢١ .

(٥) ينظر : معاني القراءات للأزهري : ٢٩٥ .

ولعلهما قد اطّلعا على مالم يثبتاه من كلام أبي عبيد ، وسيأتي بإذن الله بيان موقف أبي عبيد من (رسم المصحف) في الفصل الثالث من الباب الرابع .

الموضع الرابع عشر : الجمع بين استفهامين ، والاستفهام عن المعلوم :

ردّ الإمام الرازي على أبي عبيد بكلام الفراء ، بعد أن حكى قوله ، وذلك عند قوله تعالى : ﴿ ... كُنَّا نَعُدُّهُم مِّنَ ٱلْأَشْرَارِ ۝٦٣ أَتَّخَذْنَٰهُمْ سِخْرِيًّا ﴾[١] حيث قال : « قرأ أبو عمرو وحمزة والكسائي : بوصل ألف ﴿ اتخذناهم ﴾ والباقون بفتحها على الاستفهام[٢] .

قال أبو عبيد : وبالوصل يُقرأ ؛ لأن الاستفهام متقدم في قوله : ﴿ مالنا لا نرى رجالاً ﴾ ؛ ولأن المشركين لا يشكون في اتخاذهم المؤمنين في الدنيا سخرياً ؛ لأنه تعالى قد أخبر عنهم بذلك في قوله : ﴿ فَٱتَّخَذْتُمُوهُمْ سِخْرِيًّا حَتَّىٰٓ أَنسَوْكُمْ ذِكْرِى ﴾[٣]، فكيف يحسن أن يستفهموا عن شيء علموه ؟!.

أجاب الفراء عنه بأن قال : هذا من الاستفهام الذي معناه التعجب والتوبيخ ، ومثل هذا الاستفهام جائز عن الشيء المعلوم »[٤] .

وقول أبي عبيد حكاه عنه ابن زنجلة ، ولم يعقب عليه ، وعبارته شبيهة بما أورده الرازي[٥] .

وفي كلام أبي عبيد المتقدم سببان لاختيار قراءة الوصل : تقدُّم الاستفهام ، وكون الشيء معلوماً .

وقد أجاب الرازي عن الثاني منهما ، ولم يعلّق على الأول ، وكلام الفراء لا يُبنى كلام أبي عبيد عليه .

ونصه : « وهو من الاستفهام الذي معناه التعجب والتوبيخ ، فهو يجوز بالاستفهام وبطرحه »[٦] .

---

(١) ص : ٦٢ - ٦٣ .

(٢) ينظر : التيسير : ١٥٢ ، الإتحاف : ٤٧٨ - ٤٧٩ .

(٣) المؤمنون : ١١٠ .

(٤) تفسير الرازي (التفسير الكبير) : ٢٠ / ٦٧ .

(٥) حجة القراءات : ٦١٦ .

(٦) معاني القرآن للفراء : ٢ / ٤١١ .

ويمكن أن يجاب عن السببين اللذين ذكرهما أبو عبيد - دفعه واحدة - بما قرره ابن جني : « من أن الاستفهام إذا ضامّة معنى التعجب استحال خبراً »[١] .

وفي قوله : « استحال خبراً » جواب عنهما ، والله أعلم .

الموضع الخامس عشر : حماية الإدغام من القلب :

نسب ابن خالويه مرةً لأهل العربية ، ومرة لأبي عبيد تضعيفَ قراءة التشديد من قوله تعالى : ﴿ إِنَّ إِلَيْنَآ إِيَابَهُمْ ﴾[٢] حيث قال في « إعراب القراءات السبع »: « وقرأ الناس كلهم : ﴿ إيابهم ﴾[٣] : مصدر آب يئوب إيابا ... إلا ما حدثني أحمد عن علي عن أبي عبيد أن أبا جعفر المدني قرأ : ﴿ إيّابهم ﴾ بالتشديد .

وأهل العربية يضعفون ذلك ، ولا وجه للتشديد عندهم .

وله عندي وجه تجعله مصدر : أوّب إياباً ، كما قالوا : أرّق إرّاقا وأنشد :

يا عبد مالك من شوقٍ وإرّاق ومرِّ طيفٍ على الأهوال طرّاقِ[٤] .

فقلبت الواو ياء في المصدر »[٥] .

وقد نص في « إعراب ثلاثين سورة » - بعد أن حكى السند المتقدم - على قول أبي عبيد : « لا وجه له » .

وهو ما اعترضه بما تقدم ، ولم يفصّل في بيان قول أبي عبيد[٦] .

وما حكاه أبو عبيد هو الثابت من قراءة أبي جعفر أحد القراء العشرة[٧] ، وقد اضطربت

---

(١) الخصائص : ٣ / ٢٦٩ ، وينظر : الصدارة : ١٤٠ - ١٤١ .

(٢) الغاشية : ٢٥ .

(٣) أجمع القراء السبعة على التخفيف : الإتحاف : ٥٨٢ .

(٤) البيت لتأبّط شراً ، وهو في ديوانه : ١٢٥ ، وقد أورده ابن خالويه منسوباً له في « إعراب ثلاثين سورة » : ٧٣ .

(٥) إعراب القراءات السبع : ٢ / ٤٧١ - ٤٧٢ .

(٦) إعراب ثلاثين سورة : ٧٢ - ٧٣ .

(٧) النشر : ٢ / ٤٠٠ ، الكنز : ٢٦٤ ، الإتحاف : ٥٨٢ .

فيها أقوال التصريفيين كما قال السمين[١] .

وقد نسب ابن جني إنكار هذه القراءة لأبي حاتم[٢] .

وتخريج ابن خالويه - أحد أوجه تخريج القراءة - تبعه فيه الزمخشري[٣] ، وهو ما اعترضه أبو حيان : « لأنهم نصُّوا على أن الواو الأولى إذا كانت موضوعة على الإدغام وجاء ما قبلها مكسوراً فلا تقلب الواو الأولى ياءً لأجل الكسرة ... فهذه وضعت على الإدغام فحصّنها من الإبدال ولم تتأثر بالكسرة »[٤] .

ولعل كلام أبي حيان يفسّر وجه إعتراض أبي عبيد على القراءة ، إلا أن اعتراض أبي حيان غير مسلّم ، تعقبه فيه تلميذه السمين وأطال في ذلك، ودفعه من قبلهما مكي في « المشكل »[٥].

قال ابن جني : « فإن قلت : فهلاّ حماها الإدغام من القلب ؟

قيل : هيهات ، إنما ذلك إذا كانتا عينين ؛ لأنهما لا يكونان إلا من لفظ واحد » ، وأطال في بيان ذلك[٦] .

وعليه فدفْع أبي عبيد ومعه أبو حاتم لقراءة أبي جعفر غير مسلّم .

الموضع السادس عشر : الخلاف في : « عليهم » وما أشبهها

نقل الأزهري اعتراض ثعلب على أبي عبيد حيث قال : « وأخبرني المنذري عن أبي العباس ثعلب أنه ذكر قول أبي عبيد في : ﴿ عليهم ﴾ و ﴿ لديهم ﴾ و ﴿ إليهم ﴾ .

قال : « قال أبو عبيد : اختيارنا كسر الهاء ووقف الميم في كله مالم يلقها ألف ولام ، فإذا لقيتها ألف ولام كان الخفض أحب إليّ ؛ لأنه أقيس في العربية أن يكون كل حرف منجزم بعده ساكن أن يكون حركته إلى الخفض .

---

(١) الدر المصون : ١٠ / ٧٧٢ .

(٢) المحتسب : ٢ / ٤٢١ .

(٣) الكشاف : ٤ / ٢٤٨ .

(٤) البحر المحيط : ٨ / ٤٦٠ .

(٥) ينظر : الدر المصون : ١٠ / ٧٧٢ - ٧٧٥ ، المشكل : ٢ / ٤٧٣ .

(٦) المحتسب : ٢ / ٤٢١ - ٤٢٣ .

قال أبو العباس : وهذا غلط ؛ لأن للميم حركة وهو الضم ، فإذا حُرِّكتْ كان أولى بها أن تردَّ إلى حركتها التي هي لها ، فتضم ...

قال : والكسر في : ﴿ عليهم ﴾ أولى ؛ لأن الهاء من جنس الياء ... فإذا جاءوا بالألف واللام ضموا الهاء والميم .

قال أبو العباس : وهذا هو القياس ؛ لأن الهاء إذا انفردت تبعت الكسرة والياء لمؤاخاتها لهما .

وإذا كانت معها الميم - والأصل : همُ ، ثم أتبعت الهاء والياء والكسرة كما ذكرنا - فإذا حركت الميمُ ردَّتْ الهاء والميم إلى أصلهما ، فإذا لم تأت بالميم تركت الهاء على ما تبعت »[١] .

واعتراض ثعلب المتقدم يحتاج إلى ست وقفات :

الوقفة الأولى : في بيان اختيار أبي عبيد :

واختيار أبي عبيد موافقٌ لقراءة الجمهور بسكون الميم وكسر الهاء في جميع المواضع .

وأما عند التقاء الألف واللام فاختياره موافقٌ لقراءة أبي عمرو ، بكسر الهاء والميم[٢] .

الوقفة الثانية : في بيان رأي أبي عبيد :

بنى أبو عبيد رأيه في إسكان الميم ؛ طلباً للتخفيف ؛ إذ كان لا يشكل ، كما أشار إلى ذلك - من غير تصريح - أبو علي في « الحجة »[٣] .

وأما كسر الميم فقد بناه قياساً على أن الكسرة هي حركة التخلص من التقاء الساكنين ، وهو رأي الجمهور[٤] .

وهو لا يرى مانعاً من تطبيق ذلك اطراداً ؛ لموافقته القياس من وجه ، ومن وجه آخر مجيءُ القراءة عليه .

---

(١) معاني القرآءات : ٣٥ - ٣٦ .

(٢) ينظر : حجة القراءات لابن زنجلة : ٨٠ - ٨٢ .

(٣) الحجة : ١ / ٨٢ .

(٤) ينظر : الكتاب : ٤ / ١٥٢ ، المقتضب : ٣ / ١٧٤ ، أمالي ابن الشجري : ٢ / ٣٧٥ .

الوقفة الثالثة : في المصطلح :

غاير أبو عبيد في التعبير بين الإسكان والوقف والجزم ، والمعنى واحد ، وقد تقدمت الإشارة إلى ذلك في الباب الأول .

الوقفة الرابعة : في اعتراض ثعلب :

دمج ثعلب في اعتراضه بين قياسين :

١ - قياس التخلص من التقاء الساكنين بالرجوع إلى حركة الأصل وهو قول لبعض أهل العلم ، أجازه سيبويه[١] .

٢- قياس المزاوجة والتجانس في الإتباع بين الحركات ، وهو قياس معتبر[٢] .

الوقفة الخامسة : في الترجيح :

تقرير القياس عند ثعلب مسلّمٌ ، عند من أخذ بضم الهاء ، وهو لا يلزم أبا عبيد ؛ لأنه نصّ على اختيار اطراد كسر الهاء .

وقد نبّه على ذلك السمين ، وجعل رأي أبي عبيد هو المشهور[٣] .

واختيار أبي عبيد يجري على سنن واحد .

الوقفة السادسة : نتيجة المسألة :

بناءً على قولي أبي عبيد وثعلب فالحركة حركة تخلص من التقاء الساكنين ، وهذا غير مسلم عند أبي علي[٤] .

وهذا الموضع أطال فيه أبو علي أيما إطالة[٥] .

---

(١) الكتاب : ٣ / ٥٣٢ - ٥٣٣ ، وينظر : شرح الرضي على الشافية : ٢ / ٢١٠ ، ٢٣٥ - ٢٤٠ ، الارتشاف : ١ / ٣٤٢ - ٣٤٩ .

(٢) ينظر : حجة القراءات : ٨٢ .

(٣) الدر المصون : ١ / ٧٠ .

(٤) الحجة : ١ / ١١٧ .

(٥) ينظر : الحجة : ١ / ٥٨ - ١٤٢ .

الفصل الثالث

اعتراضات ابن قتيبة على أبي عبيد

* محمد بن عبد الله الحافظ : « كان أبـو محمـد - يعني : ابن قتيبة - يتعاطى التقـدم في علـوم كثيرة ، ولم يرضه أهل علم منها ، وإنما الإمـام المقبول عند الكل أبو عبيد القاسم بن سلام ».

---

* تاريخ دمشق : ١٤ / ٣٢٣ .
* تهذيب التهذيب : ٨ / ٣١٦ .

يُعدُّ أبو محمد عبد الله بن مسلم بن قتيبة الوريث الشرعي لمذهب أستاذه أبي حاتم في تهجمه على القراءات من دون تمكن أو دراية عميقة بوجوه العربية[١] .

قال أبو الطيب اللغوي : « كان يتسرع في أشياء لا يقوم بها ؛ نحو تعرضه لتأليف كتاب في النحو ... مما أزرى به عند العلماء »[٢] .

قلتُ : هكذا وُصف ، وقد حكموا بضعفه في النحو[٣] .

ولا أريد أن أبلغ هذا المبلغ في الحديث عنه ، فهو إمام له مكانته بين الأئمة ، وإطلاقُ مثل هذه الأحكام يحجب عن الأمةِ جزءاً من تراثها ، له أهميته ؛ إذا تم تناوله عن قرْبٍ دون سابق إطلاق مثل هذه الأحكام .

وسيأتي تفصيل هذا في غير هذا الموضع .

ويظهر لي أن ابن قتيبة أورد هذه الاعتراضات على أبي عبيد في كتاب مفقود له تحت عنوان « وجوه القراءات »[٤] .

وقد أورد مكي في كتابه « الكشف عن وجوه القراءات السبع » أحد عشر موضعاً اعترض فيها ابن قتيبة على أبي عبيد ، وهي جميع ما أورده في هذا الكتاب ، ولم يشر - بحسب بحثي القاصر - إلى هذه الاعتراضات في كتابه الآخر « مشكل إعراب القرآن » ، كما أنني لم أجدها عند غيره ، ولا أدري أهي مجموع ما اعترض به ابن قتيبة على أبي عبيد ، أم أنها مواضع منتقاة انتقاها مكي فأوردها ؟!

كما أنه لم يبيِّن مصدر ذلك عند ابن قتيبة ، ولعلّه الكتاب المشار إليه آنفاً .

والمواضع - بحسب ترتيبها - كالتالي :

الموضع الأول :

عند قوله تعالى: ﴿ وَقَالَتِ ٱلْيَهُودُ عُزَيْرٌ ٱبْنُ ٱللَّهِ ﴾[٥] حيث قرأ عاصم والكسائي بالتنوين،

---

(١) القراءات الشاذة : ١٤٤ .

(٢) مراتب النحويين : ٨٤ - ٨٥ .

(٣) ينظر : سفر السعادة للإمام السخاوي : ٢ / ٨١٠ - ٨١٥ .

(٤) ذكره في كتابه : تأويل مشكل القرآن : ٦٤ ، وينظر : الفهرست : ٣٥ ، معجم مصنفات القرآن الكريم : ٤ / ١٢٤ .

(٥) التوبة : ٣٠ .

والباقون بغير تنوين[١] ، قال مكي : « واختار أبو عبيد التنوين على الصرف[٢] ؛ لأنه أعجمي خفيف كـ « نوح » و « لوط » .

وتعقب عليه ابن قتيبة واختار ترك التنوين ؛ لأنه أعجمي على أربعة أحرف وليس عنده تصغيراً ، إنما أتي في كلام العجم على هيئة التصغير وليس بتصغير »[٣].

ولم يرجِّح مكي أحد الرأيين .

قلتُ : وفيما تقدم ثلاث مسائل :

المسألة الأولى : التصغير :

يلزم من اختيار أبي عبيد - كما سيأتي - مجيء ﴿ عزير ﴾ على التصغير عنده ، وهو ما نص عليه السمين في تفسير كلام أبي عبيد[٤] .

وقد حكي قول أبي عبيد أبو حيان وتلميذه السمين ، وردّاه على أنه ليس بمصغر ، وإنما هو اسم أعجمي جاء على هيئة التصغير كـ (سليمان) جاء على مثال : عثيمان وعبيدان[٥] .

وهو ما قرره ابن قتيبة سابقاً .

قلتُ : وقد أقّر أبو حيان في « ارتشاف الضرب » مجيئه على التصغير ، ولم يحك في ذلك خلافاً[٦] ، خلافاً لما اعترضه آنفاً .

ومجيؤه على التصغير أقرّ فيه أبا عبيد كلٌّ من : مكي وابنُ الشجري وابن عصفور وغيرهم[٧] .

---

(١) ينظر : التيسير : ٩٦ ، الإقناع : ٤٠٦ .

(٢) هكذا في الأصل ، ولعل الصواب : على المنع من الصرف لأن الصرف هو التنوين ، مالم يقل : إنه أراد الصرف عن التنوين ؛ فيستقيم المعنى حينئذ ، إلا أنه بعيد .

(٣) الكشف : ١ / ٥٠١ - ٥٠٢ .

(٤) الدر المصون : ٦ / ٣٨ .

(٥) البحر المحيط : ٥ / ٤٠٢ ، الدر المصون : ٦ / ٣٨ .

(٦) ينظر : ارتشاف الضرب : ٢ / ٨٧٧ .

(٧) المشكل : ٣٢٧ ، أمالي ابن الشجري : ٢ / ١٦١ ، شرح الجمل لابن عصفور : ٢ / ٤٤٨ ، شرح اللمع لابن برهان : ٢ / ٤٥٨ .

المسألة الثانية : العجمة :

أقر ابن قتيبة أبا عبيد في كونه أعجمياً ، وهو ما وافقه فيه أبو حيان والسمين كما تقدم .

وقد وافق أبا عبيد أبو حاتم في العجمة وخالفه في الاختيار[١] .

والقول بالعجمة خالف فيه ابن الأنباري فجعله عند المحققين عربياً[٢] .

وأغرب مكي في « المشكل » فادعي إجماع النحاة على أنه عربي مشتق من قوله تعالى : ﴿ وَتُعَزِّرُوهُ ﴾[٣] .

ودعوى الإجماع التي حكاها مكي غير مسلّمة ؛ فهي مخالفة لما قرَّره في « الكشف »[٤] ؛ وأيضاً مخالفةُ من تقدم تجعل تلك الدعوى محلَّ توقف ونظر .

المسألة الثالثة : سبب المنع من الصرف عند أبي عبيد :

علة صرفه عنده أن مكبّره ثلاثي فيصرف مصغره .

وياء التصغير لا يعتد بها في هذا الموطن كما نص عليه مكي في هذه الآية[٥] ، وقرره سيبويه قبله[٦] .

ولم ينص أبو عبيد على ضبطه حينئذ : أهو ساكن الوسط أم محركها ؟ ؛ بناءً على رأي الجمهور في أن تحرك الوسط لا تأثير له في العجمة ، وهو رأي لسيبويه وأكثر النحاة[٧] ، خلافاً لما قرره ابن الحاجب والزمخشري ؛ بناءً على اتحاد العجمة والتأنيث في ذلك عندهما[٨] ، وهو رأي لعيسى بن عمر تبعه فيه ابن قتيبة في « أدب الكاتب » ، وغيره[٩] .

---

(١) ينظر : المشكل : ١ / ٣٢٧ .

(٢) البيان : ١ / ٣٩٧ .

(٣) الفتح : ٩ ، وينظر : المشكل : ٣٢٧ .

(٤) ينظر : الكشف : ١ / ٥٠١ - ٥٠٢ .

(٥) المشكل : ٣٢٧ .

(٦) الكتاب : ٢ / ١٣ ، وينظر : شرح اللمع لابن برهان : ٢ / ٤٥٨ - ٤٥٩ .

(٧) ينظر : الكتاب : ٢ / ١٩ - ٢٥ ، أمالي ابن الشجري : ٢ / ١٦١ .

(٨) ينظر : المفصل : ٢٨٠ ، شرح الرضي على الكافية : ١ / ١٢٣ - ١٢٥ .

(٩) أدب الكاتب : ٢٢١ - ٢٢٢ ، وينظر : الأشموني : ٣ / ٢٥٧ ، المقتصد : ٢ / ٩٩٤ .

وإيراد أبي عبيد التشبيه بـ (نوح) و (هود) حينئذ يخرجه من دائرة الخلاف المتقدم ، عند التسليم به .

وقيل في سبب ترك التنوين غيرما ذهب إليه أبو عبيد وشمله اعتراض ابن قتيبة[١] .

والتعليل بالخفة الذي ذكره أبو عبيد عبارةٌ لسيبويه استعملها في الموطن نفسه[٢] .

وصفوة القول :

أن المسألتين الأولى والثالثة هما طرفا اعتراض ابن قتيبة على أبي عبيد .

وأما المسألة الثانية فهي محل إقرار منهما ورد عليها الخلافُ من غيرهما ؛ فلذا صغت هذا الموضعَ في ثلاثِ مسائل .

الموضع الثاني :

عند قوله تعالى : ﴿ يَٰبُشۡرَىٰ ﴾[٣] حيث قرأ الكوفيون بغير ياء بعد الألف ، وقرأ الباقون بياء مفتوحة بعد الألف[٤] .

قال مكي : « واختار أبو عبيد : ﴿ يا بشرى ﴾ بغير ياء ؛ اسم رجل دعاه إلى المستقى .

واحتج أبو عبيد في اختياره لذلك أنه يجمع المعنيين : اسماً لرجل ، ونداء البشرى .

وتعقّب عليه ابن قتيبة فاختار : ﴿ يا بشراي ﴾ بالإضافة ؛ لأنها قراءة أهل المدينة ومكة وأبي عمرو ، ولم يجز أن يكون حذف الياء على نداء البشرى ، فقال : لا تنادى البشرى إلا بالإضافة إلى النفس ؛ كما تقول : يا طوباي إن قبل الله عملي ، ولا تقول : يا طوبى »[٥] .

وقد حاول مكّيٌّ الجمع بين القراءتين ، وإن كان يظهر من سياق كلامه وقوفه في صف أبي عبيد .

---

(١) ينظر : معاني الزجاج : ٢ / ٢٤٢ ، الوسيط : ٢ / ٤٨٩ ، البيان : ١ / ٣٩٧ .

(٢) الكتاب : ٢ / ١٩ .

(٣) يوسف : ١٩ .

(٤) ينظر : التيسير : ١٠٤ ، الإقناع : ٤١٣ ، الكنز : ١٧٦ .

(٥) الكشف : ٢ / ٧ - ٨ .

قلتُ : وفي تعقب ابن قتيبة على أبي عبيد نظر من ثلاثة أوجه ؛

الأول : كون القراءة التي اختارها ابن قتيبة قراءة الجمهور ، إذا سُلِّم أن ذلك مرجحاً لا تشمله دائرة الاعتراض على أبي عبيد ، فهو خارج عن موطن النزاع ، وإيراد ذلك عند التعقب والاعتراض غير مقبول .

الثاني : الحكم الذي ذكره غير مسلّم أيضاً ؛ فقد ناقشه فيه ابن خالويه دون التصريح باسمه حيث قال : « قال أبو عبيد : الاختيار : ﴿ يا بشرى ﴾ لأنه يحتمل أن يكون اسم رجل وأن يكون من البشارة .

ورده بعض النحويين فقال : إذا جعلته من البشارة لم يجز إلا أن تضيفه إلى نفسك .

قال أبو عبد الله : أصاب أبو عبيد ؛ لأن العرب تقول : يا عجباً لهذا الأمر ، ويا عجبي ، ويا حسرتا ويا حسرتي ، كلُّ ذلك صواب » [(١)] .

الثالث : لو سلم لابن قتيبة ما ذهب إليه ، فهو مندفع بما قرره ابن زنجلة بناءً على اختيار أبي عبيد : « من أن يكون أضاف البشرى إلى نفسه ثم حذف الياء وهو يريدها ؛ كما تقول : يا غلامُ لا تفعل » [(٢)] .

واختيار أبي عبيد بناه على منهجه في الجمع بين أكثر من قول أو سبب للاختيار ، إذا أمكن ذلك : وقد ورد في معنى هذه الكلمة قولان : الأول : كونه اسم رجل ، والثاني : نداء للبشرى جمع بينهما أبو عبيد في اختياره ، وأقره مكي في الأول ، خلافاً لما قيل من أنّ في الأول شيئًا من البعد لسبب خارج هذا عن الموطن كما ذكر ذلك النحاس وغيره ، ولم يعترضوا على الثاني[(٣)] مع أن القول الأول رواه جماعة من المفسرين كما قرر ذلك ابن زنجلة[(٤)] ؛ وبه يظهر ضعف اعتراض ابن قتيبة على أبي عبيد .

---

(١) إعراب القراءات السبع : ١ / ٣٠٦ .

(٢) حجة القراءات : ٣٥٧ .

(٣) ينظر : إعراب القرآن للنحاس : ٢ / ٣١٩ ، الدر المصون : ٦ / ٤٥٩ .

(٤) حجة القراءات : ٣٥٧ .

الموضع الثالث :

عند قوله تعالى : ﴿ فَنُجِّيَ مَن نَّشَآءُ ﴾[١] حيث قرأ عاصم وابن عامر بنون واحدة وتشديد الجيم وفتح الياء وقرأ الباقون : بنونين وتخفيف الجيم وإسكان الياء[٢] .

قال مكي : « واختار أبو عبيد : ﴿ فنجى ﴾ بنون واحدة ، على مالم يسم فاعله ، وتعقّب عليه ابن قتيبة فاختار بنونين ، كقراءة الجماعة ، وقال : إنما كتبت في المصحف بنون واحدة ؛ لأن الثانية خفيت عند الجيم ؛ لأنك تقول : إذا أتانا مال قبضناه فنصل به من نشاء ، ولا تقول : فوصل به من نشاء »[٣] .

واعتراض ابن قتيبة فيه نظر من وجهين ؛

الأول : دعوى إخفاء النون تحتاج إلى إثبات ؛ ليتم التسليم بها ؛ فإذا عُدم الإثبات - وهو مالم يُثبته - عُدم التسليم .

وقد تقدم نقاش هذا مع النحاس في الباب الأول ، عند آية أخرى مشابهة ، فلا داعي للتكرار ؛ اكتفاء بما سبق إيراده[٤] .

الثاني : قوله في التعليل : « لأنك تقول ... إلخ » لا طائل منه في الاعتراض على أبي عبيد مالم يكن مكي قد اختزل كلامه ؛ فإن كان يريد التجانس في الجمع بالنون بين (ننجي) و (نشاء) - وهو الظاهر - فهو غير ملزم في الرد على أبي عبيد ؛ لخروجه عن موطن الخلاف ، هذا من وجه ، ومن وجه آخر : فهو خارج عن إطار ما تقدم ، فربطه بلام التعليل غير مقبول .

وإن كان يريد تقرير الإخفاء المتقدم ؛ بناءً على أصل التعليل ؛ فهو بعيد وغير مستقيم ؛ إذ ليس في تقرير التجانس إثباتٌ لمجيء الإخفاء ، مالم يقل قائل : إن دعوى التجانس مبنية على القول بالإخفاء ، فإن قيل ذلك ؟ فسقوطه متحتّمٌ ؛ بنفي دعوى التلازم بينهما ، وهو أمر واضح .

وفيما تقدم إظهار لضعف اعتراض ابن قتيبة ، الذي وقف منه مكي موقف الحاكي ، المكتفي بالإيراد دون تعقيب ، كما أنه لم يُبيِّن وجه اختيار أبي عبيد ، وهو مالم أره عند غيره .

---

(١) يوسف : ١١٠ .

(٢) ينظر : التيسير : ١٠٦ ، الإقناع : ٤١٤ ، الكنز : ١٧٧ .

(٣) الكشف : ٢ / ١٧ .

(٤) صفحة : ٥٣ - ٥٨ .

الموضع الرابع :

قرأ ابن كثير وأبو عمرو وعاصم بالتخفيف ، والباقون بالتشديد[١] من قوله تعالى : ﴿ يَمْحُواْ ٱللَّهُ مَا يَشَآءُ وَيُثْبِتُ ﴾[٢] .

قال مكي : « واختار أبو عبيد : ﴿ ويثبِّت ﴾ بالتشديد؛ على معنى : يقرُّ ما كتبه فلا يمحوه . وتعقَّب عليه ابن قتيبة فاختار التخفيف ؛ لأن المعروف مع المحو الإثبات »[٣] .

قلتُ : واختيار أبي عبيد ؛ بناءً على منهجه العام - وسيأتي بيانه بإذن الله - في اطراد دلالة التضعيف في الكلمة على معنى ؛ وهو في الآية : الدلالة على التأكيد ، دون التكثير ، كما أشارت إليه عبارة أبي عبيد ، علماً أن مكيًّا قد وافق أبا عبيد في اختياره ، مشيراً إلى صحة مجيء التشديد للتكثير مع التأكيد[٤] .

قال السمين معلقاً على ذلك : « ولا يصح أن يكون التضعيف للتكثير ؛ إذ من شرطه أن يكون متعدياً قبل ذلك »[٥] .

وقد خولف السمين في هذه الآية بتصحيح المعنى على التكثير[٦] .

وابن قتيبة يعترض ؛ بناءً على دعوى التلازم بين المحو والإثبات ، وهو غير مسلّم ؛ فإثبات التلازم ، وإنزاله على الآية ، يحتاج إلى تدليل .

والقراءتان عند الجمهور بمعنى واحد[٧] ؛ وعليه فاعتراض ابن قتيبة مندفع أيضاً من هذا الوجه .

وأما اختيار أبي عبيد فلا يندفع من هذا الوجه ؛ إذ قد تتساوى عنده القراءتان : المختارة والمتروكة في المعنى .

---

(١) ينظر : التيسير : ١٠٩ ، الإقناع : ٤١٥ .

(٢) الرعد : ٣٩ .

(٣) الكشف : ٢ / ٢٣ .

(٤) المصدر نفسه .

(٥) الدر المصون : ٧ / ٦٠ .

(٦) ينظر : الموضّح في وجوه القراءات وعالمها لابن أبي مريم : ٢ / ٧٠٤ .

(٧) ينظر : الحجة : ٥ / ٢١ ، حجة القراءات : ٣٧٤ ، معاني القراءات للأزهري : ٢٣٣ .

الموضع الخامس :

عند قوله تعالى : ﴿ ٱلْعَزِيزِ ٱلْحَمِيدِ ۝ ٱللَّهِ ٱلَّذِى .. ﴾[١] حيث قرأه نافع وابن عامر على الاستئناف ، وقرأ الباقون بالخفض على البدل من ﴿ العزيز ﴾[٢] .

قال مكي : « واختار أبو عبيد الخفض ؛ ليتصل بعض الكلام ببعض ، وتعقّب عليه ابن قتيبة فاختار الرفع ؛ لأن الآية الأولى قد انقضت ثم استؤنف بآية أخرى ، فحقه الابتداء ؛ لأن الآية الأولى تتابعت بتمامها .

وكذلك اختلفا في الاختيار في ﴿ عَٰلِمُ ٱلْغَيْبِ ﴾[٣] في سورة المؤمنين »[٤] .

قلتُ : توخّي اتصال الكلام بعضه ببعض ، نظرة شاملة سليمة ، جعلها أبو عبيد من أسس اختياره العامة ، كما سيأتي بيانه إن شاء الله ؛ خاصة وأن وجه الاتصال يصح في الآية على قراءة الجر التي اختارها ؛ بناءً على الإعراب على البدل ، وهو أمر متفق عليه من الجميع[٥] .

واعتراض ابن قتيبة فيه نظر ؛ فهو توجيه لقراءة الرفع ، ولا يصح أن يدفع قراءة الجر بما وجّه به قراءة الرفع ؛ لصحة كل من القراءتين على وجه لا يصح إسقاط أحدهما بالآخر .

والحمل على البدل - كما هو معلوم - لا يتعارض مع تمام المعنى الذي أشار إليه .

والموضع الآخر الذي أشار إليه مكي الكلام فيه كسابقه .

---

(١) إبراهيم : ١ - ٢ .

(٢) ينظر : التيسير : ١٠٩ ، الإتحاف : ٣٤١ ، الإقناع : ٤١٥ .

(٣) المؤمنون : ٩٢ .

(٤) الكشف : ٢ / ٢٥ .

(٥) ينظر : الحجة : ٥ / ٢٥ - ٢٦ ، معاني القراءات : ٢٣٤ ، حجة القراءات : ٣٧٦ ، إعراب النحاس : ٢ / ٣٦٣ .

الموضع السادس :

عند قوله تعالى : ﴿ كَذَّبَ أَصْحَٰبُ لْـَٔيْكَةِ ﴾[١] قال مكي : « أجمع القراء في هذه السورة وفي (ق)[٢] على الخفض وإدخال الألف واللام ، واختلفوا في (الشعراء)[٣] و(ص)[٤] ؛ فقرأ الحرميان وابن عامر فيهما : ﴿ ليكة ﴾ بلام مفتوحة والنصب على وزن : (فَعْلَةَ) ، وقرأ الباقون بالخفض وإدخال الألف واللام كالتي في (الحجر)[٥] .

وحكى أبو عبيد أن (ليكة) - على : فَعْلَةَ - اسم القرية التي كانوا فيها ، وأن (الأيكة) بالألف واللام اسم للبلد كله .

وقال غيره : (الأيكة) و (ليكة) واحد ...

واختار أبو عبيد : ﴿ ليكةَ ﴾ بغير صرف في : (الشعراء) و (ص) ؛ فجعلها اسماً للقرية، والأيكة : اسم البلد ؛ لأنها كذلك في المصاحف .

وتعقّب عليه ابن قتيبة فاختار : ﴿ الأيكة ﴾ ... وقال : إنما كتبتا بغير ألف على تخفيف الهمزة .

وقال : قد أجمع الناس على الألف والخفض في (الحجر) و (ق) ، فوجب أن تلحق (الشعراء) و (ص) بما أجمع عليه ؛ فما أجمعوا عليه شاهد لما اختلفوا فيه ؛ وأيضاً فإن القرية داخلة في البلدة ؛ فـ﴿ الأيكة ﴾ تشملها »[٦] .

قلتُ : وقد بنى ابن قتيبة اعتراضه على ثلاثة أسس وقواعد كلية :

١- استناداً إلى قاعدة من قواعد العربية : الحذف للتخفيف ، وهو مشكلٌ ؛ لأنه يُساوي بين القراءتين ، وهما ليستا كذلك .

٢- حمل المختلف فيه على المتفق عليه ، وهو من أسس الاحتجاج المسلَّمة عند أبي عبيد .

---

(١) الحجر : ٧٨ .

(٢) ق : ١٤ .

(٣) الشعراء : ١٧٦ .

(٤) ص : ١٣ .

(٥) ينظر : السبعة : ٤٧٣ ، التيسير : ١٦٦ ، النشر : ٢ / ٣٣٦ .

(٦) الكشف : ٢ / ٣٢ - ٣٣ .

٣- الترجيح بإدخال الخاص في إطار العام ، وفيه إقرار لأبي عبيد في وجود الفرق بينهما ، خلافاً لما أشار إليه مكي سابقاً ، وهو رأيٌ لشيخه النحاس[١] .

على أن هناك خلافاً في إنكار أو تحديد معنى هذه اللفظة من كلام العرب[٢] .

ولم يذكر ابن قتيبة وجه اعتراض النحاة على هذه القراءة ، وعلى أبي عبيد في اختياره لها .

واختيار أبي عبيد لهذه القراءة ذكره غير واحد[٣] ، وصرّح في نسبته له الزجاج - وهو من المواطن النادرة التي يصرّح فيها الزجاج باسم أبي عبيد - ونصُّ ما نقله عنه : « وكان أبو عبيد القاسم بن سلام يختار قراءة أهل المدينة والفتح ؛ لأن ﴿ ليكة ﴾ لا تنصرف ، وذكر أنه اختار ذلك : لموافقتها الكتاب ، مع ما جاء في التفسير »[٤] .

وقد نقل عنه أبو حيان شبيهاً بما نقله مكي سابقاً[٥] ، وعقبه بقوله : « وقد طعن في هذه القراءة المبرد[٦] وابن قتيبة والزجاج[٧] وأبو علي الفارسي[٨] والنحاس[٩] وتبعهم الزمخشري »[١٠] .

وزاد عليه السمين فضم إلى الطائفة المتقدمة العكبري[١١] .

قلتُ : ولعلّ ذكر هؤلاء عقب بيان رأي أبي عبيد واختياره ، مما ألبس على الشيخ عضيمة فأدرج اسمَ أبي عبيد مع الطائفة المتقدمة التي طعنت في القراءة[١٢] ؛ خاصة وأنه اعتمد - كما أشار - على ما أورده أبو حيان ، وذلك سهوٌ منه (عليه رحمة الله) .

---

(١) إعراب النحاس : ٢ / ٣٨٧ - ٣٨٨ ، معاني النحاس : ٤ / ٣٦ ، ٥ / ١٠٠ .
(٢) ينظر : مجاز القرآن : ٢ / ١٧٨ ، شرح شواهد الشافية : ٤ / ٣٦٩ .
(٣) معاني القراءات للأزهري : ٣٥٠ ، تهذيب اللغة : ١٠ / ٤١٤ ، شمس العلوم : ١ / ٣٦٤ ، اللسان : ١ / ١٤٦ .
(٤) معاني القرآن للزجاج : ٤ / ٩٨ .
(٥) البحر المحيط : ٨ / ١٨٥ .
(٦) ذكره في كتاب « الخط » : ينظر : المشكل : ٥٢٨ - ٥٢٩ ، إبراز المعاني : ٦٢١ ، الدر : ٨ / ٥٤٦ .
(٧) معاني الزجاج : ٤ / ٩٨ .
(٨) الحجة : ٥ / ٥١ - ٥٢ ، وينظر : الوسيط : ٣ / ٣٦١ ، مفاتيح الأغاني : ٣٠٨ .
(٩) إعراب النحاس : ٢ / ٣٨٧ - ٣٨٨ .
(١٠) الكشاف : ٣ / ١٢٦ .
(١١) إملاء ما من به الرحمن : ٢ / ١٦٩ .
(١٢) دراسات لأسلوب القرآن الكريم : ١ / ٣٤ .

وأشمل نقل لكلام أبي عبيد نقله عنه السمين بواسطة أبي شامة[١] ، وهو من المواطن النادرة أيضاً التي ينقل فيها كلام أبي عبيد كاملاً .

قال أبو عبيد : « لا أحبّ مفارقة الخط في شيء من القرآن إلا ما يخرج من كلام العرب ، وهذا ليس بخارج من كلامها مع صحة المعنى في هذه الحروف ؛ وذلك أنا وجدنا في بعض التفسير الفرق بين ﴿ ليكة ﴾ و ﴿ الأيكة ﴾؛ فقيل: ﴿ ليكة ﴾ هي اسم القرية التي كانوا فيها ، و ﴿ الأيكة ﴾ : البلاد كلها ؛ فصار الفرق بينهما شبيهاً بما بين بكة ومكة .

ورأيتهنّ مع هذا في الذي يقال : إنه الإمام - مصحف عثمان - مفترقات ، فوجدت التي في (الحجر) والتي في (ق) : ﴿ الأيكة ﴾ ، ووجدت التي في (الشعراء) والتي في (ص) : ﴿ ليكة ﴾ ، ثم اجتمعت عليها مصاحف الأمصار بعد ، فلا نعلمها اختلفت فيها . . وقرأ أهل المدينة على هذا اللفظ الذي قصصنا يعني بغير ألف ولام ولا إجراء . انتهى ما قاله أبو عبيد .

قال الشيخ شهاب الدين أبو شامة بعد ما نقلتُه [أي : السمين] عنه : هذه عبارته ، وليست سديدة ؛ فإن اللام موجودة في ﴿ ليكة ﴾ ، وصوابه بغير ألف وهمزة .

قلتُ : بل هي سديدة ؛ فإنه يعني بغير ألف ولام معرفة ، لا مطلق لام في الجملة »[٢] . انتهى كلام السمين .

قال مقيِّده : ويظهر لي - تعقيباً على اعتراض أبي شامة - أن أبا عبيد قصد بيان أن اللام هي فاء الكلمة وليست لام التعريف ، بعد أن أشار إلى ذلك بقوله : « فصار الفرق بينهما شبيهاً بما بين بكة ومكة » وهو من دقة عبارة أبي عبيد .

وفي كلام أبي عبيد المتقدم بيان لموقفه من رسم المصحف ، كما سيأتي بيانه في موضعه إن شاء الله .

قال السمين عقب ذلك : « وقد تُعقِّب قول أبي عبيد وأنكروا عليه .... إلخ » .

ثم شرع في بيان اعتراض النحاة[٣] ، وهو ما بينه باختصار أكثر منه شيخه أبو حيان .

---

(١) إبراز المعاني شرح حرز الأماني لأبي شامة : ٦٢١ .

(٢) الدر المصون : ٨ / ٥٤٤ - ٥٤٥ .

(٣) السابق : ٨ / ٥٤٥ - ٥٤٨ .

قال أبو حيان : « حملهم على ذلك ... توهُّم - أصحاب هذه القراءة - أن اللام من بنية الكلمة ، ففتحوا التاء ، وكان الصواب : أن تجر ، ثم مادة : (ل ي ك) ، لم يوجد منها تركيب فهي مادة مهملة .

وهذه نزعة اعتزالية يعتقدون أن بعض القراءة بالرأي لا بالرواية ، وهذه قراءة متواترة لا يمكن الطعن فيها ... وأما كون هذه المادة مفقودةً في لسان العرب ، فإن صح ذلك كانت الكلمة عجمية ، ومواد كلام العجم مخالفة في كثير مواد كلام العرب ؛ فيكون قد اجتمع على صرفها : العلمية والعجمة والتأنيث »[١] .

ولم يجد السمين جواباً - فلم يحك رأي شيخه أبي حيان في الحمل على العجمة - غير الثناء على القرَّاء وإنكار مبدأ الطعن ، وهو سليم ، لكنه خارج عن الموضوع .

وختم ذلك بقوله : « وكيف يُنكر على أبي عبيد قولهُ ، أو يتهم في نقله ؟ ومن حفظ حجة على من لم يحفظ ، والتواتر قطعيٌّ فلا يعارض بالظنيِّ »[٢] .

وفي ختمه : إشارة إلى ما يصلح جواباً ؛ وهو الاستناد إلى قول أبي عبيد ، في جعل اللام فاءً للكلمة ؛ وبه يندفع الاعتراض ، من وجهة نظره .

لكن الاعتراض لا يزال قائماً ؛ لأن النحاة لا يسلمون بذلك ؛ فهو غير ملزم لهم .

وقاعدة : « من حفظ حجة على من لم يحفظ » ملزمةٌ في مقام الترجيح ، وليس في دفع الاعتراض .

ورأيُ شيخه أبي حيان في دفع الاعتراض أدقُّ ؛ لأن الحمل على العجمة ملزم لهم ؛ لاتفاقهم من حيث المبدأ على المباينة بين كلام العرب وبين كلام العجم .

قلتُ : ولم أجد في نصرة أبي عبيد ، في عدم خروج ذلك عن العربية غير ما تقدم ، ومستند اعتراضهم ما قرره سيبويه بقوله : « واعلم أن كل ما لم ينصرف إذا دخلته الألف واللام أو أضفته انصرف »[٣] .

---

(١) البحر المحيط : ٨ / ١٨٥ - ١٨٦ .

(٢) الدر المصون : ٨ / ٥٤٨ .

(٣) الكتاب : ١ / ٧ ، ٢ / ١٣ .

وهو ما علق عليه النحاس بقوله : « ولا نعلم أحداً خالف سيبويه في هذا »[١] .

ويظهر لي أن تصحيح أبي عبيد - إضافة إلى استناده إلى السماع ؛ بكون هذه اللفظة اسماً للقرية - يمكن إجراء قواعد الصنعة النحوية عليه من وجهين :

الأول : أن تحريك اللام بالفتح عارضٌ ، وإن كانوا قد اعتدُّوا به - خلافاً لقاعدتهم في عدم الاعتداء بالعارض غالباً - كما قال ابن الأنباري - تعليقاً على قول العرب : لَحْمر - : « فاعتدوا بحركة اللام فحذفوا همزة الوصل ، ولو كانت في تقدير السكون لكان يجب ألا تحذف الهمزة »[٢] .

قلتُ : وهذا التحريك العارض المعتدُّ به تَغيرٌ في الكلمة ؛ ولما كان التغيير يأنس بالتغيير ، وهي قاعدة كلية ، أدرج تحتها النحاة العديد من الفروع الجزئية - كما بينه السيوطي في « الأشباه »[٣] - فيمكن إدراج هذه اللفظة ضمن ذلك ؛ خاصة وأن الأحكام والفروع المدرجة ضمنه منها ما هو قريب منها .

الثاني : أنها من باب تناسي الأصل ؛ كما قرر ذلك ابن جني في غير موضع[٤] ؛ وعليه فيمكن إدخال هذه اللفظة تحت هذا الباب .

ولم أجد أحداً ذكر هذين التوجهين ، فإن كان لهما وجه يقبلان به فتلك نعمة من الله ، وإن كان غير ذلك فالحمد لله .

الموضع السابع :

عند قوله تعالى : ﴿ تَتَوَفَّىٰهُمُ ﴾ في الموضعين من سورة النحل[٥] ، حيث قرأهما حمزة بالياء ، والباقون بالتاء[٦] .

قال مكي : « واختار أبو عبيد الياء ؛ لقول ابن مسعود : ذكّروا الملائكة .

---

(١) إعراب القرآن : ٢ / ٣٨٨ .

(٢) البيان : ٢ / ٤٠١ .

(٣) ينظر : الأشباه والنظائر : ١ / ٢٩١ - ٢٩٤ .

(٤) ينظر : المحتسب : ١ / ٤٥٢ ، ٢ / ١١٣ ، ١٧٧ .

(٥) النحل : ٢٦ ، ٣٢ .

(٦) ينظر : السبعة : ٣٧٢ ، التيسير : ١٣٧ ، النشر : ٢ / ٣٠٣ .

وتعقب عليه ابن قتيبة فاختار التاء ؛ لأنها قراءة أهل الحرمين والبصرة وعاصم .

قال : والتأنيث إنما هو تأنيث الجماعة ، وليس يلحق الملائكة في التاء تأنيث .

قال : وكان يلزم أبا عبيد أن يقرأه : ﴿ توفاه رسلنا ﴾[١] ؛ لأنهم ملائكة ، ولم يفعل »[٢] .

ولم يعقب مكي ، وفيما تقدم أربع وقفات :

الأولى : اختيار أبي عبيد التذكير مع الملائكة ؛ بناءً على منهجه العام في ذلك ، وقد تقدم بيانه في اعتراضات النحاس في الباب الأول ، كما سيأتي مزيد إيراده في الفصل الأول من الباب الرابع .

الثانية : كون التاء قراءةً للجمهور ، لا ينهض حجة في الاعتراض على أبي عبيد ؛ فقراءة الجمهور أقصى درجاتها الترجيح ؛ والاحتجاج بالمرجحِ في مقام الاعتراض غير ملزم .

الثالثة : قوله : « والتأنيث ... إلخ » غير متجه ؛ إلا إذا أراد أنّ فعل الجميع إن ذكّرته أردت جمع الملائكة وإن أنّثته أردت جماعة الملائكة[٣] ، فهذا سليم ، وتكون عبارته غير مستقيمة ؛ ويؤخذ عليه أن كل جمع تأنيثه وتذكيره كذلك[٤] .

الرابعة : إلزام أبي عبيد ، باختيار قراءة حمزة وهو ما ذكره أخيراً ، غير مقبول من ثلاثة أوجه :

الأول : بناءً على أن لازم القول ليس بقول ؛ وقياساً عليه : فلازم الاختيار ليس باختيار ؛ وعليه فلا يصح إلزامه بما ذكر من هذا الوجه .

الثاني : بناءً على أن اختيار القراءة وإن كان فيه فسحةً من الاختيار ضمن إطار (القراءة سنة) ، فالالزام باطراد اختيار مقرأ معين لا يصح من هذا الوجه ؛ لوجود أسباب أخرى للاختيار تختلف من حين لآخر في ضوء تلك الفسحة .

الثالث : المساواة في اللفظ وحكمه - الذي ذكره ابن قتيبة - بين الملائكة والرسل بعيدة ، ووجه البعد بينهما غير خاف ؛ من باب اختلاف العلَم عن الوصف .

---

(١) الأنعام : ٦١ ، وهو يشير إلى قراءة حمزة : التيسير : ٦٥ .

(٢) الكشف : ٢ / ٣٦ - ٣٧ .

(٣) حجة القراءات : ٣٨٨ .

(٤) ينظر : الحجة : ٥ / ٦٣ .

الموضع الثامن :

عند قوله تعالى : ﴿ فَلَهُۥ جَزَآءً ٱلْحُسْنَىٰ ﴾[١] ، حيث قرأ حفص وحمزة والكسائي بالنصب والتنوين ، وقرأ الباقون بالرفع من غير تنوين[٢] .

قال مكي : « ونصب ﴿ جزاء ﴾ على أنه مصدر في موضع الحال ، والتقدير : فله الحال الحسنى جزاء ، وقيل : هو تفسير وقيل : تميز .

واختار أبو عبيد نصب ﴿ جزاءً ﴾ وتنوينه ؛ لأنه تأول أن الحسنى : الجنة ؛ على معنى : فله الجنة جزاءً .

وتعقب عليه ابن قتيبة فاختار الرفع بغير تنوين في ﴿ جزاءُ ﴾ ، وقال : هو كقولك : له جزاء الخير ؛ وقد قال الله : ﴿ فَأُوْلَٰٓئِكَ لَهُمْ جَزَآءُ ٱلضِّعْفِ ﴾ .

وضعّف النصب ابنُ قتيبة ؛ لتقديمه التفسير على المفسر »[٣] .

ولي على ما تقدم ثلاث وقفات :

الوقفة الأولى مع مكي :

توجيهه النصب في قولين : التفسير أو التمييز فيه نظر ؛ لأنهما سواء[٤] ، وقد تحاشى ذلك في « المشكل »[٥] .

الوقفة الثانية مع أبي عبيد :

يظهر من سياق تأويل أبي عبيد : أن توجيه النصب - وهو ما أخذ به ابن زنجلة وفسره - على أنه في موضع الحال ، والنصب على التقديم والتأخير[٦] ، وليس على الحذف والتقدير كما تأوله مكي ، ولا على التفسير كما ألزمه ابن قتيبة .

الوقفة الثالثة مع ابن قتيبة :

تأويل الحسنى : بالخير ، أولى منه تأويل أبي عبيد[٧] ، واستشهاده بالآية ليس فيه دليل من وجهيه اللذين يحتملهما الاستشهاد ، وبيانه مما يطول .

---

(١) الكهف : ٨٨ .

(٢) ينظر : السبعة : ٣٩٨ ، التيسير : ١٤٥ ، النشر : ٢ / ٣١٥ .

(٣) الكشف : ٢ / ٧٥ ، والآية الواردة رقم (٣٧) من سورة سبأ .

(٤) الدر المصون : ٧ / ٥٤٣ .

(٥) ينظر : المشكل : ٤٤٧ .

(٦) حجة القراءات : ٤٣٠ ، وينظر : معاني القراءات للأزهري : ٢٧٤ .

(٧) ينظر : البحر المحيط : ٦ / ١٥٢ .

وتضعيف النصب فيه نظرٌ ؛ فإن كان اعتراضاً لأبي عبيد - والسياق لذلك - فالنصب على التفسير قولٌ للفراء[١] ، وإلزامه بقول الفراء فيه نظر .

وإن كان تضعيفاً لقراءة النصب - وهو الظاهر - ففيه نظر أيضاً ؛ لأن للقراءة بالنصب أوجهاً ذكرها العلماء لا يشملها ما ذكر[٢] .

ثمَّ لو سُلِّم له - جدلاً - أن الآية لا تحتمل غير النصب على التفسير ، فهو - أي : تقديم التفسير على المفسّر - جائز[٣] ؛ والجواز يدفع : الحكمَ بالتضعيف والاعتراضَ أيضاً .

الموضع التاسع :

عند قوله تعالى : ﴿ لَكَ خَرْجًا ﴾[٤] حيث قرأ حمزة والكسائي : ﴿ خراجاً ﴾ بألف ، وقرأ الباقون : ﴿ خرجاً ﴾ بغير ألف[٥] .

قال مكي : « واختار أبو عبيد : ﴿ خراجاً ﴾ بألف ، وتعقّب عليه ابن قتيبة فاختار : ﴿ خرجا ﴾ بغير ألف ؛ قال : لأن الخرج : الجعل ، فهم إنما عرضوا عليه جعلاً من أموالهم يعطونه إياه على بنيانه السدَّ في مرَّةٍ واحدةٍ »[٦] .

قلتُ : وهذا مما لا يوجب التعقُّب ؛ فما ذكره ابن قتيبة قولٌ من أقوال ثلاثة وردت في تفسير القراءة بغير ألف التي اختارها[٧] ؛ وعليه فما ذكره - على فرض صحته - لا يدفع القراءة الأخرى - اختيار أبي عبيد - بل لا ينهض مرجّحاً .

واختيار أبي عبيد يشير إليه الزجاج وغيره بأنه رأي النحويين ؛ بحمله على الاسم ، وتوجيه القراءة الأخرى على المصدر[٨] ؛ وبناءً على هذا التوجيه أوردت هذا الموضع .

---

(١) معاني الفراء : ٢ / ١٥٩ ، وينظر : البحر : ٦ / ١٥٢ ، الدر : ٧ / ٥٤٣ .

(٢) ينظر : إعراب القرآن للنحاس : ٢ / ٤٧١ - ٤٧٢ ، الدر المصون : ٧ / ٥٤٢ - ٥٤٣ .

(٣) ينظر : الكشف : ٢ / ٧٥ ، الدر : ٧ / ٥٤٢ .

(٤) الكهف : ٩٤ .

(٥) السبعة : ٤٠٠ ، التيسير : ١٤٦ ، النشر : ٢ / ٣١٥ .

(٦) الكشف : ٢ / ٧٧ - ٧٨ .

(٧) ينظر : الدر المصون : ٧ / ٥٤٧ .

(٨) ينظر : معاني الزجاج : ٣ / ٣١٠ ، إعراب النحاس : ٢ / ٤٧٣ ، حجة القراءات : ٤٣٣ .

الموضع العاشر :

عند قوله تعالى : ﴿ بِٱلْوَادِ ٱلْمُقَدَّسِ طُوًى ﴾[١] ، حيث قرأ : ﴿ طوى ﴾ الكوفيون وابن عامر بالتنوين ومثله في : (النازعات)[٢] وقرأهما الباقون بغير تنوين[٣] .

قال مكي : « واختار أبو عبيد التنوين ، وخالفه ابن قتيبة فاختار ترك التنوين ؛ قال : لأنه اسم ، وهو معدول كعمر وزفر .

قال : ولأن بعض رءوس الآي غير منونة ، وهي رأس آية ؛ فيجب أن تتبع بعض الآي بعضاً على مثال واحد »[٤] .

ولم يعقب مكي على ذلك ، كما أنه لم يذكر سبب اختيار أبي عبيد - وهو مالم أجده عند غيره - وإنما ذكر رأي ابن قتيبة الذي بناه على أمرين :

الأول : دعوى العدل مع العلمية ؛ لإلزام المنع من الصرف .

الثاني : ضرورة التناسب بين رؤوس الآيات .

فأما الأمر الأول : فما أورده ابن قتيبة قولٌ من ثلاثة أقوال وردت في سبب المنع من الصرف[٥] .

كما أن اختيار أبي عبيد ورد في توجيهه قولان[٦] ؛ وعليه فلا تدافع بينهما ؛ والمخالفة بينهما التي ذكرها مكي :

إن كانت مخالفة اختيار ؛ فلكل وجهٌ ، ولا إشكال في ذلك .

وإن كانت مخالفة اعتراض ؛ كما يشير إليه الأمر الثاني الذي أورده ابن قتيبة ، وكما هو شأنه مع أبي عبيد ؛ فهو غير مسلم ؛ لما تقدم ؛ ولأن التناسب لم يقل قائل بضرورة إيراده ، وإنما يذكر عند وروده ، دون شرط إيراده ، فيُتأمّل ذلك .

وفيه أيضاً تناقضٌ بين وجوبِ الإلزام بذلك ، وبين كلمة « بعض » التي ذكرها ؛ ووجه التناقض غير خافٍ .

---

(١) طه : ١٢ .

(٢) النازعات : ١٦ .

(٣) التيسير : ١٥٠ ، النشر : ٢ / ٢٤٥ .

(٤) الكشف : ٢ / ٩٦ - ٩٧ .

(٥) ينظر : إعراب النحاس : ٣ / ٣٤ ، معاني القراءات : ٢٩٠ ، الدر المصون : ٨ / ١٧ .

(٦) ينظر : الحجة : ٥ / ٢١٩ - ٢٢٠ ، البحر المحيط : ٦ / ٢١٧ .

الموضع الحادي عشر :

قال مكي - عند قوله تعالى : ﴿ أَوَلَمْ تَأْتِهِم بَيِّنَةُ ﴾[١] - : « حيث قرأه أبو عمرو وحفص بالتاء ، وقرأ الباقون بالياء[٢] ؛ لأن تأنيث (البينة) غير حقيقي ، وأيضاً فقد فرّق بين المؤنث وفعله بضمير المفعولين ، وهو الاختيار لأن الأكثر عليه .

واختار أبو عبيد الياء ؛ لأنه يؤثر التذكير للحائل بين الفعل والاسم .

واختار ابن قتيبة التاء ؛ لإجماعهم على قوله : ﴿ حَتَّىٰ تَأْتِيَهُمُ ٱلْبَيِّنَةُ ﴾[٣] ؛ فهي مثلها في الحائل بين الفعل والاسم بالضمير »[٤] .

قلتُ : ولم ينص مكي على المخالفة بينهما ، كما هو شأنه فيما تقدم ، لكن يظهر أن هذا الموضع كسابقيه من اعتراضات ابن قتيبة ؛ لأن ابن قتيبة بنى رأيه على رأي أبي عبيد ؛ لذكره الحائل من باب : الإلزام ، وهذا البناء بناء مخالفة .

واختيار أبي عبيد بناه على أساسين :

١- اطراد اختيار الياء ، كما سبقت الإشارة إليه في الباب الأول ، وكما سيأتي بيانه في أسسه العامة في الاختيار في الفصل الأول من الباب الرابع .

٢- قاعدة النحاة في ذلك ، أي : ترجّح التذكير إذا كان الفاعل مجازي التأنيث - كما هو في الآية - وقد فصل بينه وبين فعله فاصل .

والفصل بالضمير وكون ذلك حائلاً أمر معتبر عند النحاة[٥] ، أشار إليه أبو حيان - بعد أن نصّ على اختيار أبي عبيد[٦] - ، كما نصَّ مكي على موافقته في ذلك .

ويفهم من اعتراض ابن قتيبة إقراره له في ذلك .

واحتجاج أبي عبيد هذا لم يورده عنه أئمة التوجيه - فيما وقفت عليه منهم - ؛ اكتفاءً بحكم الجواز إذا كان الفاعل مجازي التأنيث ، دون التنبيه على ترجّح ذلك[٧] ؛ وهو ما نبّه إليه أبو عبيد ، وتنبّه إليه مكي وأبو حيان وأقره ابن قتيبة .

---

(١) طه : ١٣٣ .

(٢) السبعة : ٤٢٥ ، التيسير : ١٥٣ ، النشر : ٢ / ٣٢٢ .

(٣) البينة : ٢ .

(٤) الكشف : ٢ / ١٠٨ .

(٥) ينظر : شرح الرضي على الكافية : ٣ / ٤٠٨ ، الهمع : ٢ / ٢٦٠ .

(٦) البحر المحيط : ٦ / ٢٧٠ .

(٧) ينظر : الحجة : ٥ / ٢٥٣ ، حجة القراءات : ٤٦٥ ، معاني القراءات : ٣٠٣ ، الدر : ٨ / ١٢٥ .

واعتراض ابن قتيبة بناهُ على قاعدة : حمل المختلف فيه على المتفق عليه ، وهو مسلّم في مقام الاحتجاج .

وأما إيراده في مقام الاعتراض - كما هو الحاصل الآن - ففيه نظر - إضافة لما تقدم إيراده في موطن مشابه - ؛ لأنه غير ملزِم لأبي عبيد ؛ من باب : أن القراءة سنة ، فإذا حصل الإجماع فليس هناك اختيار أو رأي ، فهو غير ملزم من هذا الوجه .

وفيما تقدم يظهر وجه تسليمي لاحتجاج أبي عبيد ، وعدم قبولي لاعتراض ابن قتيبة .

تتمتان :

الأولى : نقل الألوسي - في موضع آخر مشابه - عن أبي عبيد اختياره ورأيه الموافق لما تقدم ، وقد أقرّه على ذلك[١] .

الثانية : عند قوله تعالى : ﴿ أَمْ هَلْ تَسْتَوِى ٱلظُّلُمَٰتُ ﴾[٢] ، حيث اختُلف في قراءتها بين : الياء أو التاء[٣] .

قال القرطبي : « واختار أبو عبيد التاء ، وقال : لأنه لم يحل بين المؤنث والفعل حائل »[٤] .

وفيه إشارة إلى بيان منهج أبي عبيد في ذلك . والله أعلم .

---

(١) ينظر : روح المعاني : ٨ / ٥٩٣ .

(٢) الرعد : ١٦ .

(٣) ينظر : السبعة : ٣٥٨ ، التيسير : ١٣٣ ، الإتحاف : ٢ / ١٦١ .

(٤) تفسير القرطبي : ٩ / ١٩٩ .

الفصل الرابع

التحريف في نسبة الآراء لأبي عبيد

* قال أبو عبيد - في بيان ضرورة نسبة الآراء لأصحابها - : « من شكر العلم أن تستفيد الشيء ، فإذا ذُكر لك قلت : خفي علي كذا وكذا ، ولم يكن لي به علم ، حتى أفادني منه فلان : كذا وكذا ، فهذا شكر العلم » .

---

* تاريخ دمشق : ١٤ / ٣٢٧ .
* الجامع لأخلاق الراوي للخطيب البغدادي : ٢ / ١٥٤ .
* الإلماع للقاضي عياض : ٢٢٩ .

نال أبو عبيد من الشهرة بكنيته : (أبي عبيد) ما لم ينله باسمه أو نسبته ، فحيثما ذُكر لفظا (أبي عبيد) كان هو المتبادر للذهن والمقصود من الخطاب ، دون حاجة إلى قرينة أو إضافة ؛ وبإطلالة سريعة على معاجم اللغة وكتب القراءات ، والتفسير ، والحديث ، والفقه ، والرجال ، .. وما إليها نلمس شواهد كثيرة لذلك .

وهذه الكنية سهلة التحريف إلى : أبي عبيدة ، بزيادة تاء في آخره ، وهي كنية أحد شيوخ أبي عبيد المشهورين في الغريب واللغات والأخبار وأيام الناس : معمر بن المثنى .

واحتمال التصحيف في النسبة إليهما وارد ؛ لأن الفرق بينهما في اللفظ تلك التاء : زيادة أو حذفاً .

وقد حصل هذا التحريف في كتب كثيرة ، نتج عنه إضافة طائفة من أقوال أبي عبيد إلى أبي عبيدة ، أو العكس ، وقد ساق الخياطي أمثلة - خارج إطار البحث - على ذلك[1] .

وفي هذا الفصل سأضرب نماذج لنسبة الآراء لأبي عبيد .

وأحكم بالتحريف إذا اجتمع أمران :

الأول : وروده في « مجاز القرآن » لأبي عبيدة .

الثاني : عدم التواطؤ على عزوها لأبي عبيد .

وليس في هذا الحكم - أي : تجريد نسبة الرأي لأبي عبيدة - شديد إجحاف ؛ من باب : « أنت ومالك لأبيك » .

وكون أبي عبيدة : متقدماً ، وشيخاً ، فنسبة الرأي له أولى من هذين الوجهين .

ومستندي في هذا الحكم - ونفي التوافق بينهما في الرأي - أمران إضافة لما سبق :

القرائن ، والحدس ، وكلاهما معتبر عند أهل الفن في مثل هذا المجال .

وأزعم أنني تولّد لديّ حدسٌ من خلال معايشتي لآراء أبي عبيد ؛ أستطيع من خلاله تلمُس ما له دون ما عليه على سبيل الحدس ، وهو من الأدلة المرجحة كما هو معلوم[2] .

ولم أورد في هذا الفصل عكس ذلك ، أي : الآراء التي نسبت لأبي عبيدة ، وهي لأبي عبيد؛ إذ تلك تمت معالجتها في مواطنها ؛ لأنني لم أورد لأبي عبيد إلا ما ثبت لي نسبته له ثبات يقين أو

---

(١) ينظر : مقدمة (فضائل القرآن) ١ / ٣٣ - ٣٤ .

(٢) ينظر : الكافية لإمام الحرمين : ٢٤٥ ، ٢٦٥ - ٢٦٦ .

ثبات رجحان ؛ إذ كلاهما ، أي : اليقين والرجحان ، من مصادر الأحكام ومباني الأدلة ، كما هو مقرر عند علماء الأصول الفقهية والنحوية[١] .

وإيراد مثل هذا التحريف صعوبة من صعوبات هذا البحث ، توجب التروي والتحري : إضافة أو سلباً .

قال أبو الطيب اللغوي : « ... حتى إن كثيراً من أهل دهرنا لا يفرقون بين : أبي عبيدة ، وأبي عبيد »[٢] .

وفي عبارة أبي الطيب إشارة إلى سهولة التحريف بينهما ، وفيها كذلك شيء من التحامل عليهما ، وخاصة على أبي عبيد ؛ فلأبي الطيب مع أبي عبيد موقف سأبينه - إن شاء الله - عند الحديث عن مذهبه النحوي .

واحتمال التصحيف بينهما هو الشائع في نسبة الآراء لأحدهما تحريفاً[٣] .

وهو الضرب الأول والكثير في هذا الفصل أوردته في أحد عشر موطناً .

وهناك ضرب آخر ختمت به الفصل لم أجد له سوى شاهد واحد ، مما هو ضمن نطاق دائرة البحث .

والدافع لإيراد هذا الفصل أمران :

الأول : لكيلا يراه الرائي منسوباً لأبي عبيد ، فيظن النسبة مسلّمة ، فيبنى عليه .

وقد وقع بعض المحققين في ذلك ، فترجم لأبي عبيد عند إيراد ذلك .

الثاني : فيه إشارة إلى أنَّ هذه الآراءَ لم يغفل عنها الباحث ؛ إذ كان شأنه الغفلة ، والاعتراف بالعجز والتقصير .

الضرب الأول : وفيه أحد عشر موطناً :

الموطن الأول :

نسب الرازي لأبي عبيد دعوى زيادة الاسم في : بسم الله ، وتعقّبه بضعف هذا القول وأورد اسمه أكثر من مرة في مناقشة ذلك[٤] .

---

(١) ينظر : الكافية لإمام الحرمين : ٥٧ - ٧٥ ، لمع الأدلة لابن الأنباري : ١٢١ - ١٢٢ .

(٢) مراتب النحويين : ١٧ ، وينظر : المزهر : ٢ / ٣٩٥ .

(٣) التبادل بين مصطلحي : التصحيف والتحريف ، له أصل في (اللسان) ، إلا أن الثاني أدق في التعبير عن هذا الفصل ، ينظر : لسان العرب : ٢ / ٦٣ ، ٤ / ١٧ .

(٤) تفسير الرازي : ١ / ١٠٩ .

وهو رأي لأبي عبيدة ، نص عليه في « مجاز القرآن »[١] .

الموطن الثاني :

نسب السمين لأبي عبيد القول بزيادة (إذ) من قوله تعالى : ﴿ وَإِذْ قَالَ رَبُّكَ لِلْمَلَٰٓئِكَةِ ﴾[٢] ، وعلّق عليه محقق الكتاب الدكتور أحمد الخراط بأن أورد ترجمة لأبي عبيد[٣] .

وهو رأي لأبي عبيدة ، نص عليه في « مجاز القرآن »[٤] .

ونسبته الصحيحة لأبي عبيدة ذكرها الزجاج في « معانيه » ، معترضاً على هذا القول[٥] .

ونسبه أبو حيان - شيخ السمين - لأبي عبيدة مع ابن قتيبة ، وتعقبهما برد القول ، وتضعيفهما في النحو[٦] .

ورأي ابن قتيبة أورده في « تأويل مشكل القرآن »[٧] ، وستأتي مناقشة إطلاق مثل هذه الأحكام في غير هذا الموطن[٨] .

ويظهر أن القول بالزيادة نهجٌ لأبي عبيدة في القرآن والشعر[٩] .

وفي هذا الموطن تصحيف آخر ؛ إذ نسب النحاس منع زيادة (إذ) في الآية المتقدمة لأبي عبيدة وهو عكس القول المتقدم ، حيث قال : « قال أبو عبيدة : (إذ) اسم ، وهو ظرف زمان ليس مما يزاد »[١٠] .

ولعلَّ ذلك تصحيف ، صوابه : قال أبو عبيد ؛ لما تقدَّم ؛ ولأنه لم يُحك عن أبي عبيدة - فيما وقفت عليه - رجوعه عن القول المتقدم ، حتى تصحّ نسبة القول المعاكس له .

فيكون أبو عبيد - بناءً على ذلك - قد خالف شيخَه أبا عبيدة ، وصُحِّف النقل في النسخة المطبوعة من « إعراب القرآن » فنسب لأبي عبيدة .

---

(١) مجاز القرآن : ١ / ١٦ .

(٢) البقرة : ٣٠ .

(٣) الدر المصون : ١ / ٢٤٨ - ٢٤٩ .

(٤) مجاز القرآن : ١ / ٣٦ - ٣٧ .

(٥) معاني القرآن : ١ / ١٠٨ .

(٦) البحر المحيط : ١ / ٢٨٦ .

(٧) تأويل مشكل القرآن : ٢٥٢ .

(٨) في الفصل الثاني من الباب الرابع : المبحث الثاني .

(٩) ينظر : الدرر اللوامع على همع الهوامع : ١ / ٤٤٢ .

(١٠) إعراب القرآن : ١ / ٢٠٧ .

والقول الأخير - إذا صحت نسبته لأبي عبيد - هو المرضيُّ عند العلماء[١] .

الموطن الثالث :

ذكر أبو حيان بدون ترجيح أربعة أقوال في توجيه نصب ﴿ ملة ﴾ من قوله تعالى : ﴿ بَلْ مِلَّةَ إِبْرَٰهِـۧمَ ﴾[٢] ، أحدها نسبه لأبي عبيد ، وهو : النصب على الإغراء[٣] .

ولعله تصحيف ؛ إذ هو رأي أبي عبيدة في « مجاز القرآن »[٤] ؛ إضافة إلى أن السمين نسبه نسبته الصحيحة لأبي عبيدة[٥] ؛ مما يدل على أنه تصحيف في النسخة المطبوعة التي اعتمدتُ عليها من « البحر المحيط » .

الموطن الرابع :

نسب القرطبي تفسير الكلمة عند النحاة لأبي عبيد[٦] ، وذلك في ضوء قوله تعالى : ﴿ بِكَلِمَـٰتٍ مِّنَ ٱللَّهِ ﴾[٧] .

وما ذكره القرطبي في ذلك هو نصُّ كلام أبي عبيدة في « مجاز القرآن »[٨]؛ مما يدل على التصحيف .

الموطن الخامس :

ذكر مكي الخلاف في قوله تعالى : ﴿ قِيَـٰمًا ﴾[٩] بين حمله على المصدر أو على الجمع ، ونسب القول بحمله على المصدر لأبي عبيد[١٠] .

وهو رأي أبي عبيدة في « مجاز القرآن »[١١] ، وصرّح بنسبته - لأبي عبيدة - أبو علي في « الحجة »[١٢] .

---

(١) ينظر إضافة لما سبق : روح المعاني : ١ / ٢٢٠ .
(٢) البقرة : ١٣٥ .
(٣) البحر المحيط : ١ / ٦٤٦ .
(٤) مجاز القرآن : ١ / ٥٧ .
(٥) الدر المصون : ٢ / ١٣٥ .
(٦) تفسير القرطبي : ٤ / ٤٩ .
(٧) آل عمران : ٣٩ .
(٨) مجاز القرآن : ١ / ٩١ .
(٩) النساء : ٥ .
(١٠) الكشف : ١ / ٣٧٦ - ٣٧٧ .
(١١) مجاز القرآن : ١ / ١١٧ .
(١٢) الحجة : ٣ / ١٢٩ .

الموطن السادس :

نسب السمين لأبي عبيد مع الكسائي توجيه النصب في قوله تعالى : ﴿ خَيْرًا لَّكُمْ ﴾[١] على أنه : منصوب على خبر (كان) المضمرة ؛ تقديره : يكن الإيمان خيراً[٢] .

كما نسبه لأبي عبيد لوحده في آية أخرى مشابهة[٣] .

وقد رَدَّ هذا الرأي من وجهين :

الأول : أنّ (كان) لا تحذف مع اسمها دون خبرها إلا فيما لابُدّ منه .

الثاني : أنّ (يكن) المقدرة جوابُ شرطٍ محذوف ؛ فيصير المحذوف : الشرط وجوابه .

وعلّق المحقق بأن التاء يجوز أن تكون سقطت من المؤلف سهواً ؛ لأنه رأي أبي عبيدة[٤] .

وقد نسبه الألوسي أيضاً لأبي عبيد مع الكسائي ، معترضاً على السمين في وجهيه اللذين اعترض بهما[٥] .

وهذا التوجيه قرَّره أبو عبيدة في « مجاز القرآن »[٦] .

فإن قال قائل : لماذا لا أسلم باحتمال أن يكون أبو عبيد قد تبع شيخه : أبا عبيدة والكسائيَّ في هذا القول ، وقال به .

الجواب : أن الذي دفعني إلى عدم التسليم بهذا الاحتمال أمران :

الأول : نسبته لأبي عبيدة في أكثر من مرجع ؛ حيث نسبه لأبي عبيدة : النحاس في « إعراب القرآن »[٧] ، ومكي في « المشكل »[٨] ، وأبو حيان في « الارتشاف » و« البحر المحيط »[٩]، ولم أر نسبته لأبي عبيد عند غير السمين والألوسي .

الثاني : كون المراجع السابقة مراجع أصيلة لدى السمين ، وخاصة كتاب شيخه : « البحر المحيط » .

---

(١) النساء : ١٧٠ .

(٢) الدر المصون : ٤ / ١٦٤ .

(٣) السابق : ١٠ / ٣٥٠ .

(٤) السابق : ٤ / ١٦٤ .

(٥) روح المعاني : ٣ / ١٩٨ .

(٦) مجاز القرآن : ١ / ١٤٣ .

(٧) إعراب القرآن : ١ / ٥٠٨ .

(٨) مشكل إعراب القرآن : ٢١٤ .

(٩) ارتشاف الضرب : ٢ / ٢٧٩ ، البحر المحيط : ٣ / ٤١٦ .

فلعله - بناءً على ذلك - توهمٌ من السمين ؛ لأن احتمال التصحيف في النسخة المطبوعة - من « الدر المصون » - ضعيف ؛ لبناء الألوسي ما ذكره في « روح المعاني » عليه ؛ ويكون ما ذكره الألوسي متابعةً للسمين وتعقيباً عليه . والله أعلم .

الموطن السابع :

عزا السمين القول بمجيء صيغة فاعل بمعنى مفعول في قوله تعالى : ﴿ مَآئِدَةً مِنَ ٱلسَّمَآءِ ﴾[١] لأبي عبيد مكرراً اسمه ثلاث مرات ، مع موافقة ابن قتيبة ، ومخالفة ابن الأنباري[٢] .

وهذا القول نصَّ عليه أبو عبيدة في « مجاز القرآن »[٣] ، وعزاه له ابن منظور في « لسان العرب »[٤] .

الموطن الثامن :

نسب السمين لأبي عبيد القول بزيادة (إذ) في قوله تعالى : ﴿ وَإِذْ قَالَ ٱللَّهُ ﴾[٥] حيث قال : « وكونها بمعنى (إذا) أهون من قول أبي عبيد : إنها زائدة ؛ لأن زيادة الأسماء ليست بالسهلة »[٦] .

والقول بزيادتها في الآية رأي أبي عبيدة ، ذكره في « مجاز القرآن »[٧] ، ونسْبته له في « البحر المحيط » ؛ حيث قال أبو حيان : « قال أبو عبيدة : (إذ) زائدة ، وقال غيره : بمعنى (إذا) ، والظاهر أنها على أصل وضعها »[٨] .

قلتُ : وقد أوردت قول السمين وأبي حيان في هذا الموطن ؛ لأن مجيء (إذ) بمعنى (إذا) نسبه النحاس لأبي عبيد ، واعترضه ، كما تقدم بيانه في الباب الأول ؛ وهو يؤيد الحكم بالتصحيف ، ويشير إلى أن القول بمجيء (إذ) بمعنى : (إذا) الذي ذكراه ؛ هو قولٌ لأبي عبيد ، أو موافق - على أقل تقدير - لرأي أبي عبيد .

---

(١) المائدة : ١١٤ .

(٢) الدر المصون : ٤ / ٥٠٢ - ٥٠٣ .

(٣) مجاز القرآن : ١ / ١٨٢ - ١٨٣ .

(٤) لسان العرب : ١ / ٤٧٧ .

(٥) المائدة : ١١٦ .

(٦) الدر المصون : ٤ / ٥١١ .

(٧) مجاز القرآن : ١ / ١٨٣ .

(٨) البحر المحيط : ٤ / ٦٢ .

ولولا هذا لما ذكرت هذا الموطن أصلاً ؛ لمشابهته للموطن الثاني ، مشابهة ورود لا مشابهة إيراد .

الموطن التاسع :

نسب الألوسي لأبي عبيد القول بمجيء الكاف للقسم في قوله تعالى : ﴿ كَمَآ أَخْرَجَكَ رَبُّكَ مِنۢ بَيْتِكَ ﴾[١] .

واعترضه بأن ذلك لم يثبت[٢] .

وهو رأي لأبي عبيدة ، ذكره في « مجاز القرآن »[٣] ، ونسبه النحاس له في قول من ستة أقوال ذكرها في ذلك ، جاعلاً (الكاف) في هذه الآية من المشكل[٤] .

الموطن العاشر :

نسب السمين القول بزيادة (كان) لأبي عبيد ، وذلك في قوله تعالى : ﴿ مَن كَانَ فِى ٱلْمَهْدِ صَبِيًّا ﴾[٥] .

وذكر اعتراض أبي بكر بن الأنباري على هذا القول : بأنها لو كانت زائدة لما نصبت الخبر ، وقد ردّ هذا الاعتراض : بأن النصب على الحال لا الخبر[٦] .

وما ذكره السمين أخذه من شيخه أبي حيان ؛ إذ أورد ما أورده ، إلا أن نسبة القول في « البحر المحيط » لأبي عبيدة وليست لأبي عبيد[٧] .

وهو رأي قرره أبو عبيدة في « مجاز القرآن »[٨] ، ونسبه له أيضاً الواحدي في « الوسيط »[٩] .

الموطن الحادي عشر :

نسب السمين لأبي عبيد حمل قوله تعالى : ﴿ لَتَنُوٓأُ بِٱلْعُصْبَةِ ﴾[١٠] على (القلب) وهو أحد رأيين ذكرهما في الآية ، مشيراً إلى المذاهب الثلاثة الواردة في (القلب)[١١] .

---

(١) الأنفال : ٥ .
(٢) روح المعاني : ٥ / ١٥٩ .
(٣) مجاز القرآن : ١ / ٢٤٠ .
(٤) إعراب القرآن : ٢ / ١٧٦ .
(٥) مريم : ٢٩ .
(٦) الدر المصون : ٧ / ٥٩٤ .
(٧) البحر المحيط : ٦ / ١٧٧ .
(٨) مجاز القرآن : ٢ / ٧ - ٨ .
(٩) الوسيط : ٣ / ١٨٢ .
(١٠) القصص : ٧٦ .
(١١) الدر المصون : ٨ / ٦٩٣ - ٦٩٤ ، وينظر : ٣ / ٥٢٠ - ٥٢١ .

وهذا الرأي قرره أبو عبيدة في « مجاز القرآن »[١] ، ونسبه له أبو حيان ، معترضاً بأن القلب عند البصريين : بابه الشعر[٢] .

الضرب الثاني : التحريف لتشابه الأسماء[٣] .

وشاهد هذا الضرب عند السيوطي ، حيث نسب في متن « جمع الجوامع » لابن سلاّم القول بجواز نصب جزأي : إنّ وأخواتها ؛ استناداً إلى أن ذلك لغة يصح القياس عليها .

وعلّق عليه في الشرح « همع الهوامع » بأن ابن سلام هو : أبو عبيد القاسم بن سلاّم ، ومعه في هذا الرأي ابن الطراوة وابن السيد[٤] .

ويبدو لي أن نسبة هذا الرأي لأبي عبيد تصحيف ، منشؤه : التوهم ؛ إذ لم يُعهد إطلاق هذه التسمية على أبي عبيد[٥] .

وبيان ذلك : ترجُّح أن السيوطي في المتن المتقدم استقى نسبة هذا الرأي من ابن عصفور في « شرح الجمل » ؛ حيث قال ابن عصفور : « وممن ذهب إلى ذلك ابن سلاّم في « طبقات الشعراء » له ، وزعم أنها لغة »[٦] .

فلما أراد الشرح توهمه أبا عبيد فصرّح باسمه .

ورأي ابن سلام قرره في طبقاته مستشهداً عليه بستة من الشواهد[٧] .

ويؤيد ذلك نسبته لابن سلام عند النحاة غير ابن عصفور[٨] .

وقال في « الارتشاف » : « المشهور رفع أخبار هذه الحروف ، وذهب ابن سلام في طبقات الشعراء له ، وجماعة من المتأخرين إلى جواز نصبه »[٩] .

وأبو عبيد ليس من المتأخرين حتى يُحتمل اندراجه تحت تلك الجماعة .

---

(١) مجاز القرآن : ٢ / ١١٠ .

(٢) البحر المحيط : ٧ / ١٢٧ .

(٣) لم أجد شاهداً نحوياً للتصحيف بينه وبين أبي عبيد صاحب الغريبين ، وجميع ما وقفت عليه من التصحيف بينهما لغويٌّ ، لا يحسن إيراده : منهجيّاً .

(٤) همع الهوامع : ٢ / ١٥١ - ١٥٣ .

(٥) العادة الاكتفاء بكنيته وهو الأكثر والأشهر ، وقد يجرد اسمه مفرداً ، أو مقترناً باسم أبيه ، وتجريد اسمه مفرداً لم أجده شائعاً سوى عند أبي علي في « المسائل البصريات » في الجانب اللغوي ، وقبله الطبري في تفسيره .

(٦) شرح الجمل : ١ / ٤٢٤ .

(٧) طبقات الشعراء : ١ / ٧٨ - ٧٩ .

(٨) ينظر : المساعد : ١ / ٣٠٨ ، خزانة الأدب : ١٠ / ٢٥٤ .

(٩) ارتشاف الضرب : ٣ / ١٢٤٢ .

الفصل الخامس

آراء لأبي عبيد في "كتاب القراءات"

* قال عنه ابن درستويه : « ولأبي عبيد في القراءات كتاب جيد ، ليس لأحد من الكوفيين قبله مثله » .

---

* تاريخ دمشق : ١٤ / ٣٢٥ .
* إنباه الرواه : ٣ / ١٥ .

ذكر الإمام ابن الجزري أن أول إمام معتبر جمع القراءات في كتاب : أبو عبيد القاسم بن سلام[١] ، وتبعه السيوطي ، فذكر أن أول من صنّف في القراءات : أبو عبيد القاسم بن سلام ، واسم مؤلفه : « كتاب القراءات »[٢] .

وليس هذا مجال بسط التحقيق في الحكم بالأسبقية ، فموضعه في الباب الثالث ، إنما أوردت هذا إشارة إلى أهمية « كتاب القراءات » لأبي عبيد ، وكونه من الكتب المفقودة .

وجميع ما أُورد في البابين : الأول والثاني فهو المصدر فيهما .

وسأورد في هذا الفصل آراء لأبي عبيد أوردها في هذا الكتاب .

وضابط الإيراد هنا أمران :

الأول : أن الحاكي للرأي لم يخالف فيه ؛ فإن خالف فيه ذكرته مع الاعتراضات .

الثاني : أنني لم أجده في المطبوع من كتبه ؛ فإن كان موجوداً أرجأته إلى الباب الثالث .

وقد رتبت هذه الآراء بحسب ورودها ، أي : بحسب ترتيب المصحف .

وأهم هذه الآراء ما يلي :

الرأي الأول : (لا) بين النفي والنهي :

عزا ابن زنجلة لأبي عبيد توجيه قراءة ابن كثير وأبي عمرو لقوله تعالى : ﴿ فَلَا رَفَثَ وَلَا فُسُوقَ وَلَا جِدَالَ فِي ٱلْحَجِّ ﴾[٣] ، حيث قرأ : برفع وتنوين : ﴿ رفث ﴾ و﴿ فسوق ﴾، وفتح: ﴿ جدال ﴾[٤] .

قال ابن زنجلة : « قال أبو عبيد : وإنما افترقت الحروف عندهم لأنهم جعلوا قوله : ﴿ فلا رفث ولا فسوق ﴾ بمعنى النهي ؛ أي : لا يكون فيه ذاك .

وتأولوا قوله : ﴿ ولا جدال ﴾: أنه لا شك في الحج ولا اختلاف فيه أنه في ذي الحجة »[٥].

وقد أخذ الزمخشري بتوجيه أبي عبيد بنصه وفصّه دون عزو له[٦] ، وقد علق عليه السمين بأنه مسبوق لذلك[٧] .

---

(١) النشر : ١ / ٣٣ - ٣٤ .

(٢) الإتقان : ١ / ٩٧ .

(٣) البقرة : ١٩٧ .

(٤) ينظر : السبعة : ١٨٠ ، التيسير : ٨٠ ، التبصرة : ١٥٩ .

(٥) حجة القراءات : ١٢٨ - ١٢٩ .

(٦) الكشاف : ١ / ٣٤٧ .

(٧) الدر المصون : ٢ / ٣٢٦ .

وتوجيه أبي عبيد ما جاء على الرفع بأنه على النهي قد خالف فيه أبا عمرو - صاحب القراءة - الذي أبقاه على النفي الحقيقي ، كما نصّ على ذلك السمين واعترض عليه[١] .

وأما فتح : ﴿ جدالَ ﴾ فقد قرره أبو عمرو نفسه[٢] ، وتبعه في ذلك تلميذه أبو عبيدة - شيخ أبي عبيد - حيث ذكر ما ذكره[٣] .

وقد نسب أبو علي هذا القول بتوجيه فتح : (جدالَ) لأبي عبيدة[٤] ، كما نسبه ابن زنجلة لأبي عبيد كما تقدم ، والتحقيق أنه لأبي عمرو .

وهذا الرأي تمشياً على عرف النحويين ؛ في أن (لا) العاملة عمل (إن) لنفي الجنس ؛ أي : نفي الجدال في أمر الحج ، فهو عام[٥] .

قلتُ : ويرد على ما ذكره أبو عبيد أمران :

الأول : أن النفي والنهي سواء في إجازة الرفع ؛ لأنها حينئذ عاملة عمل (ليس) .

فإن كان مراده مفارقته - أي : « جدال » - إياهما في المعنى كما أشار إليه المهدوي[٦] ، فيرد عليه أن جملة النفي بـ(لا) التبرئة قد يراد بها النهي أيضاً ، كما نص عليه السمين[٧] .

الثاني : تفسيره - إن لم يكن تصحيفاً - فيه نظر ؛ لأن قوله : (أي : لا يكون فيه ذاك) فيه إبقاء لمعنى النفي ، وليس النهي ؛ بدليل رفع المضارع ، ولعل صوابه : أي : لا يكن فيه ذاك .

وقد اختلف علماء التوجيه فمنهم من أبقى الرفع على النفي متابعة لأبي عمرو[٨] .

ومنهم من حمله على النهي متابعةً لأبي عبيد إضافة إلى الزمخشري[٩] .

الرأي الثاني : الخفض على الجوار :

عند قول الله تعالى : ﴿ وَأَرْجُلَكُمْ إِلَى ٱلْكَعْبَيْنِ ﴾[١٠] حيث قرأ نافع وابن عامر والكسائي

---

(١) المصدر نفسه .

(٢) ينظر : إعراب القرآن للنحاس : ١ / ٢٩٤ - ٢٩٥ .

(٣) مجاز القرآن : ١ / ٧٠ .

(٤) الحجة : ٢ / ٢٨٨ .

(٥) الدر المصون : ٢ / ٣٢٦ ، وينظر : الإرتشاف : ٢ / ١٢٩٥ ، ١٣١١ .

(٦) شرح الهداية : ١ / ١٩٤ - ١٩٥ .

(٧) الدر المصون : ٢ / ٣٢٦ .

(٨) ينظر : الحجة : ٢ / ٢٩٢ .

(٩) ينظر : شرح الهداية : ١ / ١٩٤ - ١٩٥ ، الدر المصون : ٢ / ٣٢٣ - ٣٢٧ .

(١٠) المائدة : ٦ .

وحفص نصباً ، وباقي السبعة جراً[١] .

حكى ابن خالويه رأي أبي عبيد في قراءة الجر حيث قال : « قال أبو عبيد : من قرأ : ﴿ وأرجلكم ﴾ بالكسر لزمه أن يمسح ، ومن ذكر أن من خفض ﴿ وأرجلكم ﴾ خفضه على الجوار ، فهو غلط ؛ لأن الخفض على الجوار لغة لا تستعمل في القرآن ، وإنما تكون لضرورة شاعر أو حرف يجرى كالمثل ؛ كقولهم : جحر ضب خرب »[٢] .

قلتُ : وفي قول أبي عبيد : « لزمه أن يمسح » أمران أحدهما لغوي والآخر نحوي :

أما اللغوي : ففيه إنكار لمن سمَّى الغسل مسحاً ، وهو رأي لشيخه أبي زيد ، كما حكى ذلك عنه غير واحد[٣] .

وأما النحوي : فهو اقتضاء العطف المشاركة في الحكم بين المتعاطفين ؛ ولذا حكم بإلزام المسح من هذا الوجه ، على جهة الإنكار .

وتوجيه القراءة بالخفض على الجوار رأيٌ لأبي عبيدة ، قرره في « مجاز القرآن »[٤] ، ونسبه إليه النحاس وغيره[٥] .

وأما إنكار توجيه القراءة على الخفض على الجوار فقد نسبه الأزهري وغيره للزجاج[٦] ؛ ويكون ابن خالويه قد وصله بكلام أبي عبيد ، وهو محتمل ؛ لأنهما جميعاً من مصادر ابن خالويه .

لكن الذي يظهر أن ابن خالويه نقله عن أبي عبيد ؛ لثلاثة أسباب :

الأول : لأنه سياق إيراد ابن خالويه ؛ لأنه عقّب ما تقدم بقوله : « والعرب تسمي الغسل مسحاً » ، فهو استدراك على المقطع الأول ؛ ولو لم يكن الكلام متصلاً لأبي عبيد لحسن إيراده سابقاً .

الثاني : أن أبا عبيد قد يكون بنى كلامه على مخالفة شيخيه من وجهين : أبي زيد من الوجه اللغوي ، وأبي عبيدة من الوجه النحوي ؛ بدليل سياق تقسيم (من) .

---

(١) ينظر : السبعة : ٢٤٣ ، الكشف : ١ / ٤٠٦ .

(٢) إعراب القراءات السبع : ١ / ١٤٣ .

(٣) ينظر : معاني القرآن للنحاس : ٢ / ٢٧٢ ، تهذيب اللغة : ٤ / ٣٥٣ .

(٤) مجاز القرآن : ١ / ١٥٥ .

(٥) ينظر : إعراب القرآن للنحاس : ٢ / ٩ ، المشكل : ٢٢٠ ، الدر المصون : ٤ / ٢١٢ .

(٦) ينظر : تهذيب اللغة : ٤ / ٣٥٢ - ٣٥٣ ، لسان العرب : ٦ / ٥١ .

الثالث : نص كلام الزجاج : « وقال بعض أهل اللغة هو جرٌّ على الجوار ، فأما الخفض على الجوار فلا يكون في كلمات الله »[١] . انتهى .

وهو مخالف في العبارة عمّا تقدم .

تتمات :

الأولى : يفهم من اختيار أبي عبيد القول بإلزام المسح لمن قرأ بالجر ، وليس من الاعتراض - إن صح - على الحمل على الجوار ؛ لورود عدة تخريجات أخرى غيره[٢] .

الثانية : نُسب إلى الأخفش موافقة أبي عبيدة : في تخريج القراءة على الحمل على الجوار[٣]، وفيه نظر ؛ لأنه عقّب كلامه بأن حكم بأن سبيل ذلك الاضطرار[٤] .

وقد وافق أبا عبيدة صراحةً العكبريُّ في « الإملاء »[٥] .

الثالثة : الخلاف بين النحاة في هذه المسألة طويل ، وتفصيله أورده الألوسي في كتاب « الضرائر »[٦] .

الرأي الثالث : الاتساع في الخروج عن الظرفية إلى الاسمية :

عند قوله تعالى : ﴿ لَقَد تَّقَطَّعَ بَيْنَكُمْ ﴾[٧] حيث قرأ نافع والكسائي وحفص عن عاصم بالفتح ، والباقون بالرفع[٨] ، وهو اختيار أبي عبيد[٩] .

قال السمين : « وأجاز أبو عبيد والزجاج[١٠] وجماعة قراءة الرفع .

قال أبو عبيد : وكذلك نقرؤها بالرفع ؛ لأنا قد وجدنا العرب تجعل (بين) اسماً من غير (ما) ، ويصدق ذلك قوله تعالى : ﴿ بَلَغَا مَجْمَعَ بَيْنِهِمَا ﴾[١١] ؛ فجعل (بين) اسماً من غير

---

(١) معاني القرآن : ٢ / ١٥٣ .

(٢) ينظر : الدر المصون : ٤ / ٢١٠ - ٢١٧ .

(٣) إعراب النحاس : ٢ / ٩ ، المشكل : ٢٢٠ ، الدر : ٤ / ٢١٢ .

(٤) معاني القرآن للأخفش : ٢ / ٤٦٦ .

(٥) إملاء ما من به الرحمن : ١ / ٢٠٩ ، وينظر : الدر المصون : ٤ / ٢١٢ .

(٦) ينظر : الضرائر : ١٧٧ - ١٨٦ .

(٧) الأنعام : ٩٤ .

(٨) ينظر : السبعة : ٢٦٣ ، النشر : ٢ / ٢٥١ ، حجة القراءات : ٢٦٢ .

(٩) شمس العلوم : ١ / ٦٧٥ .

(١٠) ينظر : معاني الزجاج : ٢ / ٣٠٠ .

(١١) الكهف : ٦١ .

(ما) ، وكذلك قوله : ﴿ هَـٰذَا فِرَاقُ بَيْنِى وَبَيْنِكَ ﴾[١] .

قال : وقد سمعنا في غير موضع من أشعارها .

وقال : وكان أبو عمرو يقول : معنى : ﴿ تقطع بينكم ﴾ : تقطع وصلكم .

وهو ما أقره بقوله : فصارت هنا اسماً من غير أن يكون معها (ما) .

ثم قال : وقرأ الكسائي نصباً ، وكان يعتبرها بحرف عبد الله : « لقد تقطع ما بينكم » »[٢] .

وفيما نقله السمين عن أبي عبيد أمور :

الأول : خروج (بينكم) عن الظرفية إلى الاسمية اتساعاً ، فأسند الفعل إليه ، فاعتراه الرفع وهو المختار عنده ، والجر الذي احتج به في الآيتين اللتين أورد ، والنصب الذي وجهه في قراءة الكسائي .

وقد أشار النحاة إلى حكم هذا الاتساع[٣] .

وقد خالفه ابن الشجري في رأيه ؛ إذ حملها على البناء ؛ من باب سريانه من المضاف إليه إلى المضاف[٤] .

وهو رأي غريب ، تناساه ابن الشجري نفسه في موضع آخر من « أماليه » ، فرجع عنه ، وذكر رأي أبي عبيد دون التصريح باسمه[٥] .

الثاني : اشتراطه لذلك عدم وجود (ما) في التركيب .

و(ما) في هذا الموضع فيها خلاف بين البصريين والكوفيين لم يحدد أبو عبيد معناها عنده .

قال ابن الأنباري : « .. على أن تكون (ما) نكرة موصوفة ، ويكون « بينكم » صفته فحذف الموصوف ، ولا تكون موصولة على مذهب البصريين ؛ لأن الاسم الموصول لا يجوز حذفه ، وأجازه الكوفيون »[٦] .

قلتُ : وفي حذف الموصوف وإقامة صفته الخلاف الذي تقدم بيانه في الموضع الأول من الفصل الثاني من هذا الباب .

---

(١) الكهف : ٧٨ .

(٢) الدر المصون : ٥ / ٥٤ - ٥٦ .

(٣) ينظر : همع الهوامع : ٣ / ١٧٠ .

(٤) أمالي ابن الشجري : ١ / ٦٩ .

(٥) السابق : ٢ / ٥٩١ - ٥٩٣ .

(٦) البيان : ١ / ٣٣٢ .

والتقدير الذي ذكره ابن الأنباري غير مرضي عند النحاس ، الذي أشار إلى جزء من كلام أبي عبيد المتقدم ، واعترضه ، ولم يجوّز تقدير : (ما) وعقّب ذلك بقوله : « فهو عند أهل النظر من النحويين بمعنى : لقد تقطع الأمر بينكم »[١] .

الثالث : تفسير البين بمعنى : الوصل ، الذي حكاه أبو عبيد عن أبي عمرو وأقره عليه ، اعترضه ابن عطية ، وزعم أنه لم يُسمع من العرب : البين بمعنى الوصل ؛ وإنما انتُزع ذلك من الآية ، وقد نقله عنه أبو حيان[٢] .

وتفسير أبي عبيد الذي أقر ، هو رأي الجمهور : لغويين ونحاة[٣] ؛ مما يضعف اعتراض ابن عطية .

وفي ذكر الأمر الثالث - وإن كان لغوياً - إتمامٌ لتناول نص أبي عبيد المتقدم .

الرأي الرابع : مجيء (أنّ) بمعنى (لعل) :

ذكر السمين توجيه أبي عبيد قراءة الفتح - من قوله تعالى : ﴿ وَمَا يُشْعِرُكُمْ أَنَّهَآ إِذَا جَآءَتْ لَا يُؤْمِنُونَ ﴾[٤] .

وهي قراءة نافع وابن عامر والكوفيين غير حفص[٥] - على أنّ : (أنّ) بمعنى (لعلّ) ، وهو رأي الخليل وسيبويه[٦] .

وهذا التوجيه واحد من ستة أوجه ، وهو أظهرها كما ذكر السمين .

وقد رجّح أبو عبيد هذا التوجيه بأن : (لعلّ) قد كثر ورودها في مثل هذا التركيب كقوله تعالى : ﴿ وَمَا يُدْرِيكَ لَعَلَّ ٱلسَّاعَةَ قَرِيبٌ ﴾[٧] ، وقد ختم السمين حكاية رأي أبي عبيد بنصّه على موافقة الفراء له[٨] .

---

(١) شرح القصائد : ٢ / ٢٠ .

(٢) المحرر الوجيز : ٢ / ٣٢٤ ، البحر المحيط : ٤ / ١٨٦ .

(٣) ينظر : المحكم : ١٠ / ٥٠٣ ، شمس العلوم : ١ / ٦٧٥ ، البحر : ٤ / ١٨٦ .

(٤) الأنعام : ١٠٩ .

(٥) ينظر : السبعة : ٢٦٥ ، التيسير : ٨٧ ، النشر : ٢ / ٢٥٢ .

(٦) الكتاب : ١ / ٤٦٢ - ٤٦٣ .

(٧) الشورى : ١٧ .

(٨) الدر المصون : ٥ / ١٠٢ - ١٠٣ .

والسمين قد تابع شيخه أبا حيان في هذا الإيراد[١] ، إلا أنه أطال في عرض رأي أبي عبيد أكثر من شيخه ؛ فلذا نسبت إليه هذا الإيراد .

وفيما ذكره السمين عن أبي عبيد أمور :

الأول : إقرار أبي عبيد بمجيء (أنّ) في الآية بمعنى (لعلّ) ، وفي سياق كلام السمين إثبات مخالفته لشيخه الكسائيِّ : الذي حمل (لا) في الآية على الزيادة ، وأبقى (أنّ) على بابها ، وقد بيّن وجه هذا الرأي ابن عطية في « المحرر الوجيز »[٢] .

وقد خطّأ الكسائيَّ في هذا القول الزجاجُ وتلميذُه النحاس[٣] .

الثاني : احتجاج أبي عبيد بورود المرادف في التركيب بكثرة .

وفي كثرة الورود حجةٌ في ترجيح المعنى المراد .

الثالث : ذكر السمين موافقة الفراء لأبي عبيد ، وذكر شيخه أبو حيان موافقته للكسائي[٤] .

والتحقيق : أن الذي في « معاني القرآن » للفراء ، تجويز القولين على جهة السواء[٥] ، وقد أخذ كل منهما بقول فأسنده إليه .

وفي ذلك نظر لا يخفى عند إسناد القول للفراء دون الإشارة للقول الآخر .

الرابع : ألبس كلام سيبويه على نشوانَ - الذي حكى رأي أبي عبيد - فظن : (إنّ) مكسورةَ الهمزة هي التي تأتي بمعنى (لعلّ) عند الخليل ؛ لأنَّ سيبويه في بداية كلامه : سأل الخليلَ عن قراءة الكسر .

ومن هنا جعل رأي أبي عبيد مبايناً لرأي الخليل[٦] .

وهو ليس بصحيح[٧] .

---

(١) البحر المحيط : ٤ / ٢٠٤ .

(٢) المحرر الوجيز : ٢ / ٣٣٣ .

(٣) ينظر : معاني الزجاج : ٢ / ٢٨٣ ، إعراب النحاس : ٢ / ٩٠ .

(٤) البحر المحيط : ٤ / ٢٠٤ ، الدر المصون : ٥ / ١٠٣ .

(٥) معاني القرآن للفراء : ١ / ٣٥٠ .

(٦) شمس العلوم : ٦ / ٣٤٨٨ .

(٧) ينظر : الحجة : ٣ / ٣٨٠ .

الرأي الخامس : مجيء التنوين لإتمام بنية الكلمة :

نقل ابن زنجلة توجيهَ أبي عبيد للقراءات الثلاث الواردة في قوله تعالى : ﴿ فَلَا تَقُل لَّهُمَآ أُفٍّ ﴾[١] حيث قرأ ابن كثير وابن عامر : ﴿ أفَّ ﴾ بفتح الفاء ، وقرأ نافع وحفص : ﴿ أفٌّ ﴾ بالتنوين ، وقرأ الباقون : ﴿ أفٍّ ﴾ خفضاً بغير تنوين[٢] .

قال ابن زنجلة : « قال أبو عبيد : من خفض بغير تنوين قال : إنما يحتاج إلى تنوين في الأصوات الناقصة التي على حرفين مثل : مهٍ ، وصهٍ ؛ لأنها قلّت فتمموها بالنون ، و﴿ أفّ ﴾ على ثلاثة أحرف ، قالوا : فما حاجتنا إلى التنوين؟!؛ ولكنا إنما خفضنا لئلا نجمع بين ساكنين .

ومن قرأ : ﴿ أفَّ ﴾ بالفتح فهو مبني على الفتح ؛ وإنَّما بني على الفتح لالتقاء الساكنين ، والفتح مع التضعيف حسن ؛ لخفة الفتحة وثقل التضعيف .

ومن نوّن « أفٍّ » فإنه في البناء على الكسر مع التنوين مثل البناء على الفتح ، إلا أنه بدخول التنوين دلّ على التنكير ، مثل : صهٍ ومهٍ »[٣] .

هذا ما نقله ابن زنجلة ، ولم أجده عند غيره ؛ إذ لم يتبيَّنْ لي : آلكلام كله لأبي عبيد أم لابن زنجلة جزء منه ، وهو المتعلق بتوجيه القراءتين الأخيرتين ؟!

احتمالان :

يرجِّح أن الكلام متصل لأبي عبيد سياقُ إيراده ؛ لأنه عقّب ذلك بقول للزجاج في تفسير التنوين : على التنكير ، بناءً على رأي النحاة .. ؛ فلو لم يكن كلامُ أبي عبيدٍ متصلاً لحسُن إيراد هذا عقب توجيه أبي عبيد للقراءة الأولى .

ويرجِّح الاحتمالَ الآخر أمران :

الأول : ظاهر التعارض بين أول النص وآخره ، وهو الجزء المتعلق بتنوين : صهٍ ومهٍ ..

الثاني : أنه ينص على اختيار أبي عبيد ، وقد وجدت نسبة اختيار القراءة الأولى - بالكسر دون تنوين - عند نشوان في « شمس العلوم » لأبي عبيدٍ[٤] ؛ فكأنَّ أبا عبيد - كما هو الغالب - وجَّه للقراءة التي اختارها .

---

(١) الإسراء : ٢٣ .

(٢) ينظر : السبعة : ٣٧٩ ، التيسير : ١٣٩ ، الإتحاف : ٢ / ١٩٦ ، النشر : ٢ / ٣٠٦ .

(٣) حجة القراءات : ٣٩٩ - ٤٠٠ .

(٤) ينظر : شمس العلوم : ١ / ١١٩ .

وعلى كل حال فالذي يحسن التوقف عنده هو الجزء المتعلق بتوجيه القراءة الأولى ، وهو كلام أبي عبيد دون شك أو ريبة ؛ بناءً على نقل ابن زنجلة .

ولي مع النص المتقدم وقفات :

الوقفة الأولى : إتمام الأصوات الناقصة بالتنوين ، الذي ذكره أبو عبيد وبنى عليه اختياره قراءة الكسر بدون تنوين ، يحتاج إلى تأمّل وتحليل قبل الحكم : قبولاً أو اعتراضاً .

فإطلاق مصطلح (الأصوات) على ما ذكر : أف ، صه ، مه ، سائغ عند النحاة ، وإن كانت أسماء أفعال وليست أسماء أصوات ، نصّ عليه الزجاج[١] ، وقرره الرضي في أكثر من موضع من « شرح الكافية »[٢] .

وأما وصفها بأنها ناقصة ، وجعْل ذلك بمثابة المصطلح لما وضع على حرفين منها ، فهو ما لم أجده عند غيره ، وله علاقة بتأصيل رأيه الذي نصّ عليه بقوله : « لأنها قلّت فتمموها بالنون » .

وهذا الرأي شاذ ، لم أجده عند غيره ؛ لاختلاف النحاة في هذا التنوين على قولين :

الأول : أنه تنوين التنكير ، وهو رأي الجمهور[٣] .

الثاني : أنه تنوين التمكين ، وهو رأي لبعض النحاة[٤] .

وليس من قائل - حسب علمي القاصر - في أن هذا التنوين تنوين إتمام ، ولم أجد هذا النوع من أنواع التنوين الكثيرة التي ذكرها النحاة .

وهو مما يسع فيه الاجتهاد ؛ لاختلافهم فيها نقصاً أو زيادة[٥] .

ويبدو لي أن هذا الرأي - رغم شذوذه - له حظ من النظر من ثلاثة أوجه :

الأول : اطراد بناء الكلمة العربية على ثلاثة أحرف .

الثاني : أن التنوين صوت يتمّم به بناءُ ما جاء على حرفين من هذه الكلمات ؛ لتكون على ثلاثة أحرف ، موافقة لبناء الكلمة العربية ، هذا من وجه .

---

(١) معاني القرآن للزجاج : ٣ / ٢٣٤ .

(٢) ينظر : شرح الكافية : ٣ / ١٦٦ ، ١٧٨ ، ٢٠٢ ، ٢٠٤ .

(٣) ينظر : الحجة : ٥ / ٩٤ - ٩٥ ، إعراب القراءات لابن خالويه : ١ / ٣٦٧ ، أمالي ابن الشجري : ٢ / ١٧٦ .

(٤) ينظر : شرح الكافية : ٣ / ١٧٢ - ١٧٣ .

(٥) ينظر : توضيح المقاصد للمرادي : ١ / ٢٣ - ٣٣ .

ومن وجه آخر : فالتنوين صوت ، وهو مجانس لما هو بمنزلة الأصوات أعني : الكلمات المتقدمة ، كما قرر ذلك أبو عبيد والنحاة ؛ وعليه فهذا التجانس يسوّغ قبول الإتمام .

الثالث : أخذاً واستقراءً لآراء النحاة والقياس على ذلك ؛ فكما قرروا تنوين العوض قرّر تنوين الإتمام ، وكما جوّزوا التنوين الغالي جوّز التنوين المتمِّم من باب أولى .

وسواء أورد أبو عبيد هذا الرأي حكاية عمن قرأ ، أو ابتدعه حجة ؛ فالنتيجة واحدة من جهتين :

من حيث جعْل ذلك حجةً لاختياره ، ومن حيث مناقشته في ذلك : دفعاً أو قبولاً .

الوقفة الثانية : الإشارة إلى قانون التوازن في بناء الكلمة العربية - إن صحت نسبة هذا الجزء له - بدمج الخفة مع الثقل حتى يتحقق ذلك التوازن .

الوقفة الثالثة : التحريك لالتقاء الساكنين مشكلٌ مع القول بالبناء ، إلا أن أبا عبيد اتبع نهج النحاة في التعليل بذلك ؛ بناءً على أن الأصل في المبني السكون ، ولا يخرج عن هذا الأصل إلا لعلة كما هو معلوم ومقرّر عند النحاة .

وقد اطرد استعمالهم لهذا التعليل في هذا الموطن ، وفي مواطن أخرى مشابهة[(١)] .

وفي نفسي منها شيء ؛ خاصة عند عدم وجود الساكنين ، والبناء سابق لالتقائهما .

الرأي السادس : الجمع بين القياس والسماع ، المتمثل في الرسم :

حكى أبو بكر بن الأنباري وابن زنجلة رأيَ أبي عبيد في اختياره قراءة ابن كثير والكسائي وحفص في ثلاثة مواضع من سورة الأحزاب : ﴿ وَتَظُنُّونَ بِٱللَّهِ ٱلظُّنُونَا ﴾[(٢)] ، ﴿ وَأَطَعْنَا ٱلرَّسُولَا ﴾[(٣)] ، ﴿ فَأَضَلُّونَا ٱلسَّبِيلَا ﴾[(٤)] ، حيث قرءوا بإثبات الألف في الوقف وحذفها في الوصل[(٥)] ، وهو اختيار أبي عبيد كما نص عليه نشوان[(٦)] .

قال ابن الأنباري وابن زنجلة : « قال أبو عبيد : رأيت في الذي يقال إنه : الإمام - مصحف عثمان - الألف مثبتة في ثلاثتهن .

---

(١) ينظر : معاني الزجاج : ٣ / ٢٣٤ ، البيان : ٢ / ٨٨ - ٨٩ ، شرح الكافية : ٣ / ١٧٧ .

(٢) الأحزاب : ١٠ .

(٣) الأحزاب : ٦٦ .

(٤) الأحزاب : ٦٧ .

(٥) ينظر : السبعة : ٥١٩ - ٥٢٠ ، التيسير : ١٧٨ ، النشر : ٢ / ٣٤٧ .

(٦) شمس العلوم : ٧ / ٤٢١٧ .

ومن حذف الألف في الوصل وأثبتها في الوقف قال : جمعت قياس العربية في أنها تكون ألف في اسم فيه الألف واللام ، واتباع المصحف في إثبات الألف ، فاجتمع لي الأمران »[١] .

قلتُ : ومعنى قوله : « فاجتمع لي الأمران » : أنه جمع بين موافقة المصحف من وجه ، وموافقة القياس من وجه آخر ، وهذا من فقه أبي عبيد .

فهو أعمل القياس حال الوصل ؛ لأن الألف لا تجيء مع المحلى بـ(ال) كما نصّ عليه ، وأخذ بالرسم حال الوقف ؛ لأن رءوس الآي وفواصلها يجري فيها ما يجري في أواخر الأبيات والفواصل ، كما نص عليه غيره[٢] .

ولأن الكتابة - كما قال ابن الأنباري - على الوقف لا على الوصل[٣] .

ورأي أبي عبيد المتقدم أشار إليه الزجاج بقوله : « والذي عليه حذاق النحويين والمتبعون السنة من حذاقهم ... إلخ »[٤] .

وقد أخذ بذلك أبو حيان فقال : « واختار أبو عبيد والحذاق : أن يوقف على هذه الكلمة بالألفِ ، ولا يوصل ؛ لأنَّ حذفها مخالف لما اجتمعت عليه مصاحف الأمصار ، ولأن إثباتها في الوصل معدومٌ في لسان العرب : نظمهم ونثرهم ، لا في اضطرار ولا في غيره »[٥] .

قلتُ : وفي التعبير بهذا اللفظ : (الحذق) دلالة على القبول والإعجاب .

الرأي السابع : تخفيف المهموز :

نقل السمين الحلبي عن أبي عبيد قوله : « الجمهور الأعظم من القراء والعوام على إسقاط الهمز من ﴿ النبي ﴾ و﴿ الأنبياء ﴾ وكذلك أكثر العرب مع حديث رويناه ... فذكر : أن رجلاً جاء إلى النبي ﷺ فقال : يا نبيء الله ، فهمز ، فقال : لست بنبيء الله - فهمز - ولكن : نبيُّ الله ، ولم يهمز ، وأنكر عليه الهمز .

قال : وقال لي أبو عبيدة : العرب تبدل الهمز في ثلاثة أحرف : النبي والبرية والخابية ، وأصلهنّ الهمز .

---

(١) إيضاح الوقف ١ / ٣٧٧ ، حجة القراءات : ٥٧٢ - ٥٧٤ .

(٢) ينظر : معاني القرآن للزجاج : ٤ / ٢٣٧ ، الحجة : ٥ / ٤٧٠ ، المحكم : ١٠ / ٨ .

(٣) الإنصاف : ١ / ٢٨٥ .

(٤) معاني القرآن : ٤ / ٢١٨ .

(٥) البحر المحيط : ٨ / ٤٥٩ .

قال أبو عبيد : ومنها حرف رابع : الذريّة من : ذرأ يذرأ »[١] .

انتهى ما نقله السمين وفيه خمسة أمور :

الأول : قول أبي عبيد : « الجمهور » ؛ فيه إشارة إلى مخالفة نافع المدني بالهمز في جميع القرآن إلا في موضعين[٢] .

وهي عبارة دقيقة ، خلافاً لمن ادَّعى إجماع القراء على ترك الهمز[٣] .

الثاني : وفي قوله : « إسقاط الهمز » دليل على أن أصله الهمز عنده ، خلافاً لمن أخرجه عن ذلك[٤] .

وهو موافق لرأي سيبويه ؛ الذي يرى أن أصله الهمز ، وأن إبدال الهمزة ياءً لازمٌ ؛ والعلة في ذلك كثرة الاستعمال ، وهو اللغة الفصيحة ، وأن تحقيقها لغة رديئة[٥] .

وقد استرداً سيبويهِ القراءةَ بالتحقيق ؛ لأن الغالب في الاستعمال : تخفيف الهمزة ، كما ذكر ذلك أبو علي وغيره[٦] .

وهو مخالف لما قرره الدكتور إبراهيم رفيدة من أن سيبويه لم يتعرض للقراءة بسوء[٧] .

والدليل على أن أصله الهمز ؛ جمْعه على (فُعَلاء) ، وهو باب جمع (فعيل) صحيح الآخر[٨] ، وليس في جمعه على : (أفعلاء) دليل على أن لا أصل له في المهموز .

وقد ناقشه مطولاً ابن سيده في « المخصص »[٩] .

الثالث : قوله « فأنكر عليه الهمز » : حكى هذه العبارة ابن زنجلة بنص : « قال أبو عبيد : كأنه كره الهمز »[١٠] ؛ وفيه الاستدلال بالحديث على تخفيف الهمز .

---

(١) الدر المصون : ١ / ٤٠٠ .

(٢) ينظر : السبعة : ١٥٦ ، تقريب النشر : ١٣٤ ، الكشف : ١ / ٢٤٣ .

(٣) ينظر : الكشف : ١ / ٢٤٥ .

(٤) ينظر : معاني القراءات للأزهري : ٥٢ .

(٥) الكتاب : ٢ / ١٢٦ ، ١٧٠ ، وينظر : شرح الشافية : ١ / ٢١٢ ، الوسيط للواحدي : ١ / ١٤٨ .

(٦) الحجة : ٢ / ٩٣ ، الوسيط : ١ / ١٤٨ .

(٧) ينظر : النحو وكتب التفسير : ٢ / ١٠٩٤ - ١٠٩٧ .

(٨) ينظر : المقتضب : ١ / ١٦٢ ، حجة القراءات : ٩٩ - ١٠٠ .

(٩) المخصص : ٣ / ٤٧٤ .

(١٠) حجة القراءات : ١٠٠ .

وقد أخذ بهذا الاستدلال مكي في « الكشف » وابن الأنباري في « البيان »[١] ، خلافاً للسمين الذي أخرجه عن دائرة احتجاج أبي عبيد ، وحمله على سبب آخر خارج عن القراءة وعن باب الهمز[٢] ؛

الرابع : ما حكاه أبو عبيد عن شيخه أبي عبيدة ، علق عليه ابن سيده بعد أن نسب ذلك لأبي عبيد حيث قال : « قال أبو عبيد : ثلاثة أحرف تركت العرب الهمز فيها وأصلها الهمز ، وعلق عليه بقوله : فقوله : ... دليل على أنه تخفيف بدلي ، وليس بقياسي ؛ إذ لا يحصر ما تخفيف الهمز فيه قياسيٌ ؛ لاطراده »[٣] .

الخامس : (الذرية) التي أضافها أبو عبيد إلى ما أصله الهمز ، نقلها عنه الأزهري ، وجعل ذلك رأياً لجماعة من أهل العربية[٤] .

وقد دافع أبو علي عن رأي أبي عبيد هذا ، دون التصريح باسمه كما هي عادته[٥] .

الرأي الثامن : الضمير (هم) بين محل الرفع أو النصب : بين الانفصال أو الاتصال :

ذكر أبو عبيد - عند قوله تعالى : ﴿ كَالُوهُمْ أَو وَّزَنُوهُمْ ﴾ من سورة المطففين[٦] - رأي عيسى بن عمر بجعل الضمير : (هم) من الكلمتين ضميراً منفصلاً في محل رفع على التوكيد ، والوقف على : (كالوا) و(وزنوا) ثم يبتدئ بـ(هم) .

وقد ذكر - بصيغة التضعيف وعدم القبول - أن قراءة حمزة - فيما نُقل - على هذا المذهب ، أي : رأي عيسى بن عمر ، وهو ما لم يُسلِّم به أبو عبيد .

وقد نسب هذا النقل عن عيسى بن عمر إلى أبي عبيد كل من: البغوي والقرطبي ونشوان[٧] .

والمصادر التي حكت هذا الرأي - دون النسبة للمصدر - أخذته من أبي عبيد في « كتاب القراءات » كالطبري وأبي بكر بن الأنباري ومن بعدهما[٨] .

---

(١) الكشف : ١ / ٢٤٥ ، البيان : ١ / ٨٨ .

(٢) الدر المصون : ١ / ٤٠١ .

(٣) المخصص : ٥ / ٢٢٦ .

(٤) تهذيب اللغة : ١٥ / ٤ .

(٥) الحجة : ٢ / ٩١ .

(٦) المطففين : ٣ .

(٧) تفسير البغوي : ٧ / ١٨٢ ، تفسير القرطبي : ١٩ / ٢٥٢ ، شمس العلوم : ٩ / ٥٩٤٢ .

(٨) ينظر : تفسير الطبري : ٣٠ / ٥٨ ، إيضاح الوقف لابن الأنباري : ١ / ٣٤٦ - ٣٤٧ .

قال الزروق : « وتجد هذا النقل عن عيسى بن عمر وحمزة في أكثر كتب التفسير والإعراب وأصله كتاب أبي عبيد فيما أرى »[١] .

وتضعيف أبي عبيد قراءة حمزة على هذا الوجه هو المقرر عند الجمهور ؛ فقد ذكروا أنه لم يرو ذلك عن حمزة إلا عبد الله بن صالح العجلي ، وأهل الأداء على خلافه[٢] .

ورأي عيسى بن عمر مخالف للقراء جميعاً من حيث منع الوقف ، وللمعربين ؛ لجعلهم الضمير في موضع نصب .

وقد نقلوا عن أبي عبيد تضعيف هذا الرأي - من حيث : الوقف ، وجعل الضميرين : ضميري رفع - بأمرين :

الأول : اجتماع المصاحف على طرح الألف بعد الواوين .

الثاني : أن تأويل ﴿ كالوهم أو وزنوهم ﴾ : كالوا لهم ، أو وزنوا لهم ، فحذفت اللام .

والعبارات التي نُقلت عن أبي عبيد متقاربة[٣] .

قال نشوان : « قال أبو عبيد : والأول أولى ؛ لأن ﴿ كالوهم ﴾ و﴿ وزنوهم ﴾ في المصاحف مكتوب بغير ألف ، ولو كانا مقطوعين لكتبا بالألف ؛ كما كتبوا الأفعال كلها مثل : جاءوا ، قالوا ، ونحوهما ؛ ولأنه يقال : كلتك ووزنتك ؛ أي : كلت لك ، ووزنت لك ، وهذا مشهور عندهم ؛ يقولون : كلتك حقك ووزنتك حقك »[٤] .

وقد استخف الزمخشري بالاحتجاج بالأمر الأول الذي احتج به أبو عبيد ، حيث قال : « والتعلق في إبطاله بخط المصحف وأن الألف التي تكتب بعد واو الجمع غير ثابتة فيه ركيك ؛ لأن خط المصحف لم يراع في كثير منه حدّ المصطلح عليه في علم الخط ... إلخ » .

وقد ردَّ هذا الرأي بوجه آخر[٥] .

وردّ الرازيُّ على الزمخشريِّ رأيَه - منتصراً لحجَّةِ أبي عبيد - بأن هذه الألف كان إثباتها معتاداً في زمن الصحابة فكان يجب إثباتها هنا لو كان الضمير منفصلاً[٦] .

---

(١) الوقف الصرفي : ٢٤٨ - ٢٤٩ .

(٢) ينظر : النشر : ١ / ١٥٦ .

(٣) ينظر : إيضاح الوقف : ١ / ٣٤٧ ، البغوي : ٧ / ١٨٢ ، جمال القراء : ٢ / ٦٣٤ ، القرطبي : ١٩ / ٢٥٢ .

(٤) شمس العلوم : ٩ / ٥٩٤٢ .

(٥) الكشاف : ٤ / ٢٣١ .

(٦) تفسير الرازي (مفاتيح الغيب) : ٨ / ٣٥٠ .

وكأن الرازيّ يظن أنها مثبتة في كل المصحف بغير استثناء أو خلاف ، وفيه نظر ؛ لما سيأتي.

قلتُ : والحجة عند أبي عبيد ليس في وجود هذه الألف ، وإنما في إجماع المصاحف على وجودها ؛ لأنَّه قرَّر في كتابه « فضائل القرآن » : اختلاف المصاحف في إثبات هذه الآية[١] ؛ وعليه فالحجة عنده في إجماع المصاحف على إثباتها ، وليس في حذف الألف أو بقائها ؛ لصحة الاختلاف في إثباتها أو طرحها في غير هذا الموضع كما قرر ؛ ولذا فلا وجه لمن صوّب رأي الزمخشري بطرح حجة أبي عبيد ؛ بناءً على اختلاف المصاحف في مواضع معروفة[٢] .

وقد نسب الزروق إلى الإمام السخاوي موافقته للزمخشري في هذا الاعتراض[٣] ، وفيه نظر ؛ لأن السخاوي عقّب رأي الزمخشري بالاعتراض على قراءة عيسى بن عمر ، دون تأييد للزمخشري[٤] .

والحاصل أن حجتي أبي عبيد محلّ تأييد وقبول من جمهور العلماء[٥] .

وقد أجمعوا على تضعيف ما ذهب إليه عيسى بن عمر[٦] .

تتمة :

عيسى بن عمر من أبرز المشتغلين بالقراءات قبل سيبويه ، وضاع كتاباه : « الإكمال » و« الجامع »[٧] ، وكان له اختيار في القراءة على سمت العربية انفرد به ، فأباه عليه الناس[٨] .

وقد اعتقد بعضهم أنه كان يرتجل هذه الوجوه ، ويقرأ بما يوافق مذهبه النحوي من دون أثر ، كما فعل ابن مقسم العطار ، ولذا كان مقرؤه محل اعتراض واستنكار[٩] .

وقد قال عنه أبو عبيد : أنه كان الغالب عليه حب النصب ، كما نقله عنه ابن خالويه[١٠] .

وستأتي الإشارة إليه في الفصل الأول من الباب الرابع بإذن الله .

---

(١) ينظر : فضائل القرآن : ١٩٦ .

(٢) هجاء المصاحف : ١٠٩ ، سمير الطالبين : ٧٤ ، المقنع : ٢٨ .

(٣) الوقف الصرفي : ٢٥٣ - ٢٥٤ .

(٤) ينظر : جمال القراء وكمال الإقراء للسخاوي : ٢ / ٦٣٤ .

(٥) ينظر : معاني الزجاج : ٥ / ٢٩٨ ، البيان : ٢ / ٥٠٠ ، أمالي ابن الشجري : ٢ / ١٣٠ ، البرهان : ٣ / ١٦٥ .

(٦) جميع المصادر التي أوردت هذا الرأي ضعّفته .

(٧) إنباه الرواة : ٢ / ٣٧٥ .

(٨) غاية النهاية : ١ / ٦١٣ .

(٩) معرفة القراء الكبار : ١ / ٢٤٧ - ٢٤٨ ، القراءات الشاذة : ١٠٧ - ١٠٩ .

(١٠) مختصر في شواذ القرآن من كتاب البديع لابن خالويه : ١٠٨ ، وينظر : صناعة الكتاب للنحاس : ٤٤ .

الرأي التاسع : سبب منع الصرف من كلمة " إبليس " :

خالف أبو عبيد شيخه أبا عبيدة في سبب منع الصرف من كلمة ﴿ إبليس ﴾ حيث قرر أبو عبيدة في « مجاز القرآن » أنه لم ينصرف للعجمة مع التعريف[١] .

وقال أبو عبيد : « هو عربيّ مشتق من : أبلس : إذا يئس من الخير ؛ لكنه لا نظير له في الأسماء ، وهو معرفة فلم ينصرف لذلك »[٢] .

وقول أبي عبيدة هو الصحيح عند العلماء[٣] .

وأما قول أبي عبيد فقد أقره عليه غير واحد من الكوفيين[٤] ، وتبعه فيه ثعلب[٥] ، الذي رد عليه أبو علي الفارسي في « المسائل الحلبيات »[٦] .

وقد نسب ابن عطية قول أبي عبيد إلى ابن عباس وجماعة من المفسرين إضافة إليه ؛ مبيناً سبب منع الصرف ، وهو القلة والشذوذ[٧] .

وقد ردّ هذا القول كل من ابن الأنباري والسمين[٨] .

والحاصل أن أبا عبيد قد قرّر في قوله سبباً جديداً للمنع من الصرف وهو : عدم النظير .

أخذ بهذا القول من أخذ ، وردّه من رد ، كما تقدم سابقاً .

الرأي العاشر : كلمة " الملائكة " بين الاشتقاق والميزان الصرفي :

حكى مكي في « المشكل » ثلاثة أقوال في أصل كلمة : ﴿ الملائكة ﴾ من حيث الاشتقاق والميزان الصرفي ، أحد هذه الأقوال لأبي عبيد ، حيث قال : « وهو جمع ملك ، وأصله: مألك ، ثم قلبت الهمزة فرُدَّت في موضع اللام ، فصارت : ملأك ، فأصل وزنه : (مَفْعل) مقلوب

---

(١) مجاز القرآن : ١ / ٣٨ .

(٢) إعراب القرآن للنحاس : ١ / ٢١٢ - ٢١٣ ، المشكل : ٨٧ .

(٣) ينظر : لسان العرب : ١ / ٢٤٤ .

(٤) ينظر : المساعد : ٣ / ٢٥ ، همع الهوامع : ١ / ٣٣ .

(٥) ارتشاف الضرب : ٢ / ٨٧٧ .

(٦) المسائل الحلبيات : ٢٨٩ .

(٧) المحرر الوجيز : ١ / ١٢٥ .

(٨) البيان : ١ / ٧٤ ، الدر المصون : ١ / ٢٧٥ - ٢٧٦ .

إلى : (مَعْفَل) ... وقال ابن كيسان : هو مشتقّ من : ملكت ، والهمزة زائدة عنده ؛ كزيادتها في : شمأل ، فيكون وزن ملك : (فعَل) .

وقال أبو عبيد : هو مشتق من : لأك ، إذ أرسل ، فالهمزة عينٌ ولا قلب فيه على قول أبي عبيد .

فوزن لفظ ﴿ ملائكة ﴾ على قول الجماعة : (معافله) ؛ لأنه مقلوب والهمزة فاء الفعل .

وعلى قول ابن كيسان : (فعائله) ؛ لأن الميم أصلية ، فالهمزة زائدة عنده .

وعلى قول أبي عبيد : (مفاعله) ؛ لأن الهمزة عنده عين الفعل »[١] .

وقول الجماعة هو الراجح عند مكي - من غير تعقيب على القولين الآخرين - ؛ لبدئه به بقوله : « وهو ... » وقد رجح هذا القول أيضاً المعري في « رسالة الملائكة »[٢] .

وقد حكى هذه الأقوال الثلاثة ابنُ الأنباري في « البيان » دون أن ينسبها ، معترضاً قول ابن كيسان ؛ بأن (فعْلا) لا يجمع على (فعائله) ، ولم يتعرض لقول أبي عبيد بسوء[٣] .

وقول أبي عبيد هو الذي اختاره ابن جني ، كما حكى ذلك أبو حيان في « البحر المحيط » ، حيث أورد قول أبي عبيد ، وعقّبه بقوله : « وهذا قول أبي عبيد واختاره أبو الفتح ؛ و (ملائكة) على هذا القول : (مفاعله) »[٤] .

قلتُ : ولعل قول أبي عبيد أولى صرفياً ؛ لخلوه من دعوى القلب أو الزيادة .

الرأي الحادي عشر : اختيار تذكير الفعل عند الفصل بينه وبين فاعله :

قرر أبو بكر محمد بن القاسم الأنباري في كتابه « المذكر والمؤنث » اعتدال التذكير والتأنيث عند الفصل بين الفعل وفاعله بشيء .

ونقل عن أبي حاتم السجستاني تعليله ذلك : بأن الفاصل بينهما بمثابة العوض من تاء التأنيث المحذوفة .

---

(١) مشكل إعراب القرآن : ٨٦ - ٨٧ .

(٢) رسالة الملائكة : ٦ - ٧ .

(٣) البيان في غريب إعراب القرآن : ١ / ٧٠ - ٧١ .

(٤) البحر المحيط : ١ / ٢٨٤ .

ثم أعقب ذلك بقوله : « وقال أبو عبيد وابن الليث والأخفش : إذا فرّق بين الفعل والمؤنث كان التذكير حسنا ؛ كقولك : تكلَّم في البيت أختك .

واحتج أبو عبيد بقول الله (عزّ وجلّ) : ﴿ لَن يَنَالَ ٱللَّهَ لُحُومُهَا وَلَا دِمَآؤُهَا ﴾[١] ، فقال : اجتمعت القراء على تذكير الفعل ، و (اللحوم) مؤنثة ؛ لما فُرِّق بينهما وبين الفعل .

وقال الفراء وأبو العباس : إنما حسن تذكير الفعل في هذه الآية ؛ لأن الجحد تقدم فكأن المعنى : لن ينال الله شيء من لحومها »[٢] .

قلتُ : ورأي الأخفش وابن الليث الموافقان لقول أبي عبيد لم أجد لهما توثيقاً آخر ، غير أن قول الأخفش نسبه إليه أيضاً القرطبي في تفسيره ولم أجده في « معاني القرآن » للأخفش[٣] .

واختيار أبي عبيد التذكير عند الفصل مؤيد لما تقدم إيراده في الباب الأول في مسألة مشابهة .

ويفهم من إيراد ابن الأنباري الذي ختم به نصه المتقدم مخالفة الفراء وأبي العباس - ولعله : المبرد - لأبي عبيد في التعليل للتذكير ؛ حيث علّل أبو عبيد بوجود الفصل وعلل الفراء بتقدم الجحد ، كما قرر ذلك في « معانيه »[٤] .

وتعليل أبي عبيد أقرب إلى القياس وأبعد من التأويل والتقدير ، الذي يلزم على التعليل الذي ساقه الفراء .

---

(١) الحج : ٢٢ .

(٢) المذكر والمؤنث : ٦١٧ - ٦١٨ .

(٣) ينظر : الجامع لأحكام القرآن للقرطبي : ١ / ٣٨٠ .

(٤) ينظر : معاني القرآن للفراء : ٢ / ٣٠٨ .

خاتمة الباب
تفسير غياب أبي عبيد عن الساحة النحوية

الذين وصفوا أبا عبيد بأنه نحويٌّ وتحدثوا عن مهارته في الجانب النحوي - كما هو مبين في الفصل الثاني من الباب الرابع - هم من الطبقة المباشرة له ، أو التي تليها فقط ؛ وهو دليل على أنه كان من المعدودين ضمن علماء النحو ، وله شأن في هذا الجانب .

ثم غاب الحديث عنه في هذا الجانب عقب ذلك واندثر ، وأسباب هذا الغياب لم أجد لها من تفسير عند من سبقني ؛ ولعلها تعود إلى الأسباب التالية :

أولاً : حال التلاميذ ؛ نقلة العلم ، وأهم عوامل نشره وانتشاره :

باستعراض التلاميذ الذين أخذوا عن أبي عبيد وهم كثير ، كما أوردتهم كتب التراجم ، لم أجد من بينهم أحداً من النحاة ؛ فهم ما بين علماء قراءات ، وأئمة حديث ، وفقهاء ، وعلماء لغة وغريب .

وتفصيل ذلك وبيانه مما يطول .

ثانياً : أصحاب المذهب الكوفي ليسوا عزيزين في الكتب النحوية المتخصِّصة ؛ التي هيمن عليها الجانبُ البصريُّ : تقعيداً وتفريعاً .

باستثناء من فرض وجوده كالكسائيّ والفرّاء وثعلب ؛ حتى هؤلاء آراؤهم قليلة ، وأسباب ذلك معروفة معلومة .

حتى أصحاب المذهب البصري أنفسهم ، انتشارهم داخل كتب النحو ليس متساوياً ؛ فلقد هيمن سيبويه على غيره ، وغطّى على كثير من النحاة عقبه ؛ وهي سنّة من سنن الله في نشر العلم ، في وضع القبول والانتشار لفئة على حساب فئات أخرى ، وشواهد ذلك كثيرة .

ثالثاً : وجوده في عصر كانت الزعامة النحوية في الكوفة للكسائي والفراء ؛ مما غطى عليه في هذا الجانب .

رابعاً : غياب تآليف له خاصّة في النحو ؛ سواء لعدم قيامه بذلك أصلاً ، أو لفقدها ، كما هو مفصّل في موضعه .

خامساً : كونه من أصحاب النظرة الشاملة التي قد تصطدم - ظاهراً - مع الصنعة النحوية ، مما سبب بعض الاعتراضات عليه ، فقلَّ الأخذ عنه والاهتمام به في هذا الجانب .

سادساً : كونه لم يتفرغ كليةً للجانب النحوي ؛ فهو إمام في جميع العلوم ، كما قالوا ذلك عنه ، وقد تقدّم بيانه في التمهيد .

ومعه هذا فله جوانب من العلم برز فيها ، ولعل هذا البروز غطَّى على الجانب النحوي ؛ كما أن غلبة الجانب اللغوي لديه واضحةٌ ؛ فالعمل اللغوي أخذ بجلِّ اهتمامه .

الباب الثالث

نحو أبي عبيد من خلال كتبه المطبوعة

* الإمام الذهبي : « من نظر في كتب أبي عبيد علم مكانه من الحفظ والعلم .
وكان حافظاً للحديث وعلله ، عارفاً بالفقه والاختلاف ، رأساً في اللغة ، إماماً في القراءات » .

---

* تذكرة الحفاظ : ٢ / ٥ .

ويشتمل على خمسة فصول :

الفصل الأول : زيارة لمكتبة أبي عبيد الخاصة .

الفصل الثاني : في ظلال كتاب « غريب الحديث » .

الفصل الثالث : نظرات في « الغريب المصنف » .

الفصل الرابع : اعتراضات ابن سيده على أبي عبيد .

الفصل الخامس : آراء ومسائل منثورة .

تمهيد الباب

اقتضى مني هذا البابُ البدء بنظرة شاملة في تراث أبي عبيد - مظنّة الجانب النحوي - : مخطوطاً كان أو مطبوعاً ؛ لإعطاء صورة كلية عن مساحة العمل النحوي داخل ذلك التراث ؛ فكان الفصل الأول .

ولما كان كتابة « غريب الحديث » أوسع كتبه المطبوعة إيراداً للجانب النحوي ؛ اقتضى ذلك البدء به في الفصل الثاني .

وحيث إن « غريب الحديث » مع كتابه الآخر « الغريب المصنف » يمثلان قطبي الرحى في الكشف عن هذا الجانب ؛ لذا اكتفيت بهما - كلّ منهما في فصل مستقل - ، وأخرتُ « الغريب المصنّف » إلى الفصل الثالث ؛ لقلّته عن سابقه من منظور البحث .

ونتيجة لتناول كتب أبي عبيد - وخاصة الكتابين المشار إليهما آنفاً : دراسة وتوثيقاً برزت اعتراضاتٌ لابن سيده متعلقة بهما ؛ فكان أن خصصت لتلك الاعتراضات الفصل الرابع ، عقب حديثي عنهما .

ونتيجة للبحث ؛ عثرت على مسائل منثورة ، كان لزاماً عليّ إيرادها وتناولها ؛ إتماماً وإكمالاً للموضوع .

وحيث إنها ليست مما يندرج ضمن إطار ما تقدم ؛ لذا أفردتها في الفصل الخامس ، الذي ختمت به هذا الباب ، والله الموفق للصواب .

الفصل الأول

زيارة لمكتبة أبي عبيد الخاصة

* الجاحظ : « لم يكتب الناس أصح من كتبه ولا أكثر فائدة » .

---

* معجم الأدباء : ١٦ / ٢٥٥ .
* طبقات النحويين : ١٩٩ - ٢٠٠ .

اقتربت مؤلفات الإمام أبي عبيد من أربعين مؤلفاً في شتى أنواع العلوم[١] ، بعد أن اقتصر القفطي على حصرها في سبعة عشر مؤلفاً[٢] ، وأوصلها ابن النديم وياقوت إلى العشرين[٣] .

وحصرها الدكتور - رمضان عبد التواب - وهو من المهتمين بأبي عبيد - في خمسة وثلاثين مؤلفاً ، بعد أن نفى عنه ثمانية كتب ؛ على أنها ليست له ، أو على أنها أجزاء من « الغريب المصنف »[٤] .

والحاصل أن أبرز تراث أبي عبيد الذي لم يطبع مما هو مظنّة لإيراد الجانب النحوي ، يتمثل في الكتب التالية :

أولاً : كتاب القراءات :

هو أول كتاب معتبر ألف في القراءات ، كما نصّ على ذلك ابن الجزري وغيره[٥] .

قال ابن درستويه : « وله في القراءات كتاب ليس لأحد من الكوفيين قبله مثله »[٦] .

وهو كتاب مفقود ، حاول الباحث استخلاص نتف منه وجمعها ؛ في سبيل الوصول إلى غاية البحث وهدفه .

وهذا الكتاب هو أهم كتاب - من منظور البحث - في تراث أبي عبيد ؛ ولذا خُصّص بالبابين الأولين ، وأجزاء من الباب الرابع .

ثانياً : معاني القرآن :

لم يتمه أبو عبيد ، ونسبه إليه غير واحد[٧] ، وهو من ضمن المصادر الأربعة التي أخذ منها الأزهري - في « تهذيب اللغة » - عن أبي عبيد .

قال الأزهري : « ولأبي عبيد كتاب « معاني القرآن » انتهى تأليفه إلى سورة طه ، ولم يتمه »[٨] .

---

(١) جمعها الدكتور شرف في مقدمة تحقيقه لكتاب غريب الحديث : ١ / ٣٠ - ٤٤ ، وكذا الدكتور عبد المجيد قطامش في مقدمة كتاب « الأمثال » ، كما جمعها مفرقة - بحسب موضوعاتها - سائد بكداش في كتابه عن أبي عبيد .

(٢) ابناه الرواة : ٣ / ٢٢ .

(٣) الفهرست : ٧٨ ، معجم الأدباء : ١٦ / ٢٦٠ .

(٤) ينظر : مقدمته على « الغرب المصنف » : ٣٨ - ٦٣ .

(٥) ينظر : النشر : ١ / ٣٣ - ٣٤ ، حجة القراءات : ١٥ .

(٦) ينظر : تاريخ دمشق : ١٤ / ٣٢٥ ، إنباه الرواة : ٣ / ١٥ .

(٧) الفهرست : ١٠٦ ، معجم الأدباء : ١٦ / ٢٦٠ ، بغية الوعاة : ٣٧٦ .

(٨) تهذيب اللغة : ١ / ٢٠ .

ولم أقف على عزو مباشر صريح له في ثنايا « تهذيب اللغة » .

ويذكر الداودي أن أبا عبيد لم يكمل هذا الكتاب لنهي الإمام أحمد له[١] .

وقصّة هذا النهي يساورها الشك ؛ إذ لم يذكرها سوى الداودي ، كما قرر ذلك الدكتور إبراهيم رفيده[٢] ، إضافة إلى أن الإمام أحمد من أكبر المعجبين بأبي عبيد وبتآليفه ، كما نقلت ذلك عنه المصادر[٣] .

ويؤيد ذلك : أن ابن دستويه حينما تحدث عن هذا الكتاب ذكر أن أبا عبيد مات - قبل أن يسمع منه باقي هذا الكتاب ، مع أن أكثره غير مروي عنه[٤] .

وإن ثبت النهيُ فهو محمول على منهج الإمام أحمد في كراهته كثرة البسط والتطويل ، وخاصة في تفسير القرآن[٥] .

وهذا التأليف - غير المكتمل - مظنةُ لإيراد الجانب النحوي فيه ، فهو تأليف مختلط بين موضوعات اللغة والنحو وغيرهما[٦] .

ثالثاً : معاني الشعر :

عزي هذا الكتاب لأبي عبيد[٧] ، واقتبس منه السبكي في « طبقات الشافعية » في موضعين : أحدهما قوله بالتقديم والتأخير في بيتين للشماخ ، والآخر نصّه :

« قال أبو عبيد في قول الشاعر :

فإن أدع اللواتي من أناس أضاعوهن لا أدع الّذينا[٨]

الذي هنا : لا صلة لها ، والمعنى : إن أدع ذكر النساء لا أدع ذكر الرجال »[٩] .

---

(١) طبقات المفسرين للداودي : ١ / ١٠٦ - ١٠٧ .

(٢) النحو وكتب التفسير : ١ / ١٢٣ .

(٣) ينظر : تذكرة الحفاظ : ٢ / ٥ ، طبقات الشافعية : ١ / ٢٧١ ، تهذيب الأسماء واللغات : ١ / ٢٥٨ .

(٤) ينظر : تاريخ بغداد : ١٢ / ٤٠٥ ، إنباه الرواة : ٣ / ١٤ .

(٥) ينظر : شرح علل الترمذي : ١ / ٤١ .

(٦) الدراسات اللغوية عند العرب : ١٠٣ - ١٠٤ .

(٧) ينظر : تاريخ بغداد : ١٢ / ٤٠٤ ، وفيات الأعيان : ٢ / ٢٢٥ ، مرآة الجنان : ٢ / ٨٤ .

(٨) البيت للكميت بن زيد ، وهو في ديوانه : ٢ / ١٣٠ ، وهو مذكور في : خزانة الأدب : ٦ / ١٥٧ ، تذكرة النحاة : ٤٧٦ ، لسان العرب : ٥ / ٤٩٣ .

(٩) طبقات الشافعية : ٢ / ١٥٨ .

وقول أبي عبيد هذا مبنيٌّ على رأي الكوفيين بجواز حذف صلة الموصول في مثل هذا الموطن اطراداً كما نبّه على ذلك ابن السراج[١] ، وهو جائز على قلةٍ عند البصريين[٢] .

وتفسير أبي عبيد لهذا البيت نقله عنه البغدادي في « خزانة الأدب » ، حيث قال : « .. وأورده أبو عبيد القاسم بن سلام في « أمثاله » ، وقال : الذين هاهنا لا صلة لها »[٣] .

ولم أقف عليه في كتاب « الأمثال » لأبي عبيد ، ولعله في كتاب « معاني الشعر » كما نصّ على ذلك السبكي .

رابعاً : كتاب الإيضاح :

انفرد بروكلمان في « تاريخ الأدب العربي » بإيراده ، وذكر أن منه مخطوطة في جامع القرويين بفاس[٤] .

وعندما زار الدكتور رمضان عبد التواب تلك المكتبة - كما ذكر ذلك - لم يجد هذا الكتاب بحسب رقم التصنيف الذي أشار إليه بروكلمان ، مع العلم بأن فهرس المكتبة العام متطابق مع ما أورده بروكلمان ، وعقّب ذلك بقوله : « ويظن فؤاد سزكين أن ما في مكتبة القرويين هو : الإيضاح العضدي لأبي علي الفارسي »[٥] .

قلتُ : وهذا الظن مبنيٌّ فقط علي أساس التشابه في التسمية ، وذكر الدكتور حسين شرف والدكتور محمد سالم محيسن : أن هذا الكتاب هو المحتمل أن يكون كتاب أبي عبيد في النحو[٦] ، الذي أشار إليه الأزهري بقوله : « وقال أبو عبيد في كتابه في النحو »[٧] .

وسيأتي مزيد إيراد لهذه الجزئية في الباب الرابع بإذن الله .

---

(١) الموجز في النحو لابن السراج : ١١٤ .

(٢) ينظر : مغني اللبيب : ٢ / ٦٢٥ .

(٣) خزانة الأدب : ٦ / ١٤٨ - ١٤٩ .

(٤) تاريخ الأدب العربي : ٢ / ١٥٨ .

(٥) مقدمته على « الغريب المصنف » : ٥٧ ، وينظر : أبو عبيد لسائد بكداش : ١٧٢ .

(٦) مقمته على « غريب الحديث » : ١ / ٣٣ ، ٤٠ .

(٧) تهذيب اللغة : ١ / ٢٠٠ .

خامساً : المذكر والمؤنث :

اتفقت جميع المصادر التي أوردته على صحة نسبة هذا الكتاب لأبي عبيد[١] .

والتذكير والتأنيث - في الأصل - جانب مشترك بين اللغة والنحو .

سادساً : كتاب أمالي أبي عبيد :

نقل عنه السيوطي في موضع من « المزهر »[٢] .

سابعاً : كتاب المقصور والممدود :

عزا الدكتور رمضان عبد التواب لابن سيده النقل عن هذا الكتاب في موضع من « المخصص » ، وتبعه في ذلك سائد بكداش - من غير إشارة إلى اعتماده على سابقه - فأشار إلى الجزء والصفحة نفسها[٣] .

وما عُزي لابن سيده في « المخصص » ، ويفهم منه أن هذا الكتاب مستقلٌ عما في « الغريب المصنّف » ؛ لأنه نقل عقبه شيئاً عن « الغريب المصنّف »[٤] .

ثامناً : كتاب النسب أو أنساب العرب :

حُقق هذا الكتاب لنيل درجة الماجستير في التاريخ في كلية الآداب من جامعة دمشق سنة ١٣٨٧هـ .

اقتبس من هذا الكتاب أبو عبيد البكري في موضع من « معجم ما استعجم »[٥] ، ونسب الدكتور رمضان إلى الاشتقاق لابن دريد اقتباسه من هذا الكتاب في أكثر من عشرين موضعاً[٦] ، وأحال إلى فهرس الأعلام[٧] .

---

(١) ينظر : الفهرست : ١٠٦ ، انباه الرواة : ٣ / ٢٢ ، وفيات الأعيان ٢ / ٢٢٧ ، معجم الأدباء : ١٦ / ٢٦٠ ، مرآة الجنان : ٢ / ٢٨٣ وغيرها .

(٢) ينظر : المزهر : ٢ / ٣٢٣ .

(٣) مقدمة رمضان على « الغريب المصنف » : ٥٥ ، أبو عبيد لسائد بكداش : ١٦٤ ، وعزوهما إلى المخصص : ١٥ / ١٩٩ .

(٤) المخصص : ٤ / ٤٨٩ .

(٥) معجم ما استعجم : ١ / ١٨٣ .

(٦) مقدمته على « الغريب المصنف » : ٥٦ .

(٧) فهرس « الاشتقاق » : ٧٠٤ .

قلتُ : والتحقيق أن هذه النسبة إنما هي لحواشٍ بخط مغلطاي ، وليست من كتاب الاشتقاق ؛ ولذا أثبتها الدكتور عبد السلام هارون - محقق الكتاب - في الحاشية ، وعددها بالضبط اثنان وعشرون موضعاً لم أجد فيها ما يمكن إدراجه في هذا البحث .

وأما تراث أبي عبيد المطبوع فهو :

أولاً : غريب الحديث :

هو أعظم كتب أبي عبيد المطبوعة - من منظور البحث - وأكثرها إبرازاً لشخصيته العلمية .

ووقفت على ثلاث طبعات له :

- **الطبعة الأولى** : بمطبعة دائرة المعارف العثمانية في حيدر أباد الدكن ، سنة ١٩٦٤ ، في أربعة أجزاء ، واطلعت عليها في المكتبات العامة ، ولم أقتنها ؛ لتجريدها من الإسناد الذي قد يحل بعض الإشكالات ويعالج بعض المشكلات ، إضافة إلى اعتمادها على نسخة وحيدة .

- **الطبعة الثانية** : بمطبعة دار الكتب العلمية في لبنان ، سنة ١٤٠٦هـ ، في مجلدين من غير تحقيق ، واقتنيت هذه الطبعة ، واعتمدت عليها في العزو .

- **الطبعة الثالثة** : بمطبعة الهيئة العامة لشؤون المطابع الأميريّة ، ما بين سنة ١٤٠٤هـ إلى ١٤١٩هـ ، في خمسة أجزاء ، واقتنيت هذه الطبعة ، وعند العزو أشير إليها بلفظ [ط : مجمع] ، وسبب التفصيل في طبعات الكتاب الرغبةُ في إعطاء صورة كلية عن الكتاب ، وكيفية تعامل الباحث معه .

وأفردت لهذا الكتاب فصلاً خاصاً عقب هذا الفصل ؛ نظراً لأهميته وغزارة مادته .

ثانياً : الغريب المصنف :

طبع الدكتور رمضان عبد التواب جزءاً منه بتحقيقه ، ضمن مطبوعات مكتبة الثقافة الدينية في القاهرة ، من دون تحديد لتاريخ الطبعة ، والغالب أنها سنة ١٩٨٩م .

وحجب الباقي على أمل أن يتم طباعته بعد أن ذكر أنه قام بتحقيقه كاملاً ، وظل الجزء المتبقي - وهو غالب الكتاب - حبيساً في مكتبته الخاصة ، لأسباب خاصة به ، حتى هيّأ الله الدكتور محمد المختار العبيدي ، فقام بطبع هذا الكتاب كاملاً سنة ١٤١٦هـ في مجلدين .

وعلى إثر ذلك قامت مكتبة نزار الباز بإعادة طبع صلب هذا الكتاب سنة ١٤١٨هـ ، دون أي تحقيق أو حاشية .

واقتنيت هذه الطبعات جميعاً ، وأفردت لهذا الكتاب فصلاً مستقلاً .

والجانب النحوي في هذا الكتاب أقل من سابقه كثيراً .

ثالثاً : فضائل القرآن :

حُقق هذا الكتاب رسالة ماجستير سنة ١٩٩٣م في شعبة الكتاب والسنة من هذه الجامعة حينما كانت فرعاً من جامعة الملك عبد العزيز بجدة .

كما أنه طبع عدة طبعات ، اقتنيت إحداها وهي المشار إليها في فهرس المصادر المراجع وغالب هذا الكتاب أحاديث مسندة بإسناد أبي عبيد خاصة بموضوع الكتاب ، وهناك تعليقات نادرة جداً من أبي عبيد أفدتُ منها في هذا البحث؛ وخاصة في بيان موقف أبي عبيد من الرسم، إضافة إلى بعض التعليقات المندرجة ضمن مسائل قليلة جداً ، أو متفرقة في هذا البحث .

وما يمكن إدراجه من هذا الكتاب ضمن إطار هذا البحث قليل .

رابعاً : كتاب الأمثال :

طُبع هذا الكتاب بتحقيق الدكتور عبد المجيد قطامش سنة (١٤٠٠هـ) في دار المأمون بدمشق ، ضمن سلسلة كتب مركز البحث العلمي بهذه الجامعة .

وتحقيقه جيد للغاية ، حصل به المحقق على جائزة مجمع اللغة العربية المصري في التحقيق سنة ١٩٨٢م .

وفرحتُ بهذا الكتاب قبل النظر فيه ؛ على أمل أن يكون مظنة لإيراد آراء نحوية لأبي عبيد .

وعندما أكملت قراءته فوجئت بغياب الجانب النحوي عنه كليا : جملةً وتفصيلاً ، ولو كانت الأمثال من المشكل نحواً ؛ من ذلك أنه حينما أورد المثل : « الكلاب على البقر » اكتفى بقوله : « وأصله أن يخلي بين الكلاب وبين بقر الوحش .

قال أبو عبيد : وهذا المثل مبتذل في العامة ، غير أنهم لا يعرفون أصله »[١] .

ولقد تضايقت من هذا كثيراً - مع أن أبا عبيد ذكر - على غير عادته في بقية كتبه - منهجه في هذا الكتاب ، وأشار فيه إلى عدم الاستطراد أو التوسع في الشرح[٢] ، وكان هذا في بداية جمعي لمادة هذا البحث .

وذهبت إلى شيخي والمشرف على هذا البحث الأستاذ الدكتور سليمان العايد ، وأخبرته بهذا على أساس أنه من نقاط الضعف .

وإذا به - حفظه الله - يحوّل ما كنت أظنه ضعفاً إلى قوة ، وقال لي حينها : هذا من نقاط القوة في البحث ، وليس من نقاط الضعف .

ثم أدركت لاحقاً معنى كلامه ومغزاه ؛ ومراده : أن البحث في المتيسر يسير ، وأن من نقاط قوة البحث صعوبته : جمعاً ودراسة .

إضافة إلى أن مثل هذه الأبحاث غير المنتشرة والواردة في كتب النحاة ، يعد من قبيل الإضافات العلمية .

فجزى الله شيخي خير الجزاء ، وأعطاه فوق المنية والرجاء .

خامساً : اللغات التي نزل بها القرآن :

نشر هذا الكتاب في عدة طبعات بدءاً من سنة ١٣١٠هـ ، ونسبة هذا الكتاب لأبي عبيد يساورها الشك[٣] .

والحاصل أني اطلعت على هذا الكتاب في مكتبة جامعة الملك سعود العامة ، ولم أجد فيه ما يمكن إدراجه في هذا البحث .

سادساً : الناسخ والمنسوخ :

اقتنيت صورة مخطوطة لهذا الكتاب قبل طباعته ؛ على أمل أن أجد فيه مادة ، ثم طبع الكتاب مؤخراً ، مع أن الكتاب قد حقق لنيل درجة الماجستير بجامعة الإمام محمد بن سعود في الرياض سنة ١٤٠٤هـ .

---

(١) كتاب الأمثال : ٢٨٤ .

(٢) ينظر السابق : ٣٤ .

(٣) ينظر : مقدمة رمضان على « المصنف » ٥٨ - ٦٣ .

ولم أجد فيه ما يمكن الإفادة منة في جوانب هذا البحث .

ورتّب أبو عبيد الآيات حسب الأبواب الفقهية ؛ وهو مسلك فقهي رائع ، وإبتكار جميل يدل على إمامته في علوم القرآن والعلوم الفقهية .

سابعاً : كتاب الأموال :

قيل عن هذا الكتاب : إنه من أحسن ما صنف في الفقه وأجوده[1] .

والكتاب مليء بتعليقات أبي عبيد واختياراته الفقهية على ما أسنده من الأحاديث .

ولم أجد فيه ما يمكن إدراجه ضمن إطار هذا البحث ، سوى قوله : « العرب كل شيء تكلمته الفرس بالتاء تجعله بالطاء »[2] ؛ فقد يفاد من هذا النص عند الحديث عن الإبدال اللغوي . وعلى ذلك فالكتاب خالٍ تماماً من إيراد أي إشارة نحوية .

ولقد طبع عدة طبعات بدءاً من سنة ١٣٥٣هـ واقتنيت إحداها .

ثامناً : كتاب الطهور :

اقتنيت إحدى طبعاته ، وهو عبارة عن أحاديث أسندها ، ثم أعقبها بإيراد اختياراته الفقهية ، دون خروج عن ذلك ؛ وليس فيه ما يمكن الإفادة منه في هذا البحث .

تاسعاً : الخطب والمواعظ :

أورد أبو عبيد في هذا الكتاب العديد من خطب ووصايا الأنبياء ، ولم يعقب عليها - في الغالب - بشيء من كلامه ، مع أنه قد يفسر بعض الألفاظ الغريبة فيها ؛ وعليه فليس فيه ما يمكن أن يندرج ضمن إطار هذا البحث .

وهذا الكتاب هو باكورة تحقيقات الدكتور رمضان عبد التواب ضمن سلسلته في مكتبة أبي عبيد القاسم بن سلام ، وذلك سنة ١٩٨٦م .

عاشراً : الإيمان ومعالمه وسننه واستكماله ودرجاته :

وهو رسالة صغيرة نشرت عدة مرات بتحقيق الألباني بدءاً من العام ١٣٨٥هـ ، يناقش فيه

---

(١) ينظر : تاريخ بغداد : ١٢ / ٤٠٥ ، إنباه الرواة : ٣ / ١٥ .

(٢) كتاب الأموال : ٢٢٢ - ٢٢٣ .

عدة مسائل متعلقة بالإيمان ، بانيا كتابه على ما انتهى إليه علمه من الكتاب وآثار النبي - ﷺ - والعلماء بعده ، وما عليه لغات العرب ومذاهبها ، وكل ذلك مشروحاً ملخصاً .

وليس فيه أي إشارة نحوية .

تتمة :

طبع لأبي عبيد أيضاً كتابان ، أحدهما : « الأجناس من كلام العرب » ، وهو جزء مستلٌّ من « الغريب المصنف » .

والآخر : « كتاب الأضداد » ، ضمن سلسلة ثلاثة كتب في الأضداد .

وفي استقلال هذا الكتاب أو كونه جزءاً من « الغريب المصنّف » خلافٌ ، والذي رجّح استقلاله بنى ذلك على نقل السيوطي عنه في « المزهر »[1] وهو ليس في « الغريب المصنف » .

وصفوة القول : أنه ليس في الكتابين ما يمكن إدراجه في هذا البحث .

وأخيراً :

كان الهدف من زيارة مكتبة أبي عبيد الخاصة ، الكشف عن المساحة النحوية في هذه المكتبة ، وإعطاء صورة عن ذلك ، وبالله التوفيق .

---

(١) ينظر : المزهر : ٢ / ١٦١ .

الفصل الثاني

في ظلال كتاب "غريب الحديث"

* أبو عبيد : « إني جمعت كتابي هذا في أربعين سنة ، وهو كان خلاصة عمري » .

---

* النهاية في غريب الحديث لابن الأثير : ١ / ٦ .

يعد كتاب « غريب الحديث » لأبي عبيد من الكتب الرائدة في هذا المجال ، إن لم يكن الأول على الإطلاق[١] ؛ فهو أقدم تراث مطبوع وصل إلينا .

ولأبي عبيد أسبقية في صياغة هذا الفن بهذه الصورة : منهجاً ومادة ، ترتيباً وتحقيقاً ، شمولاً وإحاطة .

قال الإمام الخطابي : « فكان أول من سبق إليه ودلّ من بعده عليه أبو عبيد القاسم بن سلام ؛ فإنه قد انتظم بتصنيفه عامة ما يُحتاج إلى تفسيره من مشاهير غريب الحديث ، فصار كتابه إماماً لأهل الحديث ، به يتذاكرون ، وإليه يتحاكمون »[٢] .

وهذا الكتاب فريد في تراث أبي عبيد المطبوع ؛ لاهتمامه بإيراد ما هو ضمن نطاق هذا البحث ومضمونه ؛ وعليه فهو بحق قمة المطبوع من تراث أبي عبيد في الكشف عن جوانب عديدة من تفكيره ، ومنها : جانب فكره النحوي .

وتوسعه في الإيراد والاستطراد والمناقشة والترجيح كشف عن عقلية فذّة ذات مقدرة في العرض والتناول ، واستقراء كلام العرب ولم يكتف - من المنظور النحوي - بالنقل ، بل صاغ قوالب جديدة ، وقواعد كلية للحكم بها ، والتحاكم إليها .

كما أورد آراء جديدة - تفرد بها - صنعها اجتهاده المحض ودربتُه اللغوية ، كما سيأتي .

قال أبو عبيد نفسه عن هذا الكتاب - كما روت ذلك بعض المصادر نقلاً عن أحد تلامذته - : « مكثت في تصنيف هذا الكتاب أربعين سنة ، وربما كنت أستفيد الفائدة من أفواه الرجال فأضعها في موضعها من الكتاب ، فأبيت ساهراً فرحاً مني بتلك الفائدة ، وأحدكم يجيئني فيقيم عندي أربعة أشهر أو خمسة فيقول : قد أقمت الكثير »[٣] .

وفي انطباق هذا القول على كتاب « غريب الحديث » خلاف بيانه عند الحديث عن « الغريب المصنّف » في الفصل الذي يليه .

---

(١) ذكر ذلك ابن خلكان : وفيات الأعيان : ٤ / ٦١ ، وهو غير مسلم ، فقد سُبق أبو عبيد إلى التأليف في هذا الفن ، ولم يطبع - فيما أحسب - من تلك التآليف شيء .

(٢) غريب الحديث للخطابي : ١ / ٤٧ - ٤٨ ، وينظر : مقدمة غريب الحديث للدكتور حسين شرف : ١ / ٥٠ - ٥١ ، وتقديم الدكتور محمود الطناحي على الجزء الأخير : ٦ / ١ .

(٣) ينظر : تاريخ بغداد : ١٢ / ٤٠٧ ، وفيات الأعيان : ٤ / ٦١ ، إنباه الرواة : ٣ / ١٦ .

وظفر هذا الكتاب بالعناية من عصر تأليفه إلى وقتنا الحاضر ؛ أثنى عليه ابن قتيبة الذي ألف في هذا المجال بعده[١] ، على رغم أنه من المعارضين لأبي عبيد - كما تقدم - فأفرد كتاباً سماه : « إصلاح الغلط في غريب الحديث »[٢] ، وذكر في مقدمته - منصفاً - أن هذه الأغلاط نادرة وقليلة في جانب صواب أبي عبيد .

وانتصر أبو بكر بن الأنباري لأبي عبيد من ابن قتيبة ؛ حيث أفرد كتاباً سماه : « إصلاح غلط أبي عبيد » ضمّنه لكتابه الكبير في غريب الحديث[٣] .

وحصْر ثناء العلماء على هذا الكتاب ليس هذا مجاله[٤] .

وصفوة القول : أن كتاب « غريب الحديث » لأبي عبيد له منزلة خاصة عند العلماء قاطبة، قال عنه الإمام الخطابي : « ثم إنه ليس لواحد من هذه الكتب التي ذكرناها أن يكون شيء منها على منهاج كتاب أبي عبيد في بيان اللفظ وصحة المعنى وجودة الاستنباط وكثرة الفقه...الخ »[٥] .

ولهذا الكتاب شروح ومختصرات ، وزيادات واستدراكات لأئمة في القرون الفاضلة المتقدمة ، أورد الدكتور رمضان عبد التواب منها ستة عشر تأليفاً[٦] ؛ وهو دليل على العناية والاهتمام .

قال الدكتور محمد حسين آل ياسين : « وعلى كل حال فكتاب أبي عبيد من أهم الكتب المؤلفة في غريب الحديث ، إن لم يكن أهمها جميعاً »[٧] .

وقد قام كل من الأستاذ الدكتور كايد الزيدي والأستاذ وليد الحسين بدراسة « غريب الحديث » تحت مسمّى : « منهج أبي عبيد في تفسير غريب الحديث »[٨] ، وهي دراسة فيها من الخير الكثير ، وإن كانت لا تخلو من توسّع وتكرار ، وغياب منهج واضح محدد ؛ مما أضعف الترتيب ، وذهب بحسن التبويب ، كما سبقت الإشارة إليه في التمهيد .

---

(١) غريب الحديث لابن قتيبة : ١ / ١٥٠ .

(٢) نشره بداية أحد المستشرقين سنة ١٩٦٨ م ، ولم يستدرك عليه في الجانب اللغوي - الذي ذكره أبو عبيد - شيء

(٣) ينظر : وفيات الأعيان : ٤ / ٣٤٢ - ٣٤٣ .

(٤) ينظر : معرفة علوم الحديث للإمام الحاكم : ٨٨ ، ومقدمة ابن الصلاح : ١٣٧ ، والنهاية لابن الأثير : ١ / ٦ .

(٥) غريب الحديث للخطابي : ١ / ٥٠ .

(٦) ينظر : مقدمته على « الغريب المصنف » : ٤٧ - ٤٩ .

(٧) الدراسات اللغوية عند العرب : ١٥٧ .

(٨) طبع هذا الكتاب أوان البدء في تسجيل موضوع هذا البحث .

وتحدثا عن جانبه النحوي والصرفي - مناط هذا البحث - في ست وأربعين صفحة[١] ، يمكن اختصارها في أقل من ذلك إذا جردتا من التكرار والاستطراد ؛ إذ يغلب على حديثهما عن هذا الجانب الإنشائية ، بكل أمانة وعدم تحيز .

وقد خالفتهما في منهج التناول ومادة وطريقة العرض ، وأضفت عليهما الشيء الكثير ، بدون توضيح إشارة إلى ذلك ، فليس هدفي المقارنة ؛ إذ لكل إسهامه ، وميدان العلم يسع العديد من طلابه ، فلا مشاحنة ولا تزاحم .

ولم أعتن - طلباً للاختصار - بإيراد كلام أبي عبيد - كما هو الشأن سابقاً في البابين الماضيين - بل اكتفيت بالعزو إلا في حالتين :

١- عند إيراد النقاش عليه : تأييداً أو مخالفة .

٢- في حال النقل عنه في المسائل العامة ، أو اعتراضات ابن سيده ، وكل منهما له فصل مستقل في هذا الباب .

وقسمت هذا الفصل إلى خمسة مباحث :

المبحث الأول بعنوان : نقاط في المنهج .

المبحث الثاني بعنوان : وصف العمل النحوي .

المبحث الثالث بعنوان : الكتاب في ميزان النقد من الوجهة النحوية .

المبحث الرابعة بعنوان : آراء ومسائل .

المبحث الخامس بعنوان : اجتهادات وإضافات .

سائلاً من المولى عز وجل التوفيق والسداد ، فهو نعم المولى ، ونعم المجيب .

---

(١) منهج أبي عبيد في تفسير غريب الحديث : ١٥١ - ١٩٦ .

المبحث الأول

نقاط في المنهج والتناول

لم يضع أبو عبيد لتأليفه مقدمة ، شأن كثير من كتب المتقدمين ؛ لذا رأيت أن أفرد نقاطاً في منهجه استخلصتها من قراءاتي المتكررة لهذا الكتاب .

والهدف من هذا المبحث : إعطاء صورة عن الكتاب وصاحبه ؛ إتماماً للدراسة ، وتحقيقاً للهدف المرجو من البحث .

وأبرز هذه النقاط ما يلي :

أولاً : منهجه في التبويب :

بدأ أبو عبيد (رحمه الله) بأحاديث رسول الله ﷺ ثم بأحاديث أصحابه ، بادئاً بأحاديث الخلفاء الراشدين ، ثم انتقل من أحاديث الصحابة إلى أحاديث بعض أمهات المؤمنين وغيرهن ، ثم انتقل إلى تفسير غريب أحاديث التابعين ، وذيّل الكتاب بأحاديث قليلة لا يعرف أصحابها .

وقد أورد أبو عبيد أحاديث قليلة لا تحتاج إلى تفسير ألفاظ مشكلة ؛ فألفاظها ليست من الغريب ؛ وإنما أوردها أبو عبيد لإيضاح المعنى العام ؛ فكأن المعنى العام هو الغريب حينئذ ، وهو دليل - كما سيأتي في الباب الرابع - على أنه من أصحاب النظرة الشاملة في قضايا العلم ومسائلة : تناولاً ومعالجة .

ثانياً : منهجه في العرض والترتيب :

نقل أبو عبيد الحديث منسوباً إلى صاحبه ، وذيّل الحديث بسنده ، وإيراد السند ميزة انماز بها أبو عبيد عن السابقين ، وقد سار على نهجه بعد ذلك ابن قتيبة والحربي والخطابي .

ولقد بدأ أبو عبيد تفسيره لغريب الحديث باستقصاء ما يحتاج إلى توضيح من وجوه العربية : لغوية أو نحوية أو بلاغية[1] .

---

(١) أُفرد كل وجه بفصلٍ من الدراسة في كتاب « منهج أبي عبيد في تفسير غريب الحديث » .

ثالثاً : مصادره في تفسيره الغريب :

إضافة إلى نقولاته عن أئمة اللغة - بواسطة أو بغير واسطة - أحصيت مصادره فألفيتها :

أولاً : القرآن الكريم : بلغ مجموع الشواهد - التي فسّر بها الغريب - من القرآن الكريم - حسب إحصائي - مائتين وأربعة وستين شاهداً قرآنياً .

ثانياً : الحديث الشريف : حيث فسّر العديد من ألفاظ الحديث بلغة الحديث ؛ بإيراد أحاديث أخرى مشابهة ومفسّرة .

ثالثاً : الشعر العربي : قمت بإحصاء شواهده فألفيتها ألفاً وواحداً وأربعين شاهداً .

رابعاً : أمثال العرب : أورد - بناء على ما أحصيته - اثنين وأربعين مثلاً .

خامساً : المأثور من كلام العرب : وهو - حسب إحصائي - سبعة وستون قولاً .

ووقف عند حدود بداية دولة بني العباس ، حيث لم يستشهد لشعرائها ؛ مما يظهر أنه من القائلين بترك الاستشهاد بشعرهم ؛ لشكه في فصاحتهم ، وهو موقف عدد غير قليل من العلماء ، إلا أنه لا ينسجم أحياناً مع موقف أصحابه الكوفيين الذين كانوا أقل حذراً من غيرهم تجاه الشعراء العباسيين ، كما قرر ذلك الدكتور محمد حسين آل ياسين في كتابه القيم « الدراسات اللغوية عند العرب »[1] .

رابعاً : منهجه في الاختصار :

ويبرز هذا المنهج في النقاط التالية :

١- عدم إعادة متن الحديث عند إيراد السند عقبه .

٢- الاكتفاء وخاصة في الأحاديث الطويلة بمواطن الغريب منها .

٣- الإحالة لما سبق بيانه .

---

(١) الدراسات اللغوية عند العرب إلى نهاية القرن الثالث : ١٥٦ .

خامساً : في النسبة :

تظهر أمانة أبي عبيد التامة في نسبة الأقوال لأصحابها ، وحرصه الشديد على ذلك ، خلافاً لمنهج الكثير من العلماء - وخاصة المتقدمين - في إغفال النسبة ، حتى إن الناظر في هذا الكتاب يستطيع أن يفرِّق من الوهلة الأولى بين نقولات أبي عبيد واجتهاداته .

وهو منهج مطرد لأبي عبيد ، فيما وقفت عليه من كتبه ؛ ومنشأ هذا : الديانة والتقوى ، والإمامة في العلم دون ادعاء أو دعوى .

ويرى أبو عبيد أن ذلك من شكر العلم ، كما تقدم إيراد قوله في صفحة عنوان الفصل الرابع من الباب الثاني .

سادساً : في المعالجة والتناول :

يظهر عقل أبي عبيد في الآتي :

١- طريقة التبويب والعرض .

٢- مناقشة ما يورده من آراء .

٣- الترجيح بينها ، واختيار ما يراه مناسباً .

٤- الإدلاء برأيٍ جديدٍ ، إن رأى المخالفة .

سابعاً : في التعليل والاحتجاج :

ولم يغفل أبو عبيد هذا الجانب استناداً إلى أركان الاستدلال المعلومة .

فهو لم يغفل التعليل للجانب النحوي الذي أورده[(١)] ، وأما منهجه في الاحتجاج فهو منهج متوازن يخضع لقواعد كلية ، وأسس مطردة ، سيأتي بيانه على وجه العموم - إن شاء الله - في الباب الرابع .

وأكتفي هنا بإيراد أنه قرّر منهجاً في الاحتجاج ؛ وهو تأويل المحتمل على تقدير ثبوته[(٢)] ، إقامة للحجة ، وإلزاماً بها .

---

(١) ينظر : - على سبيل المثال الحصر - غريب الحديث : ٢ / ٢١١ ، ٣١٢ .

(٢) السابق : ٢ / ٩ ، ٢١ ، ٢٣٩ .

ثامناً : في الحكم : ترجيحاً ، أو توقفاً ، أو اجتهاداً .

يكثر من أبي عبيد قول ما يلي :

- لا أحسبه[١] .
- لا أعرفه وليس له عندي وجه[٢] .
- ليس بشيء[٣] .
- أحبّ إليّ ، أو أعجب إليّ[٤] .
- لا أدري[٥] .

---

(١) غريب الحديث : ٢ / ٢٧٧ ، ٢ / ٢٩٠ .

(٢) السابق : ١ / ٢٧٧ ، ٢ / ٢٩٠ .

(٣) السابق : ٢ / ٣٤٧ .

(٤) السابق : ١ / ٤٢٨ ، ٢ / ٣٥٣ .

(٥) السابق : ١ / ١٢٤ ، ٢٧٧ ، ٢ / ٢٣٩ ، ٤٤٢ .

المبحث الثاني

وصف العمل النحوي

لما كان غريب الحديث - من حيث التصنيف - فرعاً من أفرع العمل اللغوي كما هو معلوم ، وإبراز جانب آخر غير الجانب الذي وُضع الكتاب من أجله يحتاج إلى قراءات عديدة ؛ لإبراز ذلك : استنباطاً ، وتصنيفاً ، وحكما .

وهو مما تختلف في إبرازه العقول ؛ نتيجة لاختلافها في تلك النواحي المتقدمة .

وقد ظهر لي - إبرازاً للجانب النحوي في هذا الكتاب - أن أبا عبيد أبرز هذا الجانب وفق طريقين :

١- **التفصيل** : بإيراد ماله تعلق بهذا الجانب على شكل مسائل جزئية ، وأحكام تفصيلية ، أوردها في إطارها الجزئي .

٢- **الشمول** : والمراد به : توظيف قواعد كلية وآراء عامة في حل المشكلات ، وتفسير الظواهر ، والتعليل للأحكام .

ففي بيان الأول - وهو المسلك التفصيلي - أشير إلى الآتي :

أولاً : حديثه عن الأبنية ومعانيها :

الحديث عن هذا الجانب بمثابة الجسر ، الذي يربط بين العمل النحوي - بمفهومه الشامل - وبين العمل اللغوي في جوانب لاشتقاق ، والدلالة ، والمعجم .

وعناية أبي عبيد بهذا الجانب واضحة جداً في كتابه ؛ فنراه ينبه عليها متناولاً إياها في صورها وأحوالها المختلفة سواء أتعلقت بالأفعال أم بالأسماء ؛ وذلك وفق الجوانب التالية :

أ - اهتم اهتماماً واضحاً بتصريف غالب الأفعال التي أوردها[١] .

ب - الإكثار من التفرقة المعنوية بين : فعل وأفعل[٢] .

جـ - إبراز الخلاف في عين المضارع : فتحاً ، أو ضماً ، أو كسراً[٣] ، وتقرير قياس صياغة المضارع[٤] .

---

(١) ينظر - على سبيل المثال - غريب الحديث : ١ / ٢١٦ ، ٣٢٦ ، ٢ / ٦١ ، ١٤٩ .

(٢) السابق : ١ / ١٦ ، ٢ / ٩٦ .

(٣) السابق : ١ / ٩٢ ، ٤١٨ .

(٤) السابق : ١ / ٤١٨ ، ٤٥٤ .

د - دلالة التضعيف في عين الفعل[١] .

هـ - خروج باب (فاعل) عن معناه ، ومجيئه بمعنى : فعَل[٢] .

و - التنبيه على أن (تفعّل) و(استفعل) قد يردان بدلالة واحدة[٣] .

ز - الاهتمام بالتفرقة بين الواوي واليائي من الأفعال ، مع وضع ضابط لذلك[٤] .

ح - إبراز الميزان الصرفي للأفعال التي حدث فيها إعلال[٥] .

ط - نبّه على الاشتقاق على غير طريق الفعل[٦] .

٢- جانب المصادر : وعنايته بهذا الجانب تظهر في الآتي :

أ - إيراده مصادر غالب الأفعال التي أوردها .

ب - النصُّ على المصادر السماعية[٧] .

جـ - التفرقة بين المصدر واسم المصدر ، والتنبيه على ذلك[٨] .

د - التفرقة بين المصادر : اتفاقاً[٩] ، أو اختلافاً[١٠] .

هـ - التنبيه على الزيادة في المصدر والجمع على غير القياس[١١] .

٣- جانب الأوصاف :

أ - نبّه على ما خالف القياس من أبنية الأوصاف[١٢] خاصة في بناء اسم المفعول ، مع ذكر ما ورد من النظائر في العربية[١٣] .

---

(١) غريب الحديث : ١ / ٩٣ ، ٢ / ٢٠٦ .
(٢) السابق : ١ / ٣٤١ ، ٢ / ٩٦ .
(٣) السابق : ١ / ٢٩٩ .
(٤) السابق : ١ / ٩٣ ، ١٨٢ ، ٢٢٣ ، ٢ / ٧٥ .
(٥) السابق : ١ / ٣٤ ، ٩٤ ، ١٨٨ ، ٢٢٤ ، ٢٦٢ ، ٢ / ٤٤١ .
(٦) السابق : ١ / ٢١ ، ٤٣٦ .
(٧) السابق : ١ / ٦٠ ، ٣٤٤ ، ٢ / ١١٨ .
(٨) السابق : ١ / ٢٢ ، ٣٣ ، ٤٩ ، ١٩٢ ، ٢ / ٢٩١ ، وينظر شرح الفصيح للخمي : ٢٣٣ .
(٩) السابق : ١ / ٨٤ ، ١٢٩ .
(١٠) السابق : ٨٣ ، ١٩٤ ، ٢ / ٢٥١ .
(١١) السابق : ١ / ٣٧ ، ٤٠٧ .
(١٢) السابق : ١ / ١٧٤ ، ٢ / ٨٧ .
(١٣) السابق : ١ / ٣٩٧ ، ٢ / ٤١٦ .

ب - حصْر ما جاء على (فِعْل) منها في أربعة كلمات[١] .

٤- نبّه على الأوزان النادرة ؛ فمن ذلك وزن (فعِّيلي) حيث حصره في تسع كلمات أوردها[٢] .

ثانياً : الجموع :

الحديث عن الجموع مشترك بين الصرف والمعجم ، وعناية أبي عبيد بالجموع في كتابه تلفت نظر الباحث حقاً .

وأبرز نقاط هذا الجانب ما يلي :

أ - إيراد الجموع القياسية النادرة ، والاهتمام بذلك ، وخاصة الجموع المكسرة منها[٣] .

ب - إحصاء جموع وردت على زنة معينة مع أن الأكثر فيها ورودها على غير تلك الزنة[٤] .

جـ - التنبيه على الجموع الشاذة[٥] .

د - التنبيه على الجمع على غير هيئة المفرد ، أو الوارد على غير تلك الزنة[٦] .

هـ - وضع ضابط للفرق بين المصدر والجمع[٧] .

و - التنبيه على ما يلازم صيغة المفرد[٨] ، وعلى الجمع الذي لا مفرد له[٩] .

ز - التوسع في الحمل على جمع الجمع[١٠] ، وسيأتي اعتراض ابن سيده عليه في ذلك .

ج - قد يوجّه اللفظة على أكثر من احتمال ينبني عليه إيراد غير جمع[١١] .

---

(١) غريب الحديث : ١ / ٣٩٧ .
(٢) السابق : ٢ / ٦٥ .
(٣) السابق : ١ / ٢٤ ، ٢٨ ، ٥٢ ، ٨٠ ، ٢ / ٢٣١ .
(٤) السابق : ١ / ٤٧ ، ٢ / ٦٩ ، ١٢٣ .
(٥) السابق : ١ / ٣٢١ ، ٣٤٥ ، ٢ / ٢٧٦ ، ٣٥٩ .
(٦) السابق : ١ / ٢٠٨ ، ٢١٧ ، ٢ / ٣١٩ .
(٧) السابق : ١ / ٢٤٧ ، ٢٥٨ ، ٣١٤ .
(٨) السابق : ١ / ٣٤٤ ، ٤٢٨ .
(٩) السابق : ٢ / ٢٣٨ ، ٣١٩ .
(١٠) السابق : ١ / ٧٣ ، ٩٨ ، ٢٤٥ ، ٢٧٥ ، ٣٣١ ، ٢ / ٢٨٤ .
(١١) السابق : ١ / ٢٤٥ ، ٣١٢ .

ثالثاً : التصغير :

وأبرز مظاهر عنايته بهذا الجانب ما يلي :

أ - تلمس العلل للألفاظ المصغرة التي فسّر غريبها[١] .

ب - عني بضرب من التصغير ؛ وهو : مالا يرد إلا مصغراً ، عامداً إلى حصر ذلك وإحصائه[٢] .

جـ - إيراد تصغير الترخيم[٣] .

د - حَرِصَ على رد المصغر إلى أصله ، وإن كان ثمّ خلاف نبّه عليه[٤] .

هـ - نبّه على أغراض التصغير عند المناسبة لذلك[٥] .

و - نبّه على أن الاسم المصغر إذا نودي قد يحذف منه حرف النداء[٦] .

رابعاً : النسب :

وأبرز مظاهر عنايته بهذا الجانب تظهر في النقاط التالية :

أ - بسط صور النسب إلى بعض الكلمات ، واستطرد في جلب النظائر ، مبينا ما اطرد منها مع القاعدة[٧] .

ب - نبه على شواذ النسب[٨] .

جـ - نبّه على التغيير عند النسب لعله صرفية[٩] .

---

(١) غريب الحديث : ١ / ٢٦٠ ، ٤٠٦ .

(٢) السابق : ٢ / ٥٤ .

(٣) السابق : ٢ / ٣١ ، ولقد عزا له الأزهري الحمل عليه في أكثر من لفظه : التهذيب : ١٥ / ٥٢٤ .

(٤) غريب الحديث : ٢ / ٣٠٥ ، ٤٢١ .

(٥) السابق : ١ / ٢٥٦ ، ٢ / ٣٣٤ .

(٦) السابق : ١ / ٣٩٩ .

(٧) السابق : ١ / ٦١ ، ٢ / ١١٠ ، ١٩٤ .

(٨) السابق : ١ / ٦٢ ، ٢ / ٤٠١ .

(٩) السابق : ١ / ١٢٤ ، ٣٩١ .

خامساً : الإبدال :

أبرز صور الإبدال مع التنبيه على الإبدال القياسي والسماعي ؛ فأورد الإبدال - وهو في الأصل جانب لغوي - بين الأحرف التالية :

١- الهمزة والهاء ، ويفهم من كلامه أنه قياسٌ عنده ، خلافاً لابن جني وابن عصفور[١] .

٢- الهمزة والعين[٢] .

٣- الباء والميم : مشيراً إلى وقوع التكافؤ في الإبدال بينهما ، وهو ما قرره أبو حيان في « الارتشاف » ، خلافاً لابن جني الذي يرى أن الباء هي الأصل للميم[٣] .

٤- التاء والطاء : حيث أورد قولين : إما على الإبدال ، أو كونها من قبيل اللغات ، مرجحاً الأول ، وهو إبدال غير مطرد كما قرره ابن عصفور[٤] .

٥- الثاء والفاء : حيث قرر جواز إبدال أحدهما من الآخر والعكس ، وقد وافقه في ذلك النحاة[٥] .

٦- الجيم والقاف : وهو إبدال غير وارد عند ابن جني وابن عصفور[٦] .

٧- السين والدال[٧] : ولم أجده عند غيره .

٨- السين والشين : وقد أورده غيره بمثل ما أورده أبو عبيد ، من أن الأصل هو الشين[٨] .

٩- السين والضاد : أطلق هذا الإبدال أبو عبيد ، وقيده ابن عصفور بمجيء حرف من حروف الاستعلاء[٩] .

---

(١) غريب الحديث : ٥ / ٣٩٨ وينظر : سر الصناعة : ١ / ١١٣ ، المتع : ٢٣٠ ، ٢٦٤ ، ٣٨٣ .

(٢) السابق : ٢ / ٣٨٢ [ط : مجمع] ، ووجه ذلك ابن فارس على : عنعنة تميم : الصاحبي : ٣٥ ، والأصل العين كما قرر ذلك ابن عصفور : المتع : ٢٣٣ .

(٣) السابق : ١ / ٨٩ ، ٩٩ ، وينظر : ارتشاف الضرب : ١ / ٣٢٧ ، سر الصناعة : ٢ / ٨٩ - ٩٩ .

(٤) السابق : ٥ / ١٣١ ، وينظر : المتع : ٢٣٨ ، ٢٥٨ .

(٥) السابق : ١ / ٣٤٩ ، وينظر : سر الصناعة : ١ / ١٨٤ ، ٢٦٠ ، المتع : ٢٧٥ ، الارتشاف : ١ / ٣٢٨ .

(٦) السابق : ٣ / ٢٤٨ .

(٧) السابق : ٥ / ٢٩٦ .

(٨) السابق : ١ / ٤٠٤ ، ٤ / ١٤٦ [ط : مجمع] ، وينظر : سر الصناعة : ١ / ٢١٢ ، المتع : ٢٧٣ ، الارتشاف : ١ / ٣٢٧ ، ٣٢٩ ، وأقره عليه ابن الأثير في النهاية : ٢ / ٣٩٩ ، ٥٠٠

(٩) السابق : ٢ / ٣٧٩ [ط : مجمع] ، وينظر : المتع : ٢٧٣ .

١٠- الصاد والضاد : حيث جعل إبدال الصاد ضاداً من قبيل اللغة ، والعكس من قبيل الإبدال[١] .

١١- الصاد والطاء : وهو إبدال غير وارد عند ابن عصفور[٢] .

١٢- النون والميم : ويفهم من كلام ابن عصفور جواز أن يقع ذلك ذلك قياساً[٣] .

١٣- الهاء والغين[٤] .

وحصر الإبدال القياسي أو المطرد فيما جاء لعلة صرفية ، وفق النقاط التالية :

أ - إبدال تاء الافتعال طاء[٥] .

ب - إبدال الحرف المكرر ياء في الكلمات التالية ؛ طلبا للخفة :

- تقضّض ـــــ تقضّى[٦] .

- تمطط ـــــ تمطى[٧] .

- تظننت ـــــ تظنيت[٨] .

- لببت ـــــ لبّيت[٩] .

وهو داخل ضمن إطار الإعلال الصرفي كما هو معلوم .

سادساً : الإعلال :

اهتمامه بهذا الحديث يظهر في النقاط التالية :

أ - أشار إلى قلب الواو همزة ، وساق أمثلة عديدة على ذلك ، موافقاً جمهور النحويين في

---

(١) غريب الحديث : ١ / ١٣٩ ، ٤ / ١١٦ [ط : مجمع] .

(٢) السابق : ٣ / ٣١٥ ، وينظر : الممتع : ٢٣٨ .

(٣) السابق : ٤ / ١٨٩ ، وينظر : الممتع : ٢٥٩ - ٢٦٠ .

(٤) السابق : ٥ / ٨٥ .

(٥) السابق : ٢ / ٤٤١ - ٤٤٢ .

(٦) السابق : ١ / ٢٨٠ ، ٢ / ٢٨٩ .

(٧) السابق : ١ / ٢٨٠ ، ٢ / ٢٨٩ .

(٨) السابق : ١ / ٢٨٠ ، ٢ / ٢٨٨ .

(٩) السابق : ٢ / ٢٨٨ .

جواز هذا القلب لا وجوبه كما ذهب إليه البعض[١] .

ب - نبّه على الإعلال بين الواو والياء ، مبيناً مراحله الصرفية[٢] ، وتبيين مراحل الإعلال من أبي عبيد - وهو من المتقدمين - أمر معتبر .

جـ - التنبيه على أنواع الإعلال[٣] .

سابعاً : الإدغام والتضعيف :

أ - نبه على صورة الإدغام ، وخاصة بين المتقاربين ، مشيراً إلى ما حدث من إبدال قبل ذلك الإدغام[٤] .

ب - أورد وزن المضعّف وفق منهج الكوفيين[٥] .

ثامناً : الحذف والزيادة :

لم يغفل عن الإشارة إلى زيادة أو حذف الحروف أو الأدوات ؛ إذ أشار إلى الزيادة في غيرما موضع[٦] ، إضافة إلى إيراد القول بالزيادة في بنية الكلمة لا على سبيل القياس عند تفسيره لـ « الجلهمة » حيث قرر أنها على زيادة الميم[٧] .

وقد أخذ بهذا الرأي الزمخشري ونقله عنه على غير عادته في التصريح بالنقل عن أبي عبيد[٨] .

كما أنه أشار إلى الحذف في أربعة مواضع - حسب بحثي القاصر - فقد قرر حذف « من »[٩] ، وكذا « واو » القسم[١٠] ولام الجر[١١] ، وهي من حروف الجر ، وسيأتي قريباً مناقشة ذلك .

---

(١) غريب الحديث : ١ / ٢٥ ، ١٠٠ ، ٤٣٠ ، ٢ / ٧٥ ، ١٣٥ .

(٢) السابق : ١ / ١١٣ ، ١٦٠ ، ٢٦٩ .

(٣) السابق : ١ / ١١٣ ، ٢ / ٣٠٦ .

(٤) السابق : ١ / ٣٨٣ ، ٢ / ١١١ .

(٥) السابق : ١ / ١٣٦ ، ٢ / ٧٩ .

(٦) السابق : ٢ / ٦٧ ، ٣٣١ .

(٧) غريب الحديث : ٤ / ٢٨ [مجمّع] .

(٨) الفائق في غريب الحديث : ١ / ١٩٤ .

(٩) غريب الحديث : ١ / ٤٤٨ ، ٢ / ٢٠٣ .

(١٠) السابق : ٢ / ٢٩٧ .

(١١) السابق : ٢ / ٢٠٤ .

كما قرر حذف الألف[١] ، وهذا الحذف غير مرضي - على سبيل القياس - عند العلماء ، وقد تقدم ذكره في الباب الأول .

تاسعاً : المسائل النحوية التي أوردها :

أورد العديد من الأحكام والمسائل النحوية - بالمفهوم الخاص - ، وسيأتي مناقشتها وتفصيلها في غيرما موضع ، كل منها في موضعه ، حسب دواعي التصنيف ، ومن المسائل التي اكتفي بالإشارة إليها هنا مما يلي :

١- إيراده العديد من التوجيهات والنكت والإعرابية[٢] .

٢- إيراده الخلاف النحوي في : حيّ هل[٣] .

٣- جواز التسمية باسم الفعل[٤] .

٤- جواز قيام المصدر مقام الحدث أو الجثة ، والإخبار به حينئذ[٥] .

٥- قرر جواز حذف الألف على السعة[٦] ، خلافاً لجمهور الصرفيين الذين يجعلون ذلك غير مقيس ، وبابه الضرورة أو الشذوذ ، وقد تقدمت الإشارة إليه آنفاً .

٦- حكم وصل « وى » بـ « كأن »[٧] .

وخلاصة القول : أن إيراد هذه الجوانب المتقدمة على سبيل الإشارة كاف - حسب وجهة نظري القاصرة - في إعطاء صورة وصفيّة عن مساحة الجانب النحوي في هذا الكتاب .

والتفصيل في إيراد ذلك يقضي على مطلب الاختصار ، ولا طائل كبير من جرّاء ذلك ، فمعظم الجوانب المتقدمة من صميم التأليف في هذا المجال ، إضافة إلى أنها مشتركة - من حيث التناول في الغالب - بين العمل اللغويّ والعمل النحويّ ؛ فليست فيها خصوصية من هذا

---

(١) غريب الحديث : ٢ / ٢٠٤ .

(٢) السابق : ١ / ١١٥ ، ٢١٧ ، ٢ / ٦٦ .

(٣) السابق : ٢ / ٢١١ ، وينظر : التسهيل لابن مالك : ٢١١ ، شرح الكافية للرضي : ٣ / ١٨٠ ، ١٨٢ فقد أورد ما أورد .

(٤) السابق : ٢ / ٣٧٧ .

(٥) السابق : ٢ / ٣٧٧ - ٣٧٨ .

(٦) السابق : ٢ / ٢٠٤ .

(٧) السابق : ٥ / ٢٧٩ [ط : مجمّع] .

الجانب ، وإن كانت في أصل وضعها من حيث التصنيف - خاضعة للجانب النحوي ، بمفهومه الواسع ، الذي قام البحث على أساسه ؛ وهو أن الصرف جزء منه وليس قسيماً له ، كما سبق تقريره في المنهج العام في المقدمة .

وأما الطريق الثاني : وهو طريق الشمول في إيراد الجانب النحوي في هذا الكتاب فأكتفي في بيانه بالإشارة إلى النقاط التالية :

أولاً : تحدث عن تأثير الخفة أو التخفيف[١] في ثلاثة مواطن مختلفة ، موظفاً ذلك لمقصد الكتاب وهدفه دون حشو أو إطناب ، وذلك كالتالي :

١- في باب التغليب :

وهو باب له تعلق بالنحو من حيث إنه ضرب من ضروب التثنية ، وفيه إجراء المختلفين مجرى المتفقين[٢] .

وقد ذكره ابن هشام في القاعدة الرابعة من قواعده الكلية التي ختم بها « المغني »[٣] .

وأما أبو عبيد فقد توسَّع في تقرير هذا الباب ، ذاكراً أن من أسباب تغليب أحد اللفظين : خِفَّة اللفظ[٤] .

وقد أخذ بهذا ابن سيده ، فنسب التعليل بهذا السبب - أعني : خفة اللفظ - لأبي عبيد[٥] ، وهو رأي للنحاة غيره[٦] ، وإن كان ابن هشام لم يذكره في « المغني » المشار إليه آنفاً .

٢- في باب الحذف :

حيث قرر ذلك عند تفسير : « لَيْمُنُك » ؛ مبينا أنها جمع : يمين ، ومفسراً مراحل الحذف فيها تخفيفاً[٧] .

---

(١) مراد الباحث : الخفة : وصف ثابت ، والتخفيف : مطلب متوخّى .

(٢) ينظر : أمالي ابن الشجري : ١ / ١٩ .

(٣) المغني : ٢ / ٦٨٦ - ٦٨٨ ، وينظر : الأشباه والنظائر : ١ / ٢٨٨ - ٢٩٠ .

(٤) غريب الحديث : ٢ / ٣٥٤ - ٣٥٦ .

(٥) المحكم : ٧ / ٢٧ .

(٦) ينظر : أمالي ابن الشجري : ٢ / ٢٢٤ ، ٤٢٤ .

(٧) غريب الحديث : ٢ / ٤٠٨ - ٤٠٩ ، وينظر : تهذيب اللغة : ١٥ / ٥٢٥ .

وهي قاعدة من قواعد الحذف ، قررها سيبويه في غيرما موطن[١] .

ويظهر لي أن تفسير أبي عبيد لهذه اللفظة قد نظر فيه إلى قول الخليل وسيبويه في لفظة مشابهة وهي : « لهنّك »[٢] ، وقاس ذلك عليها .

وتقرير أبي عبيد أن هذه اللفظة جمع يمين ، قد تبنّى فيه رأي الكوفيين مخالفاً في ذلك البصريين[٣] ، وقد نسب هذا التفسير الجوهريُّ لابن كيسان وابن دستويه إضافة لأبي عبيد[٤] .

٣- في باب فك التضعيف :

أبو عبيد يتبنى منهج الكوفيين في وزن المضعف صرفياً ؛ في نحو : زلزل وصرصر .

ويرى أن منشأ فك التضعيف : إرادة التخفيف[٥] ، وسيأتي تفصيل هذه المسألة في المبحث التالي .

ثانياً : تقريره لمبدأ أن دائرة الاستعمال أوسع من دائرة القياس النحوي وفق الضوابط المعلومة ؛ حيث وظف ذلك في حل عدد من إشكالات نصوص « غريب الحديث » من الوجهة النحوية[٦] ؛ فمن ذلك : قوله بجواز الإضمار بدون تقدم الذكر ؛ بناءً على تقرير المبدأ المتقدم ، وكذا عند تقريره لمسألة الرفع على الإغراء[٧] .

كما أنه وظّف هذا المبدأ في الاهتمام بضبط المحدِّثين في رواياتهم ، وبلغتهم - من خلال الرواية - في ضوء أساليب العربية واستقراء كلام العرب من جهة .

ومن جهة مقابلة في ضوء دائرة القياس النحوي : موافقةً وتوجيهاً في موضع[٨] ، ومخالفة وتخطئة في اثني عشر موضعاً[٩] ، علماً أن بعض هذه المواضع اعتُرض فيها على أبي عبيد ، وسيأتي بيان ذلك - بإذن الله - في المبحث الرابع من هذا الفصل .

---

(١) الكتاب : ٢ / ١٦٢ - ١٦٣ ، ٣ / ٣٠٢ .

(٢) ينظر : الكتاب ٢ / ١٦٢ .

(٣) ينظر الإنصاف : ١ / ٤٠٤ - ٤٠٩ [م ٥٩] .

(٤) الصحاح : ٥ / ٢٢٢٢ .

(٥) غريب الحديث : ٢ / ٣٩ .

(٦) غريب الحديث : ٢ / ٢٧٦ .

(٧) السابق : ١ / ٤١٢ - ٤١٣ ، ٢ / ٢٦ - ٢٧ .

(٨) السابق : ١ / ٥٦ .

(٩) السابق : ١ / ٣٧٣ ، ٢ / ٦ / ٢١ ، ٦١ ، ٦٧ ، ١١٥ ، ٢١٥ ، ٢٦٥ ، ٣٠٥ ، ٣١٤ ، ٣٧١ .

ثالثاً : أجاز الأخذ بالمنهج الكوفي في التقعيد النحوي في موضعين ؛ حيث احتج معتمداً على لغات بعض العرب في توجيه المثل : مكره أخاك لا بطل[١] ، وفي الوقف على : لات[٢] ، وقد تقدم في الباب الأول .

رابعاً : قرر مبدأ جواز الاستشهاد بالحديث الشريف وصحة الاحتجاج به[٣] في إثبات القواعد النحوية ، وهو من القواعد الكلية التي قررها في هذا الكتاب[٤] ، على خلاف ما عليه جمهور النحاة قبل عصره ومن تلاهم .

والقضية مبحوثة فلا داعي للتوقف عندها أو التفصيل فيها ؛ فمن ذلك تجويزه حذف ضمير الشأن ؛ بناءً على المبدأ المتقدم[٥] ، وكذلك جواز إغراء الغائب[٦] ، وسيأتي تفصيل المسألتين في المبحث الذي يليه .

خامساً : تحدَّث عن الاختصار وأثره في الأحكام النحوية ، وهو من القواعد الكلية ، حيث نصّ على أن هذا الباب واسع ، وقرّر ذلك مع التدليل[٧] .

سادساً : تحدث عن تأثير المزاوجة بين اللفظين ، وأورد ذلك في غيرما موضع مختلف ، وبنى عليه عدة أحكام ، منها :

١- مخالفة قياس اسم الفاعل[٨] .

٢- تأثيرها في مخالفة ضبط بنية الكلمة[٩] .

هذا ما أمكنني بيانه وإيراده في هذا المبحث ، وصْفاً للعمل النحوي في هذا الكتاب ، ولعل فيما سيأتي إيراده وذكره مزيدَ كشف عن الجانب النحوي في هذا الكتاب .

---

(١) السابق : ١ / ٣٣٥ .

(٢) السابق : ٢ / ٣١١ .

(٣) الباحث : الاستشهاد والاحتجاج متلازمان إذا صحّ أحدهما صح الآخر .

(٤) غريب الحديث : ١ / ٢٤٨ .

(٥) السابق : ١ / ٣٥٦ .

(٦) السابق : ١ / ٢٤٨ .

(٧) السابق : ٢ / ١٢٤ - ١٢٦ [ط : مجمع] .

(٨) السابق : ٢ / ٥٦٢ - ٥٦٦ .

(٩) السابق : ١ / ٣١١ ، وينظر : المخصص : ١ / ٤١٣ ، لسان العرب : ٦ / ١٤٤ .

المبحث الثالث

الكتاب في ميزان النقد من الوجهة النحوية

لا يخلو عمل بشري - مهما كان متقنا - من النقد ، وإظهار النقص في بعض الجوانب ؛ فالكمال لله ولكتابه .

وقد تقدمت الإشارة إلى التآليف التي استدركت أو اعترضت على أبي عبيد ، وأبرزها كتاب ابن قتيبة « إصلاح الغلط الواقع في غريب الحديث » ، ولم أجد فيه الإشارة أو الاعتراض على الجانب النحوي - مجال دراسة هذا البحث - ، ولذا لم أثبت منه سوى اعتراضه على أبي عبيد في قاعدة كلية مبنية على أساس لغوي ، تصلح لأن يندرج تحتها الجانب النحوي ، ولو على جهة التصوّر ، بادئاً بها المسائلَ التي سأوردها .

وقد تمكنت من اقتناص عدد قليل من الاعتراضات على أبي عبيد ، التي لم أجد غيرها ، بعد البحث والتقصّي .

ولم يكن ذلك من باب تتبع هفوات العلماء أو سقطاتهم ؛ وإنما بناء على مطلب البحث الذي تقتضيه الأمانة العلمية ؛ من حيث التقصي والاستيعاب ما أمكن .

وتتبع الهفوات ليس من شأن المنصف - مالم يكن المطلب علميا - ؛ إذ هفوات العلماء وسقطاتهم لا تدل على شيء سوى القصور البشري ، ولا يؤخذ منها أحكام مالم تكن سمةً غالبة .

وكون عدد هذه الاعتراضات - بأمانة - قليلاً ؛ فهو دليل على أن ذلك ليس سمة غالبة .

وملخص ذلك يبرز في المسائل التالية :

الأولى : ذكر أبو عبيد في تفسير لفظة « الأذفان » حملها على وجهين ؛ حيث جعل كلامَ العرب على وجه والحكمَ الفقهي على وجه آخر[1] .

وهذا من النظرة الشاملة التي قد تسبب له الاعتراض الجزئي .

وقد اعترضه ابن قتيبة ، مفتتحا اعتراضه بقوله : « لست أدري لم جعل كلام العرب على

---

(١) غريب الحديث : ٢ / ٣٨٣ .

شيء والحكم على غيره ، ولا أرى الحكم إلا عليه أيضاً »[١] .

ولما كانت المسألة غير خاصة بمجال البحث أكتفي بما تقدم ، وقد أوردتها ؛ لما تقدمت الإشارة إليه .

الثانية : اعتُرض على أبي عبيد في جانب الاشتقاق الصرفي في كلمة (مندوحة) ؛ قال ابن عصفور - متحدثاً عن غموض التصريف - : « والذي يدل على غموضه ؛ كثرة ما يوجد من السقطات فيه لجلّة العلماء ؛ ألا ترى ما يحكى عن أبي عبيد من أنه قال في (مندوحة) من قولك : مالي عنه مندوحة ؛ أي : متسع : إنها مشتقة من انداح .

وذلك فاسد ؛ لأن (انداح) : (انفعل) ، ونونه زائدة ، ومندوحة : مفعولة ، ونونه أصلية ؛ إذ لو كانت زائدة لكانت : منفعلة ، وهو بناء لم يثبت في كلامهم ، فهو على هذا مشتق من الندح ... الخ » .

ثم أتبع ذلك بأمثلة عن ثعلب وغيره[٢] .

وفي الإشارة إلى خفاء ذلك على أبي عبيد اعتراف ضمني بمكانة أبي عبيد العلمية وقيمة رأيه . وقد اعترض هذا الاعتراض قبله الأزهري - فيما حكاه ابن منظور - حيث قال : « أصاب أبو عبيد في تفسير المندوحة .. وغلط فيما جعله مشتقاً حين قال : ومنه قيل انداح بطنه واندحى » .

وعقّب ذلك بما اعترض به ابن عصفور[٣] .

قلتُ : وعبارة الأزهريِّ ألصق بنص كلام أبي عبيد ، ونصُّه في « غريب الحديث » : « قال أبو عبيد : قوله : « مندوحة » يعني سعةً وفسحةً .

قال أبو عبيد : ومنه قيل للرجل إذا عظم بطنه واتسع : قد انداح بطنه واندحى لغتان »[٤] .

---

(١) إصلاح الغلط : ٦١ .

(٢) الممتع الكبير : ٣٢ .

(٣) لسان العرب : ٦ / ١٦١ .

(٤) غريب الحديث : ٢ / ٣٣٢ .

ويفهم من سياق إيراد أبي عبيد عدم إلزامه بالاعتراض المتقدم ؛ لأنه فصل بين الكلامين بتكرار عبارة « قال أبو عبيد » المشيرة إلى الاستئناف والانقطاع .

ولما كان أبو عبيد من أصحاب النظرة الشاملة نظر إلى معنى الاتساع فجعله هو الرابط بدلاً من الاشتقاق ، والله أعلم .

وقد اكتفى في « الغريب المصنف » بأن أورد في باب نوادر الأسماء قوله : « والمندوحة : السعة »[(١)] .

وليس في ذلك أي اعتراض ، إلاّ أن هذا الإيراد يؤيد الاحتمال - الدافع للاعتراض - المتقدم ؛ فاكتفاء أبي عبيد في « الغريب المصنف » بما تقدم مع كثرة إيراده للمشتقات في الكتاب، يشير ولو من طرف خفي إلى أن الرابط معنوي وليس اشتقاقيا .

هذا ما ظهر لي ، دفاعاً عن أبي عبيد لا تعصبا ، فإن كان له حظ من النظر فبها ونعمت ، وإلا فالمسألة يسيرة ، والسهو واردٌ ، من أبي عبيد ، ومن الباحث .

الثالثة : وهي شبيهة بما قبلها ؛ حيث اعترض ابن منظور على أبي عبيد باقتضاب ، فقال : « وقد روى حديث عمر (رضي الله عنه) : « تشعسع » : من الشسوع ، الذي هو : البعد ، بذلك فسره أبو عبيد ، وهذا لا يوجبه التصريف »[(٢)] .

قلتُ : وهذا الاعتراض غير مقبول ؛ فالذي في « غريب الحديث » قول أبي عبيد : « فأما من قال : تشعسع فأظنه ذهب إلى الشاسع ، يقول إن الشهر قد ذهب وبعد ، ولو كان من هذا المعنى لكان : تشسّع ولم يكن يزاد فيه عين أخرى »[(٣)] .

فتمام كلام أبي عبيد يدفع عنه اعتراض ابن منظور ، ولعل ابن منظور نظر إلى الجزء الأول من الكلام فتعجّل واعترض ، أو نُقل له الكلام مقتضباً - خاصة وأنه ينقل عن أبي عبيد بواسطة - فبنى عليه اعتراضه ؛ وهما سببان من أسباب الاعتراضات غير المسلَّمة .

---

(١) الغريب المصنف : ١ / ٣٥٧ .

(٢) لسان العرب : ٣ / ٤٤٥ .

(٣) غريب الحديث : ٤ / ١٩٣ [ط : مجمع] .

الرابعة : اعتُرض على أبـي عبيـد حـين قـال : « وقولـه : الأسـنة ، ولم يقـل : الأسـنان ، وهكذا الحديث ، ولا تعرف الأسنة في الكلام إلا أسنة الرماح ، فإن كان هذا محفوظاً ، فإنـه أراد جمع السنّ فقال : أسنان ثم جمع الأسنان ، فقـال : أسـنة ، فصـار جمـع الجمـع ، هـذا وجهـه في العربية »[(١)] .

قـال ابـن منظـور : « وقـال أبـو سـعيد : الأسـنة جمـع السـنان لا جمـع الأسـنان .... قـال أبو منصور : ذهب أبو سعيد مذهباً حسناً فيما فسّر .

قال : والذي قاله أبو عبيد عندي صحيح بيّن »[(٢)] .

قلتُ : وأبو سعيد هو : أبو سعيد الضرير ، كثير الاعتراض علـى أبـي عبيـد ، وإقـرار أبـي منصور الأزهري للقولين معـاً يشـير إلى أنـه ليـس بينـهما تدافـع ، وبالتـالي فليـس هنـاك مجـال للاعتراض هذا من وجه ، وهو ما أشار إليه ابن الأثير بقوله : « واستصوب القولين معاً »[(٣)] .

ومن وجه آخر قول أبي عبيد : « ولا تُعرف الأسنة في الكلام إلا أسنة الرماح » ، يدفع عنـه اعتراض أبي سعيد .

والذي يظهر لي أن أبا عبيد يحمل على جمع الجمـع عنـد وجـود الاضطـرار أو الاختـلاف ، وقد اعترض عليه ابن سيده في الحمل على جمع الجمع ، وبيانه في فصل مستقل .

وقد أوردت هذه المسألة للآتي :

١- إتمامٌ لموضوع المبحث .

٢- كون الجمع والخلاف فيه مماله تعلق بمادة البحث .

٣- التنبيه على الإحالة إلى جمع الجمع .

الخامسة : حكى أبو عبيد عن أبي زيد والأصمعـي تفسـيرهما لكلمـة (مَئِنَّـةٌ) ، وعقّـب ذلك بقوله : « يعني أن هذا مما يعرف به فقه الرجل ، ويستدل به عليه ، وكذلك كل شـيء دلّـك على شيء فهو مئنة له ، قال الشاعر :

---

(١) غريب الحديث : ٤ / ١٠ [ط : مجمع] .

(٢) لسان العرب : ٣ / ٣٥٠ .

(٣) النهاية في غريب الحديث : ٢ / ٤١١ .

فتهامسوا سراً فقالوا عرسوا من غير تمئنة لغير معرس[١]

يقول : قالوا ذلك القول في غير موضع تعريس ، ولا علامة تدلّهم عليه »[٢] .

وقد اعترض عليه الأزهري - فيما حكاه ابن منظور - حيث قال : « والذي رواه أبو عبيد عن الأصمعي وأبي زيد في تفسير المئنة صحيح ، وأما احتجاجه برأيه ببيت المرار : في التمئنة للمئنة ، فهو غلط وسهو؛ لأن الميم في التمئنة أصلية، وهي في مئنة : مفعلة ، ليست أصلية »[٣] .

قلتُ : وقد أوردتُ كلامهما ، ولعل الجواب عنه يشبه ما تقدم في المسألة الثانية ؛ فلذا اكتفيت بالإيراد دون التعليق .

السادسة : في سياق الاعتراض على لغة المحدثين وروايتهم الذي تقدمت الإشارة إليه أورد أبو عبيد في حديث شداد بن أوس : « يا نعايا العرب ... إلخ » حيث قال : « هكذا يحدثه المحدثون : يا نعايا العرب ، وإنما هو في الإعراب : يا نعاءِ العرب ، وكذلك قال الأصمعي وغيره ، وتأويلها : انع العرب .....

قال أبو عبيد : وأما خفض قوله : يا نعاءِ العرب ، فهو مثل قولهم : دراءِ وتراكِ ... [وقد أورد شواهد على ذلك ، وختم ذلك بقوله :] : وبعضهم يرويه : يا نعيان العرب ، فمن قال هذا ؛ فإنه يريد المصدر ؛ نعيته نعياً ونعياناً ، وهو جائز حسن »[٤] .

فأبو عبيد حملها على اسم الفعل ؛ حيث جعلها من باب (نزالِ) ، وأجاز الرواية الأخرى (نعيان) حملاً لها على المصدر ، وأيّده على ذلك الأزهريُّ[٥] .

ويفهم من ذلك أن كلمة (نعايا) ليس لها وجه - عنده - في الصناعة الإعرابية .

وقد أورد الزمخشري في « الفائق » توجيها لهذه الكلمة على ثلاثة أوجه ، من غير إيراد ذلك على أبي عبيد[٦] ؛ إذ لم يصرح الزمخشريُّ باسم أبي عبيد إلا في مواضع نادرة جداً ذات صلة بالجانب اللغوي .

---

(١) البيت للمرار الفقعسي ، ينظر : تهذيب اللغة : ١٥ / ٥٠٩ ، لسان العرب : ١ / ١٢٣ ، ٦ / ٨ .

(٢) غريب الحديث : ٥ / ٧٣ [ط : مجمع] .

(٣) لسان العرب : ١ / ١٢٣ ، وينظر : النهاية في غريب الحديث : ٤ / ٢٩١ .

(٤) غريب الحديث : ٥ / ١٩١ - ١٩٣ .

(٥) ينظر : تهذيب اللغة : ٣ / ٢١٩ .

(٦) الفائق : ٣ / ١٠٩ .

ولذا جعلت توجيهات الزمخشري التي أشرت إليها ، من باب الاعتراض على أبي عبيد ؛ فأوردتها في هذا المبحث .

السابعة : وفي السياق نفسه ، وفي موضع آخر عند حديث المهلب : « ... فقولوا : حم لا ينصرون » .

قال أبو عبيد : « هكذا يقول المحدثون بالنون ، وأما في الإعراب فبغير نون ؛ كأنه قال : اللهم لا ينصروا ؛ يكون دعاءً ، ويكون جزاء »[١] .

قلتُ : وفي الطبعة الأولى التي أكثرت من الاعتماد عليها اضطراب وتصحيف وسوء ترتيب في إيراد هذا القول[٢] .

وقد تكرر منه إيراد هذا القول في كتابه « فضائل القرآن »[٣] .

واعتراض أبي عبيد على رواية المحدثين ؛ بناءً على معنى الإنشاء الذي قصر الحديثَ عليه ؛ فنتج عن ذلك تضييق مجال الإعراب ، بجعل (لا) جازمة ، والفعل مجزوم وعلامة جزمه حذف النون .

وهذا الاعتراض ، وتخصيص المعنى على الإنشاء ، غير مسلّم ؛ لحملهم المعنى على إرادة الخبر ؛ مستدلين بما اعترض به أبو عبيد[٤] .

قال ابن الأثير : « ويريد به الخبر لا الدعاء ؛ لأنه لو كان دعاء لقال : لا ينصروا مجزوماً ؛ فكأنه قال : والله لا ينصرون »[٥] .

وقال الزمخشري : « وقوله لا ينصرون كلام مستأنف »[٦] .

قلتُ : وهذا الاعتراض من أبي عبيد - الذي أورده في كتابيه - غريب ؛ لمباينته لمنهجه الذي قرّره من حيث القبول ولو كان على جهة التأوُّل أو التأويل[٧] .

---

(١) غريب الحديث : ٥ / ١١٠ [ط : مجمع] .
(٢) السابق : ٢ / ٢١٥ .
(٣) فضائل القرآن : ١٣٧ .
(٤) ينظر : تهذيب اللغة : ١٠ / ٢٥٦ ، لسان العرب : ٢ / ١٦١ .
(٥) النهاية في غريب الحديث : ٤ / ٢١ .
(٦) الفائق : ١ / ٢٩٢ .
(٧) ينظر على سبيل المثال : غريب الحديث : ٢ / ٢٠٩ ، ٣٥٣ .

ومناقشاته لروايات المحدثين : لغةً وضبطاً قد تقدمت الإشارة إليها في المبحث السابق .

وليس في ذلك مخالفة لمنهجه الآخر الذي قرره ؛ وهو : الاحتجاج والاستشهاد بالحديث - كما تقدمت الإشارة إليه - ؛ لقصْره الاعتراض على الرواية دون المتن ؛ بناءً على المعنى الذي تصوّر ، فجعل الإعراب ضمن دائرته .

هذا ما أمكنني إيراده في هذا المبحث ، وهو كما يظهر قليل ونادر في جانب صواب أبي عبيد .

وأما اعتراضات ابن سيده على هذا الكتاب ، وعلى « الغريب المصنف » - التي نثرها في كتابيه : « المحكم » و « المخصص » - فسأفرد لها فصلاً مستقلاً في هذا الباب ، مكتفياً بإيرادها في ذلك الفصل ؛ دفْعاً للتكرار ، وجلْباً للاختصار .

المبحث الرابع

آراء ومسائل

أورد أبو عبيد - كما تقدمت الإشارة إليه - العديد من المسائل النحوية مبدياً رأيه فيها ، ومن هذه المسائل ما يلي :

المسألة الأولى : الإضمار مع عدم تقدم الذكر :

قال أبو عبيد - تعليقاً على الحديث : « إن لك بيتاً في الجنة وإنك لذو قرنيها » - : « قد كان بعض أهل العلم يتأول هذا الحديث : أنه ذو قرني الجنة ، يريد : طرفيها ، وأما أنا فلا أحسبه أراد ذلك - والله أعلم - ولكنه أراد : « ذو قرنيها » يعني : قرني الأمة ؛ فأضمر (الأمة) وإن كان لم يذكرها ، وهذا سائر كثير في القرآن وفي كلام العرب وأشعارها .... [وساق أمثلة على ذلك] ... الخ »[(١)] .

قلتُ : ورأي بعض أهل العلم الذين أشار إليهم أولى من حيث الصناعة ؛ عوداً بالضمير إلى أقرب مذكور ، إلا أن أبا عبيد لم يأخذ بهذا التفسير ؛ استناداً لحديث آخر مفسّر ، كما نص على ذلك في ختام المسألة[(٢)] .

وتفسير أبي عبيد مقبول صناعة ؛ قال ابن الشجري مجيزاً : « أن يعود الضمير إلى معلوم قد تقرر في النفوس فقام قوةُ العلم به وارتفاعُ اللبس فيه مقام تقدُّم الذكرِ له » ، وساق لذلك شواهد عديدة كأبي عبيد[(٣)] .

المسألة الثانية : مجيء " هاء " السكت في الوصل :

أنكر أبو عبيد على شيخيه : الكسائي والأحمر قولهما بجواز مجيء (هاء) السكت حال الوصل وتحريكها حينئذ ؛ نافياً الاحتجاج بالكتابة في هذه الحالة[(٤)] .

قلتُ : ومستند رأي الكسائي والأحمر جواز ذلك ، بناءً على جواز إجراء الوصل مجرى

---

(١) غريب الحديث : ١ / ٤١٢ - ٤١٣ ، وأقره عليه ابن الأثير في « النهاية » : ٤ / ٥٢ ، وينظر : لسان العرب : ٥ / ٢٤٥ .

(٢) السابق : ١ / ٤١٣ .

(٣) أمالي ابن الشجري : ٣ / ١١٧ - ١١٨ ، ١٥٤ .

(٤) غريب الحديث : ٢ / ٣١٢ .

الوقف في الاختيار ، وهو قول فيه ضعف عند العلماء كما أشار إلى ذلك أبو حيان وغيره[١] ، وقد تقدم رأي أبي عبيد في أن إجراء الوصل مجرى الوقف مقيدٌ بالضرورة ، ورأيه هذا موافق لسيبويه وجمهور النحاة[٢] .

ويقوِّى اعتراض أبي عبيد على شيخيه - إضافة لما تقدم - نصوصُ النحاة والصرفيين المؤيدة له في ذلك ؛ قال ابن الشجري : « هاء السكت لا تحرك في حال السعة »[٣] ، وقال ابن يعيش : « هاء السكت إنما تلحق في الوقف ، فإذا صرت إلى الوصل حذفتها البتة ، فلم توجد ساكنة ولا متحركة ؛ ولذلك رُدّ قول المتنبي :

واحرّ قلباه ....

لكونه أثبت هاء السكت وحركها »[٤] .

وأما نفي أبي عبيد صحة الاحتجاج بالخط ، فهو صحيح ؛ لأن الخط مبني على الوقف[٥] .

المسألة الثالثة : التعدية بنزع الخافض :

أورد أبو عبيد تجويزه لهذه المسألة في ثلاثة مواضع ، عند حديثه عن الأفعال : (اختار) و (أنصت) و (عقل)[٦] .

ورأي أبي عبيد غير مقبول عند أبي علي ، لقصْره جواز ذلك على الضرورة[٧] ، وهو جائز عند الجمهور[٨] .

وأجازه ابن القيم على سبيل التضمين[٩] .

---

(١) ينظر : ارتشاف الضرب : ٢ / ٨١٩ ، ٨٢٦ ، همع الهوامع : ٦ / ٢٢١ .

(٢) ينظر : الكتاب : ٤ / ١٨٤ ، ارتشاف الضرب : ٢ / ٨٠٦ .

(٣) أمالي ابن الشجري : ٢ / ٣٣٨ .

(٤) شرح الملوكي : ٣١٠ .

(٥) ينظر : معاني الزجاج : ٢ / ٣٣٩ ، أمالي ابن الشجري : ٢ / ٢٠٠ .

(٦) غريب الحديث : ١ / ٤٤٨ ، ٤٤٩ ، ٢ / ١٦٥ ، ٢ / ٤٣١ .

(٧) ينظر : الإيضاح لأبي علي : ١٨٧ - ١٨٨ ، ٢٠٧ .

(٨) ينظر : الفائق : ١ / ٣٧٨ ، أمالي ابن الشجري : ٢ / ١٣١ .

(٩) بدائع الفوائد : ٢ / ٥٦ .

وتقييد ابن القيم ليس مسلماً[١] ؛ ضابط هذا الجواز : الاستعمال ، كما قرر ذلك الرضي[٢]، وهو الظاهر من سياق كلام أبي عبيد .

المسألة الرابعة : مخالفة قاعدة العدد - من حيث المطابقة - لعدم ذكر المعدود :

قرر أبو عبيد أن ذكر المعدود يُلزم بقاعدة المخالفة بين العدد والمعدود في النيف ، إلا أنه أجاز عدم اطراد هذه القاعدة حال عدم ذكر المعدود ، وساق على ذلك أمثلة وشواهد عديدة ؛ منها قوله : « وكذلك قولهم : صمنا من الشهر خمساً ، سمعت الكسائي وأبا الجراح يقولانه ؛ وقد علمنا أنه إنما يراد بالصوم الأيام دون الليالي ، فلو ذكر (الأيام) لم يجد بداً من التذكير .... الخ »[٣] .

قلتُ : وإسناد أبي عبيد هذا الشاهد - دون غيره من الشواهد التي أوردها - للكسائي وأبي الجراح سبب في نسبة هذا الرأي لهما[٤] .

وقد وظّف أبو حيان هذه الحكاية في مناقشة المسألة ؛ حيث قال : « فإما أن تذكر المعدود في اللفظ أو لا تذكره ، فإن لم تذكره فالفصيح أن يكون بالتاء لمذكر ، وبعدهما لمؤنث ؛ تقول : صمت خمسة ، تريد : خمسة أيام .... ويجوز أن تحذف تاء التأنيث ؛ حكى الكسائي عن أبي الجراح : صمنا من الشهر خمساً ...

وقال بعضهم : ما حكاه الكسائي لا يصح عن فصيح ولا يلتفت إليه .

وتضافر النقل في الحديث : « ثم أتبعه بست من شوال »[٥] بحذف التاء ، يريد : بستة أيام »[٦] .

---

(١) ينظر : الخصائص : ٢ / ٣٠٨ ، الأشباه والنظائر : ١ / ٢٢١ .

(٢) ينظر : شرح شافية ابن الحاجب : ١ / ٨٧ .

(٣) غريب الحديث : ١ / ٣٥٠ .

(٤) نسبه لهما ابن عصفور في شرح الجمل ، من غير تعقيب : ٢ / ٣٠ .

(٥) جزء من حديث أخرجه البخاري في كتاب المغازي : ٥٦ ، وابن ماجه في كتاب النكاح : ٢٢ ، ومسند الإمام أحمد : ٦ / ٢٩٠ .

(٦) ارتشاف الضرب : ٢ / ٧٥٠ .

قلتُ : وقول أبي حيان : « حكى الكسائي عن أبي الجراح » مخالف لما أورده أبو عبيد ؛ من إضافة الحكاية لهما معاً ، فهما من مشايخه كما هو معلوم ، ويظهر أن أبا حيان قدوهم في ذلك ، وهو يسير .

ولم يبين أبو حيان موقفه من رأي أبي عبيد ، بل اكتفى بأن جعله جائزاً ولكن مع مخالفة الفصيح .

وأما اعتراض بعضهم على حكاية الكسائي وهي عين رأي أبي عبيد وتعقيب أبي حيان على ذلك بقوله : « وتضافر النقل ... إلخ » ، فليس فيه دليل قاطع على انتصاره لهذا الرأي ، ودفْع الاعتراض ؛ لأنه يسير مع النحاة في عدم الاستشهاد بالحديث كما هو مقرر ومعلوم ، وكما سيأتي مزيد إيراد لذلك[١] .

وقد جعل السيوطي رأي أبي عبيد - دون نسبته له - جائزاً فصيحاً في مقابل الأفصح[٢] .

قلتُ : ويظهر لي أن هذا الرأي مذهب للكوفيين ؛ خاصة وأن الفراء قد أقرّ ذلك[٣] .

ولم أجد هذا منصوصاً عليه فيما وقفت عليه من مصادر ، والله أعلم .

المسألة الخامسة : تثنية المصدر وجمعه وتأنيثه :

قرّر أبو عبيد أن المصدر لا يجوز تثنيته ولا جمعه ولا تأنيثه ؛ حيث قال : « ... فمن قال : قمنٌ ، أراد المصدر فلم يثنّ ولم يجمع ولم يؤنث ؛ يقال : هما قمنٌ أن يفعلا ذلك ، وهم قمن أن يفعلوا ذلك ، وهن قمن أن يفعلن ذلك .

ومن قال : قمن ، أراد النعت ، فثنى وجمع ... ويؤنث على هذا ... إلخ »[٤] .

قلتُ : وإطلاق أبي عبيد هذا الحكم على المصدر يحتاج إلى تقييد ؛ ففيه تفصيل عند النحاة كما هو معلوم ؛ فالمصدر المؤكد لا يثنى ولا يجمع بالاتفاق ، وأما قسيماه : المبين للنوع والمبين

---

(١) في الفصل الخامس من الباب الرابع .

(٢) همع الهوامع : ٥ / ٣٠٦ .

(٣) معاني القرآن للفراء : ١ / ١٥١ .

(٤) غريب الحديث : ١ / ٣١٤ .

للعدد ؛ فالمبين للعدد يثنى ويجمع بالاتفاق ، وأما المبين للنوع ففيه خلاف ؛ ظاهر مذهب سيبويه المنع[١] ، وأجازه البعض قياساً على ما سمع[٢] .

وهذا الخلاف في المسألة وارد في كتب النحاة[٣] .

قلتُ : ويخرج المصدر المعدود من الحكم الذي أطلقه أبو عبيد ؛ بدليل قرينة السياق ، ويُحمل حينئذ الإطلاق على النوعين الآخرين .

ويرجَّح من سياق كلام أبي عبيد إرادتُه المختلف فيه - وهو المبين للنوع - ؛ بدليل جعله في مقابل النعت .

وقد وقع إطلاق هذا الحكم على المصدر من غير أبي عبيد[٤] .

ونصوص النحاة - فيما وقفت عليه - تقصر الحكم على التثنية والجمع في هذه المسألة ، ولم تتطرق إلى جانب التأنيث ، الذي أورده أبو عبيد مقترناً والجمع ؛ ولعلّ ذلك لقصرهم حكم التأنيث على الفعل الذي اشتق المصدر منه ، كما أشار إلى ذلك الزجاج وغيره[٥] .

ولم أجد من ذكر هذا الحكم [أعني : التأنيث] سوى ما أشار إليه البطليوسي في « الاقتضاب »[٦] ، وما أورده علماء التوجيه والمفسرون[٧] من ضمن الأوجه التي وردت في توجيه قوله تعالى : ﴿ إِنَّ رَحْمَتَ ٱللَّهِ قَرِيبٌ مِّنَ ٱلْمُحْسِنِينَ ﴾[٨] ؛ حيث ذكر السمين من الأوجه : « أنه مصدر جاء على (فعيل) ... وإذا كان مصدراً لزم الإفراد والتذكير »[٩] .

---

(١) الكتاب : ١ / ٣٣٥ - ٣٣٧ .

(٢) ينظر : ارتشاف الضرب : ٣ / ١٣٥٨ ، همع الهوامع : ٣ / ٩٦ - ٩٧ .

(٣) ينظر : شرح الكافية للرضي : ١ / ٢٦٧ - ٢٧٠ ، المساعد ١ / ٤٦٥ ، شرح التصريح : ١ / ٣٢٨ - ٣٢٩ .

(٤) ينظر : شرح الملوكي : ٣٨٢ ، ارتشاف الضرب : ٥ / ٢٢٥٧ - ٢٢٥٨ ، تعليق الفرائد للدمامين ٣ / ١٢٧ .

(٥) ينظر : معاني الزجاج : ٢ / ٣٤٥ ، الكشف المكي : ١ / ٤٥٢ - ٤٥٣ .

(٦) ينظر : الاقتضاب : ٢ / ٢٣٠ .

(٧) ينظر : معاني الفراء : ١ / ٣٨٠ - ٣٨١ ، معاني الزجاج : ٢ / ٣٤٤ - ٣٤٥ ، الكشاف : ٢ / ١١١ ، تفسير ابن عطية : ٢ / ٤١١ .

(٨) الأعراف : ٥٦ .

(٩) الدر المصون : ٥ / ٣٤٥ .

وقال الألوسي في معرض ذكر الأوجه الثلاثة عشر الواردة وتعقبات ابن هشام - : « وأجاب الجوهري بأن (الرحمة) مصدر ، والمصادر لا تجمع ولا تؤنث »[١] .

ولم يعقبا على هذا الرأي ، وقد ناقش المسألة قبلهما أبو حيان في « البحر المحيط » ولم يظهر رأيه فيها : جوازاً أو منعاً[٢] .

وقد اعترض هذا الحكم ابن القيم في « بدائع الفوائد » ، ضمن السياق نفسه ، حيث قال : « المسلك الثامن : أن (الرحمة) مصدر ، والمصادر كما لا تثنى ولا تجمع فحقها أن لا تؤنث ، وهذا المسلك ضعيف جداً ؛ فإن الله سبحانه حيث ذكر (الرحمة) أجري عليها التأنيث .... ولو كان حذف التاء من (الرحمة) لكونها مصدراً ، أو المصادر لاحظ للتأنيث فيها ؛ لم يعد عليها الضمير إلا مذكراً ، وكذلك ما كان من المصادر بالتاء كالقدرة والإرادة والحكمة والهمة ونظائرها ، وفي بطلان ذلك دليل على بطلان هذا المسلك »[٣] .

وقد أوردت كلامه ؛ لأن فيه الاعتراض على رأي أبي عبيد ، وقد ذكر ذلك بعد أن تناول المسألة في موضع سابق كتناول النحاة ، فلم يشر إلى التأنيث[٤] .

واعتراض ابن القيم بناه على أمرين :

عود الضمير مؤنثاً عليها ، واتصالها بالتاء .

وهو غير ملزم ؛ لورود الاحتمال الدافع للإلزام بذلك ، وهذا الاحتمال ذكره المفسرون المشار إليهم آنفاً - على سبيل الإشارة - في معرض مناقشة الآراء .

ولا داعي للإطالة أكثر من هذا ؛ تلافياً للخروج عن المنهج والهدف .

تتمة :

يفهم من سياق تمثيل أبي عبيد : جواز الإخبار بالمصدر دون تأوُّل ، وهو رأي ليونس وهشام خالفا فيه الجمهور[٥] : بصريين ، وكوفيين ؛ لتجويزهم هذا على جهة التأول ، مع خلافهم في التأويل[٦] .

---

(١) روح المعاني : ٤ / ٣٨٢ .

(٢) ينظر : البحر المحيط : ٤ / ٣١٤ - ٣١٦ .

(٣) بدائع الفوائد : ٣ / ٣٢ .

(٤) السابق : ٢ / ٨٤ ، ٩٦ .

(٥) ينظر : همع الهوامع : ٢ / ٢٦ - ٢٧ .

(٦) ينظر : ارتشاف الضرب : ٣ / ١١٣٥ - ١١٣٧ ، تعليق الفرائد للدماميني : ٣ / ١٢٧ .

المسألة السادسة : إغراء الغائب :

ذكر أبو عبيد ضمن تعليقه على حديث : « ... فعليه بالصوم ... »[١] : « ... لا تكاد العرب تغري إلا الشاهد [وختم ذلك بقوله] والحديث حجة لكل من أغرى غائباً »[٢] .

ولما كان معنى الإغراء : إلزام المخاطب العكوف على ما يحمد العكوف عليه[٣] ؛ كان القياس قصره على الحاضر وهذا هو الشائع[٤] ؛ ولذا امتنع إغراء الغائب من هذا الوجه ، كما نص عليه البطليوسي[٥] .

والشاهد الذي أورده أبو عبيد يُحمل على الشذوذ كما نصّ عليه ابن مالك[٦] .

قلتُ : ويفهم من سياق كلام أبي عبيد وختمه بما تقدم جواز ذلك عنده لا على جهة الشذوذ ؛ لجعل الحديث حجة ؛ والاحتجاج دافعٌ لإرادة الشذوذ .

المسألة السابعة : النصب أو الرفع على الإغراء :

حمل أبو عبيد قول عمر (رضي الله عنه) : « ... كذب عليكم الحجُّ ... إلخ » على معنى الإغراء ، وقرّر أن الأصل فيه النصب على القياس، وهذا الأصل غير مستعمل إلا في حكاية حكاها أبو عبيدة، واستعمال العرب جاء على الرفع على غير القياس ، مورداً على ذلك شواهد عديدة[٧] .

وقول عمر : « كذب عليكم الحجّ » قال عنه الزمخشري : « إن هذه الكلمة مشكلة قد اضطربت فيها الأقاويل »[٨] .

---

(١) الحديث في صحيح البخاري كتاب الصوم : ٢ / ٢٢٨ ، وصحيح مسلم كتاب النكاح : ٩ / ١٧٢ ، وسنن الترمذي كتاب الصيام : ٤ / ١٦٩ ، وقد أورده الأزهري في تهذيب اللغة : ١١ / ٢٣٥ .

(٢) غريب الحديث : ١ / ٢٤٨ .

(٣) شرح الكافية الشافية لابن مالك : ٣ / ١٣٧٩ .

(٤) ارتشاف الضرب : ٣ / ١٤٧٧ - ١٤٧٨ .

(٥) الاقتضاب : ٢ / ١٢٦ .

(٦) شرح الكافية الشافية : ٣ / ١٣٩٣ .

(٧) غريب الحديث : ٢ / ٢٦ .

(٨) الفائق : ٢ / ٤٠٠ - ٤٠١ .

وذكر الرضي أن هذه : « صورة من الصور التي قصد فيها المعنى دون اللفظ »[١] .

وقد أشار إلى ذلك قبله الأخفش ، فيما نقله عنه الجوهري[٢] .

وقد أشار أبو عبيدة إلى تجويز عيسى بن عمر النصب في هذا الموضع[٣] .

ورأي أبي عبيد أورده الخطيب البغدادي في « الخزانة » ، وذكر عقبه موافقة أبي بكر الأنباريِّ لأبي عبيد .

وقد خالفهما ، وصحَّح جواز النصب قياساً[٤] .

المسألة الثامنة : حذف " من " مع كلمة " أجل " :

ذكر أبو عبيد تعليقاً على حديث جابر ، والذين فيه ، : « أجِنَّك من أصحاب محمد ... ؟ » تريد : أمن أجْل أنك ، مقرِّراً - نقله عن الكسائي وغيره - اطراد حذف حرف الجر (من) مع كلمة (أجل) في مثل هذا الأسلوب ، ومستشهداً على ذلك بثلاثة شواهد شعرية[٥] .

وهذا الرأي الذي حكاه ودعّمه بالشواهد لم أجد له ذكراً في مواضع اطراد حذف حرف الجر (من) فيما وقفت عليه ، من المغني وغيره من كتب معاني الأدوات والحروف .

قال ابن الشجري : « وفي قولهم : فعلت ذلك من أجلك ، يريدون : لأجلك »[٦] ، فقد ذكر التقدير ولم ينص على اطراد الحذف .

وحذف الجار بغير عوض مع بقاء عمله ضعيف[٧] .

ولم أجد غير هذا في هذه المسألة .

---

(١) شرح الكافية للرضي : ٣ / ١٦٨ - ١٦٩ .
(٢) الصحاح : ١ / ٢١١ .
(٣) مجاز القرآن : ١ / ١٦٥ - ١٦٦ .
(٤) خزانة الأدب : ٦ / ١٧٤ - ١٧٧ .
(٥) غريب الحديث : ٢ / ٢٠٣ - ٢٠٤ .
(٦) أمالي ابن الشجري : ٢ / ١١٢ .
(٧) السابق : ٢ / ١٣٢ .

المسألة التاسعة : حذف " واو " القسم :

ذكر أبو عبيد جواز حذف حرف القسم من غير تعويض من لفظ الجلالة « الله » ؛ مستشهداً على ذلك بشاهدين من الشعر[١] :

أحدهما قول الشاعر :

لـهنّك مـن عبسـيَّةٍ لَوَسـيمةٌ على هنوات كاذب من يقولها[٢]

وقد استشهد بهذا الشاهد ابن فارس في مقدمة كتابه « الصاحبي » على أن الحذف فيه من دقيق المسائل الذي يحتاج إلى تأمّل وتفكر[٣] .

قلتُ : وهذه المسألة تتمة لذيل المسألة التي قبلها ، وهي من مسائل الخلاف ؛ ذهب الكوفيون إلى أنه يجوز الخفض في القسم بإضمار حرف الخفض من غير عوض .

وذهب البصريون إلى أنه لا يجوز ذلك إلا بعوض ، نحو : ألف الاستفهام ... إلخ ، كما حكى ذلك ابن الأنباري في « الإنصاف »[٤] .

ورأي الكوفيين نصّ عليه صاحب كتاب « الموفي في النحو الكوفي » بقوله : « وتحذف حروف القسم ... إلخ »[٥] .

وأما رأي البصريين الذي حكاه ابن الأنباري فيظهر لي استثناؤهم للفظ الجلالة من هذا الحكم ؛ فإنهم استجازوا ذلك فيه من غير تعويض ؛ لكثرة استعماله ، كما أجاز ذلك سيبويه والأخفش وابن السراج[٦]، خلافاً للمبرد الذي منع ذلك[٧]، وتبعه في ذلك قليل من النحاة[٨] .

ورأي أبي عبيد الذي أورده مقيّدٌ بلفظ الجلالة ، تمثيلاً لا نصّاً ، فيدخل ضمن ما تقدم آنفاً ؛ وعليه فهو موافق للجمهور : بصريين وكوفيين ، جمعاً بين الآراء ، وخروجاً من الخلاف .

---

(١) غريب الحديث : ٢ / ٢٩٧ ، وينظر : ٢ / ٢٠٤ .

(٢) لم أعثر له على قائل ، وهو مذكور - إضافة إلى المراجع التالية - في : همع الهوامع : ١ / ١٤١ ، خزانة الأدب : ١٠ / ٣٤٠ ، لسان العرب : ٦ / ٤٤٢ .

(٣) ينظر : الصاحبي : ٥ .

(٤) ينظر : الإنصاف : ١ / ٣٩٣ - ٣٩٩ [م ٥٧] .

(٥) الموفي في النحو الكوفي : ١٤٣ .

(٦) ينظر : الكتاب : ٢ / ١٤٤ ، الأصول : ١ / ٣٤٧ ، شرح الجمل لابن عصفور ، ١ / ٥٣١ - ٥٣٢ .

(٧) ينظر : المقتضب : ٢ / ٣٣٦ .

(٨) ينظر : أمالي ابن الشجري : ٢ / ١٣٣ .

ولأبي عبيد منهج في ذلك سيأتي بيانه في الباب الرابع إن شاء الله .

المسألة العاشرة : اسم " إنّ " وخبرها :

أورد أبو عبيد ضمن تقرير قاعدة الاختصار في كلام العرب وأثره في الأحكام النحوية عدة مسائل منها : مسألتان متعلقتان باسم (إنّ) - إذا كان ضمير الشأن - وخبرها :

الأولى : حيث نصَّ على جواز حذف اسم (إنّ) وهو ضمير الشأن على السعة ، استناداً لتلك القاعدة الكلية ، إضافة إلى إيراد الشواهد عليها[١] .

وجواز هذا الحذف مختلف فيه بين النحاة ؛ فمنهم من قصر جواز هذا الحذف على الضرورة ، كما قرره ابن عصفور[٢] ، ومنهم من صحح جواز حذفه - موافقاً لرأي أبي عبيد - كما قرر ذلك الرضي[٣] .

الثانية : أورد أبو عبيد جواز حذف الخبر في هذا المثال عند إيراد الاسم ، وأجاز ذلك تمثيلاً لا نصاً[٤] .

وقد أورد رأي أبي عبيد ابنُ الشجري في « أماليه »[٥] ، قال البغداديُّ تعليقاً على ما ذكره ابن الشجري : « ولم يتعقبه [أي : أبا عبيد] بشيء ، ولا يخفى أن ضمير الشأن لا يجوز حذف خبره ، بل يجب التصريح بجزأي الجملة من خبره »[٦] .

قلتُ : والصحيح أن هذه المسألة أيضاً مما جرى فيها الخلاف ؛ حيث قرّر النحاة آراء في جواز حذف خبر (كان) إذا كان اسمها ضمير الشأن ، بين الضرورة والاختيار ، ونصّوا على أن (إنّ) مثلها في هذا الحكم[٧] ؛ وعليه فإطلاق البغدادي المنع - اعتراضاً على أبي عبيد - غير مسلم ؛ لأن آراء النحاة تجيز ذلك إما ضرورة أو اختياراً ، كما تقدم .

---

(١) غريب الحديث : ١ / ٣٥٦ .

(٢) ينظر : شرح الجمل : ١ / ٤٤٢ - ٤٤٧ .

(٣) ينظر : شرح الكافية : ٤ / ٣٩٧ .

(٤) غريب الحديث : ١ / ٣٥٦ .

(٥) أمالي ابن الشجري : ٢ / ٦٤ - ٦٥ .

(٦) الخزانة : ١١ / ٢٢٤ .

(٧) ينظر : شرح الكافية للرضي : ١ / ٢٥٤ ، همع الهوامع : ٢ / ٨٤ - ٨٥ .

المسألة الحادية عشرة : مجيء " إنّ " بمعنى نعم :

أورد أبو عبيد - ضمن السياق المتقدم - قول الشاعر :

« ويقلن : شيب قد علا ك ، وقد كبرت فقلت : إنه[1]

أي : أنه قد كان كما تقلن ، والاختصار في كلام العرب كثير لا يحصى ... إلخ »[2] .

هذا ما أورده أبو عبيد تعليقاً على البيت ، وقد بنى على ذلك أبو حيان وغيره رأياً نُسب لأبي عبيد .

قال أبو حيان : « مذهب سيبويه والأخفش أن (إنّ) ترادف نعم ، فلا إعمال لها ، واختاره ابن مالك ، وأنكر ذلك أبو عبيد ، وهو اختيار ابن عصفور ، وتأولوا ما ورد مما ظاهره أنها بمعنى نعم »[3] .

قلتُ : وما نسبه أبو حيان لسيبويه والأخفش وابن مالك صحيح ، وهو وارد على البيت المتقدم[4] .

وأما نسبة الإنكار لأبي عبيد ، واختيار ابن عصفور ، فيحتاجان إلى توقف ؛

أما ما يتعلق باختيار ابن عصفور : فهو صحيح[5] ، إلا أنه لم ينسب هذا الرأي لأبي عبيد ولم يبن اختياره على ذلك ، كما يفهم من سياق كلام أبي حيَّان .

كما أن ابن عصفور لم يورد البيت المتقدم ، ولم يبن اختياره عليه ، وإنَّما بناه على شواهد أخرى[6] .

وأمّا ما يتعلق بإنكار أبي عبيد ، ففيه نظر ؛ لأنه لا يفهم من تأويل أبي عبيد للبيت الذي تقدم إيراده الإنكارُ الذي نسبه أبو حيان إليه .

---

(١) البيت لابن قيس الرقيات نسبه له أبو عبيد ، وهو في ديوانه : ٦٦٠ ، وفي البيان والتبيين : ٢ / ١٩٩ ، ولسان العرب : ١ / ١٢٤ .

(٢) غريب الحديث : ١ / ٣٥٦ ، وينظر : لسان العرب : ١ / ١٢٤ .

(٣) ارتشاف الضرب : ٣ / ١٢٧١ .

(٤) ينظر : الكتاب : ١ / ٤٧٤ ، شرح التسهيل لابن مالك : ٢ / ٣٢ - ٣٣ ، الجنى الداني : ٣٩٨ ، الهمع : ١ / ١٤١ .

(٥) شرح الجمل لابن عصفور : ١ / ٤٤٤ .

(٦) ينظر : السابق : ١ / ٤٤٢ - ٤٤٦ .

وكون أبي عبيد قرّر حذف الخبر كما في المسألة المتقدمة ، لا يلزم منه القول بالإنكار ؛ لأن الأحكام التفصيلية غير ملزمة على سبيل الإجمال ، كما هو معلوم .

وقد نقل ذلك الخطيب البغدادي حيث قال : « وزعم أن (إنّ) بمعنى نعم غير موجودة ، وهي في البيت مؤكدة : الهاء اسمها وخبرها محذوف ، أي : إنه قد كان كما يقلن .

قال الجوهري : قال أبو عبيد : وهذا اختصار من كلام العرب يكتفي منه بالضمير ؛لأنه قد علم معناه ، وأما قول الأخفش : إنه بمعنى نعم ، فإنما يريد تأويله ، ليس أنه موضوع في أصل اللغة لذلك »[(١)] .

قلتُ : ومافي « غريب الحديث » أجزاء من الكلام المتقدم ، كما سبق إيراد ذلك ، وليس فيه الإيراد على الأخفش ، وكذا في طبعة مجمع اللغة العربية التي اعتمدت على أكثر من نسخة لم يرد فيها ذلك[(٢)] .

ولعلهم اطلعوا على نسخة أخرى فيها إثبات ذلك والله أعلم .

وقد نسب أبو علي الشلوبين هذا الرأي لأبي عبيد ؛ من باب الحدس والتخمين ، نافياً أن يكون الرأي لأبي عبيدة ، حيث قال : « .. ذكر تأوُّل أبي عبيدة كلامَ الأخفش في البيت من أن (أنّ) ليست بمعنى نعم ، وإنما هي على بابها والخبر محذوف ...

والأخفش إنما قال في ذلك ما قاله سيبويه .

وكلام سيبويه لا يحتمل هذا التأويل الذي تأوّله أبو عبيدة أصلاً .....

وتأويل أبي عبيدة يتكلف فيه الحذف ... إلا أني أظن ما نسبْتُه هنا إلى أبي عبيدة لم يقله أبو عبيدة ، بل أقول فيه ما قاله من تقدمني ، إذ قال : أبو عبيدة كان أغلظ طبعاً من أن يفهم هذا ، ولعله تصحيف من الناسخ ، وإنما هو أبو عبيد ، فإنه (رحمه الله) أعني : أبا عبيد القاسم بن سلام لا ينكر عليه أن يصل إلى ما هو أعلى من هذا ، فكيف هذا ؛ ولعله (رحمه الله) نُقل له كلام الأخفش في البيت أن (إنّ) بمعنى نعم ولم ينقل له نصُّه ولا كيف قال ، فتأوّل فيها تأوُّله ... »[(٣)] .

---

(١) الخزانة : ١١ / ٢٢٣ - ٢٢٤ .

(٢) غريب الحديث : ٢ / ١٢٤ - ١٢٦ [ط : مجمع] .

(٣) شرح الجزولية : ٣ / ١١٦١ - ١١٦٤ [باختصار شديد] .

قلتُ : وفي نصِّ أبي علي الشلوبين أمور :

الأول : مراده بمن تقدمه في تضعيف أبي عبيدة : المازني ؛ حيث ذكر ذلك النص الذي أورده[١] .

وإطلاق الأحكام في تضعيف العلماء غير مسلّم ، سيأتي مزيد إيراد لذلك عند الحديث عن مذهب أبي عبيد في الباب الرابع إن شاء الله .

الثاني : نسبة هذا الرأي لأبي عبيدة ، التي نفاها حدْساً ، غير صحيحة ؛ فقد قرّر في « مجاز القرآن » رأيه ، وهو موافق لرأي سيبويه المتقدم[٢] .

الثالث : في كلام أبي علي الشلوبين الثناء العطر على أبي عبيد ، إلا أن نسبة هذا الرأي له محل شك عندي ، والله أعلم .

المسألة الثانية عشرة : أصل المضعفّ في مثل : زلزل ، وميزانه الصرفي :

قال أبو عبيد : « ... والعرب تفعل هذا إذا اجتمعت الحروف من جنس واحد فرقوا بينها استثقالاً لجمعها ؛ كما قالوا : كفكفت ... وإنما أصلها : كفّفت ... » ، وساق على ذلك شواهد عديدة[٣] .

ومبنى كلام أبي عبيد أخذه بمذهب الكوفيين الذي ذكره ابن السيد البطليوسي بقوله : « مذهب الكوفيين : إذا اجتمعت ثلاثة أحرف من جنس واحد جاز أن يبدل من الأوسط حرف مماثل لفاء الفعل ... والبصريون لا يرون ذلك ، ويجعلون : صرَّ وقرَّ .. أصولاً ثلاثية ، وصرصر وقلقل .... أصولاً رباعية ، [ثم قال :] وفي القولين جميعاً نظر ليس هذا موضعه »[٤] .

قلتُ : وقد فتشت عن موضع النظر الذي أحال إليه في بقية الكتاب فلم أجده ، كما بحثت عنه في « إصلاح الخلل » وفي « الحلل » ولم أجد ذلك .

---

(١) ينظر : مجالس العلماء : ٤٢ .

(٢) ينظر : مجاز القرآن : ٢ / ٢٢ .

(٣) غريب الحديث : ٢ / ٧٩ .

(٤) الاقتضاب : ٢ / ٢٥٤ .

ولعله أحال فنسي أو ذكر ذلك في أحد بقية كتبه الستة عشر ، أو لعله أورده ولم أظفر به ؛ إذ كان طبعي القصور والتقصير .

وهذه المسألة الخلافية لم يوردها بنصها ابن الأنباري في « الإنصاف »، وإنما أورد ما يقاربها؛ وهو مسألة : وزن الخماسي المكرر ثانيه وثالثه ؛ جاعلاً هذا الرأي من أدلة الكوفيين الإلزامية[١] ، ولم يشر إلى مخالفة البصريين لهم في ذلك ، وإنما دفع دليلهم بوجه آخر[٢] .

وقد نص ابن مالك على هذا الخلاف واختار مذهب الكوفيين ، حيث قال : « والبصريون يرون أن (كفكف) وأمثاله بناء مرتجل رباعي كل حروفه أصول ، وليس من مادة الثلاثي في شيء ، وهذا تكلف ، والمختار فيه ما قاله الكوفيون »[٣] .

كما رجّح الرضي مذهب الكوفيين بدليل شهادة الاشتقاق[٤] .

وقد أقرّ أبو عليّ مذهب البصريين المتقدم وتبعه في ذلك تلميذه ابن جني[٥] .

ورجحه ابن عصفور بقوله : « ... في جعل أحد الحرفين زائداً يؤدي إلى بناء معدوم أو دخول في باب قليل ... إلخ »[٦] .

كما بنى أبو حيان على الخلاف المتقدم الخلافَ في الميزان الصرفي على مذهب الكوفيين على رأيين نسب لأبي عبيد أحدهما ، حيث قال : « فأصل ربرب : ربّب ، استثقلت الأمثال فأبدلوا من الثالث حرفاً من جنس الأول ، وعن الفراء قولان ، أحدهما : أن وزنه (فعفع) ، والثاني (فعّل) ، ... وبه قال أبو عبيد »[٧] .

قلتُ : ورأي الفراء الأول نسبه له غير أبي حيان[٨] .

---

(١) الباحث : الأدلة الإلزامية سياقها سياق الاحتجاج ، ولا يلزم منها إطراداً إثبات دليل مستقل ؛ لقيامها - في بعض الأحيان - على الشرط الإمتناعي ، كالسياق الذي أورده عن الكوفيين في هذا الموضع .

(٢) ينظر : الإنصاف : ٢ / ٧٨٨ - ٧٩٣ [م ١١٣] .

(٣) إيجاز التعريف : ٨٨ - ٨٩ .

(٤) ينظر : شرح الشافية للرضي : ١ / ٦٢ ، ٢ / ٣٦٧ .

(٥) ينظر : سر صناعة الإعراب : ١ / ١٩٣ - ١٩٤ .

(٦) الممتع : ٢٠٠ - ٢٠١ .

(٧) ارتشاف الضرب : ١ / ٢٢٦ .

(٨) ينظر : أبنية الأسماء والأفعال لابن القطاع : ٣١ ، شرح الشافية للرضي : ١ / ٦٣ .

وأما الرأي الثاني الذي نُسب لأبي عبيد معه فهو الأولى صرفياً ؛ لاطّراده ، ولوجود الاعتراض من الكوفيين أنفسهم على الرأي الأول - وهو : وزن (فعفع) ، كما حكى ذلك عرضاً عنهم ابن الأنباري[1] .

وختاماً :

فهذه مسائل أوردتها في هذا المبحث ، ودرستها دراسة تحليلية ، خلافاً لمنهج المبحث السابق الذي اكتفيت بالمنهج الوصفي فيه .

(١) الإنصاف : ٢ / ٧٩٢ .

المبحث الخامس

اجتهادات وإضافات

من المعلوم والمقرر أن الاجتهادات والإضافات العلمية ليست قاصرة على الإدلاء برأي جديد بل لها صور متعددة .

وفي كتاب أبي عبيد « غريب الحديث » تبرز هذه الصور المتعددة ، من حيث الآتي :

أولاً : جِدّة موضوع « غريب الحديث » وطرافته في عصر أبي عبيد .

ثانياً : بناؤه لهذا الموضوع بناءً لم يسبق إليه .

ثالثاً : حُسْنُ الترتيب والإيراد ، والإتقانُ في ذلك .

رابعاً : تقريره لأسس منهجية ، كان تقريرها في ذلك العصر مما يحسب من قبيل الإضافات العلمية .

وقد تقدمت الإشارة إلى الأمور الأربعة المتقدمة :

إضافة إلى إيراده لبعض الاجتهادات النحوية دون الاكتفاء بالنقل ، وإيراد ما يُعد على وجه الخصوص من قبيل الإضافات العلمية .

وهذان الأمران سأخصهما بالحديث في هذا المبحث .

ففي جانب إيراده لبعض الاجتهادات النحوية يظهر ذلك جليا في النقاط التالية :

أولاً : الاعتراضات على لغة المحدثين وروايتهم ، وإخضاعها للغات العرب وأحكام الإعراب ، وقد أورد ذلك في اثني عشر موضعاً[1] ، كما تقدمت الإشارة إليه .

ثانياً : إيراده حكم الوقف على « لات » ، وما يبْنى عليه من الخلاف فيها : بساطةً أو تركيباً .

وهو قول شاذ ، اجتهد فيه وأورده في موضع من هذا الكتاب[2] ، وقد تقدم تفصيل هذا القول وبيانه في الباب الأول .

---

(١) غريب الحديث : ١ / ٣٧٣ ، ٢ / ٦ ، ٢١ ، ٦١ ، ٦٧ ، ١١٥ ، ٢٦٥ ، ٣٠٥ ، ٣٠٨ ، ٣١٤ ، ٣٧١ .

(٢) السابق : ٢ / ٣١١ .

ثالثاً : تفصيل الخلاف في نصب (وحده) على قولين ، والإدلاء برأي جديد في الجمع بينهما ، وذلك بعد أن بيّن سنن العرب في استعمال هذه اللفظة ؛ حيث قال : « والعرب تنصب (وحده) في الكلام لا ترفعه ولا تخفضه إلا في ثلاثة أحرف : نسيج وحده ، وعُيَيْر وحده ، وجُحَيش وحده ؛ فإنهم يخفضونها » .

ثم وجه النصب فقال : « فقال أهل البصرة : إنما نصبوا وحده على مذهب المصدر ، أي : توحّد وحده .

وقال أصحابنا : إنما النصب على مذهب الصفة .

قال أبو عبيد : وقد يدخل فيه الأمران جميعاً »[(١)] .

قلتُ : وفي النص المتقدم عدة مظاهر من مظاهر الجدة والإضافة العلمية :

الأول : إظهار مدى حدود استعمال العرب لهذه اللفظة نصباً وجراً ؛ ولذا بنى ابن عصفور على هذا الحد فمنع الرفع[(٢)] .

ولم أجد من سبق أبا عبيد في حصر هذه الكلمات .

وقد نقل عنه ابن منظور نصه الكامل في هذا الموضع[(٣)] .

كما بنى ابن سيده على حصر أبي عبيد لهذه الألفاظ التي جاءت على الجر ، بأنْ حكم بشذوذها[(٤)] ، وهو الظاهر من سياق إيراد أبي عبيد .

الثاني : إيراده رأي الكوفيين ، ولم أجده عند غيره ، ممن تقدم أو تأخر - حسب بحثي القاصر - حتى إنّ ابن عصفور الذي عقد بابا في « شرح الجمل » لهذه اللفظة: (باب وحده): ذكر فيه خلاف البصريين في توجيه النصب ، وأطال في مناقشة ذلك ، ولم يشر إلى رأي الكوفيين[(٥)] .

---

(١) غريب الحديث : ٢ / ١٢ - ١٣ ، وقد نقله بنصه دون تعقيب الأزهري : تهذيب اللغة : ٥ / ١٩٦ .

(٢) ينظر : شرح الجمل لابن عصفور : ٢ / ١٥٩ - ١٦٣ .

(٣) لسان العرب : ٦ / ٤٠٨ .

(٤) المحكم : ٣ / ٤٩٠ .

(٥) شرح الجمل : ٢ / ١٥٩ - ١٦٣ .

الثالث : إدلاؤه برأيه : بجواز الجمع بين القولين ، وهو قول ثالث واجتهاد ، وفيه إظهار لعدم التدافع بين القولين .

وقد استعمل أبو عبيد مصطلح « الصفة » في التعبير عن مذهب الكوفيين ، من غير تصريح باسمهم ؛ للعلم بأنه ليس هناك - عند الإطلاق - من يقابل البصريين - في عصره - سوى الكوفيين ، فاكتفى بضمير الإضافة ؛ إشارة لمذهبه النحوي .

قال الدكتور حسين شرف - تعليقاً على المصطلح الذي أورده أبو عبيد - : « ومراد أبي عبيد بالصفة : الحال ؛ لأن الكوفيين يطلقون الصفة ويريدون الحال »[(١)] .

ولم يذكر مصدره في ذلك ، كما أنني فتشت عن مصدر لذلك فلم أجده ؛ فقد استعمل مصطلح الحال - دون الصفة - صاحب كتاب « الموفي في النحو الكوفي »[(٢)] ، كما أن الدكتور عوضاً القوزي لم يثبت ذلك في كتابه « المصطلح النحوي » .

علما بأن المصطلحات في تلك الفترة لم تضبط بشكل دقيق ؛ من ذلك أن سيبويه أطلق هذا المصطلح - الصفة - وأراد به الحال[(٣)] ، على الرغم من أنه ترجم لباب الحال ترجمةً تفيد المغايرة بينهما ؛ حيث قال : « هذا باب ما ينتصب من الأسماء التي ليست بصفةٍ ولا مصادر »[(٤)] .

كما أطلق الكسائي والفراء هذا المصطلح على حرف الجر[(٥)] .

والغوص في بحر تحديد المصطلحات - الغطمطم - في تلك الفترة كالغوص في بحرٍ لا يمكن الوصول إلى قعره ، ولا الظفّر بصيد ثمين في وسطه يرجع به الغائص من رحلته .

ولعلي أسلّم للدكتور حسين شرف ما ذكر ؛ فالتحقيق ظفر بمراجعة ثلة من العلماء أعضاء مجمع اللغة العربية ؛ خاصة وأن تعبير أبي عبيد المركب من كلمتين : (مذهب الصفة) قد يشير إلى ذلك .

---

(١) حاشية غريب الحديث : ٤ / ١٢٤ [ط : مجمع] .

(٢) الموفي : ٣٧ .

(٣) الكتاب : ١ / ٢٧٦ ، وينظر : المصطلح النحوي : ١٥٩ .

(٤) الكتاب : ١ / ٣٩١ .

(٥) ينظر : معاني القرآن للفراء : ١ / ٢ / ٣٢ ، ٣٧٥ .

وتعبير أبي عبيد عن المذهب البصري دقيق ؛ فقوله : « على مذهب المصدر » : أي أنه ليس مصدراً ولكنه اسم موضوع موضع المصدر ، وهو ما رجَّحه ابن عصفور من آراء البصريين[١] .

قلتُ : واجتهاد أبي عبيد في جواز الجمع بين القولين له حظ من النظر ، وهو اجتهاد مقبول ؛ بناءً على قول سيبويه : « واعلم أن في الكلام مصادر تقع موقع الحال ... إلخ »[٢] .

وقد أطلق هذا الحكم المبرد بأن قال - تعليقاً على هذه المسألة - : « ليس يمتنع من هذا الباب شيء من المصادر أن يقع موقع الحال » ، كما حكى ذلك ابن السراج في « الأصول » وناقشه[٣] .

رابعاً : تعليقه على حديث عمر (رضي الله عنه) والذي فيه استشهاده بالمثل : « عسى الغُوير أبؤساً » :

قال أبو عبيد : « وهذا المثل إنما تكلمت به الزباء ..... [إلى أن قال :] وفي هذا الحديث من العربية : أنه نصب (أبؤساً) ، وهو في الظاهر في موضع رفع ؛ وإنما نرى أنه نُصب ؛ لأنه على طريق النصب ؛ كأنه أراد : عسى الغوير أن يحدث أبؤساً ، أو أن يأتي بأبؤسٍ ؛ فهذا طريق النصب .

ومما يبينه قول الكميت[٤] :

..... **عسى الغويرُ بإبآسٍ وإغوارِ**[٥] »

قال مؤلفا كتاب « منهج أبي عبيد في تفسير غريب الحديث » : « وهذا الرأي تفرّد فيه أبو عبيد ؛ إذ لم نجد من النحاة من سبقه إليه ، ولا من الذين تلوه قالوا به »[٦] .

قلتُ : وقد ذكرا ذلك من دون التصاق وتحليل لنص كلام أبي عبيد ، بل اكتفيا - تعقيباً على كلام أبي عبيد المتقدم - بسرد آراء النحاة في هذه المسألة على وجه الإطلاق[٧] ، ولعل

---

(١) شرح الجمل : ٢ / ١٦٠ .

(٢) ينظر : الكتاب : ١ / ١٨٦ - ١٨٩ .

(٣) ينظر : الأصول : ١ / ١٦٣ - ١٦٦ .

(٤) ديوان الكميت : ١٨٦ ، وصدره : قالوا أساء بنو كرز فقلت لهم ، وهو مذكور في : تخليص الشواهد لابن هشام : ٣١٢ ، لسان العرب : ١ / ١٥٦ ، ٥ / ٧٠ ، خزانة الأدب : ٩ / ٣٢١ ، المستقصى : ٢ / ١٦١ .

(٥) غريب الحديث : ٤ / ٢١٨ - ٢٢٠ [ط : مجمع] .

(٦) منهج أبي عبيد في تفسير غريب الحديث : ١٥٨ .

(٧) السابق : ١٥٧ - ١٥٨ .

المنهجية الصحيحة تأبى ذلك !

وقد أشرت في مقدمة هذا الفصل إلى أن هدفي ليس تقويم هذا الكتاب ، فقد غضضت النظر عما جاء فيه مما أحسب أنه هنات ، ولم أبيِّن ذلك إلا ما جاء عرضاً كهذه المسألة .

وهذا الحكم الذي أطلقاه غير دقيق ؛ كما سيأتي .

وعند الاقتراب من كلام أبي عبيد يظهر لنا رأيان ، لا رأيٌ واحدٌ كما فهما ، وإن كان التعبير بصيغة المفرد جائزاً لكن عند إدراك ذلك :

الأول : النصُّ على أن هذه اللفظة جاءت مخالفة للأصل ؛ إذ الأصل - كما ذكر - الرفع .

الثاني : بيان توجيه النصب - المخالف للأصل عنده - على قولين ، استشهد على الثاني منهما بالبيت الذي ختم به المسألة .

وقبل بيان هذين الرأيين ، تجدر الإشارة إلى أن جمهور النحاة واللغويين حملوا هذا المثل على مخالفة القياس ، على اختلاف بينهم في وجه المخالفة[(١)] .

ويظهر لي أن أبا عبيد قد وافق جمهور النحاة في أن خبر (عسى) لا يكون مفرداً منصوباً ؛ ولذا تأول هذا المثل المستشهد به في الحديث .

وفي بيان الأول الذي ذكره أبو عبيد مقتضباً بدون تعليل ، يظهر لي أن هذا الحكم يمكن أن يُحمل على أحد وجهين ، بناءً على ما تقدم :

إما أن يكون مراده : أن الأصل في (أبؤساً) أن يكون خبراً للمبتدأ (الغوير) ، ويكون اسم (عسى) ضميراً للشأن ؛ ويؤيد هذا - ولو على جهة الاحتمال - ما حكاه أبو عمر الزاهد عن ثعلب أنه قال : « كلام العرب : عسى زيد قائم »[(٢)] .

وثعلب ممن تلقّى عن أبي عبيد - بواسطة - وسار معه على المنهج الكوفي .

ولا يحفظ البصريون رفع الاسمين بعد (عسى)[(٣)] ، وقد أجاز هذا الوجه الأخفش[(٤)] .

---

(١) ينظر : الكتاب ٣ / ١٥٨ ، الصحاح : ٦ / ٢٤٢٦ ، شرح الجمل : ٢ / ١٧٨ ، شرح التسهيل : ١ / ٣٩٣ .

(٢) ينظر : المساعد : ١ / ٢٩٨ .

(٣) ارتشاف الضرب : ٣ / ١٢٢٨ .

(٤) ينظر : معاني القرآن للأخفش : ١ / ٣٦٧ .

وإما أن يكون مراده : أن الرفع هو الأصل ، بناءً على مذهب الكوفيين - الذي حكاه أبو حيان - في إعرابهم هذه اللفظة من المثل المتقدم : على أنها بدل اشتمال مما قبلها[١] ؛ فيكون حقها الرفع أصالةً ؛ بناءً على ذلك .

وأما في بيان الثاني - وهو توجيه النصب - على قولين :

الأول : وهو الذي قدّره بقوله : « .. أن يحدث أبؤساً » ، شبيه بما قرّره المبرِّد من بعده ؛ حيث قال المبرِّد : « وأما قولهم في المثل : « عسى الغوير أبؤساً » فإنما كان التقدير : عسى الغوير أن يكون أبؤساً ... »[٢] .

وهذا التقدير يجعل (أبؤساً) منصوبةً على أنها مفعول به ، وهو ما قرّره أيضاً الزجاجي عقبهما[٣] .

ونُسب هذا التقدير لسيبويه[٤] ، ولم أجده في كلامه .

الثاني : وهو الذي قدره بقوله : « أن يأتي بأبؤس » ، ويظهر إرادته النصب على نزع الخافض ، أي : النصب بإسقاط حرف الجر ، وقد عُزي هذا التوجيه في موضع مشابه لسيبويه[٥] .

وقد عزا هذا التقدير السيوطي إلى قوم من النحويين ، دون تفصيل أو تعيين[٦] .

قلتُ : وفي استشهاده على هذا التقدير ببيت الكميت بُعدٌ ؛ إذ البيت على زيادة الباء في « بإبآس » كما قرر ذلك أبو حيان[٧] .

على أن الاستشهاد قد يُحمل - تأوّلاً - على إرادته : أن الجار مقدّر في مثل تركيب المثل ، وهو : عسى الغوير : بإبآس .

---

(١) ارتشاف الضرب : ٣ / ١٢٢٩ .

(٢) المقتضب : ٣ / ٧٠ .

(٣) ينظر الجمل للزجاجي : ٢٠١ ، وينظر : شرح الجمل لابن عصفور : ٢ / ١٧٩ .

(٤) قال أبو حيان : ونسبه ابن مالك إلى سيبويه : ارتشاف الضرب ٣ / ١٢٢٩ .

(٥) ينظر : شفاء العليل في إيضاح التسهيل : ١ / ٣٤٦ .

(٦) همع الهوامع : ٢ / ١٣٨ .

(٧) ارتشاف الضرب : ٣ / ١٢٢٩ .

وصفوة القول : أن أبا عبيد لم يأت ببدعٍ من القول ولم يخالف المشهور ، وفي ذلك ردٌ على مؤلفي الكتاب اللذين قدما لهذه المسألة بقولهما : « ويلحظ أن لأبي عبيد آراء نحوية ربما تفرد بها ، أو كان ذا رأي مخالف للمشهور فيها »[(١)] .

ومظهر الجدة في كلام أبي عبيد - حسب رأيي القاصر - يظهر في جمعه لأقوال النحاة الذين أخذ كلٌ منهم بطرف من هذه المسألة ، لا على أنه أتى برأي جديد .

وقد أوردت هذه المسألة في هذا المبحث ولم أوردها في سابقه لسببين :

تعليق على إيراد الباحثين الكريمين ؛ ولعل لهما بعض العذر في ذلك فهما لم يخصصا دراسة هذا الكتاب من المنظور النحوي .

وبيان لمظهر الجدة من وجهة نظري ، فإن كانت صواباً فمن الله وحده ، وإلا فعياذاً بالله من الزلل ، في القول والعمل .

خامساً : رأيه في مجيء الإتباع مع الواو :

قال أبو عبيد - في تفسير الاتباع - : « وإنما سمِّي إتباعاً ؛ لأن الكلمة الثانية إنما هي تابعة للأولى على وجه التوكيد لها ، وليس يُتكلم بها منفردة ؛ فلهذا قيل : إتباع »[(٢)] .

وقد نصّ أبو عبيد في موضعين من كتابه على رأيه في مجيء الإتباع مع الواو :

الأول : عند تفسير حديث آدم : « ثم قيل له : حياك الله وبياك ، فقال : وما بياك ، قيل : أضحكك » .

قال أبو عبيد : « وقال بعض الناس في (بياك) إنما هو إتباع ، وهو عندي ما جاء تفسيره في الحديث أنه ليس بإتباع ؛ وذلك أن الإتباع لا يكاد يكون بالواو ، وهذا بالواو »[(٣)] .

الثاني : عند حديث العباس عن زمزم : « .. وهي لشارب حِلٌ وبلّ » .

قال أبو عبيد : « فأما قوله : « بِلّ » فيقال أيضاً إنه إتباع ، وليس هو عندي كذلك ؛ لمكان الواو ؛ لأنا قلما وجدنا الإتباع يكون بواو والعطف ، وإنما الإتباع بغير واو ... إلخ »[(٤)]

---

(١) منهج أبي عبيد في تفسير غريب الحديث : ١٥٧ .

(٢) غريب الحديث : ١ / ٣٦٠ .

(٣) السابق : ١ / ٣٦١ .

(٤) السابق : ٢ / ١٧٦ [بتصرف يسير] .

وتعبيره بـ « قلما » دقيق ، إذ عقد بابا للإتبـاع في « الغريـب المصنـف » أورد فيـه لفظتـين فقـط جاءت مع واو العطف [١] .

وقد أخذ بهذا الرأي ابن سيده فقال : « والإتباع المعروف بغـير واو » [٢] ، ولم ينسـب هـذا الحكم أو يعلّله .

قلتُ : واجتهاد أبي عبيد هذا له حظ من النظر ؛ بنـاءً علـى المخالفـة بـين الإتبـاع - الـذي تقدم تفسيره - والعطف ؛ الذي يقتضي المغايرة بين المتعاطفين ، كما هو معلوم ومقرّر .

ولم يتنبه إلى ذلك بعض العلماء ، فأقرّ الإتباع مع مجيء الواو دون تنبيه على ذلك ، كالمعري وابن السيد وابن الشجري [٣] .

وهذا الاجتهاد دليل على أن أبا عبيد من أصحاب النظرة الشاملة في تعاطي جزئيات العلـم من خلال الأسس العامة والقواعد الكلية .

وأما في جانب إضافاته العلمية ، فكتابٌ مثل « غريب الحديـث » لا يحتـاج إلى تقريـر ذلـك فيه .

قال معدا كتاب « منهج أبي عبيد في تفسير غريب الحديث » : « ويلحظ في كتاب أبي عبيـد مادة نحوية جديدة لبعض قدامى النحاة ، لم ترو في الكتب التي نقلت عنهم ، وأعني بذلـك روايـة عن الخليل بن أحمد الفراهيدي في أصل دلالة « لبيك » لم ترد في كتاب سيبويه » [٤] .

ثم ذكرا ما أورده أبو عبيد في قوله : « وأما قوله : لبيك ، فإن تفسير التلبيـة عنـد النحويـين فيما يحكى عن الخليل أنه كان يقول : أصلها من : ألببت بالمكان .

فإذا دعا الرجل صاحبه فقال : لبيك فكأنه قال : أنا مقيم عندك ، أنا معك ؛ ثم وكّـد ذلـك فقال : لبيك يعني إقامة بعد إقامة ، هذا تفسير الخليل » [٥] .

---

(١) ينظر : الغريب المصنف : ٢ / ٦٥٧ - ٦٥٩ .

(٢) المخصص : ٣ / ٣٩٣ .

(٣) ينظر : رسالة الملائكة : ٣٢ ، الاقتضاب : ٢ / ٢٢٨ ، أمالي ابن الشجري : ٣ / ٣٧ .

(٤) منهج أبي عبيد في تفسير غريب الحديث : ١٦٣ .

(٥) غريب الحديث : ٢ / ٤٠٦ .

وعقبا ذلك : « وهذا الذي أورده أبو عبيد له قيمة علمية نحوية .... إلخ »[١] .

قلتُ : وإيراد تفسير معنى التلبية في الجانب النحوي دون الجانب الصرفي الذي أفرداه بقسم مستقل ، وعدُّ ذلك من قبيل الإضافات العلمية النحوية ، كل ذلك فيه نظر ، إلا إذا قيل إنهما أرادا تقريره : أنّ « لبيك » من المصادر المثناة ، كما أورد ذلك النحاة[٢] .

أو أن التثنية للتكرير ؛ كما قرر ذلك الرضي[٣] ، وفي ذلك بُعْدٌ في الإيراد .

وقد ندَّ عن الباحثين الكريمين أن أبا عبيد قد أورد هذا التفسير في موضع سابق من كتابه على وجه يدخله ضمن الدائرة النحوية ؛ حيث قال أبو عبيد : « وكان الخليل بن أحمد (رحمه الله) يفسر أصل التلبية أنها الإقامة بالمكان ، يقال : ألببت بالمكان ... ولببت لغتان .

قال : ثم قلبوا الباء الثانية إلى الياء استثقالاً كما قالوا : تظنيت فإنما أصلها تظننت ... [وأورد على ذلك شاهداً ، ثم عقبه بقوله :] .. هكذا يحكى هذا التفسير عن الخليل ، ولم يبلغنا عن أحد أنه فسّره غيره إلا من اتبعه فحكى عنه »[٤] .

وقول الخليل في النص الثاني : « ثم قلبوا الباء الثانية إلى الياء استثقالاً ... إلخ » هو الذي يدخل المسألة ضمن الإطار النحوي بمفهومه العام الذي يشمل الصرف ، وهو الذي نقله عنه الجوهري في « الصحاح »[٥] .

وقد أورد سيبويه هذا الرأي في كتابه ، إلا أنه نسبه لأبي الخطاب[٦] .

ولاشك أن في إضافة أبي عبيد هذا الرأي للخليل - من غير إيراد من سيبويه - إضافةٌ علمية تحسب لهذا الكتاب .

ولعل فيما تقدم إيراده - من النماذج المتقدمة - كفاية في إعطاء صورة عن هذا الجانب ، والله الموفق .

---

(١) منهج أبي عبيد في تفسير غريب الحديث : ١٦٣ - ١٦٤ .

(٢) ينظر : ارتشاف الضرب : ٣ / ١٣٦٣ - ١٣٦٤ ، همع الهوامع : ٣ / ١٠٩ - ١١٤ .

(٣) شرح الكافية : ١ / ٢٩٤ - ٢٩٥ .

(٤) غريب الحديث : ١ / ٣٨٣ .

(٥) الصحاح : ٦ / ٢٤٧٩ .

(٦) ينظر : الكتاب : ١ / ٣٥٢ .

الفصل الثالث

نظرات في "الغريب المصنف"

* شمر : « ما للعرب كتاب أحسن من « مصنّف » أبي عبيد » .

---

* تهذيب اللغة : ١ / ٢٠ .
* طبقات النحويين : ١٩٩ - ٢٠٠ .

اختلفت المصادر في أي الكتابين : « غريب الحديث » أو « الغريب المصنف » - المقصود بقول أبي عبيد - الذي نقله عنه تلامذته على اختلاف بينهم في المقصود من ذلك - : « مكثت في تصنيف هذا الكتاب أربعين سنة أتلقن ما فيه من أفواه الرجال ، فإذا سمعت حرفاً عرفت له موقعاً في الكتاب بت تلك الليلة فرحاً ، [وأقْبلَ على الجماعة فقال] : أحدكم يستكثر أن يسمعه مني في سبعة أشهر »[(١)] .

وقد تقدم في الفصل الذي قبله إيراد هذا القول بعبارة مختلفة ؛ نقلاً عن المصادر التي عزته لـ « غريب الحديث » .

وكون كتاب « الغريب المصنف » هو المقصود من هذا القول ، هو الأولى ؛ استناداً إلى سياق الكتاب : العام والخاص ، وهو الذي رجحه الدكتور رمضان عبد التواب في مقدمة « الغريب المصنف »[(٢)] ، خلافاً لما رجّحه ابن الأثير في « النهاية في غريب الحديث والأثر »[(٣)] .

ولعل سبب الاختلاف وجود لفظ « الغريب » في كلا الكتابين ؛ مما أوقع الرواة في الوهم ، فنسبوا للثاني ما قاله في الأول والعكس[(٤)] .

وقد اعتمدت في الإيراد والعزو على تحقيق الدكتور محمد المختار العبيدي ، ولم أعتمد على الجزء الذي طبعه الدكتور رمضان عبد التواب ؛ نظراً لعدم إتمامه لطباعة الكتاب .

وقد اقتضت طبيعة المادة العلمية التي قمت بجمعها - من هذا الكتاب أو عنه - إلى تقسيم هذا الفصل إلى ثلاثة مباحث ، أبدأ بوقفة مع الكتاب في المبحث الأول ، أعقبها بوصف للجانب النحوي في المبحث الثاني ، وأختم حديثي في هذا الفصل بإيراد مبحث ثالث للآراء والمسائل الواردة في هذا الكتاب ، أذكر فيه ما يقتضي البحث إيراده ، مما لم يرد سابقاً .

وكل ذلك استمد العون فيه من الله وحده ، فهو عوني وملاذي ، سبحانه نعم المولى ونعم المصير .

---

(١) ينظر : تهذيب اللغة : ١ / ٢٠ ، طبقات النحويين : ٢٢٠ ، معجم الأدباء : ١٦ / ٢٥٥ ، إنباه الرواة ٣ / ٢١ .

(٢) مقدمته على « الغريب المصنف » : ٤٥ ، ١٢٢ .

(٣) النهاية في غريب الحديث والأثر : ١ / ٦ .

(٤) الدراسات اللغوية عند العرب : ٢٩٣ .

المبحث الأول

وقفةٌ مع الكتاب

ويهدف هذا المبحث إلى إعطاء صورة كلية عن هذا الكتاب ؛ تخدم الهدف المنشود من هذه الدراسة ، وهذا البحث ، وأبرز ما لديّ من ذلك يتلخص في النقاط التالية :

١- لم يقدم أبو عبيد لكتابه هذا بمقدمة تبيين منهجه ومصادره ، بل بدأ بالموضوع مباشرة ، مثلما صنع في « غريب الحديث » ؛ شأنه شأن معظم الكتب المتقدمة .

٢- يعد هذا الكتاب أقدم ما وصل إلينا من معجمات المعاني ، كما أنه يعد قفزة في التأليف المعجمي الخاص .

٣- يتألف « الغريب المصنف » من خمسة وعشرين كتاباً ، يحتوي كل كتاب منها على عدة أبواب ، بلغت في مجموعها - حسب إحصائي - تسعمائة وخمسة عشر باباً ، مختلفة : طولاً وقصراً .

٤- لهذا الكتاب شروح ومختصرات عديدة ، أشار الدكتور محمد حسين آل ياسين إلى بعضها[١] ، وجمعها الدكتور رمضان عبد التواب في أحد عشر مؤلفاً[٢] .

٥- أثر هذا الكتاب في معجمات المعاني التي أتت بعده غير خافٍ ، وقد وضّح ذلك الدكتور رمضان عبد التواب برسم توضيحي[٣] ، ختم به بحثه الطويل في بيان ذلك[٤] .

٦- طبيعة موضوع الكتاب وتصنيفه لا تترك مجالاً لإظهار المقدرة والمناقشة والتحليل ، كما هو في « غريب الحديث » ؛ لأنه كتاب معجمي متخصص في غريب اللغة .

وليس من شأن أبي عبيد كثرة الاستطراد في مؤلفاته ؛ فلذا لا يعطي هذا الكتاب صورة عن فكره النحوي ؛ لأن عمله في هذا الكتاب قد انحصر في جمع الروايات وتنظيمها وتبويبها تحت عناوين مختلفة ، كما هو شأن بقية المعاجم التي لم تلجأ إلى الاستطراد .

---

(١) الدراسات اللغوية عند العرب : ٣٠٢ .

(٢) مقدمته على « الغريب المصنف » : ٥٠ - ٥١ .

(٣) السابق : ٢١٣ .

(٤) السابق : ١٥١ - ٢١٣ .

٧- تعليقاته وآراؤه قليلة ونادرة بالنسبة لنقولاته ؛ بناءً على ما تقدم في الفقرة السابقة ، وهذا هو الذي يقتضيه التأليف لمثل هذا المجال .

٨- ومع ذلك أورد ترجيحاتٍ عامة ، واختيارات عديدة نثرها في هذا الكتاب[١] .

٩- مصادره في هذا الكتاب :

اعتمد على السماع مصدراً أوحد في استقاء مادة هذا الكتاب ؛ إذ لم أجد له تصريحاً بالنقل عن أيِّ كتاب من كتب اللغويين الذين سبقوه : زمناً وتأليفاً ، وعدم تصريحه - وهو شديد الأمانة والدقة في إثبات العزو دليل على نفي ذلك .

وقد أورد الأخذ سماعاً عن ستة وأربعين لغوياً وأعرابياً ، معظمهم أخذ عنهم مباشرة ، والبعض الآخر بواسطة .

ومظهر هذا السماع الروايةُ الشفوية بالنسبة للرواة المباشرين ، وكذا بالنسبة للذين روى عنهم بواسطة ؛ لإيراده السند الذي يقتضي المشافهة في الأخذ والتلقي ، خلافاً لما اتهمه به أبو الطيب اللغوي - شديد التحامل عليه - بأنه يأخذ من الكتب[٢] .

١٠- شواهده :

أ - من القرآن الكريم : نصّ الدكتور رمضان على أن أبا عبيد استشهد بالقرآن الكريم في هذا الكتاب أربعاً وأربعين مرة[٣] ، وبحسب إحصائي بلغ ذلك تسعاً وأربعين مرة .

ب - من الحديث الشريف : بلغ عدد الأحاديث التي استشهد بها ثمانية وأربعين ، بحسب إحصاء الدكتور رمضان[٤] ، وقد نقص إحصائي عنه تسعة أحاديث .

جـ - شواهده الشعرية : اختلفت المصادر في عد هذه الشواهد ، حيث أوصلها الدكتور رمضان عبد التواب إلى ألف وثلاثمائة وستة[٥] ، وهو زائد على إحصائي الذي قمت به معتمداً على الكتاب المطبوع بتحقيق الدكتور محمد المختار العبيدي - بستة شواهد ، وقد ذكر ابن

---

(١) ينظر : الغريب المصنف : ١ / ٢٩١ ، ٣٦٩ ، ٤٩٦ ، ٦١٢ ، ٦٢٧ ، ٢ / ٨٨٧ ، ٩٦٣ .

(٢) مراتب النحويين : ٩٣ - ٩٤ .

(٣) مقدمته على « الغريب المصنف » : ١٤١ .

(٤) السابق : ١٤٣ .

(٥) السابق : ١٣٣ .

النديم في « الفهرست » أنها ألف ومائتان فقط[١] ؛ ولعل ذلك نتيجة اختلاف النسخ ، أو الدقة في الضبط والحصر .

د - الأمثال : ذكر الدكتور رمضان قلة الأمثال التي استشهد بها إذ لم تتجاوز عشرة أمثال ؛ بناءً على إحصائه[٢] .

١١- عيوب في الكتاب :

عيب على أبي عبيد في هذا الكتاب ثلاثة أمور منهجية :

الأول : عدم الترتيب ، وله مظهران :

أ - عدم ترتيب الأبواب فيما بينها ، حيث إن تتابع الأبواب لم يكن وفق أساس موضوعي معين ، وإنما جاء كيفما اتفق[٣] .

وقد يلتمس لأبي عبيد بعض العذر في ذلك ؛ فهذا ما نجده في غيره من كتب معجمات المعاني .

ب - عدم الترتيب داخل كل باب ، وهو وإن كان غير ضروري في بعض الأبواب التي لا يمكن الترتيب فيها إلا وفق الإيراد ، فغير مستحسن إغفاله كما صنع أبو عبيد في بعض الأبواب التي قامت على أساس ترتيبي ؛ كمثل باب خلق الإنسان .

الثاني : في التصنيف ، وله أيضاً مظهران :

أ - في تصنيف الأبواب داخل الكتاب الواحد ؛ حيث عقد أبو عبيد باباً لنوادر الأسماء وآخر لنوادر الأفعال ، ولم يجمعهما بكتاب مفرد ، وإنما ألحقهما بكتاب الأواني دون مسوغ[٤] .

ب - في تصنيف المادة داخل الأبواب ؛ حيث لم يمحِّض بعض الأبواب لما خصها به ؛ فمثلاً - إلحاقاً بما تقدم - نجد في باب (نوادر الأسماء) بعض الأفعال ، وفي باب (نوادر الأفعال) بعض الأسماء[٥] .

---

(١) الفهرست : ١١٢ .

(٢) مقدمته على « الغريب المصنف » : ١٤٥ .

(٣) الدراسات اللغوية عند العرب : ٢٩٥ .

(٤) السابق : ٢٩٧ .

(٥) المصدر نفسه .

الثالث : اتُّهم أبو عبيد بقلة الشواهد - قلةً مفرطةً - في هذا الكتاب - نوعاً وكمّاً - ، كما ذكر ذلك الدكتور محمد حسين آل ياسين[١] .

قلتُ : ولعل اهتمام أبي عبيد بجمع الغريب قد طغى على اهتمامه بالتصنيف أو الترتيب ، أو لعلها كانت مفرقة ثم جمعت عقب أبي عبيد ، أو جمعها أبو عبيد نفسه على أخرة ، كما أن الشواهد لم تكن - كما يظهر - مطلباً أو هدفاً في حد ذاتها عند أبي عبيد ، والله أعلم .

١٢- من أبرز حسنات هذا الكتاب :

١- إلتزام أبي عبيد بنسبة الآراء والأقوال إلى أصحابها : أعراباً ولغويين ونحاةً .

٢- النقل عن الكوفيين والبصريين معاً دون تعصب .

٣- النصُّ على الآراء المتفقة والأخرى المختلفة : في العبارة والمعنى .

وهو بهذا الالتزام وبهذه الدقة يكون قد حفظ للأمة جزءًا كبيرًا من تراثها الموثَّق في المجال اللغوي .

---

(١) السابق : ٣٠٠ - ٣٠١ .

المبحث الثاني

وصف العمل النحوي

يمكن للباحث في هذا الكتاب أن يحدد المساحة النحوية من خلال الأمور التالية :

أولاً : عقده لكتابين ، أحدهما لأمثلة الأسماء[١] ، والآخر لأمثلة الأفعال[٢] :

ومن المعلوم أن أبنية الأسماء وأبنية الأفعال هما مادة التصريف والاشتقاق ؛ ولذا ظفرت هذه الأبنية باهتمام علماء اللغة والنحو والتصريف[٣] .

وقد عدّ محقق كتاب « الأفعال » للسرقسطي أبا عبيد ، على رأس من اهتم بذلك من المتقدمين[٤] .

وقد احتوى كتاب أمثلة الأسماء على تسعة وستين باباً ، لم يتم ترتيب الأبواب فيها على أساس معيّن .

كما أنه لم يُنبه على ما جاء على الأسماء دون الصفات أو العكس ، إلا في باب واحد أفرده للصفات[٥] .

كما أنه لم يذكر من أبنية الرباعي المجرد المتفق عليها سوى بناء واحد : (فِعَلّ)[٦] ، إضافة إلى بناء : (فُعَلل) المختلف فيه[٧] .

وقد بقي عليه من أبنية الخماسي المتفق عليها بناء واحد لم يذكره ، وهو : (فُعَلّل) .

ولأبي عبيد عذرٌ في ترك بعض الأبنية التي لم يجد فيها مادة يعقد من أجلها باباً ؛ فهدفه جمع الغريب ، وليس حصر الأبنية .

---

(١) الغريب المصنف : ٢ / ٥١٣ - ٥٦٦ .

(٢) السابق : ٢ / ٥٦٧ - ٦٢١ .

(٣) ينظر : شرح الشافية : ١ / ٨ .

(٤) ينظر : مقدمة الدكتور حسين محمد شرف : كتاب الأفعال للسرقسطي : ٦ .

(٥) الغريب المصنف : ٢ / ٥٢٢ .

(٦) السابق : ٢ / ٥٣٧ .

(٧) السابق : ٢ / ٥٤٥ .

وأما كتاب أمثلة الأفعال فاحتوى على ثلاثة وعشرين باباً ، لم يبين في عنوان الأبواب المكررة سبب تكرارها ؛ معتمداً على المتلقي في إدراك ذلك .

كما أنه أدخل أبواباً لا علاقة لها بالأمثلة إلا على جهة الاستطراد[١] ، أو الشبه المعنوي[٢] .

تتمة :

لم يعقب ابن قتيبة - وهو ممن اهتم بالتعقيب على أبي عبيد كما تقدم - على أبي عبيد في أي شيء مما أورده في كتاب الأبنية من « أدب الكاتب » الذي أفاد فيه من أبي عبيد .

وانبرى ابن السيد البطليوسي لتعقُّب ابن قتيبة معتمداً على أبي عبيد كما تقدمت الإشارة إليه في الفصل الأول من الباب الثاني .

ثانياً : عقده لعدد من الأبواب التي تندرج ضمن إطار الدائرة النحوية بالمفهوم العام .

فمن ذلك :

باب النسب[٣] : حيث بناه على منهج الكوفيين ، كما أشار إلى ذلك البطليوسي في « الاقتضاب »[٤] .

ومن ذلك أيضاً : باب النسبة[٥] ، حيث حكى فيه مالم يذكره سيبويه ، كما نصّ على ذلك ابن سيده[٦] .

والفرق بين البابين : أن الأول منهما ليست فيه ياء النسبة ؛ بخلاف الثاني .

ومن ذلك أيضاً : باب المقلوب ، حيث دمج فيه بين المقلوب من منظور اللغويين مع المقلوب من منظور النحويين[٧] .

---

(١) الغريب المصنف : ٢ / ٦٠٩ .

(٢) السابق : ٢ / ٦١٠ - ٦١٨ .

(٣) السابق : ١ / ١٢٧ .

(٤) ينظر : الاقتضاب : ٢ / ٣٢ ، ١٣١ .

(٥) الغريب المصنف : ١ / ١٣٠ - ١٣٢ .

(٦) ينظر : المخصص : ٤ / ١٦٢ .

(٧) الغريب المصنف : ٢ / ٦٤٧ - ٦٥٥ .

ومن ذلك أيضاً : باب المحوّل من المضاعف[١] ؛ بناءً على رأيه النحوي في المضعّف ، وقد تقدم في الفصل السابق .

ومن ذلك أيضاً : باب الزيادات في الأسماء من غير حروفها[٢] ، ولم يبيِّن حكم هذه الزيادة : سماعاً أو قياساً .

ومن ذلك أيضاً : باب التثنية الذي عقده باسم : باب الاسمين يضم أحدهما إلى صاحبه فيسمَّيان جميعاً به[٣] .

وقد عقبّه بباب آخر من أضرب التثنية : وهو باب التغليب[٤] .

ومن ذلك أيضاً : إيراده أربعة أبواب للمصادر مختلفة[٥] ، كلها داخلة في الإطار نفسه .

ومن ذلك أيضاً : بابٌ للتعدية بنزع الخافض ، اعتمد عليه ابن سيده في كثير منه[٦] .

ثالثاً : إطلاقه بعض الأحكام العامة في السماع عن العرب[٧] .

وهي إطلاقات لها دلالات صرفية ، وإن لم تكن أحكامها دقيقة ؛ شأنها شأن العموميات .

رابعاً : لم يغفل عن الإشارة إلى الإبدال .

وإن كان ذلك قليلاً ونادراً ؛ فمثلاً : الإبدال بين حروف الصفير[٨] ، وبين حروف الحلق[٩] ، مع النصّ على ما هو من قبيل اللغات[١٠] .

---

(١) الغريب : ٢ / ٦٥٦ .
(٢) السابق : ٢ / ٦٧٩ - ٦٨٠ .
(٣) السابق : ٢ / ٦٧٤ - ٦٧٧ .
(٤) السابق : ٢ / ٦٧٧ - ٦٧٩ .
(٥) السابق : ٢ / ٦٨٤ - ٦٨٩ .
(٦) السابق : ٢ / ٦٩٥ ، وينظر : المخصص : ٤ / ٢٤٥ .
(٧) السابق : ١ / ٢٢٢ ، ٢٩٠ ، ٥٥١ ، ٢ / ٦٧٤ ، ٩٥٣ .
(٨) السابق : ٢ / ٦١٥ .
(٩) السابق : ٢ / ٧٠٧ .
(١٠) السابق : ٢ / ٨٥٦ .

خامساً : إيراده اشتقاق الكلمات ، والجموع ، والمصادر وأسماء المصادر ، والمذكر والمؤنث ... إلى غير ذلك .

وهو أمر لا يحتاج إلى توثيق ؛ فلا تكاد تخلو صفحة من ذلك .

وهو من أسس بناء المعجم ؛ بمشاركةٍ من الفكر النحوي .

ويندرج تحت ذلك :

- تنبيهه على الألفاظ التي استوى فيها المفرد والمثنى والجمع[١] ، مع إيراد مالم يذكره سيبويه كما أشار إلى ذلك أبو حيان[٢] .

- تنبيهه على الجموع النادرة أو غير القياسية[٣] .

- تنبيهه على ما جاء مفرداً على غير القياس[٤] .

- كيفية الاشتقاق للصفات ، مع التنبيه على الشاذ في ذلك[٥] .

- التنبيه على اتحاد المثنى والجمع في البنية ، والمخالفة بينهما في الإعراب[٦] .

سادساً : في ضبط بنية الكلمة .

موضحاً اختياره في ذلك[٧] ، مع اهتمامه بإيراد الميزان الصرفي في المشكل[٨] ، وخاصة في باب : نوادر الأسماء[٩] .

---

(١) الغريب المصنف : ١ / ١١٥ ، ١٢٧ ، ٢٥٨ ، ٢٦٤ ، ٥١٦ ، ٢ / ٧٣٣ .

(٢) ينظر : ارتشاف الضرب : ١ / ٤٣٢ .

(٣) السابق : ١ / ١١٧ ، ١٢٣ ، ٢ / ٧٩٤ .

(٤) السابق : ٢ / ٧٤٦ ، ٨٣٥ .

(٥) السابق ك ١ / ١٩٦ ، ٥٨٨ .

(٦) السابق : ١ / ٤٨٩ .

(٧) السابق : ١ / ٤٠ ، ٨٨ .

(٨) السابق : ١ / ١٨٦ ، ٣٨٩ .

(٩) السابق : ٣٤٨ - ٣٦٠ .

سابعاً : النصُّ على ترجيحات له نحوية .

وهي اجتهادات في ضوء السماع عن العرب[١] .

ثامناً : تقرير بعض الأحكام النحوية .

مثل : حكم مجيء المصدر على صيغة (فَعول)[٢] ، وسيأتي بيان ذلك عند الحديث عن اعتراضات ابن سيده على أبي عبيد .

- إيراد تفسير معنى التلبية عند الخليل وفق الدلالة الصرفية[٣] ، وقد تقدم بيانه في الفصل الماضي .

- اطِّراد مجيء صيغة (افعالّ) للألوان قياساً[٤] .

- الوقف على « لات » ، مع حكم التاء المتصلة بها ، وقد تقدم هذا في الباب الأول[٥] .

- إيراد بعض الاختيارات الإعرابية بدون تعليل[٦] .

- إيراد عدد من أحكام القسم في باب (الأيمان) ، ومنها تفسير بعض ألفاظ اليمين من حيث الصناعة النحوية ، ومنها حذف الواو[٧] وقد تقدم في الفصل الماضي ، وقد اعتمد عليه ابن سيده وأبو حيَّان في ذكر أحكام ألفاظ القسم[٨] ، وسيأتي في المبحث التالي مزيد إيراد لذلك .

- اطراد مجيء المصدر مفتوح العين - على سبيل القياس - من صيغة : (مفعل)[٩] .

تاسعاً : الإشارة إلى آراء له نحوية .

تفهم من سياق الإيراد ، من غير تصريح منه ، مثال ذلك :

---

(١) الغريب المصنف : ١ / ٣٦ ، ٤٢٦ ، ٢ / ٩٩٨ .

(٢) السابق : ١ / ٥٤٢ - ٥٤٣ .

(٣) السابق : ٢ / ٧٨٥ ، وينظر مقدمة الدكتور رمضان : ١٢٥ .

(٤) السابق : ١ / ٦٠٧ .

(٥) السابق : ١ / ٣٥٠ - ٣٥١ .

(٦) السابق : ٢ / ٧١٠ .

(٧) السابق : ٢ / ٦٩٦ - ٦٩٧ .

(٨) ينظر : المخصص : ٤ / ٧٥ ، ارتشاف الضرب : ٣ / ١٣٧٥ / ١٣٨٢ .

(٩) السابق : ١ / ٥٦٤ .

- كون المقصور أصلاً للمدود[١] .

- ما جاء على صيغة (فعالِ) حكمه المنع من الصرف وليس البناء[٢] .

- عدم جواز حذف ياء النسبة ؛ حيث أورد جواز ذلك بصيغة لا تفيد التسليم[٣] .

- مخالفةُ المعنى الإعرابَ[٤] .

عاشراً : تقرير أحكام صرفية عامة .

في غير موضع ؛ من ذلك تقريره لتأثير حروف الحلق في ضبط عين الكلمة وأثرها في الآتي :

- تصنيف الأبواب[٥] .

- المطاوعة[٦] .

- التخفيف[٧] .

- المصدر[٨] .

والحاصل أن معظم هذه الجوانب النحوية إنما هي من روافد العمل اللغوي ؛ ولذا لم أتوقّف عندها - تفصيلاً - مكتفياً بإيراد ذلك على سبيل الإشارة .

---

(١) الغريب المصنف : ١ / ٥٣٨ - ٥٤١ .

(٢) السابق : ١ / ٥٣٨ - ٥٤١ .

(٣) السابق : ١ / ٥٠٣ .

(٤) السابق : ١ / ٥٦٣ .

(٥) السابق : ١ / ٦٠١ - ٦٠٦ .

(٦) السابق : ١ / ٦٠٠ .

(٧) السابق : ١ / ٥٥١ ، ٦٠٣ .

(٨) السابق : ٢ / ٦٨٥ .

المبحث الثالث

آراء ومسائل

المسألة الأولى : في شواذ التصريف :

قال ابن قتيبة : « وقالوا في هذا الباب : مذروان ، والأصل : مذريان ، وهما : فرعا كل شيء ؛ وإنما جاز بالواو لأنه بني مثنًى لم يأت له بواحد فيبنى عليه »[(١)] .

وعقب على ذلك البطليوسي بقوله : « هذا الذي قاله هو المعروف ، وحكى أبو عبيد القاسم عن أبي عمرو أنه يقال لواحدها : مِذْرًى .

وأحسب أن أبا عمرو قاس ذلك عن غير سماع ، وأن أبا عبيد وهم فيما حكاه عن أبي عمرو »[(٢)] .

والمعنى يستقيم بجعل الواو « أو » ؛ إما قياس أبي عمرو عن غير سماع ، وإمّا وهْم أبي عبيد فيما حكاه ، وهما أمران أوردهما من غير دليل .

وقال أبو حيان : « وشذ « مذروان » ... وقال أبو علي القالي : لا يفرد البتة ، وحكى أبو عبيد عن أبي عمرو : مذرى مفرداً ، وحكى عن أبي عبيدة : مذرى ومذريان »[(٣)] .

قلتُ : والذي في « الغريب المصنف » حكاية أبي عبيد عن شيخه أبي عبيدة : المذرى على الإفراد ، وأما إيراده عن أبي عمرو - كما ذكر ابن السيد - أو عن أبي عبيدة على القياس حال التثنية - كما ذكر أبو حيان - فلم أجده في كلام أبي عبيد .

ولم يشير - أي : ابن السيد وأبو حيان - إلى كلام أبي عبيد الذي ختم به حديثه عن هذا اللفظ ؛ وهو مما ينفي عنه الوهم الذي اتهمه به ابن السيد .

قال أبو عبيد : « ويقال : المذروان ، وليس لهما واحد ، وهو أجود القولين ؛ لأنه لو كان لهما واحد ، فقيل : مذرى لقيل في التثنية : مذريان بالياء ، وما كانت بالواو في التثنية »[(٤)] .

والجانب الصرفي في كلام أبي عبيد واضح وجلي .

---

(١) أدب الكاتب : ٤٨٨ .

(٢) الاقتضاب : ٢ / ٣٣٥ .

(٣) ارتشاف الضرب : ٢ / ٥٦٣ - ٥٦٤ .

(٤) الغريب المصنف : ١ / ٣٥ - ٣٦ .

المسألة الثانية : صيغة " مفعَل " بين المصدر واسم المكان :

قال أبو حيان : « فأما « المسجد » فذهب أبو عبيد إلى أنه من باب : مشرِق ، وهو موضع السجود ، وذهب سيبويه إلى أنه اسم للبيت ، ولا يراد به موضع السجود ، ولو أردت ذلك لقلت: مسجَد بفتح الجيم ... وقال الفراء : سمعنا : المسجد والمسكن والمطلع ، بالفتح في المكان .

وأجاز هو وأبو عبيد وابن قتيبة في « مشرق » وما بعده : الفتح قياساً ، وإن لم يسمع .

قال أبو عبيد : والمصادر نصب على كل حال »[(١)] .

وفي نصِّ أبي حيان - مما يتعلق بأبي عبيد - أمران :

الأمر الأول : إشارته إلى المخالفة بين سيبويه وأبي عبيد في مجيء اسم المكان على صيغة (مفعِل) بكسر العين .

وما عزاه لسيبويه نصّ عليه في كتابه[(٢)] ، وأما رأي أبي عبيد فسيأتي .

الأمر الثاني : ما عزاه إلى أبي عبيد بمعيّة الفراء وابن قتيبة ، وتعقيبه بكلام أبي عبيد ، كل ذلك يحتاج إلى توقف ، بعد إيراد نص كلام أبي عبيد .

قال أبو عبيد : « ما كان (يفعِل) و (يفعُل) ، مثل : يضرِب ويشتُم ، فالموضع الذي يفعل ذلك فيه : (مفعَل) ، والمصدر (مفعَل) .... وثمانية أحرف فإنها بالكسر : مغرب ومشرق ومسقط ومنبت ومسجد ومطلع ومحشر ومنسك ، وقد يجوز في كلها النصب .

والمصادر نصب على كل حال .

وما كان من (يفعِل) فالموضع منه والمصدر جميعاً بالفتح لا غير »[(٣)] .

وفي كلام أبي عبيد المتقدم بيان لاسم المكان مع المصدر ، واشتقاقهما من الفعل ؛ حيث بدأ الباب بالنصِّ على ذلك ، وهو مسلّم عند النحاة[(٤)] .

وفي قوله : « ثمانية أحرف ... إلخ » إشارة إلى أنها ألفاظ مسموعة ؛ بدلالة الحصر .

---

(١) ارتشاف الضرب : ٢ / ٥٠٣ .

(٢) الكتاب : ٤ / ٩٠ .

(٣) الغريب المصنف : ١ / ٥٦٤ .

(٤) ينظر : الأصول لابن السراج : ٣ / ١٤٠ - ١٤٤ ، الاقتضاب : ٢ / ٢٠٤ ، شرح الملوكي : ٩٣ .

وقوله : « وقد يجوز في كلها النصب » قد يحمل على أنه على سبيل القياس ، ولم ينص على ما عزاه له أبو حيان بقوله : « وإن لم يسمع » ؛ ولعل أبا حيان أخذ هذا القيد من كلام ابن قتيبة فأطلقه على أبي عبيد والفراء .

قال ابن قتيبة : « والفتح في هذه الأحرف التي كسرت جائز وإن لم يسمع في بعضها »[(١)] .

أو أن أبا حيان فهمه من قول أبي عبيد : « والمصادر نصب على كل حال » ، أي : سمع ذلك أو لم يسمع ، فألحقه بسابقه .

قلتُ : وفي إطلاق أبي عبيد : « والمصادر نصب على كل حال » إشارة إلى أن صياغة المصدر قياسية لا تفتقر إلى السماع ، خلافاً لاسم المكان الذي روعي السماع في الإيراد عليه ؛ بدليل حصر الألفاظ التي وردت على الكسر .

وهو فهمٌ مخالف لما يُفهم من كلام أبي حيان ، والله أعلم .

المسألة الثالثة : نون " ضيفن " بين الأصالة والزيادة :

قال ابن منظور : « وقال النحويون نون (ضيفن) زائدة ، قال ابن سيده : وهو القياس .

وقد أخذ أبو عبيد بهذا فقال : زادت العرب النون في أربعة أسماء ... »[(٢)] .

وما عزاه للنحويين هو رأي سيبويه في « الكتاب » ، وتبعه في ذلك جمهور النحاة[(٣)] ، خلافاً لابن مالك كما سيأتي .

ووجه القياس عند ابن سيده : مجيئها رابعة ، كما قرر ذلك في « المحكم »[(٤)] .

وقد فُهم من حكاية أبي زيد : ضفن يضفن ضفناً - التي حكاها أبو عبيد كما سيأتي - أصالتها عنده كما فهم ذلك ابن جني والسخاوي ، ونصّا على مخالفة ذلك لسيبويه[(٥)] ، وقد بنى

---

(١) أدب الكاتب : ٤٤٥ .

(٢) لسان العرب : ٤ / ١٣٢ .

(٣) ينظر : الكتاب : ١ / ٣٥٠ ، الأصول : ١ / ٢٣٨ ، شرح الشافية : ٢ / ٣٣٣ ، ٣٥٥ .

(٤) المحكم : ٨ / ٢٠٨ .

(٥) ينظر : سر الصناعة : ٢ / ٤٤٥ ، سفر السعادة : ١ / ٣٣٨ .

على هذه الحكاية ابنُ مالك رأيه ، حيث قال - في فصل علامات أصالة الحرف - : « وثبوته في جميع التصاريف كنون (ضيفن) فإنها أصل ، خلافاً للخليل ؛ فإن العرب قالت : ضفن الرجل فهو ضافن وضيفن إذا تبع الأضياف تطفلاً حكى ذلك أبو زيد »[١] .

وقد حكم أبو علي بأن النون في هذه الكلمة هي حرف الإعراب وإن كانت زائدة[٢] ، وهو ما وضحه ابن جني بقوله : « سمع قولهم : ضيفن ، وظاهر لفظ ذلك أن يكون : (فيعلاً) ؛ لأنه أكثر في كلامهم من (فعلن) ؛ فصارت نون (ضيفن) كأنها أصل ؛ لما ذكرناه »[٣] .

وقال في موضع آخر : « فثبتت النون في (ضفن) لاماً ، وإن كانت في (ضيفن) زائدة »[٤] .

وأما رأي أبي عبيد الذي عزا له ابن منظور القول بالزيادة على سبيل القياس ، فيحتاج إلى تأمل في تقريره ؛ ذلك أنه حكى عن الأصمعي قوله : زادت العرب النون في أربعة أحرف من الأسماء ، قالوا : رعشن للذي يرتعش ، وللضيف : ضيفن ، وامرأة خلبن ... وناقة علجن ، وقد أورد ذلك في الباب الذي عنوانه : (باب الزيادات في الأسماء من غير حروفها)[٥] ؛ وعنوان الباب دليل على القول بالزيادة ؛ إلا أن حصرها في أربعة ألفاظ مباين للحكم بمجيء ذلك على سبيل القياس .

وحكى في موضع آخر رأي أبي زيد من غير تعليق ، وأدرجه في باب خاص لم يذكر له عنواناً ، وبسياقٍ يدل على ارتضائه هذا القول أيضاً[٦] ، فلم يُعرف حينئذ - على جهة التحقيق - رأيه ، ولعل السبب في ذلك الخلافُ المتقدم بسطه؛ مما أدى إلى ارتضائه القولين معاً .

---

(١) إيجاز التعريف : ٨٣ - ٨٤ .

(٢) شرح الأبيات المشكلة الإعراب : ١٨٣ .

(٣) المحتسب : ١ / ٤٥٢ ، وينظر : ٢ / ١٧٧ .

(٤) السابق : ٢ / ١١٣ .

(٥) الغريب المصنف : ٢ / ٦٧٩ ، وقد حكى ذلك عنه ابن فارس : مجمل اللغة : ١ / ٥٦٤ علما أن سيبويه أورد ثلاثة من ذلك الكلمات ، ولم يورد : خلبن : الكتاب : ١ / ٣٥٠ .

(٦) الغريب المصنف : ٢ / ٩٥٤ - ٩٥٥ .

المسألة الرابعة : حكم حذف حرف القسم مع بقاء عمله :

لخّص أبو عبيد هذا الحكم بقوله : « وكل شيء من أسماء الله حلفت به بغير واو فهو نصب ، إلا قولهم : « اللهِ لا أفعل ذاك » ، فإنه خفضٌ على كل حال »[١] .

وهو كلامٌ لأبي عبيد لم ينص على نقله من غيره ، ويقرر فيه رأيه في حذف (الواو) مع بقاء عملها ؛ جاعلاً بقاء العمل خاصاً بلفظ الجلالة (الله) ، ولم يبين العلة في ذلك .

والعلة : هي كثرة الاستعمال ، كما قرر ذلك النحاة[٢] .

المسألة الخامسة : مجيء " أَجِدّك " في باب القسم :

تعقب أبو حيان ابنَ جني حيث قال : « وذكر ابنُ جني : « أجدك » في باب القسم ... وليس هذا من القسم في شيء ، وهو عند سيبويه من باب ما ينتصب من المصادر توكيداً ، نحو قولك : هذا عبد الله حقاً »[٣] .

وما عزاه لابن جني قرره في « الخصائص »[٤] .

وأما رأي سيبويه فقد قصر المماثلة على الاستفهام ، ولم يُطلق ذلك كما يفهم من عبارة أبي حيان[٥] .

وسبق أبو عبيد ابنَ جني في إيراد هذه اللفظة في باب القسم ، حيث أوردها في باب (الأيمان وما أشبهها)[٦] .

ونقلها عنه ابن سيده في باب (نوادر القسم) من « المخصص » مبيناً رأي سيبويه - المقصور على الاستفهام - على جهةٍ تدفع المخالفة بينه وبين أبي عبيد وابن جني[٧] ، وتردّ على تعقُّب أبي حيان .

وأوردتُ هذه المسألة لبيان سبق أبي عبيد لابن جني في هذا الإيراد .

---

(١) الغريب المصنف : ٢ / ٦٩٦ .

(٢) ينظر : المخصص : ٤ / ٧٤ .

(٣) ارتشاف الضرب : ٤ / ١٧٩٧ .

(٤) الخصائص : ١ / ٣٨٨ .

(٥) الكتاب : ١ / ٣٧٩ [ط : هارون] .

(٦) الغريب المصنف : ٢ / ٦٩٧ .

(٧) المخصص : ٤ / ٧٥ .

المسألة السادسة : التحقيق في النسبة :

حكى ابن منظور نقلاً لسيبويه وأتبعه بحكاية لأبي عبيد يفهم منها : التعقيب على سيبويه ومخالفةُ أبي عبيد له ، ونصّ ما أورده : « قال سيبويه : سألت يونس عن « معزى » فيمن نون ؛ فدل ذلك على أن من العرب من لا ينون .

وحكى أبو عبيد أن « الذفري » أكثر العرب لا ينونها ، وبعضهم ينون .

قال أبو عبيد : والمعزى كلهم [أي : العرب] ينونونها[1] في النكرة »[2] .

وما عزاه لأبي عبيد أورده في باب (فِعْلى) من « الغريب المصنف » ونصّه : « و(الذفرى) أكثر العرب لا ينونها ، وتميم تنون .

و (معزى) كلهم ينونها »[3] .

ولم يقيد ذلك (في النكرة) كما ذكر ابن منظور .

وأمّا ما عزاه لسيبويه فلم أجده ، وإنما وجدت نصين لسيبويه حول هذه الكلمة ، حيث قال - بعد أن حكى الخلاف في (ذفرى) ، كما ذكر أبو عبيد - : « وأما (معزى) فليس فيها إلا لغة واحدة : تنوّن في النكرة »[4] .

وقال في موضع آخر : « فأما (المعزى) فالميم من نفس الحرف »[5] .

وفي قول سيبويه : « الميم من نفس الحرف » مستندٌ لأبي عبيد في إيراده لها ضمن باب (فعلى) .

ولعل ابن منظور التبس عليه كلام سيبويه بكلام أبي عبيد ؛ فألحق قيد (في النكره) بكلام أبي عبيد ، أخذاً من كلام سيبويه .

---

(١) هكذا بالنون ، والصواب بحذفها .

(٢) لسان العرب : ٦ / ٧٢ .

(٣) الغريب المصنف : ١ / ٥٥٩ .

(٤) الكتاب : ٣ / ٢١١ .

(٥) السابق : ٤ / ٣٠٨ .

الفصل الرابع

اعتراضات ابن سيده على أبي عبيد

* السهيلي : « ومازال ابن سيده يعثر في هذا الكتاب وغيره عثرات يدمى منها الأظل ويدحض دحضات تخرجه إلى سبيل من ضل » .

---

* لسان العرب : ١ / ١٦٦ .

ألف أبو الحسن على بن إسماعيل الأندلسي - المعروف بابن سيده - العديد من المؤلفات ومن أهمها معجماه : « المخصص » ، و« المحكم والمحيط الأعظم » .

أما كتاب « المخصص » فهو الأقدم منهما ، كما أشار إلى ذلك ابن سيده نفسه في مقدمة « المحكم »[١] .

ويُعد أشمل المعاجم العربية التي ألفت على نمط « الغريب المصنف » في تبويب الكلمات بحسب المعاني .

وكان ابن سيده يحفظ كتاب أبي عبيد « الغريب المصنف » عن ظهر قلب[٢] ، ولهذا وضعه إلى جانب كتابه الآخر « غريب الحديث » على رأس قائمة المراجع التي أثبتها في مقدمة الكتاب[٣] .

بل إنه ليمكن القول بأنه قد نقل كتاب « الغريب المصنّف » كله ، وضمّنه كتابه .

ولقد تعرض ابن سيده في مقدمة « المخصص » لأبي عبيد وغيره بالنقد[٤] ، إلا أنه لم يشتد عليهم مثل اشتداده في « المحكم » .

وأما كتاب « المحكم والمحيط الأعظم » فعلى الرغم من إضافته إليه مصادر جديدة إلا أن « الغريب المصنف » ظل محتفظاً برأس القائمة ، كما صرح بذلك ابن سيده نفسه في المقدمة[٥] .

وقد نقد ابن سيده - في المقدمة - أبا عبيد وعدداً من العلماء الآخرين نقداً لاذعاً ، فوصف أبا عبيد بضعف المُنّة وسخافة الجُنَّة ، وقال عن بعض عباراته : « فهل هناك أوحش من هذه العبارة أو أفحش من هذه الإشارة »[٦] .

وسيتبين من خلال عرض المسائل أنه كان في غِنى عن إطلاق مثل هذه الألفاظ .

والحق أن ابن سيده كان معجباً بنفسه أشد الإعجاب في كتابه « المحكم » ؛ وخير شاهد على

---

(١) المحكم : ١ / ٣٦ .
(٢) ينظر : معجم الأدباء : ١٢ / ٢٣٣ .
(٣) المخصص : ١ / ٣٩ .
(٤) السابق : ١ / ٣٦ .
(٥) المحكم : ١ / ٤٧ .
(٦) السابق : ١ / ٣٣ - ٣٤ .

ذلك مقدمةُ الكتاب التي صنعها بنفسه ، وفيها من الافتخار بصنيعه والإزراء بغيره الشيء الكثير.

قال الدكتور رمضان عبد التواب - تعقيباً على ذلك - : « ولم يحتفظ ابن سيده في الكثير الغالب بعبارة المصادر التي ينقل منها ، ومن بينها : « الغريب المصنف » ، بل كان يغيرها ، ويأتي بها في ثوب جديد موافق للشروط التي وضعها في مقدمة كتابه »[١] .

قلتُ : وسيتم - بإذن الله - الوقوف على حقيقة ذلك من خلال المسائل ، ولعل لابن سيده بعض العذر في ذلك ؛ فقد كان ضريراً[٢] ، أي : ينحصر جُلُّ اعتماده على محفوظه الذهني .

والحق يقال إن تصنيف هذين المعجمين ، رغم فقد نعمة البصر ، أمرٌ لا يطيقه كثير من المبصرين : بصراً وبصيرة ؛ ولذا استحق أن يكون مضرباً للمثل ، كما أشار إلى ذلك الحميدي والذهبي[٣] .

وقد عانيت كثيراً في جمع مادة هذا الفصل من خلال قراءةٍ لهذين المعجمين الضخمين .

والذي نبهني إلى هذه الاعتراضات ؛ كثرة ما أورده منها ابن منظور في « لسان العرب » الذي بدأتُ منه البحثَ عن مادة نحوية لأبي عبيد من خلال المعاجم ، كما تقدمت الإشارة إلى ذلك .

وقد وقع ابن منظور - في إيراد هذه الاعتراضات - في التصحيف مرة بين أبي عبيد وأبي عبيدة ؛ حيث قال : « قال ابن سيده : وأما جمع القلنسيه فقلاسٍ .

قال : وعندي أن (القلنسيه) ليست بلغة كما اعتدَّها أبو عبيد ، إنما هي تصغير أحد هذه الأشياء [أي : ألفاظ تقدم إيرادها في تصغير : قلنسوة] »[٤] .

قلتُ : وعبارة أبي عبيد أوردها في « المصنف »[٥] ، ونقلها عنه ابن سيده في « المخصص » بدون تعقيب[٦] .

---

(١) مقدمة الدكتور رمضان على « الغريب المصنف » : ١٩٨ .

(٢) ينظر : بغية الوعاة : ١ / ٤٤٨ .

(٣) جذوة المقتبس : ٣١١ ، سير أعلام النبلاء : ١٨ / ١٤٢ .

(٤) لسان العرب : ٥ / ٣١٠ .

(٥) الغريب المصنف : ١ / ١٧٣ .

(٦) المخصص : ١ / ٣٩٢ .

كما نقلها كذلك عنه في « المحكم »[١] ، وبعد أن أتم ابن سيده قول أبي عبيد ، انتقل إلى قولٍ لأبي عبيدة ، تعقبه بقوله الذي حكاه عنه ابن منظور .

وهذا التصحيف يحتمل أحد أمرين :

إما أنه خطأ في الكتابة أو الطباعة ، وهو الأولى .

أو أن ابن منظور توهّم هذا القول لأبي عبيد ، ولم يتنبه إلى « التاء » الفارقة ؛ خاصة وأن أبا عبيد قد تقدم إيراده من غير وجود كبير فصل .

وقد أشرت إلى هذا لسببين :

١- لكيلا يراه الرائي في « لسان العرب » فيظنه من اعتراضات ابن سيده على أبي عبيد .

٢- الإشارة إلى محاولتي - قدر الإمكان - الدقةَ والتحري في تناول المسائل: إثباتاً ومعالجة.

فإن وُفِّقتُ إلى شيء من ذلك فبفضل من الله ونعمة ، وإلا فحسبنا الله ونعم الوكيل .

وأما الجوانب التي اعتمد ابن سيده على أبي عبيد فهي كثيرة جداً ، سأكتفي منها بالإشارة إلى النقاط التالية :

أ - نقل عن أبي عبيد معظم الأفعال - التي ذكرها - المشتقة من أسماء العدد[٢] .

ب - نقل عنه ضابطاً في التفريق بين ما هو على البدل وما هو من قبيل اللغات[٣] .

جـ - أورد عنه منهجية : في أن الإبدال القياسي لا داعي لإيراده وذكره[٤] .

د - نقل عنه العديد من المصادر التي ليست لها أفعال[٥] .

هـ - أورد عنه التفصيل في بعض مسائل التصغير[٦] .

و - أورد عنه الضابط في معرفة أصل الألف بين الواو والياء[٧] .

---

(١) المحكم : ٦ / ٢٣٤ .

(٢) المخصص : ٥ / ٢١١ - ٢١٢ .

(٣) السابق : ١ / ٥٠١ .

(٤) السابق : ٤ / ١٨٥ .

(٥) المخصص : ١ / ٥٨ - ٦٠ ، المحكم : ٩ / ١٧٨ .

(٦) المخصص : ٥ / ١٠٦ ، المحكم : ١٠ / ٥١٤ .

(٧) المخصص : ٣ / ٣٠ .

ز - نقل عنه معظم الأفعال التي ذكرها في المقلوب ، أي : ما فيه قلب مكاني[١] .

ح - ذكر بهاء الدين النحاس استدراك ابن سيده على سيبويه بحكاية أبي عبيد في أحد الجزئيات المتعلقة بالتصريف ، وهو ما اعترضه بهاء الدين النحاس[٢] .

وفي ذلك إشارة إلى إفادة ابن سيده من أبي عبيد .

وجميع ما تحصّل لديّ من الاعتراضات صغتُه في سبع عشرة مسألة .

وفي هذا العدد القليل من الاعتراضات التي لم أجد سواها ، دلالة على إتقان أبي عبيد ؛ فهي قليلة في جانب صوابه ، كما تقدمت الإشارة إلى ذلك في الفصل الأول من الباب الثاني .

وأما المسائل فهي :

المسألة الأولى : تركيب العبارة :

صبّ ابن سيده جام غضبه على أبي عبيد وغيره في مقدمة كتابه « المحكم والمحيط الأعظم » ومن بين ما اعترض به على أبي عبيد قوله في بيان مزية كتابه على غيره « .. فإذا حصل جوهر الكلام عادت أبوابهم لأبوابي شطوراً ؛ كقول أبي عبيد : سمعت الشيباني يقول : الأنوف يقال لها : المخاطم ، واحدها : مخطِم .

وقلت أنا في تعبيره : المخطم : الأنف ، وغنيت عما سوى ذلك ؛ لأنه إذا كانت الكلمة (مفعِلاً) فجمعها (مفاعِل) ، ولا يلزم إذا كان لفظ الجمع (مفاعِل) أن يكون الواحد (مفعلاً) ...

وكقول أبي عبيد أيضاً : تمأّى الجلد تمئياً ، مثال : تمعّى - تفعّل تفعُّلا : إذا اتسع .

وصلى الله على نبينا محمد القائل : « إن من البيان لسحرا » .

وأين هذا من قولي بدل هذه العبارة : مأوت الجلد ومأيته ومأّيته فتمأّى .

ولو لم يكن في ذلك إلا ذكري البسيط والذي هو : مأوت ومأيت ، وحملي عليه الانفعال المتركب بالزيادة ، الذي هو : تمأّى .

وإنما أعني بالانفعال هنا : التفعّل ، وآثرته ؛ لأنها عبارة المنطقيين » .

---

(١) المخصص : ٤ / ٢١٣ .

(٢) ينظر : مهاة الكليتين : ١١٧ .

وساق على ذلك - قبل أن ينتقل إلى غير أبي عبيد - مثالين آخرين شبيهين بما تقدم[١] .

قلتُ : ومثل هذه الاعتراضات لا طائل من جراء تحليلها وتناولها ؛ إذ مقام سياقها الافتخار وقد أوردت هذه المسألة - مفتتحاً بها - لعدة أسباب :

لإيراد ابن سيده لها في المقدمة ، ولإعطاء صورة لنمط من اعتراضاته ، إضافة إلى إتمام الموضوع .

ويكفي الإشارة في هذه المسألة إلى أن منهج أبي عبيد : الالتزام بالنقل دون تغيير ، كما في نقله عن أبي عمرو الشيباني - الذي علق عليه ابن سيده - ، وهو أول ما افتتح به كتابه « الغريب المصنف » .

والالتزام بدقة النقل تُضيّق المجالَ في التحكم بالعبارة ، والأمر في هذا هيِّن ؛ فإيراد مثل هذا لا يستدعي هذا التحامل من ابن سيده ؛ إذ أبواب العلم ومسائله تحوي الواضح والمشكل على حد السواء : ذكْراً وإيراداً ؛ والأمثلة من كتابي ابن سيده عديدة ، فضلاً عن كتب غيره .

وأما العبارة الأخرى فلم أجدها في « الغريب المصنف » - بعد طول بحث وتحرٍّ - وعلى فرض إيراد أبي عبيد لها بمثل النص الذي حكاه ابن سيده ؛ فيكفي تعقيب ابن سيده نفسه تعقيباً عليه ؛ وفيه الافتخار بأسلوب المنطقيين ، الذي يبعد أحياناً عن بساطة التركيب العربي .

المسألة الثانية : العبارة والتصنيف :

ذكر ابن سيده - إتماماً لقوله : وأي شيء أدل على ضعف المنة وسخافة الجُنة[٢] - حيث قال في خطبة « المحكم » : « .. ومن قوله : صدرت عن البلاد صدَراً ، هو الاسم ، فإن أردت المصدر جزمت الدال .

فهل أوحش من هذه العبارة أو أفحش من هذه الإشارة »[٣] .

وقد أورد قول أبي عبيد واستشهاده في موضع آخر من « المحكم » وعقّبه بقوله : « وهذا منه عيٌّ واختلاط »[٤] .

---

(١) ينظر : المحكم : ١ / ٣٨ - ٣٩ .

(٢) المحكم : ١ / ٣٣ ، وقد أورد تحته ثلاثة شواهد أحدها تقدم ، وهذا هو الثاني ، والثالث سيأتي في المسألة التالية .

(٣) المحكم : ١ / ٣٤ .

(٤) السابق : ٨ / ٢٨٤ .

ولقد خفّت حدة الاعتراض في « المخصص » - كما هي العادة - حيث قال : « وقال أبو عبيد في المصادر تجيء على مثال « فعَل » : صدرت عن البلاد صدَراً ، هو الاسم ، فإن أردت المصدر جزمت الدال .

وأنشد :

وليلة قد جعلت الصبح موعدها صدْر المطية حتى تعرف السُّدَفا[1] »

قال أبو علي : فأصاب المعنى ولم يُجد [يعني أبا عبيد] الوضع ؛ لقوله : صدرت عن البلاد صدَراً هو الاسم .

وإنما كان ينبغي أن يقول : الصدَر الاسم ، فإن أردت المصدر جزمت الدال فقلت : صدرت عن البلاد صدراً »[2] .

قلتُ : وفي اعتراض ابن سيده نظر من وجهين :

الأول : أن آخر كلام ابن سيده ينقض تسمية الباب الذي ورد المثال ضمنه ، فهو غير مقبول من هذا الوجه .

والثاني : أن عبارة أبي عبيد - مع الاستشهاد بالبيت - التي عزاها له ابن سيده إنما هي من قول خلف الأحمر وإنشاده ، كما ذكر ذلك أبو عبيد في « الغريب المصنف » .

وعقّب البيت الذي استشهد به الأحمر بقوله : « يريد : حتى عرفت صدر المكلية ، مصدر »[3] ؛ وعليه فالعبارة ليست من كلام أبي عبيد ؛ خاصة وأن ابن فارس - أيضاً - نسبها للأحمر من غير تعقيب[4] .

ولاشك أن العبارة غير مستقيمة وفيها إشكال ؛ فالباب معقودٌ للمصادر التي جاءت على: (فعَل) عنوان وتركيب العبارة لا يمكن حمله على التقديم والتأخير - كما ذهب إليه ابن سيده -؛ لمناقضة ذلك مع عنوان الباب؛ إذ حملها على المصدر عند الإسكان يخرجها عن إطار الباب .

---

(١) البيت لابن مقبل في ديوانه : ١٨٥ ، وهو مذكور في : تهذيب اللغة : ١٢ / ١٣٤ ، مقاييس اللغة : ٣ / ٣٣٧ ، مجمل اللغة : ٣ / ٢٦٣ ، ولسان العرب : ٣ / ٧ ، ٤ / ٢٢ .

(٢) المخصص : ٢ / ٤٥٩ .

(٣) الغريب المصنف : ٢ / ٦٨٨ .

(٤) مجمل اللغة : ١ / ٥٥٢ .

ولعل في العبارة سقطاً ؛ تقديره : صدرت عن الماء صدَراً : هو المصدر وهو الاسم ، فإن أردت المصدر - أي : خالصاً دون الاسم - جزمت الدال .

وبهذا التأويل الذي قادني إليه ذهني القاصر ، تستقيم العبارة - من وجهة نظري - بعد أن انتفى - سابقاً - الاعتراض عن أبي عبيد .

وأبو عبيد يدرك تماماً الفرق بين المصدر واسم المصدر ، حيث نصّ على قاعدة إسكان العين عند إرادة المصدر قبل ذلك بصفحات[١] ، وأوردها في غير موضع من كتبه[٢] .

والحاصل أن اعتراض ابن سيده هذا غير مسلّم : عبارة ومضموناً ؛ لما تقدم ، والله أعلم .

المسألة الثالثة : الاعتراض في التصنيف :

قال ابن سيده : « نُقل في باب : (أسماء المصادر التي لا يشتق منها أفعال) عن أبي عبيد عدة ألفاظ منها : وامرأة حصان .

قال أبو علي : غلط أبو عبيد في إدخاله (امرأة حصان) تحت هذه الترجمة ؛ لأنه يقال : حصنت المرأة [ثم أعاد ابن سيده النقل عنه لألفاظ أخرى ، ومنها :] وعاقر بينة العقر ، وقد عقرت تعقُر وعقرت تعقَر عقاراً .

قال أبو علي : وقد أساء في هذا الموضع أشد من تلك الإساءة ، لأنه صرّح هنا بتصريف الفعل فهذا خلاف ما عليه العقد »[٣] .

وفيما ذكره ابن سيده : الإشارة إلى اعتراضين :

الأول : الاستدراك على أبي عبيد بأن المصدر (حصان) له فعلٌ من لفظه .

الثاني : الخطأ في التصنيف ؛ بالتصريح بما البابُ معقود على خلافه .

وأما الأول فهو صحيح ، كما ذكر ابن سيده[٤] .

---

(١) الغريب المصنف : ٢ / ٦٨٥ .

(٢) ينظر : غريب الحديث لأبي عبيد : ٢ / ٢٩١ ، ٤٢٨ ، وينظر : شمس العلوم لنشوان : ١٠ / ٦٥٥٠ .

(٣) المخصص : ٤ / ٣٣٦ - ٣٣٧ .

(٤) ينظر : لسان العرب : ٢ / ١٠٠ - ١٠١ .

وأما الثاني فهو أيضاً صحيح ؛ فقد أورد ذلك أبو عبيد في « الغريب المصنف »[١] ، ولم يتبين لي توجيه ذلك ، إلا على أنه من السهو الذي قلّما يسلم منه الإنسان .

خاصة وأن الاهتمام بجمع الغريب قد يطغى - أحياناً - من أبي عبيد على الجانب التصنيفي والتنظيمي ، كما تقدمت الإشارة إليه في المبحث الأول من الفصل الثالث من هذا الباب .

المسألة الرابعة : صيغة المفعول لا يعبر بها عن الفاعل :

اعترض ابن سيده أبا عبيد في موطنين من كتابه « المحكم » ، بتقريره الرأي عنوان المسألة حيث قال في الموطن الأول: « والمشناء على مثال (مفعال) : الذي يبغضه الناس ، عن أبي عبيد ، وليس بحسن ؛ لأن المشناء صيغة فاعل ، وقوله : الذي يبغضه الناس ، في قوة المفعول ، حتى كأنه قال : المشناء المُبغض ، وصيغة المفعول لا يعبر بها عن صيغة الفاعل »[٢] .

وما عزاه لأبي عبيد إنما هو من قول شيخه أبي عبيدة حيث قال في « الغريب المصنف » : « وقال أبو عبيدة : المشناء على مثال (مفعال) : الذي يبغضه الناس »[٣] .

وقد التبس كلام ابن سيده على ابن منظور ؛ لعدم فصله بين قول أبي عبيد واعتراض ابن سيده ، فنسب لأبي عبيد نصّ كلام ابن سيده كاملاً ولم يعقب على ذلك[٤] .

وأما الموطن الثاني فقال فيه : « قال أبو عبيد : المشوف : الهائج ، ولا أدري كيف يكون الفاعل عبارة عن المفعول » .

ثم أتبع ذلك باستدلال أبي عبيد ببيتٍ للبيد[٥] .

وما نسبه ابن سيده لأبي عبيد أورده في « الغريب المصنّف » قولاً لأبي عمرو ؛ وعقّبه

---

(١) الغريب المصنف : ٢ / ٦٨٦ - ٦٨٧ .

(٢) المحكم : ٨ / ٨٩ .

(٣) الغريب المصنف : ١ / ٧٦ .

(٤) لسان العرب : ٣ / ٤٧٧ .

(٥) المحكم : ٨ / ١٢٧ .

بقوله: « قال أبو عبيد : المشوف بالشين والسين جميعاً ، وأكثر حفظي بالسين ... »[١] .

وقد تكرر التباس ذلك على ابن منظور فنسب - من غير تعقيب - لأبي عبيد كلام ابن سيده في هذا الموطن أيضاً[٢] ؛ للسبب نفسه .

قلتُ : وبهذا يتبين أن تعقب ابن سيده إنما هو في حقيقته تعقب على أبي عبيدة في الموطن الأول ، وعلى أبي عمرو في الموطن الثاني .

وهو اعتراض غير مسلّم من وجهين :

لخلوه من الدليل ، ولمجيء ذلك عن العرب وعلى سننها .

المسألة الخامسة : الياء لا تكون أصلاً في بنات الأربعة :

ذكر ابن سيده في خطبه كتابه « المحكم » - في معرض الإشارة إلى مزالق بعض العلماء - ، حيث قال : « وأي شيء أدل على ضعف المُنّة وسخافة الجُنّة من قول أبي عبيد في كتابه « المصنّف » : العِفْرية مثال (فِعْلِلَه) ؛ فجعل الياء أصلاً .

والياء لا تكون أصلاً في بنات الأربعة »[٣] .

وقد كرر اعتراضه هذا في كتابه « المخصص » - بعبارة أقل حدّة - حيث قال - بعد أن نسب الاعتراض لأبي إسحاق - : « وقال أبو إسحاق : وقد أساء أيضاً في قوله : العفرية مثال « فعلله » ؛ لأنه جعل الياء أصلاً ، وذلك غلط ؛ لأن الياء في مثل هذا لا تكون إلا زائدة .

يعني : أن الياء لا تكون أصلاً في بنات الأربع ، وهذا من الأبنية التي تلزمها الهاء بعد الزيادة »[٤] .

قلتُ : ولم يتبين لي من « أبو إسحاقَ » هذا ؟ ؛ فقد فتشت في مصادر ابن سيده في « المخصص » ، فلم أجد من بينها من يكنى بأبي إسحاق ، كما أنني لم أجد له نقلاً عن أبي

---

(١) الغريب المصنف : ٢ / ٨٥٦ .

(٢) لسان العرب : ٣ / ٤٩٢ .

(٣) المحكم : ١ / ٣٣ ، وينظر : لسان العرب : ٤ / ٣٧٤ .

(٤) المخصص : ١ / ٨١ .

إسحاق الزجاج في « المخصص » ، ولم تتكرر - فيما وقفت عليه - هذه النسبة .

وأما « المحكم » الذي أورد فيه عن الزجاج فلم يذكر هذا الاعتراض في موضعه ، أي : عند حديثه عن هذه اللفظة[١] ، ولعله اكتفى بإيراد ذلك في خطبة الكتاب .

ويدفع احتمال أن تكون خطأ مطبعياً ، صوابه : قال : أبو الحسن ؛ تعقيب ابن سيده بتفسير للنص .

وأما أساس المسألة ، ففيما أورده أبو عبيد دفعٌ للاعتراض عليه ؛ حيث قال : « وقال أبو زيد : العفريه مثال (فعْلله) .

قال أبو الحسن : هي (فعلية) »[٢] .

وفي الحاشية : وفي زيادة من النسخة « ز » : والمقصود الأخفش الأوسط سعيد بن مسعدة النحوي[٣] .

والحاصل أن اعتراض ابن سيده على أبي عبيد ، إنما هو في حقيقته اعتراض على أبي زيد .

وأما أبو عبيد فيظهر عدم تسليمه لأبي زيد ؛ بدليل تعقيبه برأي الأخفش ، وختْمه به إشارةً إلى القبول ؛ كما يفهم هذا من سياق الإيراد ؛ وبه ينتفي الاعتراض عن أبي عبيد ، وهو أصل إيراد هذه المسألة .

ومما يدل - أيضاً - على أن هذه المسألة - موطن الاعتراض - قد سبقت زمن أبي عبيد ، ما حكاه الإمام السخاوي عن الجرمي ، حيث قال : « عفريه قال بعضهم ووزنه (فعلله) .

قال الجرمي : وهذا غلط ، إنما هو (فعليه) »[٤] .

والجرمي - كما هو معلوم - من طبقة أبي عبيد ، وقد أخذ عن الأخفش وعن أبي زيد[٥] ، وتغليط الجرمي - وهو الآخذ عنهما - يدل على أن القول سبق زمن أبي عبيد ؛ وبه ينتفي الاعتراض بوجهٍ آخر مؤيِّدٍ لما تقدم .

---

(١) ينظر : المحكم : ٢ / ١١٤ - ١١٩ .

(٢) الغريب المصنف : ١ / ٤٥ .

(٣) المصدر نفسه .

(٤) سفر السعادة : ١ / ٣٧٢ .

(٥) ينظر : إنباه الرواة : ٢ / ٨٠ .

وأما أصل المسألة نفسها ، فيظهر تسليم أبي عبيد لما ذكره ابن سيده ؛ بناءً على ما نقله ابن فارس عن أبي عبيد في لفظ آخر مشابه ، نصّ أبو عبيد على زيادة الياء فيه[١] .

وهو المقرر عند الصرفيين[٢] ؛ بناءً على القاعدة الصرفية التي تنص على أن أحرف العلة - ومن ضمنها الياء - متى كانت واحدة منهن مع ثلاثة أحرف أصول فصاعداً ، ولم يكن هنالك تكرير ، فلا تكون إلا زائدة ، عُرف الاشتقاق أو لم يُعرف ، وذلك بحكم الاستقراء[٣] .

خاصة وأن الكوفيين - إضافة إلى ما تقدم - يرون أن كل اسم زادت حروفه على ثلاثة أحرف ففيه زيادة ، خلافاً للبصريين[٤] .

وأبو عبيد - كما سيأتي - كوفيُّ المذهب ، وفي ذلك دَفْعٌ للاعتراض من أكثر من وجه ، والله أعلم .

المسألة السادسة : الدلالة : بين المعنى والاشتقاق :

وفي إطار السياق المتقدم نفسه ، قال ابن سيده : « ... ومن استشهاده بقول الهذلي :

لحقّ بني شغارة أن يقولوا لصخر الغيّ ماذا تستبيث[٥]

على النبيثة ، التي هي : كناسة البئر .

وهيهات الأرويّ من النعام الأربد ، وأين سهيل من الفرقد ؟

النبيثة من « ن ب ث » ، وتسشبيث من « ب ي ث » ؛ يقال : بثت الشيء بَوْثاً ، وبثته بيثاً: إذا استخرجته »[٦] .

---

(١) ينظر : مجمل اللغة : ١ / ٥٦٣ .

(٢) ينظر : الكتاب : ٢ / ٣٢٥ ، ٣٣٧ ، ٣ / ١٦٤ ، المتع : ٢٠٢ ، ٢٨٧ ، الارتشاف : ١ / ٢٢٠ ، سفر السعادة : ١ / ٢٩٠ .

(٣) شرح الملوكي : ١٢٢ - ١٢٤ .

(٤) ينظر : الإنصاف : ٢ / ٧٩٣ - ٧٩٥ [م ١١٤] .

(٥) البيت لأحد الهذليين ، اختلف في تحديد اسمه ، ينظر : شرح أشعار الهذليين : ٢٦٤ ، تهذيب اللغة : ١٥ / ١٥٩ ، لسان العرب : ١ / ٢٧٦ ، ٦ / ١٢٥ .

(٦) المحكم : ١ / ٣٤ ، وينظر : لسان العرب : ٦ / ١٢٥ .

وهذه المسألة - على فرض صحتها - لا تستدعي كل هذا التحامل وهذه النبرة المتعالية ، فلقد كان ابن سيده شديد الاعتداد بنفسه ، كما نقل ذلك عنه .

وقد خفّت نبرة هذا الاعتراض في « المخصص » كما هي العادة ، حيث قال : « وربما استشهدوا على كلمة من اللغة ببيت ليس فيه شيء من تلك الكلمة ، كقول أبي عبيد : [وذكر شطر البيت] ..

وإنما النبيثة كلمة صحيحة ... وتستبيث كلمة معتلة »[1] .

قلتُ : وسياق إيراد أبي عبيد ينفي عنه هذا الاعتراض أيضاً ؛ حيث قال في « الغريب المصنف » : « قال أبو زيد : نثلت البئر أنثلها نثلاً : إذا أخرجت ترابها ، واسم ذلك التراب النثيلة والثلّة .

وقال أبو الجراح : هي ثلّة البئر ونبيثتها ، وأنشد للمثلم [.. وأورد البيت وعقبه بقوله :] أي : تستخرج »[2] .

حيث إن الاستشهاد من أبي الجراح ، وليس من أبي عبيد ، وهو - فيما أحسب - استشهادٌ مستقيم ؛ فالعبارة فيها لفظان لمعنى واحد : الثلة والنبيثة .

والاستشهاد - في ظني - جاء على المعنى العام وليس على الاشتقاق - كما اعترضه ابن سيده - ؛ لتعدد الألفاظ ؛ فمجيؤه لمعنى الاستخراج ، وليس لما ذكره ابن سيده .

إضافة إلى أن تفسير أبي عبيد الذي عقّب به البيت يؤيد ذلك ؛ فتفسيره لـ « تستبيث » بقوله : أي تستخرج ، فيه إشارة إلى أنه أورده من باب تجانس المعنى وليس الاشتقاق ؛ إذ لو كان الهدف من الإيراد : الاشتقاق - دون المعنى ، الذي أراد الإشارة إلى اتحاده - لما احتاج إلى تفسيره بقوله : أي : تستخرج .

وأبو عبيد - كما ثبت فيما تقدم - من أصحاب النظرة الشاملة ؛ وأصحاب هذه النظرة قد يُجابهون بمخالفتهم للصنعة النحوية - قبل التأمّل - والتي من ضمنها هنا : تحكُّم الاشتقاق الصرفي .

---

(١) المخصص : ١ / ٣٦ .

(٢) الغريب المصنف : ١ / ٤٥٥ .

المسألة السابعة : الخلاف في الميزان الصرفي :

قال ابن سيده : « وطريق مئتاء : عامر واضح ، هكذا رواه ثعلب بهمز الياء من (ميتاء) قال : وهو (مفعال) من أتيت .

ورواه أبو عبيد في « المصنف » بغير همز ، ذكره في باب (فعلاء) ، وهذا سهوٌ منه ، لأن الاشتقاق يؤذن بغير ذلك ؛ إذ معنى الإتيان قائم فيه ، ولا يجوز أن يكون (ميتاء) بغير همز (فيعالاً) ؛ لأن (فيعالاً) من أبنية المصادر ، و (ميتاء) ليس مصدراً ، إنما هو صفة .

فالصحيح فيه إذن ما رواه ثعلب وفسّره .

وقد كان لنا أن نقول : إن أبا عبيد أراد الهمز فتركه ، إلا أنه عقد الباب بـ(فِعْلاء) ففضح ذاته وأبان هناته »[1] .

وقد حاول ابن سيده أن يخفف حدة الاعتراض ، باللجوء إلى محاولة إيجاد مخرج للاعتراض ، على جهةٍ تكون فيها المحاولة حجةً له في اعتراضه - وهي طريقة من طرائق إلزام الحجة للمُعارض - إلا أنه رفع وتيرة الاعتراض ؛ حيث ختم كلامه بما لا داعي له .

وقد نقل عنه ابن منظور اعتراضه بنصّه ، دون تعقيب[2] .

وفيما أورده ابن سيده ثلاثة أمور :

الأول : تقرير أن (فيعالاً) من أبنية المصادر دون الصفات ، وهو صحيح كما قرر ذلك ابن عصفور[3] .

الثاني : إثبات أن الهمز أصليٌّ في هذه الكلمة ووزنها (مفعال) .

الثالث : الاعتراض على أبي عبيد ، من ثلاثة أوجه :

ما تقدم أولاً وثانياً ، إضافة إلى تخطئته في التصنيف

---

(١) المحكم : ٩ / ٥٤٦ .

(٢) لسان العرب : ١ / ٣٦ - ٣٧ .

(٣) ينظر : الممتع : ٨٩ .

والذي في « الغريب المصنف » نصه : « المِيتاء الطريق العامر .

قال بعضهم : ميتاء (مفعال) ، وليس باسم إنما هو نعت »[١] .

وفي إيراد أبي عبيد ما يدفع عنه جزءًا كبيرًا من اعتراض ابن سيده ، الذي حجب تعقيب أبي عبيد بقوله : « قال بعضهم ... إلخ » .

وفي الختم بقوله : « وليس باسم إنما هو نعت » إشارة إلى أن الأمر الأول الذي تقدم غير خافٍ عنه .

المسألة الثامنة : نزع الخافض :

نقل ابن سيده عن أبي عبيد العديد من الأفعال التي تتعدى مرة عن طريق الجار ومرة بدونه مسلماً له ، حيث ذكر ذلك في « المخصص » ضمن باب (ما يصل إليه الفعل بغير توسط حرف جر بعد أن كان يصل إليه بتوسطه)[٢] .

ولم يعترض على أبي عبيد في شيء من ذلك إلا في موضع واحد أشار إليه إشارة لا تصريحاً حيث قال : « وقد أدخل أبو عبيد في هذا الباب : شبعت خبزاً ولحماً ، ومن خبز ولحم ، ورويت ماءً ولبناً ، ومن ماء ولبن .

وليس من هذا الباب ؛ لأن هذا الباب إنما نذكر فيه ما كان خارجاً من حيز التمييز ، وكان منتصباً بإيصال الفعل إليه بعد إسقاط الوسيط ... إلخ »[٣] .

ويظهر من هذا أن إدراج المنصوب على التمييز لا يدخل ضمن إطار الباب ، ولم يصرح بالاعتراض ، وإنما أشار إليه بقوله : « لأن هذا الباب إنما نذكر فيه .. إلخ » مبينا منهجه في الإيراد بطريقة تقتضي الاعتراض .

وما عزاه لأبي عبيد صحيح[٤] ، إلا أنه يعتذر لأبي عبيد بأنه عنون هذا الباب الذي أورد

---

(١) الغريب المصنف : ١ / ٥٥١ - ٥٥٢ .

(٢) المخصص : ٤ / ٢٤٣ - ٢٤٨ .

(٣) السابق : ٤ / ٢٤٥ .

(٤) الغريب المصنف : ٢ / ٦٩٥ .

ذلك ضمنه بقوله : (باب إدخال الصفات وإخراجها)[١] .

ولم يقْصره على التعدية بنزع الخافض ؛ ولـذا حُـقّ لـه إيـراد التمـيز ، مـن غـير أن يشـمله الاعتراض المفهوم من عبارة ابن سيده ، والله أعلم .

المسألة التاسعة : صيغة " فعالِ " بين البناء والإعراب :

نقل ابن سيده في « المخصص » العديد من الألفاظ المعدولة عن أبي عبيد[٢] ، واعترضـه في صحة عبارة نقلها عنه ، حيث قال : « وحكى : انصبّت من طمارِ : يعني المكان المرتفـع ، مجـرى وغير مجرى ، هذه حكايته ، وقد أساء ؛ إنما وجهه : مبني وغير مجرى » .

ثم عقب ذلك بأن نقل عنه أربعة شواهد على هذا اللفظ[٣] .

واعتراض ابن سيده غير مقبول ؛ لأن ما عزاه لأبي عبيد غير دقيق حيث قـال أبـو عبيـد في باب (فعال) : « وانصبّت عليه من طمار : وهو المكان المرتفع ... [ثم أورد شاهداً على ذلك ، وبعده قال :] ... وقال الكسائي : من طمارِ ومن طمارِ مجرى وغير مجرى »[٤] .

والذي يظهر أن ابن سيده قد وهم ، فألحق أول الكلام بآخره ، هذا من وجه .

ومن وجه آخر : فالبناء لا يقابله المنع من الصرف .

ومن وجه ثالث : فعبارة الكسائي - وليس أبا عبيد - واضحة ، لا يمكن الاعـتراض عليـها من حيث صحة العبارة .

وسبيل الاعتراض الأوحد : من حيث الحكم النحوي لصيغة (فعال) : بناءً أو إعراباً .

وأبو عبيد بريءٌ من هذا الاعتراض ، إضافة إلى أن أبا عبيد قد عقد بابين لصيغـة (فعـالِ) أحدهما بالتنوين [أي : الإجراء] ، والآخر بالمنع منه ، مما يشير إلى مذهبـه ، أي : أنـها ليسـت من الصيغ المبنيَّة عنده ، وعليه فاعتراض ابن سيده غير مقبول جملةً وتفصيلاً .

---

(١) الغريب المصنف : ٢ / ٦٩٥ - ٦٩٦ .

(٢) المخصص : ٥ / ١٧٢ - ١٧٧ .

(٣) السابق : ٥ / ١٧٧ .

(٤) الغريب المصنف : ١ / ٥٣٩ - ٥٤٠ .

تتمة :

اعترض ابن سيده على أبي عبيد في تركيب عبارة في الصفحة نفسها[١] ، والعبارة للأموي وليست لأبي عبيد[٢] ، والكلام فيه كسابقه .

المسألة العاشرة : جمع " فَعول " على " فُعول " :

قال ابن سيده : « وأما قول أبي عبيد : وجمع العَذوب عُذوب ، فخطأ ؛ لأن (فَعُولا) لا يكسّر على (فُعُول) .

نصّ على ذلك في « المحكم » [٣] ، ولم يورده في موضعه من « المخصص » [٤] .

وقد نقل عنه هذا الاعتراض ابن منظور بعبارة تختلف نصّاً لا معنىً عما في « المحكم » [٥] .

قلتُ : واعتراض ابن سيده يحتاج إلى توقف - لإيراد نص قول أبي عبيد - قبل الحكم عليه : رفضاً أو قبولاً .

ونصُّ ما أورده أبو عبيد في « الغريب المصنف » : « والعاذب مثل العَذوب ، وجمع العَذوب عُذوب .

قال أبو عبيد : ولم أسمع (فَعُولاً) يجمع على (فُعُول) في كلامهم » [٦] .

والذي يظهر من حكاية أبي عبيد وتعقيبه : أنه غير راضٍ عن القول الذي اعترضه ابن سيده ؛ بدلالة الحكم الذي ختم به ، بصيغة تفيد التعجب والإنكار ؛ وعليه فلا يصح أن يُنسب ذلك على أنه قول لأبي عبيد ، كما صنع ابن سيده .

ولذا فاعتراض ابن سيده لا يشمل أبا عبيد .

وكان من الأجدر بابن سيده أن يشير إلى ما ختم به أبو عبيد نفسه ، بدلاً من الاعتراض

---

(١) المخصص : ٥ / ١٧٧ .
(٢) الغريب المصنف : ١ / ٥٤١ .
(٣) المحكم ٢ / ٨٤ .
(٤) المخصص : ٢ / ٤٤٢ - ٤٤٧ .
(٥) لسان العرب : ١ / ٢٦٠ .
(٦) الغريب المصنف : ١ / ٢٩٠ .

الذي لا يثبت عند التحقيق ، أو أن يشير إلى أن ذلك حكايةً لأبي عبيد وليست قولاً له كما ذكر .

وقد اكتفى ابن منظور بإيراد اعتراض ابن سيده على أبي عبيد من غير تعقيب ؛ مكتفياً بما أورده ابن سيده[١] .

المسألة الحادية عشرة : جمع على حذف الزوائد :

قال ابن سيده : « والجرل : المكان الصلب ....

وأما قول أبي عبيد : أرض جرلة ، وجمعها أجرال ، فخطأ ، إلا أن يكون هذا الجمع على حذف الزوائد .

والصواب البيّن أن يقول : مكان جَرِل ؛ لأن (فَعِلا) مما يكسّر على (أفعال) اسماً وصفة »[٢] .

وقد نقل ذلك عنه ابن منظور من دون تعقيب[٣] .

وأما أبو عبيد فقد أورد ذلك إلا أنه استشهد ببيت لجرير ، قال أبو عبيد في « الغريب المصنف » : « أرض جرلةٌ وجمعها : أجرال ، قال جرير[٤] :

من كل مشترف وإن بعد المدى ضرمِ الرقاق مناقل الأجرال[٥] »

ويلحظ أنه أورد للجمع شاهداً ، وهو مالم يشر إليه ابن سيده ؛ وإيراد الشاهد - كما هو معلوم - فيه تأييدٌ للقول وتدعيم .

وفي تخطئة ابن سيده لأبي عبيد ثم الاستدراك باحتمال قبول ذلك على حذف الزوائد ، نظرٌ ؛ لأن التخطئة حكم كليٌّ عام ، والاستدراك بقبول ذلك من وجهٍ حكم خاصٌّ ، يناقض

---

(١) لسان العرب : ١ / ٢٦٠ .
(٢) المحكم : ٧ / ٣٧٦ .
(٣) لسان العرب : ١ / ٤١١ .
(٤) ديوان جرير : ٤٦٨ .
(٥) الغريب المصنف : ١ / ٣٨٠ .

ذلك العموم ؛ الذي دائرته أوسع ، كما هو معلوم .

ومراد ابن سيده بحذف الزوائد : حذف تاء التأنيث ؛ لأنه عند الجمع مع وجودها لا يتأتّى هذا الجمع كما قرر ذلك علماء الصرف[١] ؛ وعليه ففي تأويل ابن سيده نظرٌ من وجه آخر ؛ لأن حذف التاء لم ينص أحد - فيما أعلم - على أنه من باب حذف الزوائد .

وقول أبي عبيد مقبول عند سيبويه[٢] ؛ وعليه فالاعتراض مندفع من أكثر من وجه .

وما ختم به ابن سيده كلامه سليمٌ لا إشكال في قبوله ، لكن لا على جهة الاعتراض على أبي عبيد .

تتمة :

قال ابن سيده عند (إذا بلغ الرجل أشده ، بمعنى : إذا اكتهل) : « قال أبو عبيد : واحدها شدٌّ في القياس ، ولم أسمع لها بواحد .

وقال سيبويه : واحدتها شدّة ، كنِعمْة وأنعم .

وقال ابن جني : جاء على حذف التاء » .

وقد أتبع ذلك بإيراد موافقة السيرافي لرأي أبي عبيد[٣] .

ويلحظ من التعقيب بقول سيبويه الاستدراكُ على أبي عبيد ؛ والاستدراك صورة من صور الاعتراض ؛ كما تقدم في الباب الأول .

وقول أبي عبيد قرره في « الغريب المصنف »[٤] ، وعزته بعض المصادر للكسائي[٥] ، والبعض الآخر للفراء[٦] .

وقد علق أبو علي الفارسي على قول أبي عبيد - مرتضياً قوله - بأن في قوله : « وضع الواحد موضع الجميع »[٧] .

---

(١) ينظر : التكملة : ٤٢٢ - ٤٢٩ .

(٢) ينظر : الكتاب : ٣ / ٥٨٢ ، ٥٨٨ ، ٥٩٦ .

(٣) المحكم : ٧ / ٦٠٧ - ٦٠٨ .

(٤) الغريب المصنف : ١ / ١٢٠ .

(٥) مجاز القرآن : ٢ / ٩٩ .

(٦) المذكر والمؤنث لابن الأنباري : ١ / ٥٩٨ ، الوسيط الواحدي : ٢ / ٣٣٧ ، تفسير الرازي : ١٣ / ٢٢٤ .

(٧) البصريات : ١ / ٣٥٩ - ٣٦٠ .

وهو نص نحوي نادر من النصوص اللغوية التي نقلها أبو علي الفارسي عن أبي عبيد في « المسائل البصريات » .

وقد ذكر النحاس في « شرح القصائد » قول أبي عبيد في مقابل قول سيبويه دون تعقيب[١] .

والخلاف في مثل هذا سهل ، لا يوجب تخطئة ؛ ولذا اختتمت هذه المسألة بهذه التتمة ، التي لم أفردها في مسألةٍ مستقلة ؛ بناءً على هذا .

المسألة الثانية عشرة : جمع " فَعْله " على " فِعَال " :

قال ابن سيده : « وأما قول الشاعر :

يالك من تمر ومن شيشاء ينشب في المسعل واللهاء[٢]

... فقد زعم أبو عبيد : أنه جمع (لهاً) على (لهاءٍ) .

قال ابن سيده : وهذا قول لا يعرج عليه ، ولكنه جمع لهاةٍ ، كما بينا ؛ لأن (فعله) يكسر على (فِعال) ، ونظيره ما حكاه سيبويه من قولهم : أضاةٌ وإضاءٌ .

قال ابن سيده : وإنما أومأنا إلى شرح هذه المسألة هاهنا ؛ لذهابها على كثير من النظّار »[٣] .

وما عزاه لسيبويه صحيح[٤] ، وهو مقرر عند العلماء[٥] .

وأما اعتراضه على أبي عبيد - وإن كان صحيحاً - ففيه نظر من وجهين :

الأول : لأن أبا عبيد رواه بصيغة تضعيف .

الثاني : لأن أبا عبيد حمله على جمع الجمع ، وليس على الجمع .

---

(١) شرح القصائد : ٢ / ٣٧ .

(٢) الرجز لأبي مقدام الراجز في سمط اللآلي : ٨٧٤ ، شرح الأشموني : ٣ / ٦٥٩ ، المقاصد النحوية : ٤ / ٥٠٧ ، وبغير نسبة في تهذيب اللغة : ٦ / ٤٣٠ ، لسان العرب : ٢ / ٤٠ ، ٣ / ٥٠١ ، ٥ / ٥٣٢ .

(٣) المحكم : ٤ / ٤٢٤ ، وينظر : لسان العرب : ٥ / ٥٣٢ .

(٤) الكتاب : ٢ / ١٨٨ .

(٥) ينظر : الأصول لابن السراج : ٢ / ٤٤٠ .

وسيأتي تفصيل الكلام على جمع الجمع في مسألة مستقلة في هذا الفصل .

ونصّ ما أورده في « الغريب المصنف » - تعقيباً على البيت - : « واللـهاء مقصـور احتـاج إليه فمده ، ويُروى : اللهاء ممدود جمع لها ، مثل : الإضاء جمع أضاً ، والأضاً جمع أضاةٍ »[١] .

تتمة :

قال الألوسي في كتـاب « الضرائـر » : « والبيـت شـاهد علـى مـد المقصـور ضـرورة عنـد الكوفيين وابن ولاد وابن خروف »[٢] .

قلتُ : ويحمل بداية قول أبي عبيد على موافقته للكوفيين ، كما نصّ عليه الألوسي .

المسألة الثالثة عشرة : استظهار ابن سيده :

قال ابن سيده : « فأما قولهم : « أبناؤهـا أجناؤهـا » ، فزعـم أبـو عبيـد أن أبنـاء جمـع بـانٍ وأجناء : جمع جانٍ ، كشاهد وأشهاد ، وصاحب وأصحاب .

وأراهم لم يكسّروا (بانياً) على أبناء ، ولا (جانياً) على أجناء إلا في هذا المثل »[٣] .

وفي إيراد ابن سيده اعتراض ضمني على مـا ذكـره أبـو عبيـد ؛ لقصـر ذلـك علـى المثـل ، والأمثال لها أحكام سماعية - كما هو معلوم - كالضرائر .

وقد أورد ابن منظور هـذا الاعـتراض ؛ ولم يكتـف بذلـك الإيـراد - كعادتـه - بـل عقبـه بالإشارة إلى أن هذا الاعتراض للجوهري ، مـورداً تعقُّـب ابـن بـري لـه ؛ الـذي قـرّر أن هـذا الرأي - أي : رأي أبي عبيد - موافقٌ لمذهب البصريين[٤] .

وقد اكتفيت بالعزو في هذه المسألة لما أورده ابن منظور ، ففيه غُنية وتفصيل .

ولم أجده في « الغريب المصنف » ، ولا في « غريب الحديث » ، ولا في « كتاب الأمثال » .

---

(١) الغريب المصنف : ١ / ٤٨٤ - ٤٨٥ .

(٢) الضرائر : ١٢٦ .

(٣) المحكم : ٧ / ٥٠٧ .

(٤) ينظر : لسان العرب : ١ / ٤٧٥ .

المسألة الرابعة عشرة : الحكاية عن الكسائي :

قال ابن سيده : « قال أبو عبيد : البناء المشيّد المطول .

وقال الكسائي : المشيد للواحد ، والمشيّد للجميع ، حكاه أبو عبيد عنه .

والكسائي يجلُّ عن هذا »[١] .

وقد أورد ابن منظور هذا الاعتراض ، وعقبه بقوله : « وحكى الجوهري أيضاً قول الكسائي في أن المشيد للواحد ، والمشيدّ للجمع .

قال ابن بري : هذا وهم من الجوهري على الكسائي .... إلخ » .

وكلام ابن بري طويل في بيان ذلك[٢] .

وأما اعتراض ابن سيده على أبي عبيد فلعله قد اعتمد على نسخة من « الغريب المصنف » فيها سقط وتصحيف ، والنسختان أثبتهما الدكتور محمد المختار العبيدي[٣] .

ونصّ ما في « الغريب المصنف » : « وقال الكسائي : مشيد للواحد ، وقال الله تعالى[٤] : ﴿ وَقَصْرٍ مَّشِيدٍ ﴾ ، والمشيّدة للجميع ، قال الله تعالى[٥] : ﴿ فِي بُرُوجٍ مُّشَيَّدَةٍ ﴾ »[٦] .

وقد أورد هاتين الآيتين علي بن حمزة في « التنبيهات » وعقب ذلك بقوله : « والكسائي أشرف من أن يجهل واحدة مشيدة ، وجمع مشيد » .

وقد تعقبه محقق الكتاب بأن أبا عبيد كذلك[٧] .

قلت : والاستدلال بالآيتين يبين العبارة على وجهها الصحيح ، وهو مقبول لا إشكال فيه .

وقد أشار إلى هذا الاحتمال ابن بري دون وقوفٍ منه على استشهاد أبي عبيد بالآيتين مع اختلاف النسخ ، حيث ذكر ذلك في معرض تعقبه للجوهري ، المشار إليه سابقاً .

وعليه فاعتراض ابن سيده على أبي عبيد غير مقبول ؛ لعدم إيراده قول الكسائي - الذي حكاه أبو عبيد - على وجهه الصحيح .

---

(١) المحكم : ٨ / ٩٨ .

(٢) ينظر : لسان العرب : ٣ / ٥٠٠ .

(٣) حاشية الغريب المصنف : ١ / ٢٦٤ - ٢٦٥ .

(٤) الحج : ٤٥ .

(٥) النساء : ٧٨ .

(٦) الغريب المصنف : ١ / ٢٦٤ - ٢٦٥ .

(٧) التنبيهات : ٢١٤ .

والعجب من ابن سيده كيف لم يورد الآيتين ، سواء أكانت من نصّ كلام الكسائي ، أم من تفسير أبي عبيد .

وفي هذا مزيدُ إظهار لتحامل ابن سيده على أبي عبيد ، عفا الله عن الجميع بمنّه وفضْله .

المسألة الخامسة عشرة : جمع الجمع :

اعترض ابن سيده أبا عبيد في تساهله في الحمل على جمع الجمع ، حيث قال : « وزعم أبو عبيد أن أضاً جمع أضاة ، وإضاء جمع أضاً ، وهذا غير قوي ؛ لأنه إنما يقضي على الشيء أنه جمع جمع إذا لم يوجد من ذلك بدّ ، فأما إذا وجد منه بدّا فلا ، ونحن نجد الآن مندوحة من جمع الجمع .... إلخ »[١] .

وهذه المسألة مما افتخر بها ابن سيده حيث قال في مقدمة الكتاب : « ومن غريب ما تضمنه هذا الكتاب ... التنبيه على الجمع المركب ، وهو الذي يسميه النحويون : جمع الجمع ، فإن اللغويين جمّا ... لا ينبهون على جمع الجمع »[٢] .

ومستند تضييق ابن سيده في جمع الجمع ، وجعله غير قياسي ، قول سيبويه في « الكتاب » : « ليس كل جمع يجمع »[٣] .

وقال الرضي في شرح « شافية ابن الحاجب » : « اعلم أن جمع الجمع ليس بقياس مطرد كما قال سيبويه وغيره »[٤] .

قلتُ : والتحقيق أن في المسألة خلافاً ؛ حيث أجاز المبرد ذلك في جموع القلة وركن إلى القياس[٥] ، كما ذكر ذلك أيضاً ابن السراج[٦] .

---

(١) المحكم : ٨ / ٢٥٥ ، وينظر : لسان العرب : ١ / ٨١ .
(٢) المحكم : ١ / ٣٩ .
(٣) الكتاب : ٢ / ٢٠٠ .
(٤) شرح الشافية : ٢ / ٢٠٨ .
(٥) المقتضب : ٢ / ٢٧٩ .
(٦) الأصول : ٢ / ٣٢ - ٣٣ .

ويفهم من كلام أبي على في « الحجة » جواز ذلك عنده مطلقاً - جموع قلّة أو كثرة - ، من غير تقييد بالسماع[١] .

وكلام ابن الشجري في « أماليه » يشير إلى أنه قياسيٌّ عند غير سيبويه[٢] .

وعليه فهذه المسألة فيها خلاف بين النحاة[٣] .

وقد جعلت بيان ذلك مقدمةً لتناول المسألة .

وأما رأي أبي عبيد - محل اعتراض ابن سيده - فما عزاه له ابن سيده صحيح ، قال في « الغريب المصنف » : « والأضاة : الماء المستنقع من سيل أو غيره ، وجمعها : أضاً ، وجمع الأضا : إضاءٌ ممدود »[٤] .

ونقله عنه صاحب « الدرر اللوامع »[٥] .

وقد حمل على جمع في أكثر من موضع من « الغريب المصنف »[٦] .

كما أنه حمل عليه في « غريب الحديث » في ثمانية مواضع .

ويظهر قياسه عنده في « غريب الحديث » بدليلين :

الأول : تساهله في الحكم به[٧] .

الثاني : حمل المشتبه عنده عليه[٨] ، ولو لم يكن قياسياً عنده لما صح ذلك الحمل ؛ لعدم قبول الحمل حينئذ على الذي مجاله السماع .

وصفوة القول : أن هذه المسألة من مسائل الخلاف ، جنح فيها أبو عبيد إلى أحد الرأيين ، وإن كان مخالفاً لسيبويه ؛ إذ لا تلزمه موافقة سيبويه ؛ نظراً لمذهبه الكوفي .

---

(١) ينظر : الحجة : ٦ / ٢٢٥ .

(٢) ينظر : أمالي ابن الشجري : ١ / ٤٣٥ ، ٢ / ٢٣٢ .

(٣) ينظر : الخزانة ١ / ٢٠٩ .

(٤) الغريب المصنف : ١ / ٤٤٦ .

(٥) الدرر اللوامع على همع الهوامع ، للشنقيطي : ٢ / ٥٠٩ .

(٦) ينظر : الغريب المصنف : ١ / ٢٩٠ ، ٣٥٦ ، ٤٨٥ .

(٧) ينظر : غريب الحديث : ١ / ٧٣ ، ٢٤٥ ، ٢٧٥ ، ٢ / ٢٣٨ ، ٢٨٤ ، ٤١٩ .

(٨) ينظر : السابق : ١ / ٣٣١ ، ٢٤٦ .

وآراء البصريّ ليست ملزمةً - في حد ذاتها - للكوفي ، كما هو معلوم ومقرر .

وعليه فاعتراض ابن سيده محل نظر من هذا الوجه .

وإطلاقه في مقدمة « المحكم » : « أن اللغويين جمّاً لا ينبهون على جمع الجمع » ، فيه نظر أيضاً ، ليس هذا مجال بسطه ، وتكفى الإشارة إلى إيراد أبي عبيد له ، والتنبيه عليه في مواضع عديدة ، والله أعلم .

المسألة السادسة عشرة : من أحكام النسب :

قال ابن سيده : « ووتد واتد : ثابت ، ذهب أبو عبيد إلى أنه من باب : شعر شاعر على النسب .

وعندي أنه على : وتَد ، كما تقدم [أي بمعنى : ثبت] وإنما يحمل الشيء على النسب إذا عُدم الفعل »[(١)] .

وقد نقل هذا الاعتراض ابن منظور ، وأضاف على قول ابن سيده : « .. ، فإذا أمرت قلت : تِدْ وتَرَك »[(٢)] ، وهي إضافة ليست في النسخة المطبوعة من « المحكم » .

كما أن ما نسب إلى أبي عبيد لم أجده في مظانه من « الغريب المصنف »[(٣)] ، ولم يورد ذلك - حسب بحثي القاصر - في « غريب الحديث » .

والذي وقفت عليه هو ما حكاه في « الغريب المصنف » نقلاً عن أبي الجراح : « وتدت الوتد أتده وتداً » ، ذكر ذلك في باب (نوادر الفعل)[(٤)] .

وإيراد أبي عبيد هذا فيه ردٌّ على جزء من اعتراض ابن سيده ؛ إذ أبو عبيد مدرك أن الفعل غير معدوم ؛ ولذا أورده في باب (نوادر الفعل) .

وأما أصل المسألة محلّ الاعتراض ، إن سُلِّمت نسبة ذلك لأبي عبيد ، فهو غير مسلّم

---

(١) المحكم : ٩ / ٤١٤ .

(٢) لسان العرب : ٦ / ٣٩٤ .

(٣) الغريب المصنف : ١ / ١٢٧ - ١٣٢ ، ٢٦١ - ٢٧٩ .

(٤) السابق : ١ / ٣٦٢ .

لابن سيده ؛ إذ إن هذا الباب لم يُشترط فيه عدم الفعل كما ذكره ابن سيده ؛ فلم يشترطه سيبويه ولا المبرد[١] .

وقد أورده ابن السراج في باب ما غُير في النسب وجاء على غير القياس ؛ عند إرادة المبالغة[٢] ، كما ذكر ذلك أيضاً غيره من النحاة[٣] .

ويظهر لي أن ابن سيده من المتحاملين على أبي عبيد ؛ والتحامل قد يؤدي إلى المسارعة في الاعتراض دون تريّث أو تبصّر .

المسألة السابعة عشرة : الفعل المقلوب لا مصدر له :

أورد ابن سيده اعتراضه على أبي عبيد في هذه المسألة في موضعين : أحدهما في « المخصص » ، والثاني في « المحكم » .

أما الأول منهما : فقد نقل عن أبي زيد قوله : « دقمت أدقُمه وأدقِمه دقماً ، وأدقمته كسرت أسنانه ، ودمقته أدمقه دمقا » .

وعقبه بقوله : « ظنه أبو عبيد من المقلوب ، وهو خطأ ؛ لأن الأفعال المقلوبة لا مصادر لها »[٤] .

قلتُ : وما عزاه لأبي عبيد غير مسلّم ؛ قال أبو عبيد في (باب المقلوب) من « الغريب المصنف » : « قال أبو زيد : دقمت فاه ودقمته إذا كسرت أسنانه »[٥] .

ولم يذكر لذلك - فيما حكاه - مصدراً ، ولا أدري من أين أتى ابن سيده بهذا الحكم على أبي عبيد ؛ فإن كان من فهم ابن سيده فهو غير مقبول ، وإن كان من نصّ كلام أبي عبيد فهو غير موجود ؛ لانتقاله إلى فعل آخر .

وإيراده المصدر حكايةً عن أبي زيد ، لا تُلزم أبا عبيد ، الذي لم يحك عنه المصدر .

---

(١) ينظر : الكتاب : ٢ / ٩١ ، المقتضب : ٣ / ١٦٣ .

(٢) الأصول : ٣ / ٨٤ .

(٣) ينظر : أمالي ابن الشجري : ١ / ١٠٤ - ١٠٨ .

(٤) المخصص : ١ / ١٣٠ .

(٥) الغريب المصنف : ٢ / ٦٤٧ .

وسيأتي في الختام بيان رأي أبي عبيد في أصل هذه المسألة .

وأما الموضع الثاني : فقد نقل في « المحكم » عن أبي عبيد - في تفسيره (المكابلة) - ، حيث قال : « قيل هي مقلوبةٌ من : لبك الشيء وبكله ، إذا خلطه .

وهذا لا يسوغ ؛ لأن (المكابلة) مصدر ، والمقلوب لا مصدر له عند سيبويه »[(١)] .

قلتُ : وما عزاه لأبي عبيد أيضاً غير مسلّم ؛ فقد أورد ذلك أبو عبيد في « غريب الحديث » ولم يورده في « الغريب المصنف » .

قال في « غريب الحديث » : « قال الأصمعي : تكون المكابلة في معنيين : تكون من الحبس ... وأصل هذا من الكبل ، وهو القيد ....

والوجه الآخر : أن تكون المكابلة من الاختلاط ، وهو مقلوب من قولك : لبكت الشيء وبكلته : إذا خلطته .

قال أبو عبيدة : هو من الكبل ، ومعناه : الحبس عن حقه .

ولم يذكر الوجه الآخر .

قال أبو عبيد : وهذا عندي هو الصواب الذي أجمعا عليه .

وأما التفسير الآخر ، فإنه عندي غلط ؛ لو كان من بكلت أو لبكت لكان : مباكلة أو ملابكة ، وإنما الحديث : مكابلة »[(٢)] .

قلتُ : وفي نص أبي عبيد المتقدم نفيٌ صريح لاعتراض ابن سيده .

ويظهر أن ابن سيده قد اكتفى بما نقله عن الأصمعي ، فنسب إليه القول ، ثم اعترض .

فإن اعترض ابن سيده على الأصمعي ، قُبل منه ذلك ؛ على قوله المتقدم .

وأما أن ينصبّ اعتراضه على أبي عبيد فهو غير مقبول البتة .

وفي تعقيب أبي عبيد بيان لموقفه الرافض لمجيء المصدر من المقلوب ، على عكس اعتراض ابن سيده عليه ؛ وعليه : فالرأيان متفقان لا اعتراض بينهما .

---

(١) المحكم : ٧ / ٤٦ ، وينظر : لسان العرب : ٥ / ٣٦٨ .

(٢) غريب الحديث : ٤ / ٣٠٦ [ط : مجمع] .

وعندي في إثبات هذا القول لأبي عبيد دليلان :

الأول : نصه الصريح في تغليط شيخه الأصمعي .

الثاني : جميع ما أورده في باب (المقلوب) من « الغريب المصنّف » لم يورد له مصدراً[١] ، على عكس ما نسبه له ابن سيده في الموضع الأول .

وإنما أورد له بقيّة المشتقات الأخرى ، وهو جائز عند الصرفيين[٢] .

والحكم نفسه فيما أورده في « غريب الحديث » على كثرته[٣] .

وفي بيان موقف سيبويه - الذي اعتمد عليه ابن سيده في اعتراضه - أقول :

لم ينص سيبويه على هذه القاعدة الكلية - بناءً على بحثي القاصر - وإنما نص على تحقير - أي : تصغير - ما كان فيه قلب ، حيث قال : « اعلم أن كل ما فيه قلب لا يردُّ إلى الأصل ؛ وذلك لأنه اسم بني على ذلك »[٤] .

ولم يذكر ذلك عند حديثه عن (القلب)[٥] ؛ فهو حكم خاص بالتصغير كما أشار إلى ذلك الأعلم[٦] .

والتحقيق فيما يظهر لي أن ابن سيده إضافة إلى أن اعتراضه غير مسلّم ، قد دمج بين منهج اللغويين ومنهج النحويين في معالجة هذه المسألة .

فاللغويون يتوسعون في الحكم بالقلب ، على عكس النحاة الذين يعدون معظم ما ذكره اللغويون على أنه أصل في بابه .

ولم يعدوا من المقلوب إلا ما انقلب تفعيله بانقلاب نظم صيغته كما قرر ذلك المعرّي وابن السيد البطليوسي[٧] ، وأورد ذلك أبو حيان والسيوطي[٨] .

---

(١) ينظر : الغريب المصنف : ٢ / ٦٤٧ - ٦٥٦ .

(٢) ينظر : الممتع لابن عصفور : ٣٣٠ .

(٣) ينظر : غريب الحديث : ١ / ٢٥ ، ٩٣ ، ١٠٠ ، ٤٣٠ ، ٤٥٤ ، ٢ / ٧٥ ، ١١٩ ، ١٣٥ ، ٢٠٣ ، ٣٠٦ ، ٣٤٥ ، ٤٢٧ .

(٤) الكتاب : ٢ / ١٢٩ .

(٥) ينظر : الكتاب : ٢ / ٣٧٧ - ٣٨٠ ، وينظر : ٢ / ٢٣٢ .

(٦) ينظر : النكت في تفسير كتاب سيبويه : ٢ / ٩٣٧ ، ١٢١٠ .

(٧) ينظر : رسالة الملائكة : ٦ - ٧ ، الاقتضاب : ٢ / ٢٥٧ - ٢٦١ .

(٨) ينظر : ارتشاف الضرب : ١ / ٣٣٤ - ٣٣٦ . همع الهوامع : ٦ / ٢٧٦ - ٢٧٩ .

وينبني على هذا الاختلافِ الاختلافُ في حكم مجيء المصدر حينئذ ، وهو مالم أجد ابن سيده قد تنبه له[١] ؛ لتضييق النحاة الحكم بالقلب[٢] .

ولم أجد نصاً صريحاً لدى النحاة في حكم مجيء المصدر حينئذ - غير ما تقدم - ، في حين وجدت النصّ على جواز جمع المقلوب ، كما أورد ذلك ابن عصفور[٣] .

ولقد سألت شيخي الدكتور سليمان العايد - حفظه الله - عن هذه المسألة فأفادني : بأن الذي يظهر له أن المصدر - وهو الصيغة العامة والكلية - لا يمكن أن تأتي من المقلوب ، وأما غيرها من الصيغ فلا مانع من ذلك .

قلتُ : وهذا الاستظهار مبنيٌّ على فهم سليم وشامل لقاعدة الاشتقاق الصرفي ؛ ويؤيده نصُّ سيبويه المتقدم وإن كان خاصاً ، كما يؤيِّده رأي أبي عبيد وابن سيده .

وأحسب أن هذه المسألة من دقيق المسائل ونوادرها ، والله أعلم .

---

(١) ينظر : الدراسات اللغوية عند العرب : ٤٠٦ - ٤٠٧ .

(٢) ينظر : شرح الكافية الشافية لابن مالك : ٤ / ٢١٧٣ ، الممتع : ٣٩٢ .

(٣) الممتع : ٣٣٠ .

الفصل الخامس

آراء ومسائل منثورة

* قال الداني : « كان أبو عبيد إمام أهل دهره في جميع العلم » .

---

* سير أعلام للنبلاء : ١٠ / ٥٠٦ .
* معرفة القراء الكبار : ١ / ١٧١ .

المسألة الأول :

اعترض أبو عبيد على المحدثين في عدم تنوين : عقرى وحلقى ، حيث قال : « في غريب الحديث » : « إنما هو عندى : عقرًا وحلقًا ، وأصحاب الحديث يقولون : عقرى حلقى »[(١)] .

وقد أفاد منه الإمام الخطابي في كتابه « إصلاح غلط المحدثين » في عدد من المواضع ، ومن بينها هذه المسألة ؛ إذ نقل عنه ذلك وعقّبه بقول الخليل : « يقال امرأة عقرى وحلقى »[(٢)] ، وكأنه - من غير أن يصرح - يميل إلى عدم قبول اعتراض أبي عبيد[(٣)] .

وقد نقل الأزهري في « تهذيب اللغة » محاورةً بين أبي عبيد وشمر ، حول هذه المسألة ، حيث قال : « قال أبو عبيد : قوله : عقرى : عقرها الله ، وحلقى : حلقها الله ، فقوله : عقرها الله ، يعني : عقر جسدها ، وحلقى : أصابها الله تعالى بوجع في حلقها .

قال : وأصحاب الحديث يروونه : عقرى حلقى ، وإنما هو : عقراً وحلقاً بالتنوين ؛ لأنهما مصدرا : عقر وحلق .

قال : وهذا على مذهب العرب في الدعاء على الشيء من غير إرادةٍ لوقوعه .

قال شمر : قلت لأبي عبيد : لم لا تجيز : عقرى ؟

فقال : لأن (فَعْلَى) تجيء نعتاً ، ولم تجيء في الدعاء .

فقلت : روى ابن شميل عن العرب : مطّيري ، و(عقرى) أخف منه ، فلم ينكره، وقال : صيروه على وجهين »[(٤)] .

وقد نقل عنه ابن منظور ذلك ، ولكن من غير أن يختمه بقول أبي عبيد : « صيروه على وجهين »[(٥)] .

ويُعد هذا رجوعاً من أبي عبيد عن رأيه ، خاصة وأنه قد اقتصر في « الغريب المصنف »

---

(١) غريب الحديث : ١ / ٢٥٨ ، وأقره ابن الأثير في « النهاية » : ٣ / ٢٧٢ - ٢٧٣ .

(٢) العين : ١ / ١٥١ - ١٥٢ .

(٣) إصلاح غلط المحدثين : ٥٣ - ٥٤ .

(٤) تهذيب اللغة : ١ / ٢١٦ .

(٥) لسان العرب : ٤ / ٣٨٨ - ٣٨٩ .

على إيراده بدون تنوين ، حيث قال : « وعقرى حلقى : دعاء على الإنسان »[١] .

قلتُ : وكلام أبي عبيد قبل سؤال شمر لـه أورده أيضاً ابـن سيده في « المخصص »[٢] ، وهو ليس في « غريب الحديث » ولا في « الغريب المصنف » ، ولعلـه مـن نقـل شمـر ؛ ولـذا أوردته في هذا الفصل ، وفيه إشارة إلى أهمية نقل التلاميذ ، وإضافة ذلك على ما في الكتب .

ويظهر لي أن في هذه المحاورة سقط كـلام لم أتبينـه ؛ لأن قـول أبـي عبيـد : « لأن (فعلـى) تجيء نعتا ولم تجئ في الدعاء » غير مستقيم مع سابقه ، وخاصةً مع تعقيب شمر له بقوله : فقلت ... إلخ .

وفي قول أبي عبيد - الذي ختم به - : « صيِّروه على وجهين » إجـازةٌ لمـا كـان اعترضـه ، أي : يجيز الوجهين : بالتنوين وعدمه .

المسألة الثانية :

قال ابن فارس : « يقال للإبل : جَوْتَ جوتَ : إذا دعوتها إلى الماء قال :

..... **كما رُعْتَ بـالجَوتِ الظمـاءَ الصواديـا**[٣]

وسمعت القطان يقول : سمعت علي بن عبد العزيز يقول : سمعت أبـا عبيـد يقـول : إنمـا كان الكسائي ينشده من أجل نصب (الجوت) ؛ كأنه أراد به الحكاية مع الألف واللام »[٤] .

قلتُ : وتعليق أبي عبيد الذي نقلـه ابـن فـارس مسـنداً ، لم يـورده في « غريـب المصنـف » كاملاً ، وإنما اقتصر إيراده - تعقيباً على البيت - على قوله : « وإنمـا كـان الكسـائي ينشـد هـذا البيت من أجل نصب (الجوت) »[٥] .

وفيما نقله ابن فارس بيانٌ لأهمية الرواية من أكثر من طريق .

---

(١) الغريب المصنف : ١ / ٥٥٨ .

(٢) المخصص : ٣ / ٣٩٣ .

(٣) صدره : « دعاهنّ رد في فارعوين لصوته » ، وهو منسوب في الخزانة لسحيم بن عبد بني الحسحاس ٣ / ٨٦ ومن غير نسبة في اللسان ٢ / ٣٢٥ .

(٤) مجمل اللغة : ١ / ٢٠٢ .

(٥) الغريب المصنف : ٢ / ٨٦٥ .

وهذه الزيادة التي نقلها محل تقدير واعتبار ؛ ذلك أن (الحكاية) كما هو معلوم : « إيراد لفظ المتكلم على حسب ما أورده في الكلام »[١] .

وقد أشار النحاة إلى أن دخول (ال) لا يفيت الحكاية[٢] ، مع أنهم نصّوا على حروف لا تبطل الحكاية[٣] ، وأخرى مبطلة لها[٤] .

ووجه التقدير في زيادة ما أسنده ابن فارس لأبي عبيد ؛ : أن جميع ما أورده أبو حيان - على جهة الاستيعاب - من حكاية اسم الصوت إنما هو بدون الألف واللام[٥] .

المسألة الثالثة :

قرر أبو عبيد انفراد العرب بـ « ال » التي للتعريف مع خاصيَّتيْ الإعراب ، وتمكن الترجمة ، كما نقل ذلك عنه غير واحد ، حيث نقل عنه هذا القول النحاس في « صناعة الكتاب » ونصّه : « قال أبو عبيد : للعرب في كلامها علامات لا يشركها فيها أحد من الأمم ؛ كعلامة إدخالهم الألف واللام في أول الاسم ، وإلزامهم إياه الإعراب في كل وجه .

وذكر : نقلهم كل ما احتاجوا إليه من كلام العجم إلى كلامهم ، ولا يتهأ هذا للعجم »[٦] .

ولقد اكتفى أبو حيان في تذكرته بإيراد جزء من هذا القول - بعبارة مغايرة لفظاً - ، حيث قال : « قال أبو عبيد : وقد انفردت العرب بالألف واللام اللتين للتعريف ؛ كقولنا : الرجل ، فليستا في شيء من لغات الأمم غير العرب »[٧] .

ويفهم من عبارة أبي عبيد وخاصة التي نقلها أبو حيان - وجاءت على التثنية - جنوحه إلى رأي جمهور النحاة : بكون الألف واللام هما المعرفتان ، في مقابل القول الآخر الذي أشار إليه

---

(١) ارتشاف الضرب : ٢ / ٦٨٠ .
(٢) السابق : ٢ / ٦٩٠ .
(٣) السابق : ٢ / ٦٨٨ .
(٤) السابق : ٢ / ٦٩٣ .
(٥) السابق : ٥ / ٢٣١٢ - ٢٣١٧ .
(٦) صناعة الكتاب : ٧٣ .
(٧) تذكرة النحاة : ٥٦٤ .

ابن مالك في الخلاصة بقوله :

(ال) حرف تعريف أو اللام فقط : فنمط عرّفت قل فيه : النمط .

وأشار إلى هذا الخلاف - قبله - ابن فارس في « الصاحبي »[١] ، بعد أن نسب القول المتقدم لأبي عبيد[٢] .

تتمة :

نقل المرادي في « الجني الداني » عن أبي عبيد ما نصّه : « قال أبو عبيد : الألف عند العرب ألفان : ألف مهموزة ، وهي الهمزة ؛ وإنما جعلت صورتها ألفاً ؛ لأنها لا تقوم بنفسها ؛ ألا تراها تنقلب في الرفع واواً وفي الفتح ألفا وفي الكسر ياء .

والألف الأخرى : هي التي تكون مع اللام في الحروف المعجمة ، وهي ساكنة ، لا ألف في الكلام غير هاتين » .

ثم ذكر المرادي أنه بسط التعليق على هذا النقل في وريقات مستقلة عن هذا الكتاب الذي بناه على الاختصار[٣] .

المسألة الرابعة :

أورد في اللسان : مخالفة أبي عبيد للفراء ، في جواز حذف (لا) من غير تقدم حرف نفي ؛ اعتماداً على قول الشاعر :

أفعنك لا برقٌ كأنّ وميضه غاب تسنَّمه ضرامٌ مثقبُ[٤]

حيث قال أبو عبيد : « يريد : أمنك برق ، و (لا) صلة » .

وقال أبو منصور الأزهري : « وهذا يخالف ما قاله الفراء : إن (لا) لا تكون صلة إلا مع حرف نفي تقدمه »[٥] .

---

(١) الصاحبي : ١٢٦ .

(٢) السابق : ١٢٤ .

(٣) الجني الداني : ٢٠٤ .

(٤) البيت لساعدة الهذلي ، نسبه له أبو عبيد من إنشاد الأصمعي ، كما في لسان العرب ، وفي أساس البلاغة : ٢٤٦ ، وتهذيب اللغة : ١٥ / ٤١٨ ، والمحكم : ٨ / ١٠٨ .

(٥) لسان العرب : ٥ / ٤٦٣ .

وقد تقدم نقاش هذه المسألة - في موضع مشابه - بين أبي عبيد والنحاس في الباب الأول.

المسألة الخامسة :

نقل ابن منظور عن أبي عبيد قوله بجواز حذف هاء الندبة[١] .

وهي مسألة جائزة كما أشار إليها ابن السراج[٢] .

المسألة السادسة :

قال أبو حيان : « قال أبو عبيد : هجان : لفظ مفرد يقع للواحد والجمع .

ولم يذكر سيبويه هذا »[٣] .

قلت : بل قيده بالدلالة على الجمع ، كما نقل ذلك عن الخليل[٤] .

المسألة السابعة :

حكى الأزهري رأي أبي عبيد : في جعل ما بعد (إلى) التي لانتهاء الغاية غير داخل فيها ، وعقبه بقوله : « وهذا عند النحويين جائز صحيح »[٥] .

وينبني على ذلك أحكام فقهية معروفة .

المسألة الثامنة :

حكى الرضي في « شرح كافية ابن الحاجب » - تحت عنوان : حذف نون الجمع وما شذ جمعه بالواو والنون - أربعة أقوال في وجه الشذوذ في لفظة (أبينون) : أحدها - وهو ما ختم به - قول لأبي عبيد ، ونصّه : « وقال أبو عبيد : هو تصغير (بنين) على غير القياس » .

---

(١) السابق : ٤ / ٣٠٤ .

(٢) الأصول : ١ / ٣٤٨ .

(٣) ارتشاف الضرب : ١ / ٤٣٢ .

(٤) ينظر : الكتاب : ٣ / ٦٣٩ - ٦٤٠ .

(٥) تهذيب اللغة : ٨ / ٣٢٧ .

إضافة إلى قولٍ للبصريين ، وآخر للكوفيين ، وثالث للجوهري[١] .

وأشار في موضعين من شرح « شافية ابن الحاجب » إلى ارتضاء قول أبي عبيد[٢] .

وقول البصريين قرره سيبويه في كتابه[٣] ، وهو ما رجحه أبو علي في « شرح الأبيات المشكلة »[٤] .

وهناك قول خامس - لم يذكره الرضي - هو لأبي العلاء المعري ؛ حيث ادعى في هذه اللفظة القلب المكاني وحكم - نتيجة لذلك - بالإعلال الصرفي[٥] .

المسألة التاسعة :

قال أبو حيان : « وذكر أبو الحسن وقطرب وأبو عبيد والكوفيون : أن من العرب من يقف على المنصوب المنوّن بالسكون ؛ تقول : رأيت زيد .

وعزاها ابن مالك إلى ربيعة ... .

وعند الجمهور أن هذا مما جاء في الشعر ولم يجئ في الكلام »[٦] .

ورأي أبي الحسن قرره في « معانيه »[٧] .

وما عزاه لابن مالك أورده في « شرح الكافية الشافية »[٨] ، واعترضه ابن عقيل - كما نقل ذلك الألوسي - بأنه غير لازم في لغة ربيعة ؛ لورود وقفهم على المنصوب المنوّن بالألف كثيراً[٩] .

---

(١) شرح كافية ابن الحاجب : ٣ / ٣٧٩ .
(٢) ينظر : شرح شافية ابن الحاجب : ١ / ٢٢٥ ، ٢٧٧ .
(٣) ينظر : الكتاب : ٣ / ٤٥٦ - ٤٥٧ .
(٤) شرح الأبيات المشكلة : ١٧٢ .
(٥) رسالة الملائكة : ١٤٦ - ١٤٧ .
(٦) ارتشاف الضرب : ٢ / ٧٩٩ .
(٧) معاني القرآن للأخفش : ١ / ٣٦٠ .
(٨) شرح الكافية الشافية : ٤ / ١٩٨٠ .
(٩) الضرائر للألوسي : ٤٣ .

قلتُ : واعتراض ابن عقيل قد لا يلزم ؛ لأن عزو ابن مالك ذلك لغةً لربيعة لا يلزم منه الاطراد .

وأما رأي أبي عبيد ومن معه فلم أجد له توثيقاً عند غير أبي حيان .

ويفهم من سياق إيراد أبي حيان وتعقيبه : إثباتُ صحة القياس عندهم ؛ بناءً على كون ذلك لغة العرب .

كما يفهم أيضاً من إفراد أبي عبيد عن الكوفيين أحد أمرين :

إما الاعتناء بتخصيصه ، أو الإشارة إلى أنه غير ملتزم بالمذهب الكوفي ؛ فلذا أفرد ، والله أعلم .

وتعقيب أبي حيان غير مرضيٍّ عند الرضي ، الذي جنح إلى موافقة أبي عبيد ومن معه[١] .

المسألة العاشرة :

ذكر أبو حيان في الملحق بمزيد الرباعي : الملحق بـ(احرنجم) ، حيث قال : « وجاء على (افعنلى) : اسلنقى .

ومذهب سيبويه : أن هذا البناء لا يتعدى .

وذهب أبو عبيد وأبو الفتح إلى أنه قد يتعدى ؛ وذلك : اعرندى واسرندى ... إلخ »[٢] .

ومراده « بمذهب سيبويه : أن هذا البناء لا يتعدَّى » ؛ أي : بناء : احرنجم .

وما ذكره صحيح ؛ حيث قرَّر ذلك سيبويه في « كتابه »[٣] .

والملحق بالبناء له حكمه من حيث التعدي واللزوم ؛ فلذا يندرج تحت الحكم بناءُ (افعنلى) كما أشار إلى ذلك ابن جني[٤] .

وأما رأي أبي عبيد فلم أجد له توثيقاً غير إيراد أبي حيان له .

وأمّا ما نسبه لأبي الفتح ؛ فهو في أصله رأيٌ للمازني أقره عليه أبو الفتح ابن جني[٥] .

---

(١) ينظر : شرح الشافية : ٢ / ٢٧١ ، ٢٧٩ .

(٢) ارتشاف الضرب : ١ / ١٧٠ - ١٧١ .

(٣) الكتاب : ٤ / ٧٦ - ٧٧ .

(٤) المنصف : ١٠٩ .

(٥) ينظر : السابق : ١٠٨ - ١٠٩ .

خاتمة الباب

قيمة آراء أبي عبيد النحوية

استمد أبو عبيد قيمة لآرائه النحوية من عدة أسباب ، أبرزها :

١- أخذه وتلقّيه عن مؤسسيْ المذهب الكوفي : الكسائي والفراء ، ومباشرته لهذا التلقيِّ لـه أثره في رفع قيمة آرائه .

٢- تدعيم هذا الأخذ بالإيراد عن البصريين والنقل عنهم والتلمذة عليهم .

٣- عدم تقليده المطلق ؛ فاجتهاداته ، ومناقشاته لشيوخه ، ومخالفتـه لهـم بعـض الأحيـان ؛ كل ذلك يجعل لآرائه قيمة أخرى .

٤- انعكاس إمامته في العلم وإجماع الناس علـى قبولـه ، علـى الجـانب النحـوي انعكاسـاً إيجابياً ؛ مما يعطي لآرائه قيمة من هذا المنظور .

٥- تأسيسه لفن الاحتجاج النحوي في القراءات ؛ من خلال اختياراته التي كـان لـه السـبق فيها - كما سيأتي - ؛ مما يجعل لآرائه دعائم جديدة وقيمة نابعة من هذه الدعائم .

٦- اقترابه من فئات وشرائح من العلماء غـير النحويـين - : كأئمـة القـراءة ، والحديـث ، والفقه ، ... إلخ - ؛ مما يجعل لآرائه النحوية قيمة أخرى من خلال نشرها لديهم ؛ وكثرة ثنائـهم على أبي عبيد في هذا الجانب دليل على هذا .

٧- كونه من فئة متقدمة في تاريخ العلم ، آراؤها لها قيمة علميـة ، بغـض النظـر عـن حـال قائليها ، أو كثرة التفصيل فيها .

الباب الرابع

مقصورة فكره النحوي

* قال الإمام أحمد : « أبو عبيد أستاذ » .

---

* تذكرة الحفاظ : ٢ / ٤١٧ .
* تاريخ دمشق : ١٤ / ٣٢٣ .

وفيه خمسة فصول :

الفصل الأول : اختيار القراءة وصلته بنحوه ومذهبه .

الفصل الثاني : مذهبه النحوي .

الفصل الثالث : موقفه من بعض القضايا : رسم المصحف ، الإمالة ، الترجيح بين القراءات .

الفصل الرابع : الفكر والمنهج .

الفصل الخامس : أصول أبي عبيد النحوية .

مدخل الباب

لما كان اختيار القراءة هو المجال الأرحب في الكشف عن فكر أبي عبيد النحوي ؛ لذا بدأت به الحديث في هذا الباب ، فخصصت له الفصل الأول .

وقد طال هذا الفصل عن بقية فصول هذا الباب ؛ بناءً على ما تقدم .

ولما كان المذهب من حيث الفكر النحوي يتمثل في جانبين رئيسين :

- فكْر نحوي في النظرة إلى المسائل : أصولاً وفروعاً .

وينتج عن هذا نظرة كلية وأحكام عامة في : الأخذ والترك ، والتصحيح والتضعيف .

- فكْر نحوي في الإيراد والتناول .

ومجال هذا التطبيق في : العرض والتقديم والمعالجة .

وعليه فمساحة المذهب النحوي واسعة وشاملة ؛ بحسب سعة البحث وشموله ؛ لذا خصصت له الفصل الثاني ، وألحقت به الفصل الثالث في بيان موقف أبي عبيد من بعض القضايا العامة - ؛ من باب التطبيق الذي يَعْقُب القاعدة .

ولملمة شتات فكره النحوي في إطاره العام مقترناً بإطار المنهج ، تقتضي إيراده في فصل مستقل ؛ فكان الفصل الرابع .

وختمت بأصوله النحوية في الفصل الأخير ؛ ليكون ذلك بمثابة الأصل الذي يُستند إليه عقب الإيراد فحسُن الختم به من هذا الوجه ، والله الموفق .

الفصل الأول

اختيار القراءة وصلته بنحوه ومذهبه

* الدكتور محمود الصغير : « إن اختيار أبـي عبيـد رائـد في فنّـه ، وقـد أصبـح فيمـا بعـد الأساس في تطور علم القراءات والمقـاييس ، والمصدر الأول لتأسيس فن الاحتجاج » .

---

* القراءات الشاذة وتوجيهها النحوي : ٥١ .

معنى الاختيار : أن تضاف قراءة إلى أحدهم إضافة لزوم ومتابعة ، لا إضافة اختراع واجتهاد[١] .

وليس غريباً أن يلجأ العلماء إلى الاختيار في جانب القراءات ، ما داموا يتطلعون في القراءة إلى الإسناد العالي : المبني سنداً على أقل عدد ممكن من النقلة الضابطين ، واتساعاً وشهرة على الأكثر في كل طبقة من طبقاته[٢] .

ولقد بين ابنُ قتيبة أوجهَ الاختلاف في القراءات ، وجعل ذلك على سبعة أوجه :

الأول : الاختلاف في إعراب الكلمة أو في حركة بنائها بما لا يزيلها عن صورتها في الكتاب ولا يغير معناها .

الثاني : أن يكون الاختلاف في إعراب الكلمة وحركة بنائها بما يغير معناها ولا يزيلها عن صورتها في الكتاب .

الثالث : أن يكون الاختلاف في حروف الكلمة دون إعرابها بما يغير معناها ولا يزيل صورتها .

الرابع : أن يكون الاختلاف في الكلمة بما يغير صورتها في الكتاب ولا يغير معناها .

الخامس : أن يكون الاختلاف في الكلمة بما يزيل صورتها ومعناها .

السادس : أن يكون الاختلاف بالتقديم والتأخير .

السابع : أن يكون الاختلاف بالزيادة والنقصان .

وساق على كل وجه أمثلة[٣] .

وقد تابعه في ذلك عدد من العلماء قديماً[٤] ، وحديثاً[٥] . وأوردت هذه الأوجه - على سبيل الإشارة والإجمال - ؛ لإعطاء صورة عن المساحة التي يتحرك فيها أبو عبيد في اختياراته ،

---

(١) النشر : ١ / ٥٢ ، الإبانة : ٦٥ .

(٢) ينظر : الإتقان : ١ / ٧٥ .

(٣) تأويل مشكل القرآن : ٢٨ - ٣٠ .

(٤) ينظر : النشر : ١ / ٢٦ - ٢٨ .

(٥) ينظر : مناهل العرفان للزرقاني : ١ / ١٤٨ ، مباحث في علوم القرآن لصبحي الصالح : ١٠٩ - ١١٣ ، في نحو القرآن والقراءات : ٦٩ - ٧٨ .

ومن ضمنها الجانب النحوي ؛ الذي يشمل الاختلاف في الإعراب والبناء ، سواء تغير المعنى أو لم يتغير .

واختيارات أبي عبيد ضمّنها كتابه « كتاب القراءات » الذي عبر عنه الإمام ابن الجزري بقوله : « فلما كانت المائة الثالثة ، واتسع الخرق ، وقلّ الضبط ، وكان علم الكتاب والسنة أوفر ما كان في ذلك العصر ؛ تصدّى بعض الأئمة لضبط ما رووه من القراءات ، فكان أول إمام معتبر جمع القراءات في كتاب : أبو عبيد القاسم بن سلام ، وجعلهم فيما أحسب خمسة وعشرين قارئاً »[١] .

ولقد أطلق السيوطي هذا الحكم ، حيث ذكر أن أول من صنّف في القراءات أبو عبيد القاسم بن سلام واسم مؤلفه « كتاب القراءات »[٢] .

وفي هذا الإطلاق نظر[٣] .

قلتُ : والذي يفهم من نصِّ ابن الجزري أمران :

١ - بداية عهد جديد ، بجمع وتدوين القراءات والاختيارات ، وتسجيلها في كتب ؛ بغية تيسيرها للناس كافة .

٢ - كون أبي عبيد هو أول من جمع القراءات في كتاب جليل مبني على أصول وقواعد ، وهذا ما عنته عبارة ابن الجزري ومن تابعه في ذلك ، لا مجرد التسجيل أو التصنيف الذي فهمه الدكتور عبد الهادي الفضلي بناءً على كلام السيوطي المتقدم ، وخطّأ - بناء عليه - هذه النسبة ، جاعلاً إياها لابن يعمر (ت ٩٠ هـ)[٤] .

قال الدكتور محمود الصغير : « فالأولوية المسندة إلى أبي عبيدٍ مقرونة بالقيمة والاعتبار وبسط الدوافع وتقرير الحجج ؛ وعليه فأبو عبيد هو أول من وضع كتاباً حقيقياً في علم القراءات »[٥] .

---

(١) النشر : ١ / ٣٣ - ٣٤ .

(٢) الإتقان : ١ / ٩٧ .

(٣) ينظر : الفهرست : ٣٨ ، ٧٢ ، ٢٧٦ ، ٢٨٢ ، وينظر : في نحو القرآن والقراءات : ٥٢ - ٥٣ .

(٤) القراءات القرآنية تاريخ وتعريف : ٣٧ .

(٥) القراءات الشاذة وتوجيهها النحوي : ٤٦ .

هذا من حيث جمع القراءات في كتاب ، وأما من حيث الاختيار ؛ فاختيارات أبي عبيد محل قبول وتقدير من العلماء ، باستثناء ابن قتيبة والنحاس كما تقدم .

قال الإمام ابن الجزري في « غاية النهاية » ، وهو من أعمدة هذا الفن وأئمته المحققين : « وله اختيار في القراءة وافق فيه العربية والأثر »[١] .

ولقد ذكر ذلك قبله الإمام الداني في « المنبهة » مشيراً إلى اختيار أبي عبيد وأسبه في ذلك الاختيار ؛ حيث قال :

والقاسم الإمام في الحروفِ ... أبو عبيد صاحب التصنيفِ

اختار من مذاهب الأئمةِ ... ما قد فشا وصحّ عند الأمة

وذاك في تصنيفه مسطرُ ... معلّلٌ مبيَّنٌ محررُ[٢]

واتفاق الإمامين - أبي عمرو الدانيِّ وابن الجزريِّ - على قبول اختيارات أبي عبيد يجعل لها مكاناً متصدراً بين الاختيارات : قبولاً واعتناءً ؛ وذلك بناءً على سلامة الأسس والحجج التي بنى أبو عبيد عليها اختياراته ، إضافة إلى سلامتها من المحاذير التي تزرى بها لدي العلماء : وهي تتلخص في : القراءة بالرأي ، أو تحكيم القاعدة النحوية أو المذهب النحوي على حساب القراءة ، أو الخروج عن القراءات الصحيحة المشهورة .

وهو المقصود بقول ابن الجزري : « وافق فيه العربية والأثر » .

وسبق أبا عبيد في الاختيارات عددٌ من العلماء بعضهم كان محل قبول كالكسائي الذي أصبح من القراء السبعة ، وإن كان صاحب اختيار في الأصل ولم يكن صاحب قراءة ، كما قرر ذلك أبو عبيد واعتمده أئمة الفن .

قال أبو عبيد : « وأما الكسائي فإنه كان يتخير القراءات فأخذ من قراءة حمزة ببعض وترك بعضاً »[٣] .

وقال ابن مجاهد - في حديثه عنه - : « واختار من قراءة حمزة وقراءة غيره قراءة متوسطة ،

---

(١) غاية النهاية : ٢ / ١٨ ، وينظر : الاختيار في القراءات والرسم والضبط : ٨٧ .

(٢) المنبهة : ١٤٥ .

(٣) جمال القراء وكمال الإقراء للسخاوي : ٢ / ٤٣٠ ، المرشد الوجيز : ١٦٤ .

غير خارجة عن آثار من تقدم من الأئمة »[١] .

ولذا ضمّنها ابن مجاهد تسبيعه ، الذي أصبح يعرف بالقراءات السبع ، وأُجمع عليها لاحقاً ، وإن كان في إثبات ابن مجاهد الكسائي بدلاً من يعقوب بن إسحاق الحضرمي كلامٌ عند العلماء ، ليس هذا مجال بسطه[٢] .

والفرق بين القراءة والاختيار :

أن القراءة تعني أن يكون للمقرئ قراءة مجردة على حرف واحد من أول القرآن إلى آخره . أما الاختيار فهو أن يأخذ القارئ من مجموع القراءات التي رواها حروفاً يفضلها لسبب يذكره - أو لا يذكره - قد يكون حرف منها من قراءة ، في حين يكون الحرف الآخر من قراءة أخرى ، وهكذا إلى آخر القرآن الكريم[٣] ، وقيل غير ذلك في التفريق بينهما[٤] ، وما أوردته هو الراجح .

وهناك بعضٌ من الذين سبقوا أبا عبيد في الاختيار ، لم تقبل اختياراتهم ؛ كعيسى بن عمر الثقفي الذي كان اختياره بناءً على قياس العربية وتحكُّم مذهبه النحوي البصري .

قال أبو عبيد عنه : « وكان عيسى بن عمر عالماً بالنحو ، غير أنه كان له اختيار في القراءة على مذاهب العربية ، يفارق قراءة العامة ، ويستنكرها الناس .

وكان الغالب عليه حب النصب ما وجد إليه سبيلاً »[٥] .

وتبع أبا عبيد في هذا الحكم على اختيارات عيسى بن عمر غير واحد من العلماء ، ورأي أبي عبيد فيه محل تسليم من الجميع[٦] .

---

(١) السبعة : ٧٨ ، وينظر : قراءات القراء المعروفين الأندرابي : ١١٩ .

(٢) ينظر : المرشد الوجيز لأبي شامة : ١٥٠ - ١٥٤ .

(٣) ينظر : مقدمة (قراءات القراء المعروفين) : ٢٨ - ٢٩ .

(٤) ينظر : الاختيار في القراءات : ١٤ - ١٦ .

(٥) جمال القراء : ٢ / ٤٣٠ .

(٦) ينظر : غاية النهاية : ١ / ٦١٣ ، معجم الأدباء : ٦ / ١٠٠ ، وفيات الأعيان : ١ / ٤٩٧ ، بغية الوعاة : ١ / ٣٧٠ ، معرفة القراء : ١ / ٢٤٧ .

وصفوة القول : أن اختيارات أبي عبيد - التي ذكر في كتابه ، ورواها عنه تلامذته قراءةً له[١] - تبوّأت مكانةً عُليا في مصاف الاختيارات ؛ ولذا جعلها الإمام الأندرابي - وهو من أحد أئمة القراءة في نهاية القرن الخامس - في المرتبة الحادية عشرة ، بعد القراءات العشر المتواترة مباشرة[٢] .

قال الدكتور محمد الحبش : « إن أبا عبيد كان في الحقيقة معاصراً لأئمة القراءة الكبار ، ولكنه لم يكن معنيّاً بالاستقلال بحرف لنفسه ؛ بقدر ما كان يعنى باستقصاء حروف الأئمة ، لذلك فإنه لم يجر عمل الأولين على إدراجه في القرّاء العشرة رغم أنه لا يقل عنهم رتبة ومنزلة »[٣] .

ولقد قرأ باختيار أبي عبيد عدد كبير تجاوز عددهم العشرين قارئاً كما ذكر ذلك ابن الجزري[٤] ، وهو بهذا قد فاق - معاصره من الطبقة التالية له - أبا حاتم السجستاني في اختياراته[٥] ، وله تأليف في القراءات[٦] ، ألفه عقب أبي عبيد متصدراً أوائل من ألف من البصرة[٧] .

وهو مشترك مع أبي عبيد في عدد من الشيوخ ومتأخر عنه في الوفاة (ت ٢٥٠) .

واختيارات أبي حاتم - على رغم اعتزاز أهل البصرة به ، وافتخارهم به على أهل الأرض كما يقول الفيروزآبادي[٨] - لم تلق ما لقيه صنيع أبي عبيد من شهرة وتأثير في علم القراءات ، مع أنهما كثيراً ما يتفقان في الاختيار - نتيجة لأخذ أبي حاتم عن أبي عبيد وتأثره به - مع المخالفة بينهما في الاحتجاج والمنهج[٩] .

وقد قرن بينهما النحاس في كثير من المواضع تقدم بعضها في الباب الأول .

---

(١) ينظر : الاختيار في القراءات والرسم والضبط : ٨٧ .

(٢) قراءات القراء المعروفين : ١٤٢ - ١٤٦ .

(٣) القراءات المتواترة : ٦١ .

(٤) النشر : ١ / ٣٤ .

(٥) معرفة القراء : ١ / ١٧٩ .

(٦) نصّ عليه ابن جني في (الخصائص) : ١ / ٧٥ .

(٧) غاية النهاية : ١ / ٣٢٠ .

(٨) البلغة في تاريخ أئمة اللغة : ٩٤ .

(٩) ينظر : القراءات الشاذة : ٥١ - ٥٤ .

ولعل سبب تفضيل اختيارات أبي عبيد وحججه ومنهجه في الاختيار يعود إلى سبق أبي عبيد إلى التأليف وتظليل كتابه لكتاب أبي حاتم ، أو إلى الفارق بينه وبين أبي حاتم ؛ فلأبي عبيد وقارٌ ونسك وجلال واهتمام بالأخذ عن الثقات ، ولأبي حاتم ولعٌ بما يرويه بعض الضعفاء أمثال عصمة الذي كان يقول فيه الإمام أحمد بن حنبل : « لا تكتبوا ما يرويه عصمة الذي يروي القراءات »[١] .

أو لعله يعود إلى طعن أبي حاتم على كثير من وجوه القراءات[٢] ؛ مما يبعث على الاستياء ، قال الشيخ عضيمة : « تبين لي أن أكثر النحويين ردّاً للقراءات هو أبو حاتم السجستاني »[٣] .

وردّت بعض المصادر سبب كثرة الطعن من أبي حاتم إلى قلة معرفته بالوجوه النحوية حيث رماه النحويون بالضعف ، كما قال عنه المبرد : « كان دون أصحابه في النحو »[٤] .

وقال عنه السيرافي : « لم يكن بالحاذق في النحو »[٥] ، ومثل ذلك قاله عنه الذهبي[٦] .

وإطلاق مثل هذه التهم لا يمكن تسليمه مباشرة إلا بعد تروٍّ أو تدقيق ، مع أنه ينبغي أن تكون مثل هذه الإطلاقات محل رفض ؛ لأنها تحجب عن الأمة جزءاً من تراثها كانت في أمس الحاجة إليه لو عايشته دون النظر إلى مثل هذه الأحكام المسبّقة ، كما أفادني بذلك شيخي الأستاذ الدكتور سليمان العايد ، حفظه الله .

والحاصل أن تفضيل اختيارات أبي عبيد قد يعود إلى هذه الأمور مجتمعةً .

وسبب بسط القول في المفاضلة بينهما يعود إلى أمرين :

الأول : المشاركة بينهما في الكثير من الاختيارات ، كما تقدم .

الثاني : كونهما قطبي الاختيارات في النصف الأول من القرن الثالث[٧] .

هذا ولقد وضّح أبو عبيد نفسه المنهج العام والإطار الكلي الذي بنى عليه اختياراته ، حيث قال : « وإنما توخينا في جميع ما اخترنا من القراءات : أكثرها من القراءة أصلاً ، وأعربها في

---

(١) إعراب القرآن للنحاس : ٢ / ٤٧٣ .

(٢) نُقل عنه ذلك في الكثير من المواضع ، ينظر : إعراب النحاس : ١ / ٣٥٢ ، ٣٧٩ ، ٤٥١ ، ٢ / ١٩ ، ٣٧٠ ، ٤٥٣ .

(٣) دراسات لأسلوب القرآن الكريم : ١ / ٣٣ .

(٤) إعراب القرآن للنحاس : ٢ / ٤٦٩ ، البحر المحيط : ٧ / ٦٩ .

(٥) أخبار النحويين البصريين : ٧١ .

(٦) معرفة القراء : ١ / ١٧٩ .

(٧) ينظر : جمال القراء : ٢ / ٤٣٢ ، القراءات الشاذة : ١٤٠ .

كلام العرب لغةً ، وأصحها في التأويل مذهباً ؛ بمبلغ علمنا واجتهاد رأينا ، والله الموفق للصواب » .

حيث نقل ذلك عنه الإمام الأندرابي ، وعقبه بقوله : « وذكر ما اختار من أول القرآن إلى آخره »[١] .

وذلك بعد أن قرر سابقاً أن اختيارات أبي عبيد جاءت على ذلك[٢] .

وأبو عبيد بوضعه هذا الإطار العام المبني على قاعدة كلية تقوم على أسس ثلاثة ، واضحة المعالم ، ومحددة الأبعاد ؛ يكون قد استحق الريادة المشار إليها آنفاً .

وقول أبي عبيد « أكثرها من القراءة أصلاً » : التأصيل الذي أشار إليه يشمل صحة السند وموافقة الرسم .

و« أعربها في كلام العرب لغة » : يشمل صحة القياس النحوي واللغوي .

و« أصحها في التأويل مذهباً » : يشمل صحة المعنى واستقامته ، وخلوّه من مؤثر خارجي يعيق ذلك : فقهياً كان أو تاريخياً أو عقائدياً ... إلخ .

ولقد ساق أبو بكر بن الأنباري في كتاب « إيضاح الوقف والابتداء » اختلاف القراء في إثبات هاء ﴿ يتسنّه ﴾[٣] وما أشبهه ، ثم ختم بقولٍ لأبي عبيد يوضّح فيه اختياره المبني على أسس ثلاثة تفصيلية - بعد أن أشرتُ إلى الأسس الكلية سابقاً - حيث قال : « وقال أبو عبيد القاسم ابن سلام الأسدي : الاختيار عندي في هذا الباب كله الوقوف عليها بالهاء بالتعمد لذلك ؛ لأنها إن أُدمجت في القراءة مع إثبات الهاء كان خروجاً من كلام العرب ، وإن حذفت في الوصل كان خلاف الكتاب ، فإذا صار قارئها إلى السكت عندها على ثبوت الهاءات اجتمعت له المعاني الثلاثة : من أن يكون مصيباً في العربية ، وموافقاً للخط ، وغير خارج من قراءة القراء »[٤] .

---

(١) قراءات القراء المعروفين : ١٤٥ .

(٢) السابق : ١٤٢ .

(٣) جزء من آية رقم (٢٥٩) من سورة البقرة .

(٤) إيضاح الوقف والابتداء : ١ / ٣١١ ، وينظر : الاختيار : ٨٧ .

وتقدم إيراد هذا الرأي ، إلا أنني أوردته هنا مرة أخرى لأبين أن أبا عبيد بوضعه لهذه الأسس الثلاثة - التفصيلية - المطردة ، بعد أن أورد منهجه العام القائم على الأسس الثلاثة - الكلية - المطردة أيضاً ؛ يكون قد مَهَد الطريق لمن جاء بعده في الاختيار الصحيح المبنيِّ على أسس سليمة .

كما أنه لا يخفى تأثر ابن مجاهد بهذه الأسس الثلاثة - كليةً أو تفصيليةً - في وضعه الأسس - الثلاثة أيضاً - التي اعتمدها للقراءة الصحيحة المتواترة ؛ وعليه فليس من المقبول أن يقال : إن ابن مجاهد هو أول من دعا إلى شرط موافقة القراءة لوجه من وجوه العربية[١] ، وبينه وبين أبي عبيد مائة عام بالتمام والكمال[٢] ، الذي نصّ على ذلك قبله .

ويظهر أن هذا الشرط ضمني قبل أبي عبيد ، إلا أنني لم أجده عند من سبقه ؛ بناء على أن نصوص أبي عبيد في وضع الضوابط للقراءة والاختيار لها الأسبقية في التراث المدون المنقول .

قلت : ومن خلال النصَّيْن المتقدمين ، مع معايشتي لاختيارات أبي عبيد - التي تعبت في التقاطها وجمعها - مدة صناعة هذا البحث ، يمكنني أن أقسِم قواعده التي بنى عليها اختياراته إلى قسمين :

أ - قواعد كلية لا يمكن مخالفتها أو تجاوزها ، وهي بمثابة الخطوط الحمراء لضبط الاختيارات وفق مسار محدد وسليم .

ب - قواعد داعمة ، تأتي لمساندة الاختيار وترجيحه ، وتتخلَّف أحياناً أخرى .

وأهم القواعد الكلية التي لا يمكن مخالفتها - إلا عند وجود ما هو أقوى منها - ما يلي :

أولاً : الالتزام بالرسم العثماني : والمراد به : المصحف الإمام ، أي مصحف عثمان (رضي الله عنه) ، دون بقيّة مصاحف الأمصار ، وسيأتي تفصيل موقف أبي عبيد من رسم المصحف ومدى حجيته عنده ، في موضع مستقل إن شاء الله .

ثانياً : عدم الخروج عن القراءة الصحيحة المشهورة ، ولو أدى ذلك إلى مخالفة الرأي النحوي الذي أبداه له اجتهاده ؛ من ذلك تركه قراءة مجاهد الشاذة برفع (الحق)[٣] من قوله

---

(١) القراءات الشاذة : ٦٢ .

(٢) وفاة أبي عبيد سنة ٢٢٤ هـ ، وابن مجاهد سنة ٣٢٤ هـ .

(٣) مختصر في شواذ القرآن : ١٠١ .

تعالى : ﴿ يَوْمَئِذٍ يُوَفِّيهِمُ ٱللَّهُ دِينَهُمُ ٱلْحَقَّ ﴾[١] حيث قال : « ولولا كراهة خلاف الناس لكان الوجه الرفع ؛ ليكون نعتاً لله (عز وجل) »[٢] .

وقد تقدّم إيراد اعتراض النحاس عليه في هذا التوجيه الإعرابي ، وأوردته هاهنا للتدليل فقط على ما قررته .

ويؤخذ منه : أن الالتزام بالرسم العثماني المجمع عليه في (المصحف الإمام) إذا أضيف له إجماع القراء عليه ، ففي هذه الحالة تكون الغلبة لهما على حساب التقعيد النحوي ؛ نظراً لتضافر مرجحين في مقابل مرجِّح واحد .

وهو من فقه أبي عبيد في الاختيار ؛ ولذا لم تخرج اختيارات أبي عبيد - بناءً على الجمع والتحري - عن القراءات العشر الصحيحة المشهورة ، التي نشرها ابن الجزري في « النشر » .

وفي موافقة اختيارات أبي عبيد للقراءات الصحيحة المشهورة - قبل جمعها وتدوينها - دليلٌ على منهجيته السليمة في الاختيار ، وعلى تعمُّقه في القراءات إلى درجة مكنته من ضبط أركان القراءة الصحيحة وتحديد معالمها .

ثالثاً : صحة المعنى واستقامته : وقد تقدمت الإشارة إلى ذلك في تفسير كلام أبي عبيد المتقدم ، كما أن هذه القاعدة بنى أبو عبيد عليها - فيما نقله عنه النحاس - الكثير من الاختيارات : منها ما تقدم إيراده - لتعلقه بالجانب النحوي - في الباب الأول ، ومنها ما لم أورده ؛ لخروجه عن إطار البحث ومضمونه[٣] .

رابعاً : سلامة التقعيد النحوي في إطاريه : العام والخاص ؛ حيث بنى أبو عبيد هذه القاعدة وفق إطارين : عام ، والمراد به : السياق النحوي العام ؛ كاجتماع استفهامين[٤] ، أو الاستثناء من الاستثناء[٥] ، ... إلخ .

---

(١) النور : ٢٥ .

(٢) إعراب القرآن للنحاس : ٣ / ١٣٢ .

(٣) ينظر : إعراب القرآن : ١ / ٣٣٩ ، ٢ / ١٢٠ ، ١٩٦ ، ٢٩٧ ، ٤١١ ، ٤٦٩ ، ٣ / ٢٨ ، ٣٥ ، ٥٢ ، ١٣٨ ، ٣٠٦ ، ٤ / ١٠ ، ١٣٠ ، ١٦٤ ، ١٨٥ ، ١٩٩ ، ٢٣٣ ، ٣٠٩ ، ٣٣٧ ، ٤٦١ ، ٥ / ٤١ ، ١٨١ ، ٢٦٨ .

(٤) إعراب النحاس : ٣ / ٢١٩ ، ٢٥٥ ، الجامع للقرطبي : ٧ / ١٥٧ .

(٥) إعراب النحاس : ٢ / ٣٨٥ .

وخاص يعود إلى القاعدة النحوية الخاصة : وأمثلتها عديدة ؛ كضبط المصدر[١] ، وإنابة غير المفعول[٢] ، وخصوصية حرف الحلق[٣] إلى غير ذلك .

وقد تقدم إيراد جميع ذلك مفرقاً في البابين الأولين ، إضافة إلى اختيارات مشابهة لم أقررها هناك ، وأكتفى هنا بالعزو إليها[٤] .

تنبيه :

أوردتُ هذه القواعد الأربع مرتبةً ترتيباً تنازلياً ؛ بناءً على قوتها - حسبما ظهر لي - عند أبي عبيد ؛ ومن هنا فقاعدة موافقة (المصحف الإمام) لها القوة والغلبة عند وجود المعارض من أحد القواعد الأخرى ، كما تقدمت الإشارة إليه ، وهكذا بالنسبة لـ« ثانياً » و« ثالثاً » .

وأما القواعد الداعمة التي اعتمد عليها في اختياراته أحياناً - كثيرة أو قليلة ؛ بحسب كل قاعدة - وغابت أحياناً أخرى ، فأحكامها ترجيحيّة ، وليست لها سلطة وقوة القواعد السابقة ، وهي كالتالي :

أولاً : موافقة الكثرة من القراء ؛ حيث بنى أبو عبيد غالب اختياراته على موافقة جمهور القراء - مع التصريح أحياناً بذلك[٥] - واحتفى كثيراً بطلب تلك الموافقة ؛ كما يظهر ذلك جلياً من خلال استعراض اختياراته المتقدمة ، وغيرها .

مع أن تلك الموافقة ليست مطردة ؛ لوجود سبب آخر داعم من أحد القواعد التالية وأمثلة ذلك عديدة ، كما تقدم مفصّلاً في البابين الأولين ، وكما سيأتي مُجْملاً فيما يلي .

وفي ذلك دليل على المنهجية التي تجمع بين الاستقلال وتحري الدقة والصواب في مظانّه ، مع الكثرة والجماعة ؛ التي هي مظنة الصواب ، وليس التفرد والشذوذ .

---

(١) إعراب النحاس : ٢ / ٦ .

(٢) الدر المصون : ٥ / ١٦٤ - ١٧٨ .

(٣) إعراب النحاس : ٢ / ٣٠٦ ، ٣٨٤ .

(٤) ينظر : إعراب النحاس : ٢ / ١٣٤ ، ١٤٩ ، ١٥٣ ، ١٧٢ ، ١٧٨ ، ٢٣٦ ، ٣١٣ ، ٣٥١ ، ٤٤٠ ، ٣ / ٢٦٩ ، ٤٠٥ ، ٤ / ١٣٩ ، ٢٩٤ ، ٣٠٩ ، ٣٧٩ ، ٤٦٨ ، ٥ / ٥٨ ، ١٥٨ ، ٢١٨ .
وينظر : شمس العلوم : ١ / ١١٣ ، ٤ / ٢٤٧٧ ، ٩ / ٥٨٦٩ ، ١٠ / ٦٩٠١ . [وليس بينها تكرار] .

(٥) ينظر : إعراب النحاس : ١ / ٦٨٦ ، ٢ / ٤١ .

ثانياً : مراعاة الأصل ؛ بحسب المنظور النحوي : وأمثلة ذلك عديدة ؛ منها :

١ - اختيار التذكير عند القرب في عود الضمير[١] ، أو اختيار تذكير الفعل عند وجود الفصل بينه وبين فاعله المؤنث[٢] .

وذلك بناءً على عبارة ذكرها ابن مسعود رضي الله عنه ، وارتضاها أبو عبيد ووسع مجال الأخذ بها .

ونصُّها قول ابن مسعود الذي نقله أبو عبيد : « إذا شككتم في الياء والتاء ، فاقرأوا بالياء معجمة من تحت »[٣] .

وقوله في موطن آخر كما نقله أبو عبيد : « ذكّروا القرآن ، وإذا اختلفتم في الياء فاجعلوها ياءً ؛ فإنه أكثر ما جاء في القرآن من هذا النوع أتى مذكراً بإجماع القراء »[٤] .

٢ - اختيار بناء الفعل للفاعل عند وجود قراءة أخرى على بنائه للمفعول[٥] .

ثالثاً : موافقة المشهور من لغات العرب : حيث صرح بذلك أبو عبيد أكثر من مرة[٦] ، وبنى على ذلك اختياراته غالباً ؛ لوجود اختيار له على غير ذلك[٧] .

رابعاً : توخّي التجانس وائتلاف الكلام على نسق ونظم واحد : وهذه القاعدة من أكثر القواعد التي تكرر من أبي عبيد النصّ عليها والاحتفاء[٨] بها ، وخاصة في إطار الاحتجاج بمفهومه الخاص[٩] ، كما سيأتي ذلك في التتمات اللاحقة لهذه القواعد .

خامساً : موافقة الاعتقاد الصحيح : فأي قراءة جاءت على تقرير قاعدة من قواعد الاعتقاد أو مبدأ من مبادئه - ولو كان ذلك التقرير بعيد التأويل - كانت محط عناية أبي عبيد واختياره ؛

---

(١) الوسيط : ٤ / ٩٢ .

(٢) إعراب النحاس : ٣ / ٣١٦ ، وروح المعاني للألوسي : ٨ / ٣١٧ ، ٥٩٣ .

(٣) شمس العلوم : ١ / ٢٥٧ - ٢٥٨ .

(٤) الكشف : ١ / ٢٣٨ - ٢٣٩ .

(٥) إعراب النحاس : ٢ / ٢٣٦ .

(٦) حجة القراءات : ١٣٩ .

(٧) إعراب النحاس : ٣ / ٣٩٤ ، ٤ / ١٠٥ ، حجة القراءات : ٦٧١ ، إيضاح الوقف : ١ / ١٧٣ .

(٨) ينظر : تفسير الرازي : ٢٣ / ٤٤ .

(٩) إعراب القراءات السبع لابن خالويه : ٢ / ٢٧١ ، وينظر أيضاً : الوسيط : ٢ / ٥٩٧ .

حيث نصّ على ذلك في بعض اختياراته إذ قال : « وهو الاختيار ؛ لأن فيه حجة لأهل السنة »[١] .

والأمثلة التي جاءت على تقرير هذه القاعدة عديدة ، منها :

١ - نفي (المفاعلة) مع الخالق (جلّ وعلا)[٢] .

٢ - نفي التأنيث عن الملائكة (عليهم - وعلى الأنبياء - السلام)[٣] .

٣ - إثبات الصفات الإلهية[٤] .

سادساً : اختيار القراءة وفق قاعدة النظرة الشاملة ؛ التي تنظر إلى القراءات نظرةً شاملة لما هو داخل القراءات ، وما هو خارج عنها ؛ من مؤثرات خارجة عن إطار القراءة ؛ كتأثير الأحكام الفقهية[٥] ، والأحداث التاريخية[٦] .

سابعاً : موافقة لغة الحديث ، أو لغة النبي ﷺ ؛ لأن أبا عبيد عبّر عن هذه القاعدة بهذين التعبيرين المترادفين .

فالقراءة الموافقة للغة الحديث - المضبوطة بنقل المحدِّثين : الذين يُعد أبو عبيد منهم - محل اختيار أبي عبيد ، ولقد أسس العديد من اختياراته بناءً على هذه القاعدة ، كما تقدم بيانه في مسائل البحث المتقدمة .

ولم أدمج هذه القاعدة ضمن سابقتها ؛ لاستقلالها من جهة ، وكثرة إيرادها من جهة أخرى .

تنبيهان :

الأول : لم أرتب هذه القواعد كما رتبت القواعد الكلية السابقة ؛ لأن أحكامها ترجيحيّة - وليست إلزامية كسابقتها - يعتريها الاجتهاد الذي يقوى ويضعف بناءً على معطيات أخرى ؛ ولذا انعدم الترتيب ؛ بناءً على ذلك .

---

(١) شمس العلوم : ٩ / ٥٨٦٩ .

(٢) إعراب النحاس : ١ / ٣٢٨ .

(٣) السابق : ١ / ٣٧٣ ، وتفسير الرازي : ٢٧ / ٢٠٤ .

(٤) السابق : ٣ / ٤١٣ .

(٥) السابق : ٢ / ٣٨ .

(٦) حجة القراءات : ٢٢٠ .

الثاني : عند العزو في الحاشية فبعض المواطن تم إيرادها في أحد البابين الأولين ، وبعضها لم يتم إيرادها ، والتفصيل في ذلك مما يطيل البحث ، فصرفتُ عنه النظر .

تتمات :

التتمة الأولى :

لم أقف على مصادر قديمة قامت بدراسة اختيارات أبي عبيد ؛ لتحليلها وبيان منهجه وقواعده في الاختيار ؛ وذلك أمر شائع وغير مستغرب في الدراسات القديمة .

وأما المصادر الحديثة التي فصلت القول في اختيارات أبي عبيد - وفق دراسة تحليلية - فهي محدودة جداً جداً فيما وقف عليه منها ، وأبرز هذه الدراسات ما يلي :

أولاً : بحث للأستاذ محمد بالوالي بعنوان « الاختيار في القراءات والرسم والضبط » ، وهو كتيِّب تحدث عن الاختيارات بصورة عامة ، وأورد اختيارات أبي عبيد من ضمن ستة وخمسين قارئاً ، مبيناً أن اختيار أبي عبيد قام على أسس ستة هي :

١ - موافقة القراءة لأكثر القراء .

٢ - أن تكون القراءة موافقة للمصحف .

٣ - أن تكون أعرب في كلام العرب .

٤ - أن تكون أصح مذهباً في التأويل .

٥ - الاحتجاج بالقرآن .

٦ - الاحتجاج بالحديث[1] .

قلت : وهذه الأسس الستة أخذها من نصّ أبي عبيد المتقدم مع أنه دمج بين أسس الاختيارات وحجج الاختيارات ، وبينهما خلاف سيأتي قريباً تفصيله ، ولم يزد على ضرب بعض الأمثلة على ذلك ؛ وعليه فالفائدة محدودة .

ثانياً : بحث قيِّم - في أصله رسالة دكتوراه - للدكتور محمود أحمد الصغير بعنوان : « القراءات الشاذة وتوجيهها النحوي » ، وهو من خلال عنوانه لا يشمل اختيارات أبي عبيد ؛ لأنها لم تجئ على القراءات الشاذة .

---

(١) الاختيار في القراءات والرسم والضبط : ٨٨ .

وإنما بدأ في الفصل الأول بمفهوم القراءات أفرد فيه خمس صفحات للتحدث عن اختيارات أبي عبيد ، حيث جعل اختيارات أبي عبيد قائمة على قواعد أبرزها :

الكثرة ، والرسم ، ومسوغات أخرى ، أورد فيها : كونها مؤيدة بالحديث أو قراءة أحد الصحابة ، ثم كرر الكثرة مرة أخرى ، كما أورد فيه أن حجج أبي عبيد قد تتعدَّد ... [١] .

قلتُ : ومنهجه هاهنا التحليلي يفتقر إلى وضع الضوابط التي يمكن من خلالها تحديد المعالم . ويُغتفر له لإيراده ذلك على سبيل التقديم والاستطراد .

وقيمة هذا البحث - كما أشرت سابقاً - إنما تبرز في معالجته وتناوله لصلب موضوع البحث وهو بعيد عن اختيارات أبي عبيد .

ثالثاً : بحث متواضع - في أصله رسالة دكتوراه مقدمة لجامعة القرآن الكريم في السودان - بعنوان « اختيارات أبي عبيد ومنهجه في القراءة » ، وهي دراسة دون المأمول - بكل صراحة علمية محايدة - طبعت إبّان تسجيلي للموضوع ، تقدمت الإشارة إليها مع بعض من الدراسات الأخرى في التمهيد .

وأضيف على ما تقدّم أنّ الباحث اكتفى بجمع عدد من اختيارات أبي عبيد - أقل من الذي جمعتُه بفضل الله ونعمته - وقام بتكرارها ، ولم يدرس منهج أبي عبيد دراسة علمية ، كما أنه لم يفرق بين الاحتجاج والمنهج ، كما سيأتي في موضعه .

ولذا كانت إفادتي من هذا البحث قليلة ، مع أنني متفق معه على النتيجة التي توصل إليها وهي : أن اختيارات أبي عبيد لم تخرج عن القراءات العشر المتواترة[٢] .

والهدف من إيراد هذه التتمة :

الإشارةُ إلى أنني - بكل أسف - بقيت شبه وحيد في ميدان واسع وفسيح ، بحجم اختيارات أبي عبيد من أول القرآن إلى آخره .

على أنني لا أغفل عن تلك التنف والإشارات التي كان يشير إليها ثلة من جلة العلماء أمثال : النحاس ومكي وابن خالويه وابن زنجلة وغيرهم ممن تقدم إيرادهم في الفصل الأول من الباب الثاني ؛ فلهم الفضل عليّ في ذلك ، ولله الفضل من قبل ومن بعد .

---

(١) القراءات الشاذة وتوجيهها النحوي : ٤٩ - ٥٠ .

(٢) اختيارات أبي عبيد ومنهجه في القراءة : ٤٩٥ .

التتمة الثانية :

نصّ العلماء على أن الاختيار في القراءات لا يتصدى له إلا من لـه دراية وتمكّن في علوم العربية وأهمها جانب اللغة والنحو ، وهو أمرٌ معلومٌ ومسلّم ضرورة .

وفي تصدّي أبي عبيد للاختيار ، وقبول ذلك منه ، والاحتفاء به ، دليلٌ على تمكنه في الجانب النحوي ؛ الذي قام هذا البحث على أساس إظهاره وإبرازه .

التتمة الثالثة :

موقف أبي عبيد من الشيوخ وقراءة الكوفيين في اختياراته :

ليس لأبي عبيد من الشيوخ المباشرين ، أئمة القراءات العشر - الذي اندرجت اختياراته ضمن قراءاتهم - سوى الكسائي ؛ مع أنّ لأبي عبيد اتصال سند في القراءة بجميع هؤلاء لكنه غير مباشر كما أورد ذلك في كتابه « القراءات »[(١)] .

كما أورد في مقدمة كتابه الحديث عن قراء الأمصار بحسب الترتيب التالي :

المدينة ، مكة ، الكوفة ، البصرة ، الشام[(٢)] .

وفي هذا الترتيب فقهٌ من أبي عبيد - سواء قصد ذلك أو لم يقصده - ؛ إذ بدأ بالمدينة مهبط غالب الوحي ، ثم مكة : مبدأ ذلك الوحي ، ثم الكوفة : المصر الذي حوى أكبر عدد من القراء العشرة ، وهم : عاصم وحمزة والكسائي ، ثم البصرة : مكان ابن أبي إسحاق وأبي عمرو بن العلاء ، ثم الشام : مكان ابن عامر .

كما أن في هذا الترتيب الإشارة إلى عدم التحيز والتعصب لقطر على حساب الآخر .

وهو - أي : الخلو من التعصب - ما بنى عليه أبو عبيد اختياراته ؛ فاستقام له الاختيار نتيجة لذلك .

وأما موقفه في اختياراته من قراءة شيخه الكسائي - التي هي في أصلها اختيار كما تقدم - ضمن قراءة الكوفيين ، فلتقريره أقول :

لم يبن أبو عبيد اختياراته على الرغبة في موافقة قارئ بعينه - ولو كان شيخه الكسائي - أو قطر بعينه - ولو كان الكوفة : منزعه النحوي - بل الكثرة هي الأثيرة لديه ، كما تقدم .

---

(١) ينظر : جمال القراء وكمال الإقراء : ٢ / ٤٢٤ - ٤٣٢ .

(٢) نقل ذلك أبو شامة عنه في (المحرر الوجيز) : ١٦٤ - ١٦٥ .

وحيث إن الكثرة غالباً تكون في صالح قراءة الكوفيين ؛ جاءت اختياراته موافقة لهم ؛ بناء على هذا الجانب .

وخالف أبو عبيد شيخه الكسائي في العديد من المواطن[١] ، كما أنه خالفه أيضاً في الموقف من الرسم ، كما سيأتي .

كما أنه صادف اختياره لما تفرد به الكسائي[٢] ، وليس في هذا نقضٌ لما تقدم ؛ إذ صادف اختياره أيضاً لما تفرد به ابن عامر الشامي[٣] ؟!

واستغرب النحاس من مخالفته لشيخه ؛ جاعلاً تلك المخالفة - من باب التحامل عليه - من الردود عليه[٤] .

وعند قلب ظهر المجنّ للنحاس : تكون تلك المخالفة دليلاً على الاستقلال الفكري ، والاجتهاد الاختياري ؛ المبني على أسس محددة ، ومعطيات واضحة ، بعيدة عن جمود التقليد ، وغياب إعمال العقل والتفكير ؛ إذ الاختيار أتاح مجالاً لذلك ، ضمن إطار عدم الخروج عن القراءة الصحيحة ، كما يفهم ذلك من خلال القواعد المتقدم إيرادها .

كما أنني لا أبالغ في القول - وإن كنت لا أريد المفاضلة بين العلماء وخاصة الأئمة - إذا قلت : إن أسس أبي عبيد وقواعده في الاختيار أوضح وأشمل وأكمل من أساس اختيار الكسائي لقراءته الذي بناه على التوسّط كما تقدم آنفاً .

وهو منهج يتسم بالبساطة وندرة الاحتجاج[٥] ، خلافاً لمنهج أبي عبيد القائم على البسط والتدليل ، والتحليل والتعليل .

التتمة الرابعة :

التعليل والاحتجاج في اختيار أبي عبيد للقراءات :

ينبغي التسليم بأنني أمام مصطلحات ثلاثة بينها شيء من التداخل وهي :

---

(١) ينظر : الكشف : ١ / ٤٠٦ ، الإتحاف : ١ / ٥١٨ ، غاية الاختصار : ٢ / ٤٦٧ .

(٢) ينظر : الجامع للقرطبي : ٦ / ١٢٥ ، النشر : ٢ / ٢٥٨ .

(٣) ينظر : الغاية : ٢٥٠ ، النشر : ٢ / ٢٦٣ .

(٤) إعراب النحاس : ٣ / ٣١٣ - ٣١٤ ، ٤ / ١١٥ - ١١٦ .

(٥) القراءات الشاذة : ١٢٤ .

١ - قواعد الاختيار .

٢ - أسس الاختيار .

٣ - حجج الاختيار .

وبناءً على ما أوردته في التتمة الأولى ، فلم أجد تفريقاً بينها لدى من أشرتُ إليهم .

والذي يظهر لي :

أن هذه المصطلحات الثلاثة أجزاء متصلة في بنيان واحد مشيّد ، هو الاختيار ؛ فأساس الاختيار يستند إلى قاعدة ، والقاعدة تتشكل بعد ذلك في شكل حجة وهكذا .

كما أن أساس الاختيار أيضاً - من منظور آخر - ينبني على علة أو أكثر .

كما وظّف جميع ذلك أبو عبيد من غير تداخل أو تناقض .

كما أن قواعد الاختيار هي في حقيقتها - من منظور آخر - حجج للاختيار ؛ ومن هنا فقد يحتج أبو عبيد بالرسم العثماني في مواضع[١]، مع أنه قد بنى اختياراته على قاعدة عدم مخالفته.

وعليه فهذه المصطلحات بينها عموم وخصوص من وجه ، وهي إشكالية سأتجاوزها ؛ رغبةً في الاختصار ، لأقصر الحديث هنا على جانب التعليل والاحتجاج في اختيارات أبي عبيد ، فأقول ملخّصاً حديثي في شكل نقاط :

١ - الاحتجاج لا يقوم إلا بتعليل ؛ ونتيجة لإدراك أبي عبيد لذلك ، ساق أنواعاً من الاحتجاجات المستندة إلى التعليلات ، اعترض النحاس على بعضها، كما تقدم إيراده في الباب الأول.

كما أن الحجة لا تنهض دليلاً - معارضاً أو مرجِّحاً - إلا بالتعليل ، وقد تقدم إيراد ذلك مفصلاً أثناء مناقشة مسائل الباب الأول ، فلا داعي للتكرار .

٢ - تعددت علل أبي عبيد وتنوعت ، وأطل علينا منها وافرٌ من المؤيدات الدينية ، وألوان من علوم العربية التي سيكون لها شأن عند أصحاب المقاييس ؛ فقد يستشهد على الآية بآية أخرى مشابهة[٢] .

---

(١) إعراب النحاس : ٤ / ٢٣٣ .

(٢) إعراب النحاس : ١ / ٢٨٦ .

كما أنه قد يكون المرجّح إضافة إلى الكثرة خصوصية الرواية ؛ كأن تكون القراءة منسوبة عنده إلى النبي ﷺ ؛ من ذلك نصّه على اختيار قراءة « لكثرة من قرأ بها وأنها قراءة النبي »[١] كما تكرر منه ذلك في غير موضع ، أو مؤيدة بحديث شريف كما نصّ على ذلك ونُقل ذلك عنه[٢] ، أو كونها قراءة جمع من الصحابة[٣] ، أو مستندة إلى مصحف من مصاحفهم، وخاصة مصحف ابن مسعود[٤] ، الذي هو محل اعتناء خاص من أبي عبيد ، يكاد يكون في المرتبة الثانية بعد المصحف الإمام ؛ لسبب لم أستطع معرفته على سبيل الجزم ، كما أن المصادر - فيما وقفت عليه منها - لم تبرز ذلك ، ولعل السبب يعود إلى ما أورده في « فضائل القرآن » من الثناء على قراءة ابن مسعود[٥] .

وقد أخبرني شيخي الأستاذ الدكتور سليمان العايد بأن السبب في ذلك هو الكوفية ، وأن أسانيد أهل الكوفة تنتهي إلى ابن مسعود ، فجزاه الله خيراً على هذه الإفادة التي حلّت هذا الاستشكال .

٣ - جميع ما تقدم إيراده من القواعد الكلية والتفصيلية وظّفه أبو عبيد في احتجاجاته توظيفاً دقيقاً لا داعي لتكرار إيراده من هذا الجانب ؛ أي : اكتفيتُ بإيراده من منظور التقعيد هناك عن إيراده هاهنا من منظور الاحتجاج .

٤ - هناك حجج نحوية خاصة أوردها أبو عبيد في اختياراته لا تدخل ضمن إطار القواعد المتقدمة ، تناولتُ غالبها بالتفصيل مفرّقة بحسب مواطنها من البابين الأولين ؛ كدلالة الاشتقاق ، والتضعيف ، والمطاوعة ، وأحكام الجمع والإفراد ... إلخ .

وبعضها أكتفي بالعزو إليه هاهنا على سبيل الإشارة[٦] .

٥ - وهناك احتجاجات خاصة - لها حكم الاستقلال ولا تندرج تحت إطار تصنيف علمي معين - من ذلك : الاحتجاج برد المختلف فيه إلى المجمع عليه ، وهذه من حجج أبي عبيد التي

---

(١) حجة القراءات : ٧٢١ - ٧٢٢ .

(٢) غريب الحديث : ١ / ٦٤ ، وينظر : إعراب القرآن : ٢ / ١٩٦ ، ٤ / ٣٣٧ ، الدر المصون ٢ / ٦٠٩ .

(٣) الدر المصون : ٧ / ٥٤١ .

(٤) إعراب النحاس : ٢ / ١٤٦ .

(٥) فضائل القرآن : ٢٢٤ - ٢٢٧ .

(٦) ينظر : تفسير الرازي : ٢٧ / ١٣٥ .

أكثر إيرادها[١] ، واحتفى كثيراً بإبرازها عنه ابن زنجلة وأخذها عنه مكي وأبو علي وغيرهم ، كما تقدم ذلك مفرقاً في مواضع من الباب الأول .

بل إن النحاس حينما اعترض عليه في هذا الاحتجاج ، نسي في مواطن أخرى - ليس فيها اعتراض على أبي عبيد - فأخذ بهذا الاحتجاج واعتمده[٢] ، وهي صورة من صور تحامل النحاس على أبي عبيد كما تقدمت الإشارة إلى ذلك .

٦ - قد يسلك أبو عبيد مسلك التعليل بأكثر من علة في الاختيار الواحد ؛ من أجل تقوية الاحتجاج لذلك الاختيار[٣] ، وكما تقدم ذلك مفرقاً في الباب الأول ، إضافة إلى نصٍّ أبي عبيد الذي نقله عنه ابن الأنباري وأوردته في هذا الفصل .

التتمة الخامسة :

صلة اختيارات أبي عبيد بنحوه ومذهبه :

تتمثل العلاقة بين اختيارات أبي عبيد للقراءات وجانبه النحوي في النقاط التالية :

١ - نتيجة لغياب تأليف لأبي عبيد متخصص في الجانب النحوي ؛ كان لزاماً عليَّ البحث عن جوانب أخرى ، للكشف عن هذا الجانب الذي قام البحث على أساسه .

٢ - أوسع جانب لنحو أبي عبيد هو جانب الاختيارات .

٣ - وفيما تقدم إيراده في البابين الأولين دلالة واضحة على المساحة النحوية الواسعة ، المندرجة ضمن إطار وحيِّز الاختيارات .

٤ - وبالتالي فهي أوسع باب أمكنني الدخول معه لسبر أغوار فكره النحوي .

٥ - وهذه الصلة تبرز من خلال تخصيصه مساحة للجانب النحوي فيما يلي :

أ - الاحتجاج للقراءة من منظور نحوي .

ب - التعليل بعلة نحوية .

جـ - البناء على أصل نحوي .

---

(١) تفسير الرازي : ٢ / ١٠٢ ، ٣ / ١١١ ، ٣١٢ .

(٢) ينظر على سبيل المثال : إعراب القرآن : ٢ / ١٠ ، ٣ / ٥٢ - ٥٣ ، ٤ / ٢٥٦ .

(٣) ينظر : مفاتيح الأغاني للكرماني : ٢٧٨ ، تفسير القرطبي : ١٠ / ٢١٨ .

د - ترك بعض القراءات لأحكام نحوية خاصة أو عامة .

هـ - الاستطراد بإيراد بعض الأحكام الفرعية والأوجه الإعرابية ؛ للتأصيل والتوثيق .

والأمثلة على ذلك قد تقدم إيرادها سابقاً في مواطن مفرقة من البحث .

وأما صلة اختيارات أبي عبيد للقراءات بمذهبه النحوي ، فالذي يظهر لي عدم تأثر تلك الاختيارات بمذهبه النحوي تأثراً واضحاً وملموساً لسببين :

أحدهما خارج عن إطار القراءة ، وهو :

عدم تعصبه أو جموده على مذهبه النحوي ، كما سيأتي تفصيله لاحقاً .

والثاني داخل ضمن إطارها ، وهو :

أن هناك ضوابط أخرى - معلومة - تمنع التأثر بالمذهب النحوي عند إرادة قبول الاختيار ، كما هو حال اختياراته .

قلتُ : وهذا الذي أوردته ، بناءً على تضييق مفهوم المذهب النحوي ، وجعْله قاصراً على المنهج ونمط التفكير .

وأما عند توسيع هذا المفهوم ؛ فالجانب النحوي يندرج ضمن إطار المذهب، كما هو معلوم، ولعلي أتوسّع في إيراد هذه الجزئية عند الحديث عن مذهبه في فصل لاحق . والله الموفق .

التتمة السادسة :

حجج اختيارات أبي عبيد أحكامها غير مجردة عن سياقاتها ، وهذا من مواطن الافتراق بين أبي عبيد والنحاس ، كما هو مبيّن في موضعه .

التتمة السابعة :

يظهر لي أن أسباب قبول اختيارات أبي عبيد تتلخص في الأمور التالية :

١ - أفضليّة السبق والريادة .

٢ - إمامته في القراءة واللغة مع مكانته العلميّة العالية عند الناس وإجماعهم عليه .

٣ - عدم خروجه عن القراءات الصحيحة .

٤ - وضعه وتحديده لضوابط الاختيار ؛ وفق أسس وقواعد محددة ومقبولة .

٥ - إيراده الحجج والعلل الداعمة للاختيار .

التتمة الثامنة :

هدفي من إيراد هذا الفصل التوصلُ إلى عدة نتائج وأهداف أهمها :

١ - إبراز أهمية اختيارات أبي عبيد .

٢ - إعطاء صورة للمساحة النحوية الواسعة ضمن هذه الاختيارات .

٣ - إظهار الصلة بين هذه الاختيارات وبين نحوه ومذهبه .

٤ - تأصيل المسائل الواردة في البابين (الأول والثاني) وربطهما بهذه الاختيارات .

٥ - بيان أن الاختيارات لا يتصدى لها إلا من له تمكن في العربية وعلومها بما في ذلك الجانب النحوي ، الذي يدور البحث في فلكه وضمن إطاره .

٦ - إثبات استقلال فكره العلمي في هذه الاختيارات ، الذي يعطي صورة حقيقية عن استقلال فكره النحوي ، وهو ما يهدف البحث إلى إبرازه .

٧ - الحكم بدراية أبي عبيد وتمكنه نحوياً ؛ بناءً على المعطيات السابقة .

الفصل الثاني

أبو عبيد النحوي

* ثعلب : « لو كان أبو عبيد في بني إسرائيل لكان عجباً »

---

* تاريخ بغداد : ١٢ / ٤١١ .
* إنباه الرواة : ٣ / ١٨ .
* تاريخ دمشق : ١٤ / ٣٢٣ .
* مرآة الجنان : ٢ / ٨٤ .

المبحث الأول

جانبه النحوي

من خلال ما تقدم استعراضه ، يمكن إدراك أنّ لأبي عبيد مقدرة فائقة في الجانب النحوي ، الذي به يعرف صواب الكلام من خطئه ، وبه تُضمن سلامة العربية : مفردات وجملاً ، في صحة دلالة واستقامة تأليف ، وتوجيه إعراب ، ومن ثمَّ الغوص في معاني المفردات والصيغ والتراكيب ، وتلمُّس مقاصد العرب في كلامها : أنماطاً ومقاييس وأدلة .

ومن خلال الأجزاء المتناثرة - التي عثرت عليها مبعثرة - المتعلقة بجانبه النحوي ، أمكنني تلمُّس تعاطي أبي عبيد لمسائل هذا الفن : أصولاً وفروعاً .

فتارة يناقش المفردات ، وتارة التراكيب ، وتارة الأسس العامة والقواعد النحوية الكليّة ؛ بمنهجية واضحة ، ونظرة شاملة ، وعقلية فذة .

واحتجاجاته النحوية في جانب اختياراته القرآنية شاهد على ذلك ، كما أن في احتجاجه النحوي لآرائه العامة في اللغة وغريبها شاهداً ثانياً ، وفيما أورده في « غريب الحديث » شاهد ثالث .

وذكر الخطيب في « تاريخ بغداد » أن أبا عبيد يحتج لمذهبه الفقهي باللغة والنحو[1] .

قلتُ : وهو شاهد رابع على ما تقدم ، لكنني - مع الأسف الشديد - لم أقف - بعد البحث والتحري - على تفصيل في ذلك ، سوى ما اندرج ضمن إطار اختيار القراءة ، وقد تقدم .

ولو - عياذاً من تلك التي تفتح عمل الشيطان - وقفت عليه لأفدت منه كثيراً ؛ في اكتمال الصورة ، واتضاح المعالم .

وليس لمثلي أن يحكم على إمام كأبي عبيد ، لكن هذا ما ظهر لي فأظهرته ، دون طمس للحقائق ، أو تحريفٍ لها ، أو تغييب فيها ؛ وفي إيرادي للمبحث الثاني برهان على ذلك .

راجياً أن يكون هذا العمل بعيداً عن التعصب والميل والهوى .

---

(١) تاريخ بغداد : ١٢ / ٤٠٥ .

المبحث الثاني
الحكم عليه في هذا الجانب

تكرر من البعض اتهام بعض العلماء بالضعف في النحو ؛ فاتَّهم الأزهريُّ أبا عبيدة معمر ابن المثنى - شيخ أبي عبيد - بالضعف في النحو مرات في « تهذيب اللغة » ، حيث قال عنه : « وكان مخلاً بالنحو كثير الخطأ »[١] ، وقال في موضع آخر : « وهو بليد النظر في باب النحو ومقاييسه »[٢] ، وقال في موضع ثالث : « وكان أبو عبيدة صاحب أخبار وغريب ، ولم يكن له معرفة بالنحو »[٣] .

وتبعه في هذا الاتهام غير واحد[٤] .

وأطلق النحاس تضعيفه في العربية عموماً ، كما ذكر ذلك في « القطع والائتناف »[٥] .

ومثله قيل عن الأصمعي[٦] ، وهما من شيوخ أبي عبيد .

كما اتّهم المبردُ شيخَه أبا حاتم السجستاني بذلك ؛ حيث قال عنه : « كان أبو حاتم دون أصحابه في النحو ، ولم يلحق بهم »[٧] .

واتهمه بذلك أيضاً السيرافي[٨] ، وأبو حيان[٩] .

كما اتُّهم تلميذه ابنُ قتيبة بالضعف في هذا الجانب[١٠] .

واتّهم كمال الدين بن الأنباري ابنَ خالويه بهذه التهمة كذلك ، حين قال عنه : « ولم يكن في النحو بذاك »[١١] .

---

(١) تهذيب اللغة : ١ / ١٤ .

(٢) السابق : ٣ / ٥٧ .

(٣) السابق : ١٢ / ٢٢٨ ، وينظر : ٨ / ١٨٩ .

(٤) ينظر : مفتاح السعادة : ١ / ١٠٦ .

(٥) القطع والائتناف : ١ / ٣٣١ .

(٦) ينظر : معجم الأدباء : ١٩ / ١٥٥ ، النحو وكتب التفسير : ١ / ١٥٤ .

(٧) البحر المحيط : ٧ / ٦٩ ، ولما كان أبو حاتم من أصحاب أبي عبيد كما تقدم في الفصل الماضي ؛ فيفهم من كلام المبرد : إتقان أبي عبيد لهذا الجانب ؛ أخذاً من قوله : « ولم يلحق بهم » .

(٨) أخبار النحويين البصريين : ٧١ .

(٩) البحر المحيط : ٨ / ٦١ .

(١٠) ينظر : سفر السعادة للسخاوي : ٢ / ٨١٠ - ٨١٥ .

(١١) نزهة الألباء : ٣١٣ .

وهناك العديد من هذه الإطلاقات التي قلَّ من سلم منها ، وخاصة من أئمة اللغة وأصحاب المذهب الكوفي .

وسأناقشها من خلال الحديث عن أبي عبيد ؛ مكتفياً بما أوردته سابقاً في الفصل الماضي .

وأما أبو عبيد فلمكانته العلمية المعتبرة عند الناس قاطبة لم أجد من اتهمه - مباشرة - بالضعف في هذا الجانب ، سوى ما بدر من أبي الطيب اللغوي الحلبي المتوفى سنة (٣٥١هـ) ؛ حيث قال عن أبي عبيد بأنه : « كان ناقص العلم بالإعراب »[١] .

ولم ينقُل ذلك عنه - من المترجمين لأبي عبيد - سوى السيوطي[٢] ، والخوانساري[٣] ، من دون تحرٍّ أو تدقيق ، أو تمحيص لأبعاد هذا الاتهام ، ولا رجوع لآثار أبي عبيد ؛ لامتحان هذا الادّعاء ومدى صدقه .

واتهام أبي الطيب لأبي عبيد يدعو إلى الدهشة ، ويضع علامة استفهام على موقفه من أبي عبيد ؛ فهو لا يذكر له محمدة إلا ولطخها ، أو حاول التهوين من شأنها ؛ وفي ذلك إشارة إلى التحامل .

وهو الذي يقول عن جانب أبي عبيد اللغوي - الذي أطبق الناس على التسليم بإمامته فيه - : « يقطعه عن اللغة علوم افتن فيها » .

ولن أقف عند هذا ؛ لخروجِه عن مجال البحث ومضمونه .

ولمناقشة اتهام أبي الطيب لأبي عبيد بالضعف في الجانب النحويِّ - الذي لم ينْفرد به أبو عبيد كما سبق تقرير ذلك - أكتفي بإيراد النقاط التالية :

أولاً : ما ذكره عن أبي عبيد أشهر تلامذته ورواة كتبه الملتصقين به ، الإمامُ علي بن عبد العزيز البغويّ ، حيث قال عنه : « وكان صاحب نحو وعربية »[٤] .

---

(١) مراتب النحويين : ٩٣ .

(٢) بغية الوعاة : ١ / ٣٧٦ .

(٣) روضات الجنات : ٨ / ٣١٥ .

(٤) تهذيب التهذيب : ٨ / ٣١٥ .

وللبغوي مكانة علمية ودراية بأبي عبيد ، فهو أعلم الناس به ، وهو أجلّ أصحاب أبي عبيد وأثبتهم فيه[١] ، ووصْفه بهذا الوصف له دلالته في نفي الاتهام .

وأحكام البغوي في أبي عبيد محل قبول واعتناء ؛ واتهامه بالانحياز لشيخه لا مجال له ؛ لافتقاره إلى الدليل .

ثانياً : ثناء العلماء عليه ووصْفهم له بإدراك هذا الجانب ؛ فمن ذلك ما رُوي عن أبي بكر النقاش[٢] ، وما وصف به أبو عثمان الجاحظ أبا عبيد ، بأنه كان من النحويين ، ومن العلماء بإعراب القرآن ، وبأن الناس لم يكتبوا أصح من كتبه[٣] .

ولقد عدّه النحاس - شديد التحامل والاعتراض عليه - من النحويين ، كما ذكر ذلك في « صناعة الكتاب »[٤] .

وهذا أيضاً الأمير العالم طاهر بن الحسين يقول - بعد أن ذاكر أبا عبيد عند لقائه به أول مرة - : « وجدته أعلم الناس بأيام الناس ، والنحو ، واللغة ، والفقه »[٥] .

ولقد عدّه ابن درستويه من النحويين[٦] ، وكذا أحمد بن كامل القاضي[٧] .

ومعظم هؤلاء العلماء الذين نقلت عنهم كانت وفاتهم في القرن الذي يلي وفاة أبي عبيد ؛ وفي ذلك إشارة إلى أمرين :

١ - إدراكهم له على وجه التحقيق ؛ لقربهم من زمنه .

٢ - شيوع جانبه النحوي في ذلك العصر ، فوُصف بهذا الوصف الذي له دلالته عند التحقيق .

ولعله نظراً لفقد تراثه ، واندثار آثاره المتعلقة بهذا الجانب ، تنوسي فطوتْ صفحةُ الزمان

---

(١) غاية النهاية لابن الجزري : ١ / ٥٤٩ .

(٢) إنباه الرواة : ٣ / ٢٠ ، تاريخ دمشق : ١٤ / ٣٢٩ .

(٣) طبقات الزبيدي : ١٩٩ ، الجامع للقرطبي : ٥ / ٢٩٢ .

(٤) صناعة الكتاب : ٤٤ - ٤٥ .

(٥) تاريخ بغداد : ١٢ / ٤٠٥ ، إنباه الرواة : ٣ / ١٣ .

(٦) تاريخ بغداد : ١٢ / ٤٠٤ ، تاريخ دمشق : ١٤ / ٣٢٤ .

(٧) تاريخ بغداد : ١٢ / ٤١١ .

هذا الجانب ، الذي حاول هذا البحث إحياءه من جديد .

وإذا كان وصفه باللغوي - الذي شاع عنه كثيراً - فإن من وصفه بالنحوي لم يغب عن فكره ما يستلزمه هذا الوصف من تمكُّن ومهارة وإتقان .

وفي كلام أبي علي الشلوبين عن أبي عبيد أبلغ شاهد على ذلك ؛ وقد تقدم بيانه وتحليله[1] .

وفي إيراد ما تقدم إبرازٌ لهذا الجانب في أبي عبيد ؛ من خلال حديث الآخرين عنه ؛ وهو ما يهدف البحث للكشف عنه .

ثالثاً : عدم تجرؤ الذين أكثروا من الاعتراض عليه في إطلاق هذا الوصف عليه ؛ وأعني بهم : ابن قتيبة ، والنحاس ، وابن سيده .

فلم أقف في كلامهم - بكل أمانة - على اتهامه صراحةً بالضعف النحوي .

رابعاً : إطلاق مثل هذه الأحكام فيه حجْبٌ للأمة عن جزء من تراثها كانت في أمسّ الحاجة إليه لو عايشتْه ولامستْه عن قرب ، دون التأثُّر بمثل هذه الإطلاقات ، ففي « مجاز القرآن » لأبي عبيدة دليل على نفي الضعف عنه في الجانب النحوي .

وفي كتاب ابن خالويه دليل آخر ، وهكذا .

ولقد أفدت هذه الفائدة من شيخي - حفظه الله - والمشرف على هذا البحث ، كما تقدمت الإشارة إلى ذلك .

وخير شاهد على هذا : تراث أبي عبيد النحوي - بهذا الجزء الموجود منه - الذي دار هذا البحث في فلكه .

خامساً : إطلاق الأحكام العامة غالباً ما يعتريه الخلل أو النقص ؛ لافتقاره إلى :

أ - الاستقراء التام .

ب - المنهجية القائمة على الدقة والتدقيق .

---

(١) نصُّ كلامه في « شرح الجزولية » : ٣ / ١١٦٣ - ١١٦٤ ، وقد تقدم إيراده في مسألة (مجيء « إنّ » بمعنى « نعم ») ضمن مسائل الفصل الثالث من الباب الأول .

جـ - البعد عن : التعصب ، والتحامل ، والنظرة الانطباعية المجردة القائمة على الميل أو الهوى .

سادساً : اللغة بناء واحد : متصل ومتكامل .

والتبحر في علومها - في تلك العصور التي لا تحتكم إلى التخصص الدقيق - مهارةٌ شاملة تشمل أفرع اللغة الرئيسة ، ومن أهمها : الجانب النحوي .

قال الدكتور عبد الرحمن العثيمين : « لا يُتصوَّر أن يكون الشيخ عالماً في اللغة مقصراً في النحو ، وهما علْمان يرتبط أحدهما بالآخر ارتباطاً وثيقاً ، لا يتصور استغناء أحدهما عن الآخر .

ولكن من العلماء من يُبدع في أحدهما أكثر من إبداعه في الآخر »[1] .

والدكتور العثيمين وإن كان يتحدث في نفي تهمة التضعيف عن ابن خالويه ، إلا أن كلامه ينطبق كذلك على أبي عبيد ؛ ولذا أوردته .

وبهذه الأمور الستة أكون - بفضل الله ونعمته - قد أكملتُ مناقشة أبي الطيب في اتهامه لأبي عبيد من نواحٍ عديدة ، حسنُها من الله ، وغيرُه من نفسي والشيطان ، والله المستعان .

---

(١) مقدمة إعراب القراءات السبع لابن خالويه : ١ / ٥٤ .

المبحث الثالث

تأليفه في النحو

لم يرد فيما وقفت عليه من تراجم لأبي عبيد إيراد تآليف خاصة لـه في النحـو ، باستثناء مـا ذكره الأزهري في المجلد الأول من « تهذيب اللغة » ونصُّه : « قال أبو عبيد في كتابـه في النحـو : علياً مضر تقول : قعيدك لتفعلنّ كذا ، قال : القعيد : الأب »[١] .

وعزاله هذا الكتاب في النحو سائد بكداش ؛ اعتماداً على هذا النصّ دون تعليق[٢] .

قلـتُ : وقـد بحثـت بدقـة في أجـزاء « تـهذيب اللغـة » الأخـرى - أثنـاء جمعـي لمـادة هـذا البحث - فلم أعثر على تكرار من الأزهري لمثل هذا العزو .

مع العلم بأن الأزهري حينما عدد مصادره الأربعة عن أبي عبيد لم يذكـر مـن ضمنـها هـذا الكتاب .

قال الدكتور حسين شرف في مقدمة « غريب الحديث » - تعليقـاً علـى نـصِّ الأزهـري - : « وقد جاءت هذه العبارة بين معقوفين على أنها تكملـة مـن إحـدى نسـخ « التـهذيب » ، وقـد يكون هذا كتابه الموسوم بـ« الإيضاح » »[٣] .

ولقد تقدمت الإشارة إلى كتاب « الإيضاح » في الفصل الأول من الباب الثالث .

وهذا الاحتمال الذي ذكره حسين شرف سبقه إليه الدكتور محمد سالم محيسن[٤] .

وهو احتمال غير وارد عند الدكتور رمضـان عبـد التـواب ؛ إذ لم يذكـره عنـد تعليقـه علـى كتاب « الإيضاح » ولا عند نقله نصَّ الأزهري المتقدم .

وما تقدم يجعل نصّ الأزهري مثار شك في النسبة أو في تدخّل النسّاخ .

كما أن نسبة « الإيضاح » لأبي عبيد لم يتم التحقق منها ، كما تقدم .

---

(١) تهذيب اللغة : ١ / ٢٠٠ ، وينظر مقدمة الدكتور رمضان على (الغريب المصنف) : ٥٧ .

(٢) أبو عبيد القاسم بن سلام : ١٦٣ .

(٣) مقدمة (غريب الحديث) : ١ / ٤٠ .

(٤) أبو عبيد القاسم بن سلام حياته وآثاره اللغوية : ٢٢٦ .

وختم الدكتور يوسف المطوع ترجمته لأبي عبيد[١] في كتابه « جهود علماء النحو في القرن الثالث الهجري » بقوله : « هذه كتب أبي عبيد التي انتهت إلينا ، وثمة منها كتاب واحد في النحو وهو : « المذكر والمؤنث » ، وآخران في الصرف وهما : « فعل وأفعل » و« المقصور والممدود » »[٢] .

قلتُ : ولم نقف - لا الباحث ولا الدكتور يوسف - على هذه الكتب الثلاثة ، لنعرف طبيعة تصنيفها ، بناءً على المادة الواردة فيها .

فهذه الكتب الثلاثة يتنازعها جانبا : اللغة والنحو ، ولا يمكن وضعها في كفّة أحدهما إلا بعد الوقوف عليها .

وخلاصة القول : أني لم أتمكّن من إثبات تاليف خاص بالنحو لأبي عبيد ، والله أعلم .

تنبيه :

في إدراج الدكتور يوسف المطوع أبا عبيد ضمن علماء النحو في القرن الثالث إضافةٌ لما تقدم إيراده في المبحث السابق .

---

(١) جهود علماء النحو في القرن الثالث الهجري : ٢١٠ - ٢١٩ .

(٢) السابق : ٢١٩ .

المبحث الرابع

مذهبه النحوي

قال ابن دستويه - المتوفي سنة (٣٤٧هـ) - وهو يصف أبا عبيد : كان « من علماء بغداد المحدِّثين النحويين على مذهب الكوفيين ، ورواة اللغة والغريب عن البصريين والكوفيين ، والعلماء بالقراءات ، ومن جمع صنوفاً من العلم ، وصنّف في كل فنّ من العلوم والآداب ، فأكثر وشهر »[(١)] .

وهذا النصُّ متكامل في وصف أبي عبيد ، وفي التصريح بمذهبه النحوي ؛ ألا وهو المذهب الكوفي .

ومن دقة كلام ابن دستويه : أن جعل مذهبه النحويَّ قاصراً على مذهب الكوفيين ، وجانبه اللغويَّ متوسّعاً بين المدرستين : البصرة والكوفة .

ولكن هذه الدقة تحتاج إلى إضافة ووقفة ستأتي .

وهذا النص أيضاً فريدٌ ؛ فلم أقف على تعيينٍ لمذهبه النحوي عند غيره .

كما أن أبا عبيد نفسه لم يشر إلى مذهبه النحوي إلا مرة واحدة - فيما وقفت عليه - ؛ وذلك في ثنايا « غريب الحديث » حيث قال : « والعرب تنصب وحده في الكلام كلّه لا ترفعه ولا تخفضه إلا في ثلاثة أحرف : نسيج وحده ، وعير وحده ، وجحيش وحده ، فإنهم يخفضونها .

ثم فسرت العلماء نصبه في قولهم : « وحده » ؛ فقال أهل البصرة : إنما نصبوا وحده على مذهب المصدر أي : توحّد وحده .

وقال أصحابنا : إنما انتصب على مذهب الصفة .

قال أبو عبيد : وقد يدخل فيه الأمران جميعاً »[(٢)] .

وهذا النص تم إيراده وتحليله سابقاً في موضعه من الفصل الثاني من الباب السابق ، وأوردته هاهنا مرة أخرى ؛ لتفرده ؛ ولما سأبني عليه فأقول :

---

(١) تاريخ بغداد : ١٢ / ٤٠٤ ، تاريخ دمشق : ١٤ / ٣٢٤ .

(٢) غريب الحديث : ٤ / ١٢٤ .

ليس في ذلك العصر مقابل للبصريين سوى الكوفيين ، الذين عبّر أبو عبيد عنهم بأنهم أصحابه ، وذلك كافٍ في التصريح بمذهبه النحوي .

وهنا أمرٌ يجب التوقف عنده والتأمل فيه - إذا وضعنا جانباً أن هذا الإيراد جاء بمحض الصدفة - ؛ ففي هذا النص الوحيد الذي أشار فيه أبو عبيد إلى مذهبه ، ومع ذلك أتى باجتهاد ورأي جديد ، كما تقدم بيانه في الموضع المشار إليه آنفاً .

فكأن أبا عبيد - من خلال هذا الإيراد - يريد أن يشير بنفسه إلى استقلال فكره النحوي عن هاتين المدرستين ، وعدم تقليده للكوفيين تقليداً مطلقاً .

فأبو عبيد أدرك في نفسه أهلية الاجتهاد في النحو ؛ قياساً على فروع العلم الأخرى التي برع فيها .

فكما كان لأبي عبيد اجتهاد في اختيار القراءات ، وفي أحكام الحديث وعلله ، والأحكام الفقهية : فروعاً وأصولاً ؛ كذلك كان له اجتهاد في الترجيحات اللغوية ، والأحكام النحويّة .

وإثبات جميع ذلك مما يطول ، ويخرج بالبحث عن مضمونه ؛ فكل فرع من فروع العلم المتقدمة يحتاج إلى دراسة مستقلة تُقرِّر هذا وتثبته .

وفيما أوردته - مفرقاً - في الأبواب الثلاثة السابقة دليل على ما تقرر من حيث الجانب النحوي ، فلكُ البحثِ ومضمونُهُ .

وعليه فما قيل من أنّ أبا عبيد لا يعدو كونه ناقلاً[1] ، غير مسلم ؛ أثبت البحث من منظوره خلافه ، وبالنظر إلى فهرس الموضوعات ، يمكن التحقق من ذلك سريعاً ، ودفْع احتمال الصدفة المشار إليه آنفاً .

وهذا لا يمنع ولا يتعارض مع ظهور النزعات الكوفية لديه ، في عدة جوانب منها :

١- رأيه في أصل المشتقات ؛ حيث تشعرنا بعض عباراته بأنه يعد الفعل أصل المشتقات وأن المصدر فرع منه[2] .

---

(١) ينظر : مقدمة معاني الزجاج : ١ / ٢٩ .

(٢) ينظر : غريب الحديث : ٣ / ٣٥١ .

ومعلوم أن الكوفيين هم الذين يعدون الفعل أصلاً للمشتقات ، على حين يعد البصريون المصدر أصلاً لها[١] .

٢- استخدام بعض المصطلحات الكوفية ، التي سأرجئ الحديث عنها إلى موضع لاحق ، مع أن المصطلحات في تلك العصور المتقدمة لم تحدَّد معالمها بصورة دقيقة ؛ وبيان ذلك مما يطول .

٣- تقريره العديد من المسائل الفرعية وفاقاً لمذهب الكوفيين ، كما تقدم ذلك مفرّقاً في الأبواب الثلاثة السابقة .

٤- موافقته لشيخه الكسائي وأخذه عنه ، كما ورد هذا التوافق في عدة مسائل متقدمة من الباب الأول ، وأيضاً أخذه عن الفراء ومناقشته له في العديد من المواضع المندرجة ضمن الإطار النحوي ؛ كما ورد ذلك سابقاً ، وكما أورده أبو عبيد - أيضاً - في العديد من مواضع « غريب الحديث »[٢] ، ورُوي عنه ذلك في العديد من المصادر[٣] .

والخلاصة :

يظهر لي أن قضية التمذهب النحوي ، والحكم على عالم بالانتماء لمذهب معيّن ، ترجع إلى طرفين :

١- غلبة المسائل الفرعية التي انحاز فيها العالم إلى ذلك المذهب .

٢- أصول التفكير النحوي ، وقواعد الاستدلال والترجيح والتعليل .

أما الطرف الأول : فلا أنكر غلبة انحياز أبي عبيد في فروع المسائل ، وموافقته لمذهب الكوفيين ؛ بناءً على ما تقدم إيراده مفرّقاً .

وأما الطرف الثاني : فأبو عبيد من أرباب الاجتهاد في ذلك ؛ كما ظهر لي فأظهرته سابقاً .

ومنهجه في التفكير أقرب إلى أهل البصرة منه إلى أهل الكوفة ؛ بناءً على ما يلي :

١- التوسّع في دائرة الاحتجاج والقياس والتعليل .

---

(١) الإنصاف : ١ / ٦ - ١٥ [م١] .

(٢) ينظر : غريب الحديث : ١ / ٢٣٦ / ٤١٥ ، ٢ / ٩٢ ، ٣٦٣ ، ١ / ٢١٠ - ٢١١ ، ٤ / ٢٣٢ ، ٣٣٦ ، ٥ / ١٠٩ .

(٣) ينظر : المخصص : ١ / ٤١٣ ، لسان العرب : ٦ / ١٤٤ ، الوسيط : ٢ / ٣٣٧ .

٢- شمول القاعدة : - كلية أو جزئية - واطرادها : تحاكماً إليها ، واحتكاماً بها .

٣- النظرة الشاملة : إلى السياق العام ، والقواعد الكلية .

٤- عدم الجمود أو التشبُّث بالنص المفرد في مقابل الشيوع أو الكثرة .

ومن هنا نجده خالف الكوفيين في العديد من المسائل ، كما تقدم بيانه مفرقاً في الأبواب الثلاثة الماضية .

وعدم تقيُّده بالمذهب الكوفي ، والحرصِ على الالتزام المطلق به ، يبعده عن التعصّب الذي يعمي ويصم ؛ وتلك حسنة .

إلا أن هذا التحرُّر وعدم التقيّد يوقع في الآراء الشاذة ؛ كمثل قوله :

* في الوقف على « لات » .

* وفي إدغام النون في الجيم .

وسيكون عند إيراد ملامح تفكيره النحوي ، كما سيأتي إيراده ، مزيدُ إيضاح لهذا ، والله أعلم .

تنبيه :

لا أريد أن أقلّد غيري من بعض الباحثين ، والأساتذة الفضلاء ، الذين يحاولون إثبات كل علَم ترجموا له بأنه زعيم المدرسة البغدادية ؛ كالفراء وغيره من الكوفيين ، والأخفش وغيره من البصريين ؛ وشواهد ذلك معلومة .

وفي اعتقادي - الذي يعتريه القصور والخلل - أن كل إمام له اجتهاداته ، وإعماله لعقله وفكره .

وهذا لا يخرجه - كليَّة - عن مذهبه ومدرسته ، هذا من ناحية .

ومن ناحية أخرى : إثبات مجرد الزعامة في المدرسة البغدادية التي في النفس منها شيء ، لا يقدم ولا يؤخر في العلم شيئاً .

راجياً المعذرة إذا كان في هذا الرأي تطاولٌ على غيري ممن سبقوني في طريق طلب العلم ؛ فحازوا مرتبتيْ : الفضل والسبْق .

وجزى الله المحسن على إحسانه خير الجزاء ، وغفر للمقصّر - من أمثالي - بواسع مغفرته ، وجميل ستره ، وعظيم عفوه ؛ جلّ جلاله ، وعظم كماله ، وتقدست أسماؤه وأفعاله .

الفصل الثالث

موقف أبي عبيد من بعض القضايا

(الإمالة ، رسم المصحف ، الترجيح بين القراءات وإنكار بعضها)

* الإمام أحمد بن حنبل : « أبو عبيد أستاذ ، وهو يزداد عندنا كل يوم خيراً » .

---

* تاريخ بغداد : ١٢ / ٤١٤ .
* نزهة الألباء : ١٤١ .
* تاريخ دمشق : ١٤ / ٣٢٣ .
* إنباه الرواة : ٣ / ٢١ .
* تذكرة الحفاظ : ٢ / ٤١٧ .

المبحث الأول
رأيه في الإمالة

الإمالة : أن تقترب الفتحة من الكسرة ، والألف من الياء ، من غير قلب خالص ولا إشباع مبالغ[١] .

والحديث عن الإمالة تنازعه النحاة والقراء ، وقيل : إن هذا الباب انفرد به البصريون[٢] .

واختلفت مصطلحاتهم في ضبطه ، والتعبير عنه ، وعن درجاته .

فقد يعبّرون عن الإمالة بالبطح ، والاضجاع ، ... إلخ[٣] .

كما عبّر عنها سيبويه بالإجناح[٤] .

وأما أسباب الإمالة عند القراء والنحاة فهي ثمانية[٥] ، وهي أسباب مجوِّزة ؛ قال الرضي : « اعلم أن أسباب الإمالة ليست بموجبة لها ... وكل موضع يحصل فيه سبب الإمالة جازلك الفتح »[٦] .

ونبّه ابن الجزري على أنّ في الإمالة مذهباً نحوياً ؛ دعا إليه القياس ، خلافاً للمذهب الأدائي ؛ الذي دعت إليه الرواية[٧] .

وفي تحديد درجات الإمالة خلاف بين العلماء ؛ جعلها أبو عمرو الدانيُّ على ثلاث مراحل :

الفتح ، والفتح المتوسط أو الإمالة المتوسطة ، والإمالة ؛ أي : أنَّ الفتح - بناءً على رأيه - جزء من الإمالة ، وفي ذلك نظر ، أورده ابن الجزري[٨] .

---

(١) ينظر : النشر : ٢ / ٣٠ ، التكملة لأبي علي الفارسي : ٥٣٦ - ٥٣٧ .

(٢) معاني القراءات للأزهري : ٤٥ .

(٣) ينظر : إبراز المعاني : ٤٢ ، النشر : ٢ / ٣٠ ، الإتحاف : ٤٧ .

(٤) الكتاب : ٢ / ٤١ .

(٥) ينظر : سراج القارئ لابن القاصح : ١١٩ ، ارتشاف الضرب : ٢ / ٥١٨ - ٥٤١ .

(٦) شرح الشافية : ٢ / ٥ .

(٧) ينظر : النشر : ٢ / ٧٤ - ٧٥ .

(٨) ينظر : النشر : ٢ / ٢٩ - ٣٢ .

والفتح عند النحاة - كما هو الراجح عند ابن الجزري - خارج عن دائرة الإمالة ، ويعبّر عنه بالتفخيم[١] وهو تعبير أبي عبيد كما سيأتي ، وهو قسيمٌ لها ؛ قال الرضي : « والفتح خلاف الإمالة »[٢] .

والفتح - أو : التفخيم - هو الأصل والإمالة فرع داخل عليه ، كما أن الفتح لغة أهل الحجاز والإمالة لغة عامة أهل نجد[٣] .

ولقد آثرت البدء بهذه المقدمة ؛ لما سأبنيه عليها لاحقاً إن شاء الله .

وأما موقف أبي عبيد من الإمالة - الذي أشار إليه ابن الجزري بقوله : « وعلماؤنا مختلفون في أي الأوجه أوْجَه وأولى »[٤] - فأكتفي في بيانه باختصار ما أورده الإمام السخاوي : الذي نقل عن الإمام أبي عمرو الداني ، الذي نقل بدوره عن أبي عبيد واعترض عليه ، وتعقّبه السخاوي منتصراً لأبي عبيد ، في تراصفٍ زمني مديد[٥] .

وهو نصّ طويل وفريد ، سأورده - بعد اختصاره - متصلاً ؛ لأعقّب عليه بما يفتح الله عليّ .

قال أبو عمرو الداني - نقلاً عن علم الدين السخاوي - : « وعلماؤنا مختلفون في أي هذه الأوجه الثلاثة أوجه من طريق النظر وأولى من جهة القياس .

فقال بعضهم : أوجهها وأولاها الفتح إذ هو الأصل ، وممن ذهب إلى ذلك أبو عبيد القاسم ابن سلام ؛ واحتج بالحديث المروى عن زيد بن ثابت [ثم ذكر السند] أن رسول الله ﷺ قال : « نزل القرآن بالتفخيم » .

قال أبو عمرو : قال أبو عبيد : ولو نُظر في مثل هذا ، يعني فيما أميل لانقلاب ألفه من ياءٍ إلى الأصل للزم من ردّ الياء إلى الياء أن يرد الواو إلى الواو .

وهم إنما يرجعون الواو إلى الألف فيقولون : عفا ودنا بالألف لأنهما من عفوت ودنوت .

قال أبو عبيد: واحتجوا في الإضجاع بالخط؛ فقالوا: رأينا المصاحف كلها بالياء في هذه الحروف.

---

(١) ينظر : الأصول : ٣ / ١٦٠ ، شرح الجمل لابن عصفور : ١ / ٦١٣ ، الأشموني : ٤ / ٢٢١ .

(٢) شرح الشافية : ٣ / ٢١ .

(٣) ينظر : الكتاب : ٤ / ١٢٠ ، ابن يعيش : ٩ / ٥٢ - ٥٤ ، توضيح المقاصد للمرادي : ٥ / ١٨٦ .

(٤) النشر : ٢ / ٣٠ .

(٥) أبو عبيد توفي سنة ٢٢٤هـ ، والداني توفي سنة ٤٤٤هـ ، والسخاوي توفي سنة ٦٤٣هـ .

ثم قال : والذي عندنا في ذلك أنه يلزم من أضْجَعَ اتباعاً للخط أنْ يضجع : « على » و « لدى » لأنهن جميعاً كتبن بالياء وليس أحد يتكلم بهن بالإضجاع . اهـ .

ثم قال أبو عمرو مجيباً لأبي عبيد : فأما ما احتج به أبو عبيد (رحمه الله) في اختيار الفتح وتغليبه بذلك على الإمالة ، فلا يلزم من خالفه ؛ إذ ليس [أي : الحديث] بدليل قاطع لاحتماله من وجوه [منها كما ذكر بعد : الغلظة والشدة على الكفَّار ، وهو ما اعترضه السخاويُّ ، ومنها : التعظيم والتبجيل ...] .

وكانوا يرون أن الألف والياء في القراءة سواء ، يعني بالألف والياء : التفخيم والإمالة ، فدلَّ ذلك على تساوي اللغتين ...

قال أبو عمرو : وأمَّا ما حكاه من أنه لو نظر في مثل هذا إلى الأصل ... ، فإنه لا يلزم أيضاً ؛ وذلك أنَّ من أمال ما كان من ذواتِ الياء لم يرد إلى الياء .

وإنما يقرب الحرفُ الممالُ من الياء بالإمالة ، وليس المقرب من الشيء هو إياه ولا مردود إلى جملته .

قلت [أي : السخاوي] : أبو عبيد (رحمه الله) لا يجهل ذلك ولا من هو دونه فضلا عنه ؛ وإنما أراد : للزم من ردّ ذوات الياء إلى الياء أن يرد ذوات الواو إلى الواو .

قال أبو عمرو : وقد نحت العرب بالألف نحو الواو التي هي أصلها بشدة تفخيمهم إياها في نحو : الصلاة والزكاة ...

قال أبو عمرو : فقد قرّب هؤلاء الألف من الياء التي هي أصلها بأن أمالوها وكتبوها بالياء من أجل ذلك ...

قلتُ [أي : السخاوي] : ليس هذا وجه الجواب لأبي عبيد ؛ إنما الجواب أن يقال :

إنما لم يَرُدّ ذوات الواو إلى الواو من ردّ ذوات الياء إلى الياء : أنه لم ينقله ولم يقرأ به أحد من الصحابة .. وإنما القراءة بالأثر المنقول .

قال أبو عمرو : وأما قوله في : (على) و(إلى) و(لدى) : « إن من أمال من أجل الخط لزمه أن يميلهن لرسمهن بالياء » ، فلا يلزم أيضاً ؛ لأن من خالفه يقول : لم تكتب ألفاتهن ياءاتٍ للدلالة على أن ذلك أصلهن ، ولا على أن الإمالة جائزة فيهن ؛ كما كتبن فيما عداهنّ من أجل ذلك .

بل إنما كتبوهنّ كذلك خشية الالتباس بما قد يشركهن في الصورة ؛ فكتبوا (على) التي تخفض وهي حرف بالياء للفرق بذلك بينها وبين (علا) التي هي فعل ... وكتبوا (إلى) بالياء للفرق بينها وبين (إلاّ) المشدّدة اللام ...

قال : والعرب لم تكن أهل شكل ونقط وإنما كانت تفرق بين ما يشتبه ويُشْكِلُ - مما تتفق صورته ويختلف لفظه أو معناه - بالحروف ؛ ألا تراهم كتبوا : هذا عمرو بالواو للفرق بينه وبين عمر ...

قال : ومما يدل على أنهم رسموا : (على) و (إلى) للفرق لا غير ؛ إجماعهم على ترك إمالتهنّ ؛ على أن أئمة القراءة لم تمل ما كان من ذوات الياء للرسم فقط .

بل إنما أمالته من حيث صحَّتْ الرواية بإمالته عندهم عن رسول الله ﷺ ، ثم دلت على حسنها وجوازها وتأكدها وقوتها برسم تلك الحروف بالياء ؛ إذ الإمالة من الياء ، والياء من الأسباب الجالبة لها »[1] .

هذا ما دار بين هؤلاء العلماء ، ونقلت هذا النص - على طوله - ؛ لطرافته وندرة من ذكره ؛ حيث لم أجد له إيراداً عند غير السخاوي .

وكلام أبي عمرو الداني ليس في كتبه المطبوعة ولعله ، إذ لم يبين السخاوي ذلك ، أورده في كتابه « الموضّح لمذاهب القراء واختلافهم في الفتح والإمالة » ، وهو مخطوط في الكتبخانة الأزهرية ، لم أقف عليه ؛ مكتفياً بما أورده السخاوي .

ومشاركة أبي عبيد فيما قيل إنه انفرد به البصريُّون ، من الوجهة النحوية ، دليل على ما تقدم إيراده في الفصل الثاني من هذا الباب .

ولا يُفهم من النصِّ المتقدم إنكار أبي عبيد الإمالة ؛ لأنه حكاها وأوردها[2] ، وقد تقدم ذلك في الباب الأول .

ولكن يفهم منه اختياره الفتح في مقابل الإمالة .

ومناقشة احتجاجات أبي عبيد النحوية في هذا النصّ مما يطول به القول ، فاكتفيت بما أورده السخاوي : رداً وقبولا .

---

(١) جمال القراء وكمال الإقراء للسخاوي : ٢ / ٤٤٩ - ٥٠٨ (باختصار) .

(٢) ينظر : جمال القراء : ٢ / ٥١٩ .

وصاغ نشوان الحميري - وهو من المهتمين بأبي عبيد كما تقدم - هذه المسألة بناءً على رأي أبي عبيد حيث قال : « الإمالة ليست بواجبة ولا عالية ، وإنما الأصل في لغة العرب التفخيم ، والإمالة طارئة .

وقد اختلف القراء ففخّم بعضهم وأمال بعضهم ، ثم اختلف المميلون اختلافاً متفاوتاً وقرأ كل منهم بلغته .

والأوْلى القراءة بالأفصح ، وهو التفخيم ؛ الذي هو الأصل ، وإن كانت الإمالة جائزة ؛ ولهذا اختار أبو عبيد وكثير من العلماء التفخيم »[(١)] .

قلتُ : ويظهر لي ؛ استناداً إلى نصّ نشوان ، واعتماداً على معطيات أخرى :

أن أبا عبيد اختار التفخيم للأسباب التالية :

١- كونه الأصل ؛ وأبو عبيد اطّرد عنه اختيار ما جاء على الأصل ، كما سبق التنبيه إليه في الفصل الأول من هذا الباب .

٢- كونه لغةً لأهل الحجاز ، التي لها الأفضلية عند أبي عبيد .

٣- الحديث الذي أشار إليه الداني ، وأورده أبو عبيد في « فضائل القرآن » موقوفاً على زيد بن ثابت[(٢)] ، ولم يرفعه إلى النبي ﷺ كما ذكر الداني .

٤- كوْن أسباب الإمالة مجوّزة عند النحاة ، ومختلفة الأداء عند القراء .

وخروجاً عن الخلاف - الذي اطرد من أبي عبيد الخروج عنه - اختار التفخيم .

٥- احتجاجاته النحوية التي وردت في النص المتقدم .

مسألة نادرة :

قال أبو العلاء المعري في « رسالة الملائكة » : « الممال عند البصريين هو الألف فيجعلونها ثلاثة أنواع : ألف تفخيم ، وألف ترخيم ، وألف بين بين .

وأما الفراء فدلّ كلامه على أنّ الممالَ هو الحرف الذي قبل الألف .

---

(١) شمس العلوم : ٩ / ٦٤٢٨ .

(٢) فضائل القرآن : ٢١٠ .

وهذا قول حسن ؛ لأن الإمالة تبيِّن في الحرف حدثاً ليس في التفخيم .

والألف لا تحتمل ذلك ؛ لأنها ضعيفة جداً ؛ فدلّ ذلك على أن الإمالة إنما هي في الحرف الذي قبل الألف »[1] .

قلتُ : ونصّ عبارة أبي عبيد - في النص المتقدم - تفيد موافقته للبصريين ، ومخالفة الفراء ؛ بناءً على ما نسبه إليه المعرى ورجَّحه .

(١) رسالة الملائكة : ١٩٠ - ١٩١ .

المبحث الثاني

رسم المصحف

من النادر جداً أن أجد لأبي عبيد نصوصاً في موضع واحد ، وفي كتاب معين ، توضح رأيه كاملاً في مسألة معينة ؛ ومن هنا تكمن صعوبة تناول جزئيات هذا البحث .

وأما في هذه القضية فلقد وضّح أبو عبيد موقفه من الاحتجاج برسم المصحف في ثلاثة نصوص في مواضع متتالية في كتابه « فضائل القرآن » ، كل نصٍّ منها يعلق على جزئية ؛ لتخرج في مجموعها برأيه المتكامل في هذ القضية .

قال أبو عبيد : « وإنما نرى القراء عرضوا القراءة على أهل المعرفة بها ، ثم تمسكوا بما علموا منها مخافة أن يزيغوا عما بين اللوحين بزيادة أو نقصان ؛ ولهذا تركوا سائر القراءات التي تخالف الكتاب ولم يلتفتوا إلى مذاهب العربية فيها إذا خالف ذلك خط المصحف ، وإن كانت العربية فيها أظهر بياناً من الخط .

ورأوا تتبع حروف المصحف وحفظها عندهم كالسنن القائمة التي لا يجوز لأحد أن يتعداها .

وقد وجدنا هذا المعنى في حديث مرفوع وغير مرفوع » [(١)] .

ومراده بما بين اللوحين فسّره في موضع سابق بقوله : « وهو ما ثبت في (الإمام) الذي نسخه عثمان بإجماع من المهاجرين والأنصار ، وإسقاط لما سواه ، ثم أطبقت عليه الأمة » [(٢)] .

وقال تعليقاً على قول زيد بن ثابت - « القراءة سنة » - : « فقول زيد هذا يبين لك ما قلنا ؛ لأنه الذي ولي نسخ المصاحف التي أجمع عليها المهاجرين والأنصار ، فرأى اتباعها سنة واجبة ، ومنه قول ابن عباس أيضاً » [(٣)] .

وهو ما علق عليه أبو عبيد بقوله : « فرأى ابن عباس أن السنّة قد ألزمت الناس تتبع الحروف في القراءة حتى ميّز فيها ما بين السين والتاء من : (العتى) و(العسى) ، على أن المعنى فيهما واحد .

---

(١) فضائل القرآن : ٢١٧ - ٢١٨ .

(٢) السابق : ١٩٣ .

(٣) السابق : ٢١٨ .

فأشفق أن تكون إحدى القراءتين خارجة من السبعة [أي : السبعة الأحرف الواردة في الحديث المتواتر] ، فكيف يجوز لأحد أن يتساهل فيما وراء ذلك مما يخالف الخط وإن كان ظاهر العربية على غير ذلك »[١] .

وبالنظر إلى فحوى هذه النصوص ، إضافة إلى ما تقدمت الإشارة إليه - في مواضع مفرقة مما تقدم - من أن احتجاجات أبي عبيد - المتعلقة بهذا الجانب - وتمسكه برسم المصحف قاصر على (الإمام) ، دون مصاحف الأمصار التي أجاز مخالفتها ، وأسقط حجيّتها في ردِّ وجه العربية ؛ يمكن استخلاص موقف أبي عبيد من الاحتجاج برسم المصحف والاحتكام إليه .

فرسم المصحف (الإمام) عند أبي عبيد حجة مطلقة وسنّة قائمة ، لا تجوز مخالفته بأي وجه من الأوجه ، لكن لا لذاته ؛ بل استناد هذا الحكم من الإجماع الذي انعقد عليه .

والإجماع من أقوى الأدلة كما هو معلوم ، وكما سيأتي بيانه - بإذن الله - عند الحديث عن أصول أبي عبيد .

ولذا خصَّ (الإمام) بالاحتجاج دون بقية مصاحف الأمصار ، التي أورد في موضع آخر من « فضائل القرآن » وقوع الاختلاف فيها في اثني عشر حرفاً[٢] .

وإثبات وقوع الاختلاف فيها يتباين مع ضرورة الإلزامِ بها ، أو الاحتكام إليها ؛ ولذا لم يشترطه أبو عبيد .

وهذا التفصيل الذي فهمته من سياقات نصوص أبي عبيد يبرهن على عقليَّته الفذّة ، وفكره العميق ، ومنهجه الدقيق : في فهم المسائل ، ووضع الضوابط .

وقد نسبتْ بعضُ المصادر لأبي عبيد الالتزام بخط المصحف في مقابل ردّ وجه العربية ، دون تفصيل في ذلك[٣] .

وفيه نظر ؛ لما تقدم .

كما أن عبارة أبي عبيد : « ورأوا تتبع حروف المصحف وحفظها عندهم كالسنن القائمة التي لا يجوز لأحد أن يتعداها ... إلخ » أخذ بها الزجاج في « معانيه » ؛ فأثبتها بنصِّها ، دون

---

(١) فضائل القرآن : ٢١٨ .

(٢) السابق : ١٩٦ - ٢٠٠ .

(٣) ينظر : البرهان للزركشي : ١ / ٣٨٠ ، غيث النفع للصفاقسي : ١٠٨ ، ٢٨٥ .

نسبتها لأبي عبيد[١] ، وكأنها من كلامه ، ثم تبنى موقف التقيد برسم المصحف والاحتكام إليه على الإطلاق وبدون تفصيل[٢] .

تنبيهان :

الأول : موقف أبي عبيد - المنضبط - في الاحتجاج برسم المصحف مخالف لموقف شيخه الكسائي ، الذي نُسب إليه التساهل في موقفه من الرسم[٣] .

الثاني : تعليق أبي عبيد على مقولة زيد بن ثابت (رضي الله عنه) « القراءة سنة » ؛ يدل على أن رسم المصحف ركنٌ أساسيٌّ من أهم أركان هذه المقولة .

تتمة :

قلتُ : يظهر لي أن حجيّة رسم المصحف ذات وجهين :

- من جهة القراءة وثبوتها ، فهو حجة ؛ ولذا اشترطوه للقراءة الصحيحة .

- وأما من جهة الاحتجاج به ؛ ففيه تفصيل :

فإذا وافق وجه العربية فلا إشكال في الاحتجاج به .

وأما إذا خالف وجه العربية فليس بحجة استقلالاً ؛ لخروجه حينئذ عن القياس من وجهين :

مخالفة قياس العربية ، وعدم التزامه بقياس قواعد الكتابة ، كما هو معلوم .

وهذا لا يخالف موقف أبي عبيد ، بل يؤيده من وجهٍ آخر ، والله أعلم .

---

(١) أبو عبيد من مصادر الزجاج في القراءات ومع ذلك لم يصرح باسمه سوى ثلاث مرات اعترض عليه فيها ؟! .

(٢) ينظر : معاني القرآن وإعرابه للزجاج : ٣ / ٣٦٤ ، ٥ / ١١ ، النحو وكتب التفسير : ١ / ٣٨٤ .

(٣) ينظر : الجامع للقرطبي : ١٤ / ٣٥٢ ، القراءات الشاذة : ١٢٣ .

المبحث الثالث

الترجيح بين القراءات الصحيحة ، وإنكار بعضها

هذه القضية مما يندرج ضمن إطار مقولة : « القراءة سنة » المتقدمة .

وأبو عبيد يدرك حقيقةً مبدأ أن (القراءة سنة) ، وأن القياس النحوي المجرد غير ملزم للقراءة لذا ترك الأخذ به ؛ كما تقدمت الإشارة إليه في عدة قضايا ؛ منها : الالتزام برسم المصحف الإمام ، وقوله : « ولولا كراهة مخالفة الناس لكان الوجه الرفع » ... إلخ .

كما أن أبا عبيد يدرك وجود مجال وفسحة لاختيار قراءة معيّنة ، وترجيحها ، والاحتجاج للقراءة المختارة أو لسبب اختياره لها .

ومن بابي : الترجيح والاحتجاج تدخّل النحاس ، فتكرر منه اتهام أبي عبيد بإنكار بعض القراءات الصحيحة وردها ؛ بناءً على ترجيح أبي عبيد للقراءة المختارة أو احتجاجه لسبب الاختيار ، كما تقدم ذلك - مفرّقاً - في الباب الأول .

وعدّه الشيخ عضيمة من ضمن اللغويين الذين لحنّوا القراءات ، وساق على ذلك سبعة شواهد[١] ؛ حيث ذكر هذا ضمن الطوائف التي لحنت القراءات :

بدءاً من الصحابة والتابعين وأئمة القراءة والنحو واللغة والقراء وعلماء القراءة والتوجيه[٢] .

وهو حشد يبيّن أن هذا التواطؤ له حظه من النظر ، فلا يمكن ردُّه جملة أو تسفيه قائليه تفصيلاً[٣] .

وليس في هذه القضية كبير إشكال عند جمهور من تقدم من العلماء تعاطياً مع النصّ مجرداً ، إلا في مقولة ثعلب التي نقلها عنه تلميذه أبو عمر الزاهد[٤] .

وأخذ بها أبو حيان ؛ حيث قال : « وقد تقدم لنا غير مرّة : أنا لا نرجِّح بين القراءتين

---

(١) دراسات لإسلوب القرآن الكريم : ١ / ٧٢ - ٧٣ .

(٢) السابق : ١ / ٤٤ - ٩١ .

(٣) لا يمكن ردّه جملة ؛ لإجماع تلك الطوائف - وغيرها - على اتخاذ هذا الموقف ، ولا يمكن تسفيه قائليه ؛ ففيهم ابن عباس وعائشة وشريح وأبو عمرو بن العلاء ... إلخ .

(٤) ينظر : الدر المصون : ١ / ٤٨ ، ٤ / ٥٦٣ .

المتواترتين ... ونعْم السلف لنا : أحمد بن يحيى ، كان عالماً بالنحو واللغة متديناً ثقةً »[١] .

وهو موقف التزم به أبو حيان تمام الالتزام في جميع أجزاء « البحر المحيط » ، خلافاً للنحاس الذي اعترض على أبي عبيد من منطلق هذه القضية - كما تقدم - ، ثم تناسى هذا الاعتراض عقب ذلك ، ورجّح بين القراءات وردّ بعضها[٢] ؟!

ثم أتى بعض من المعاصرين وضخمّوا هذه القضية ، وأدرجوها ضمن إطار المسّ من قدسية النص القرآني .

وقد بيَّنت في الباب الثاني - عرضاً موقفي من هذه القضية ، فلا داعي لتكراره .

وقبل بيان موقف أبي عبيد من هذه القضية ينبغي التنبيه على أنه في عصر أبي عبيد والعصور المتقدمة عليه لم تضبط بعد القراءات الصحيحة ضبطاً دقيقاً ؛ في إطار تسبيع ابن مجاهد أو القراءات العشر التي أتت عقب ذلك ، بل كانت مختلطة بين القراءات الصحيحة والشاذة . وإنكار أوردُّ بعض القراءات في تلك العصور يختلف - بناءً على ذلك - عن إنكار المتأخرين .

وأما موقف أبي عبيد من هذه القضية فهو يتلخص في التالي :

١- لا أنكر أن أبا عبيد ردّ بعض القراءات الصحيحة ، لكن هذا قليلٌ ونادرٌ جداً ؛ حسبما ثبت لي من نصٍّ كلام أبي عبيد ، وليس مما ذكره النحاس .

٢- المواضع التي ردّها - بناءً على تتبعي - هي مما تفرد به قارئٌ واحد .

وهذا التفرد يجعل لأبي عبيد بعض العذر عند المعترِض في اتخاذ هذا الموقف ؛ خاصة إذا أضيف إلى هذا : أن القراءات لم يتم جمعها أو تصنيفها وفق إطار الصحة أو الشذوذ في ذلك العصر .

٣- ترجيح أبي عبيد للقراءات المختارة لا يقتضي ضرورةً إنكار القراءة غير المختارة ، كما أن اختياره بين القراءات لا يقتضي ذلك أيضاً .

---

(١) البحر المحيط : ٤ / ٤٥٥ .

(٢) ينظر : إعراب النحاس - على سبيل المثال لا الحصر - : ١ / ٤٤٩ ، ٢ / ٥٨ ، ٩٧ ، ٢٥٣ ، ٤٧٤ ، ٣ / ٢٨ ، ٢١٩ ، ٣١٢ ، ٤ / ١٤٥ ، ٣٥٩ .

وقد تنبّه إلى هذا - أيضاً - الدكتور محمود الصغير ؛ فنبّه عليه[١] .

وعليه فترجيح أبي عبيد هنا : ترجيح لغة ودراية ، وليس ترجيح قراءة ورواية .

٤- هناك فرق - من وجهة نظر أبي عبيد - بين الترجيح ، وإنكار القراءة أو تلحينها ، وهو ما لم يقبله النحاس من أبي عبيد ؛ حيث جعل الأمرين أمراً واحداً كما تقدم ذلك .

نعم هناك ترجيح يكاد يُسقط القراءة الأخرى ، وهذا يُقبل إضافتُهُ إلى دائرة الإنكار أو التلحين .

لكنّ أبا عبيد لم يصل به إلى هذا الموصل ، والله أعلم .

تتمة :

اعتراض وردُّ القراءة السبعيّة لم يكد يسلم منه أحد ، وخاصة من المتقدمين ، ولهم العذر بعدم إثباتها عندهم ضمن القراءات المتواترة[٢] ، بغض النظر عن الموقف العام من هذه القضية .

ولكن من العجيب حقاً أن يتخذ هذا الموقف ابنُ مجاهد الذي سبّع السبعة بنفسه ، ويعرف أكثر من غيره إسنادها وما يجب لها من الإجلال ، وهو الذي اختارها من ضمن قراءات أخرى صحيحة ، وحكم على ما عداها بأنه شاذ .

ومع ذلك كلّه يغلّط بعض القراءات التي أدرجها ضمن القراءات السبع[٣] .

---

(١) القراءات الشاذة وتوجيهها النحوي : ٥٠ - ٥١ .

(٢) ينظر : شرح الشافية للرضي : ٣ / ٣٥ .

(٣) السبعة : ١٦٨ - ١٦٩ ، وينظر : النحو وكتب التفسير : ٢ / ٩٤٠ ، ١٣٠٩ .

الفصل الرابع

الفكر والمنهج

* روى علي بن عبد العزيز البغوي ، تلميذ أبي عبيد : أنه قيل لأبي عبيد : إن صاحب هذه الدار يقول : أخطأ أبو عبيد في مائتي حرف من « المصنف » .

فحلم أبو عبيد ولم يقع في الرجل بشيء مما كان يُعرف من عيوبه وقال: « في « المصنف » مائة ألف حرف ، فإن لم أخطئ في كل ألف حرف إلا في حرفين فما هذا بكثير مما أستدرك علينا .

ولعل صاحبنا هذا لو بدا لنا فناظرناه في هاتين المائتين بزعمه ، لوجدنا لها مخرجاً » .

---

* معجم الأدباء : ١٦ / ٢٥٨ .

* بغية الوعاة : ٢ / ٢٥٤ .

المبحث الأول

صناعة فكر أبي عبيد العلمي

الحديث عن صناعة فكر أيِّ عالم صعبٌ ؛ ذلك أن هذه العملية معقدةٌ ، تتنازعها أسباب متداخلة ، وعوامل مؤثرة .

فكيف إذا كان الحديث عن إمام من أئمة المسلمين قاطبة ؛ ألا وهو : أبو عبيد القاسم بن سلام (رحمه الله) ؟!

وسأقصر حديثي في شكل نقاط على جوانب ، أرى من وجهة نظري أنها مؤثرة في صناعة فكره ؛ وهي :

١- العون الإلهي للصالحين من عباده ، ولمن اصطفاهم لخدمة دينه ، وفتح عليهم خزائن علمه ؛ « كل ميسّرٌ لما خلق له » .

٢- التنشئة والحرص على التعليم من قبل والده : سلاّم ، الذي لا يُحسن العربية ؛ إذ كان عبداً رومياً لرجل من هراة ؛ يحكى أنه خرج يوماً وأبو عبيد مع ابن مولاه في الكتّاب ، فقال للمعلم : « علمي القاسم فإنها كيسة »[(١)] .

ونصُّ سلام - بلكنته الرومية - فيه دلالةٌ على أمرين : حرصُه على تعليم ابنه ، وإحساسُه وتفرّسه بنجابته .

٣- الاستعداد الفطري : نجابةً ، وسرعة حفظٍ ، وضبطٍ ؛ فإضافةً إلى فراسة والده بقوله : « فإنها كيسة » - الذي رأى في وجهه منذ نعومة أظفاره أمارات النجابة ظاهرة ، ودلائل الذكاء واضحة - أوتى أبو عبيد مقدرة على الحفظ ؛ يقول عن نفسه « ما عليَّ من حفظ خمسين حديثاً مئونةٌ »[(٢)] .

والجمع بين سرعة الحفظ والمقدرة على الفهم والضبط ، من أهم عوامل صناعة الفكر المتميِّز .

٤- رحلاته العلمية وأخْذه عن الأئمة الأعلام في عصره : بعد أن تلقى في هراة - مسقط

---

(١) تاريخ بغداد : ١٢ / ٤٠٣ ، سير أعلام النبلاء : ١ / ٤٩١ ، أنباه الرواة : ٣ / ١٢ ، طبقات الحنابلة : ١ / ٢٥٩ .

(٢) طبقات النحويين : ١٩٩ .

رأسه - مبادئ العلم ، غادرها وهو في سن السادسة عشرة إلى بغداد ثم الكوفة والبصرة ، متنقلاً بينهما : ذهاباً وإياباً ؛ آخذاً عن كبار الفقهاء والقراء والمحدثين ، وأئمة اللغة والنحو من بصريين وكوفيين ؛ « فطلب العلم ، وسمع الحديث ، ودرس الأدب ، ونظر في الفقه »[١] .

كما رحل إلى الرقة ، كما يقول هو عن نفسه : « جلست إلى معمّر بن سليمان بالرقة ، وكان من خير من رأيت »[٢] .

ثم عاد إلى خراسان وانتقل منها إلى عدة بلدان في سبيل كسب العيش .

وبعد ذلك عاد للتنقل من أجل طلب العلم ؛ فرحل إلى الشام ومصر بصحبه يحيى بن معين[٣] ، ومنها إلى بغداد[٤] وأخيراً استقر به المقام في مكة المكرمة التي دفن بها وهو في سنّ الثالثة والسبعين[٥] .

٥- الحرص الشديد على الالتقاء والأخذ من أكابر الأئمة في مختلف أفرع العلم حتى قارب عدد شيوخه من المائتين[٦] ؛ يقول عن نفسه : « سمعني عبد الله بن إدريس أتلهّف على بعض الشيوخ ، فقال لي : يا أبا عبيد مهما فاتك من العلم ، فلا يفوتنّك العمل »[٧] ، ويقول أيضاً : « دخلت البصرة لأسمع من حماد بن زيد ، فقدمت فإذا هو قد مات ، فشكوت ذلك إلى عبد الرحمن بن مهدي ، فقال : مهما سبقت به فلا تسبقن بتقوى الله (عزّ وجل) »[٨] .

قلتُ : وإجاباتهما لأبي عبيد تسليةٌ وتوجيهٌ ؛ لما رأياه من حرصه وتأسّفه الشديد على فوات الأخذ عن عالم .

وتعدد الشيوخ واختلاف علومهم ومناهجهم له أثره الواضح في صناعة نظرته الشاملة ، وفكره المستنير .

---

(١) تاريخ بغداد : ١٢ / ٤٠٣ .

(٢) المرشد الوجيز : ٢٠١ ، تهذيب التهذيب : ١٠ / ٢٥٠ .

(٣) تاريخ دمشق : ١٤ / ٣٢٠ ، تهذيب التهذيب : ٨ / ٣١٥ .

(٤) المعارف لابن قتيبة : ٣٠٥ .

(٥) طبقات النحويين : ٢٠٠ ، وفيات الأعيان : ٤ / ٦٢ .

(٦) ينظر : أبو عبيد لسائد بكداش : ٣٧ .

(٧) تاريخ بغداد : ١٢ / ٤٠٩ .

(٨) السابق : ١٢ / ٤٠٨ .

٦- احترامه لشيوخه وتأدّبه معهم ، واحترامه لعلمه واعتزازه به ؛ وهذا الاحترام أورثه بركةً في العلم ؛ يقول أبو عبيد عن نفسه : « ما دققت على عالم بابه قط » .

وفي رواية : « ما أتيت عالماً قط فاستأذنت عليه ، ولكن صبرت حتى يخرج إليّ ، وتأوّلت قول الله تعالى[١] : ﴿ وَلَوْ أَنَّهُمْ صَبَرُوا۟ حَتَّىٰ تَخْرُجَ إِلَيْهِمْ لَكَانَ خَيْرًا لَّهُمْ ﴾ »[٢] .

وصدَق أبو عبيد في هذا ؛ فالعلماء ورثة الأنبياء .

ولقد أعجب الزمخشري بقول أبي عبيد هذا ، ونسبه إليه مرتين في « الكشاف »[٣] .

كما حكى ثعلب رواية عن أبي عبيد تثبت احترامه لعلمه ، وصوْنه له[٤] .

٧- الديانة والتقوى ؛ فقد « كان أبو عبيد موصوفاً بالدين وحسن المذهب »[٥] .

وكثيراً ما كانت التقوى سبباً في تحصيل العلوم ونيلها؛ ﴿ وَٱتَّقُوا۟ ٱللَّهَ ۖ وَيُعَلِّمُكُمُ ٱللَّهُ ﴾[٦].

٨- الاستقامة : ظاهراً وباطناً ، مع حسن السلوك والسمت ؛ قال ثعلب - وهو يصف أبا عبيد - : « كان عاقلاً ، لو حضره الناس يتعلمون من سمته وهديه لاحتاجوا »[٧] .

ولاشك أن الاستقامة في السلوك تورث استقامةً في الفكر .

٩- معرفة قيمة الوقت وحسن استغلاله ؛ فقد « كان يقسم الليل أثلاثاً : فيصلّي ثلثه ، وينام ثلثه ، ويضع الكتب ثلثه »[٨] ؛ مما أورثه بركة في الوقت ، أثمرت نتاجاً حسناً في فكره العلمي .

١٠- توخي الأوقات المناسبة للتحصيل والتأليف[٩] ؛ عند هدأة الليل ، وصفاء الذهن ،

---

(١) الحجرات : ٥ .

(٢) تاريخ دمشق : ١٤ / ٣٢٧ ، طبقات المفسرين للداودي : ٢ / ٣٦ .

(٣) الكشاف : ٤ / ٢٨٧ ، ٥ / ٥٦٥ .

(٤) معجم الأدباء : ١٦ / ٢٦٠ - ٢٦١ ، تاريخ بغداد : ١٢ / ٤٠٧ .

(٥) شذرات الذهب : ٢ / ٥٥ .

(٦) البقرة : ٢٨٢ .

(٧) تهذيب التهذيب : ٨ / ٣١٨ .

(٨) تاريخ بغداد : ١٢ / ٤٠٨ .

(٩) المصدر نفسه .

وخلوّ المعدة ، وهو وقت تكثر فيه البركات ، وتنزل فيه النفحات[١] ، فجاءت تآليفه مباركة وضع الله لها القبول في الأرض ؛ وكان اختياره للوقت المناسب معيناً في تطور صناعة فكره .

١١- حرصه الشديد على التقاط الفوائد في أي وقت ؛ حيث روت المصادر قصةً لزيارته للإمام أحمد ، استطاع أبو عبيد أن يلتقط منها ثلاث فوائد استنبطها استنباطاً[٢] .

١٢- انتباهه وحضور ذهنه ؛ فوصْفه الدقيق للقراء الذين أوردهم في مقدمة كتابه « القراءات » دليل على ذلك .

قال أبو عبيد : « إنى لأتبيَّنُ في عقل الرجل ، أن يدع الشمس ويمشي في الظل »[٣] .

فأبو عبيد يشير في نصه هذا إلى أن السلوك البسيط يدل على أمر عظيم ، وهو الحكم على عقل صاحبه .

١٣- الصبر والجلد ؛ يقول أبو عبيد عن أحد كتابيه - إما « غريب الحديث » أو « الغريب المصنّف » ، وقد سبق إيراده لغير هذا الغرض - : « مكثت في تصنيف هذا الكتاب أربعين سنة ، وربما كنت أستفيد الفائدة من أفواه الرجال فأضعها في موضعها من الكتاب ، فأبيت ساهراً فرحاً مني بتلك الفائدة ، وأحدكم يجيء فيقيم أربعة أو خمسة أشهر ، فيقول : قد أقمت كثيراً »[٤] .

والحاصل :

أن جميع هذه الجوانب المتقدمة المؤثرة في فكر أبي عبيد العلمي ، هي مؤثرة في فكره النحوي ؛ من باب اندراج الخاص تحت العام ، كما هو معلوم ومسلّم .

---

(١) قيمة الزمن عند العلماء : ٤١ .

(٢) ينظر : طبقات الحنابلة : ١ / ٢٥٩ .

(٣) تاريخ بغداد : ١٢ / ٤١٠ ، تاريخ دمشق : ١٤ / ٣٢٩ .

(٤) وفيات الأعيان : ٤ / ٦١ .

المبحث الثاني

السمات العامة لفكر أبي عبيد النحوي

ـ الخطوط العريضة ـ

استناداً إلى ما قيل في ترجمة أبي عبيد - أي : من منظور الآخرين - ، واعتماداً على ما تقدم إيراده في دراسة آراء أبي عبيد ؛ يمكنني الخلوص إلى وضع سمات عامة لفكره النحوي ، تتلخص في الآتي :

أولاً : اتحاد الموقف وانضباط المنهج : وهما سمتان من سمات فكره النحوي ؛ فهناك ضوابط عامة راعاها عند الاختيار لا يخرج عنها ؛ مثل : رسم المصحف (الإمام) ، القياس النحوي المجمع عليه ، موافقة السماع [الرواية] ، ... إلخ .

وهناك قواعد ترجيح غير ملزمة ، قد يراعيها عند الاحتجاج ؛ مثل : حمل المختلف فيه على المتفق عليه ، الاحتجاج بلغة النبي ﷺ ، موافقة قراءة ابن مسعود ... إلخ .

ثانياً : التوازن الفكري بين جمود التقليد وإطلاق التحرُّر ؛ ومنهجه في تحقيق هذا التوازن سليم ومحدّد المعالم .

كما أن عدم تقيُّده بمذهب معين - تقيُّداً مطلقاً - أتاح له هذا التوازن .

ثالثاً : الخروج عن الخلاف ، وعدم الميل إلى المخالفة ؛ وهما من منهجيات أبي عبيد ومعالم فكره النحوي ، ففي أقواله : « صيّروه على وجهين » ، « وقد يدخل فيه الأوان جميعاً » ، « فصحّ لي الأمران » دلالة واضحة على تقريرهما .

رابعاً : الرغبة في موافقة الكثرة ؛ المتمثلة في جانب اختيار القراءة بكثرة القراء ، وفي لسان العرب بالشيوع ، وفي آراء النحاة بمحاولة الجمع بينها ما أمكن .

خامساً : الرجوع عن الرأي وعدم التعصب له عند ظهور الحق ؛ وفي مناقشته مع شمر الواردة في الفصل الخامس من الباب الثالث دليل على هذا .

سادساً : المرونة في قبول آراء الطرف المعارض ، والتعاطي معه تنازلاً أو إقناعاً ، وهي سمة شخصية انسحبت على فكره النحوي ؛ نتيجة لما تقدم في الفقرة السابقة .

سابعاً : الجرأة في تبني آراء لم يسبق إليها ، ولو لم يجد من يؤيِّده ؛ وفي قوله : بإدغام النون في الجيم ، دلالة على ذلك .

ثامناً : الثقة في النفس ، وهي سمة تشمل الفكر النحوي ؛ من حيث الأخذ والتطبيق ، مثل رأيه في الوقف على « لات » .

تاسعاً : فكْره غيره منغلق ؛ فهو فكر نحوي يقوم على تنوُّع مصادره ، أخذاً من كلٍّ من الكوفيين والبصريين .

ونتيجة لهذا التنوُّع المصحوب بالاجتهاد تميز فكره بالانفتاح ، حتى إنه أصبح صعب التأطير ؛ ولذا ذكره أبو الطيب اللغوي في « مراتب النحويين » بين علماء الكوفة[١] ، كما ذكره بروكلمان في « تاريخ الأدب العربي » بين علماء البصرة[٢] .

عاشراً : شمول النظرة ؛ فهو من أصحاب النظرة الشاملة ؛ ونواحي هذه النظرة عديدة : الرواية ، المعنى ، القاعدة ، الأصول اللغوية ، الأصول النحوية ، اطراد قواعد العلوم الأخرى وتحكيمها في المسائل النحوية ، ... إلخ .

وهي سمة بارزة من سمات فكره النحوي جرى التنبيه عليها في العديد من مسائل البحث المتقدمة .

الحادي عشر : استقلاله الفكري ؛ وهو سمة بارزة من سمات فكره النحوي .

وفي خاتمة هذا الباب بيان لهذه السمة .

الثاني عشر : البحث عن الفائدة والرغبة فيها أنى وجدت ؛ والرغبة المصحوبة بالحرص سمتان من سمات فكره النحوي ؛ ومواقفه مع الفراء التي حكاها الأزهري خير دليل على ذلك .

الثالث عشر : فكره يقوم على الاستناد إلى القياس والتدليل ، واتساعُ القياس لديه ، وتأسيسه لفن الاحتجاج والتعليل في اختيار القراءة دليلٌ واضح في تقرير هذه السمة .

الرابع عشر : فكره يقوم على عدم التطويل في سرد الآراء أو في تقرير المسائل ، ومظهر هذه السمة اقتضابُ نصوصه وأقواله .

مثله في ذلك مثل الأقدمين ؛ إذ نصوص الأقدمين مقتضبة ؛ لوضوح الفكرة ، والخلوّ من كثرة الاعتراضات والتفريعات .

هذا ما عنّ لي تقييده هنا ، وفيما تقدم إيراده مفرّقاً في المسائل المتقدمة تفصيل وشمول أوسع ، والله أعلم .

---

(١) مراتب النحويين : ١٤٨ - ١٤٩ .

(٢) تاريخ الأدب العربي : ٢ / ١٥٥ .

المبحث الثالث

نقاط في المنهج

أكتفي بما تقدم إيراده مطويّاً داخل مسائل البحث المتقدمة ، لأجمع حديثي بناء عليه في شكل نقاط محددة ووقفات مختصرة :

أولاً : وقفة مع المصطلح :

الحديث عن المصطلحات النحوية - ضبْطاً وتصنيفاً - شائك وملْبس في تلك العصور المتقدمة ، التي لم تُضبط المصطلحات فيها ولم تتضح معالمها على وجه الدقة والتحديد ؛ ونتيجة لذلك ، ولج الدكتور / عوض القوزي - في بحثه : « المصطلح النحوي : نشأته وتطوره حتى أواخر القرن الثالث الهجري » - في بحر غطمطم مظلم لم يستطع أن يصل إلى أعماقه : لمعرفة ما في قعره ، والتقاط دُرره .

ولكيلا أسلك السبيل نفسه ؛ إذ موضوع بحثه يشمل عصر أبي عبيد ، سألخص حديثي في التالي :

١) مصطلحات الإعراب والبناء لم تتحدد معالمها عنده - كما هي الحال في عصره - فهو يُزاوج بينها دون ضابط محدد .

٢) إيراده بعض المصطلحات لغير معنًى ، مثل : مصطلح الإعراب[١] ، والحرف[٢] ، وغيرهما .

٣) استعماله بعض المصطلحات التي استقرت فيما بعد للبصريين ؛ كإطلاقه المصدر على المفعول المطلق[٣] ، واستعماله العطف في مقابل النسق ... إلخ .

وقد نبهت على عدد من المصطلحات التي استعملها استعمال سيبويه للغرض نفسه .

٤) مصطلحاته في الغالب ذات منزع كوفي - كما تقرَّر فيما بعد - كما نبَّهت عليه في حينه عند دراسة المسائل ؛ كمصطلح : الإجراء ، والتحويل ، والصلة ... إلخ .

---

(١) غريب الحديث : ٣ / ١٢٣ - ١٢٤ .

(٢) السابق : ٣ / ١٧٣ ، ٤ / ٢١٣ .

(٣) السابق : ٣ / ١٧٣ .

ثانياً : موقفه من متقدمي النحاة :

لأبي عبيد منهج واضح ومحدد ؛ فهو لم يهتم بتتبع زلات العلماء أو هفواتهم ، كما هو شأن البعض من أقرانه ، كما أنه لم يهتم بمتابعتهم وتقليدهم تقليداً مطلقاً « وكان بين ذلك قواماً » .

فله اجتهاداته كما له متابعاته دون تخطئة للعلماء إلا في حدود القول فهو من خلال ما تقدم عرضه يوجِّه التخطئة أوالتغليط - وهو نادر - للقول لا لصاحبه ؛ إذ كان ذا أدب جمٍّ مع العلماء يضرب به المثل على مر العصور[1] .

ثالثاً : موقفه من أشياخه :

لا يلتزم المتابعة والتقليد المطلقين ؛ فهو إمام في الاجتهاد ، كما هو في المتابعة والتقليد . وكثيراً ما يخرج على شيخه الكسائي ؛ مخالفاً إياه صراحة في الرأي ، كما أنه قد يختار غير قراءته التي هي في أساسها اختيارٌ ، كما تقدم .

كما أنه قد يوافقه في الرأي النحوي ويخالفه في الاختيار ، أو يوافقه في الاختيار ويخالفه في الاحتجاج ، كما تقدمت إليه الإشارة في مسائل البحث المتقدمة . كما أنه يناقش الفراء ويخالفه ، كما نقل عنه هذا العديدُ من العلماءِ ، وهو مقرر في بعض المسائل المتقدمة .

وفيما تقدم إيراده عند الحديث عن كتابيه : « غريب الحديث » و« الغريب المصنّف » بيانٌ لإيراده التعقيبَ على بعض شيوخه كالأصمعيِّ وأبي زيدٍ وأبي عبيدة .

ومع ذلك لم أعثر على نصٍّ واحد يجرِّح فيه أحد شيوخه أو يوجِّه التخطئة أو التغليط لذات الشيخ .

وهو سلوك لأبي عبيد يُبرزه ما تقدم إيراده من أدبه الجمِّ مع شيوخه .

رابعاً : أبو عبيد والآراء الشاذة النحوية :

أخذ أبي عبيد ببعض الآراء الشاذة حسبما يظهر لي - منشؤه أحد أمرين :

١) الاجتهاد وعدم التقيد بمذهب نحوي معين : بصرياً كان أو كوفياً .

---

(١) تاريخ بغداد : ١٢ / ٤٠٩ .

٢) النظر إلى قاعدة بعيدة - قد تكون خارجة عن إطار النحو - وتطبيقها بناءً على نظرته الشاملة ؛ كما تقدم بيانه في رأيه الشاذين في :

- الوقف على (لات) .

- إدغام النون في الجيم .

والأخذ بالآراء الشاذة المخالفة والإصرار عليها يعطي مؤشراً ودليلاً على الثقة بالنفس ، والاستعداد لمجابهة ومواجهة الآخرين .

كما أنه دليل على الاجتهاد المتحرر من قيود التقليد المطلق ، كما تقدم .

والقول بالآراء الشاذة ما لم يكن سمة غالبة لا غضاضة فيه ؛ إذ لكل عالم اجتهاداته ، « وكلٌّ يؤخذ من قوله ويردُّ ... » .

وهي سمة طبيعية إذا كانت قليلة .

وأما إذا غلب إيرادها وكثر ورودها انقلبت إلى داءٍ عضالٍ يفتك بفكر صاحبه ، ويؤثر في هدم بناء فكر الأمة[1] .

وأبو عبيد لم ينقل عنه إلاّ أقل من أصابع اليد الواحدة ؛ أي : أنه لم يخرج عن الإطار المألوف .

---

(١) عبارة تلقيتها مشافهة من أحد محاضرات شيخي والمشرف على هذا البحث .

الفصل الخامس

أصول أبي عبيد النحوية

* قال عنه الحاكم : « هو الإمام المقبول عند الكل ».

---

* تهذيب التهذيب : ٨ / ٣١٦ .
* طبقات ابن الجزري : ٢ / ١٨ .
* تهذيب الكمال للمزي : ٥٥٥ .

هذه الأصول وإن كانت أصولاً عامة ، إلا أنها يتمثل فيها الجانب النحوي ؛ نتيجة لقيامها على أساسه ؛ فكانت أصولاً نحوية ؛ بناءً على هذا .

والحديث عن أصول النحو لا يقتصر على الأدلة كما هو الشأن عند كثير من الباحثين ، بل يشمل أيضاً - إضافة إلى الأدلة - : كليات النحو وضوابطه العامة ؛ في مسار يجمع بين تفريع ابن السراج في « أصوله » [ت ٣١٦ هـ] ، وقصْره على الأدلة الإجمالية عند ابن الأنباري في « لمعه » [ت ٥٧٧هـ] ، مروراً بـ « خصائص » ابن جني [ت ٣٩٢] ، واقتراح السيوطي [ت ٩١١هـ] ، وليس هذا مجال إثبات ذلك .

وتقدمت الإشارة إلى الحديث ، عن كليات النحو وضوابطه العامة لدى أبي عبيد وخاصة في الفصلين : الثاني من الباب الثالث ، والأول من الباب الرابع ، فلا داعي للتفصيل فيها ؛ اكتفاءً بما تقدمت الإشارة إليه فيها ، إضافة إلى ما ذكر في تقرير ودراسة مسائل البحث المتقدمة.

وسأقتصر في حديثي هنا على ما يتعلق بالأدلة .

فالقائلون بأدلة النحو على خلاف في تحديدها ؛ قال ابن الأنباري : « أقسام أدلته ثلاثة : نقل وقياس واستصحاب حال ، ومراتبها كذلك ، وكذلك استدلالاتها »[1] .

كما نظر السيوطي في أدلة النحو عند ابن جني فوجدها ثلاثة : السماع والإجماع والقياس ، فخلص له من ذلك - جمْعاً بينهما - أربعة أدلة عقد لها أربعة كتب - : السماع أو النقل ، والإجماع ، والقياس ، واستصحاب الحال .

وهناك أدلة أخرى أقل قوة من الأدلة السابقة ، وهي : الاستحسان وعدم النظير ، وعدم الدليل ؛ عقد لها السيوطي الباب الخامس من كتابه « الاقتراح في علم أصول النحو » .

وسأتناول هذه الأدلَّة - عند أبي عُبيدٍ - في شكل نقاط ؛ رغبة في الاختصار ، وعدم التطويل في البحث .

أولاً : السماع أو النقل :

وهذا الدليل - المتَّفق عليه - هو الأصل الأوَّل من أصولِ النحو ، ويقابله في أصول الفقه : الكتاب والسنة .

---

(١) الإغراب في جدل الإعراب ولمع الأدلة : ٨١ .

عرفه ابن الأنباري بقوله : « النقل : هو الكلام العربي الفصيح ، المنقول بالنقل الصحيح الخارج عن حد القلة إلى حد الكثرة »[١] .

ووضح السيوطي معنى السماع بقوله : « وأعنى به ما ثبت في كلام من يوثق بفصاحته فشمل كلام الله تعالى وهو القرآن الكريم ، وكلام نبيه ﷺ وكلام العرب ... الخ »[٢] .

وقد أوردت هذين التعريفين ؛ لما سأبنيه عليهما لاحقاً بإذن الله .

والحديث عن هذا الدليل حديثٌ عن الشواهد في الوقت نفسه ؛ لأن الشاهد إذا لم يصلح دليلاً فلا حجة فيه ، والشاهد محصورٌ في إطار المسموع أو المنقول عن العرب ؛ فصح إدراجه أيضاً ضمن هذا الدليل من هذا الوجه .

١- القرآن الكريم :

لا خلاف بين العلماء في حجية النص القرآني ، واستشهادُ النحاة بشواهد القرآن الكريم إقرارٌ بحجيته عندهم[٣] .

بل إن النحاة لم يقتصروا في الاستشهاد على النص القرآني - المصدر الأول من أدلة السماع - الموحّد بل ضموا إليه قراءاته : الصحيحة والشاذة ، كما هو معلوم ومقرر .

والقرآن والقراءات حقيقتان متغايرتان ؛ فالقرآن : هو الوحي المنزل على محمد ﷺ بياناً وإعجازاً .

والقراءات : اختلاف ألفاظ الوحي المذكور : كتابة ونطقاً وضبطاً[٤] .

وأبو عبيد يتعامل مع القرآن كشاهد لتقرير قاعدة نحوية ، ومع القراءات لتقرير حجة نحوية كذلك ، وفيما تقدم إيراده إثبات لذلك من المنظور النحوي .

وأما الاستشهاد بالقراءات الشاذة والاحتجاج بها ، فلم أتمكن من تحديد موقف له من ذلك ؛ بناءً على أن اختياراته - مجال نحوه الأوسع ؛ وهي المجال المتاح - قاصرةٌ على القراءات الصحيحة .

---

(١) الإغراب في جدل الإعراب ولمع الأدلة : ٨١ .

(٢) الاقتراح : ١٤ .

(٣) ينظر : الشاهد وأصول النحو : ٣٢ - ٤٠ .

(٤) البرهان للزركشي : ١ / ٣١٨ .

وقد وقفت له على نصٍّ في سبب مجيء القراءات الشاذة .

قال أبو عبيد : « إن القصد من القراءة الشاذة تفسير القراءة المشهورة وتبيين معناها » .

وساق على ذلك أمثلة ، كما نقله عنه الزركشي في « البرهان »[١] .

وهذا النص - المقترن بأسلوب الحصر - يحدد مجالاً آخر لإيرادها ؛ وهو الاستشهاد بها في تفسير القراءة الصحيحة المشهورة .

٢- الحديث النبوي الشريف :

كان المظنون أن يكون حديث رسول الله ﷺ مصدراً من مصادر الدرس النحوي ، يلي القرآن الكريم في حجيته ؛ كما كان كذلك في أصول الفقه ، من غير خلاف عند الأصوليين[٢] .

لكن كثيراً من أئمة النحاة : متقدمين ومتأخرين ، لم يعتدوا بالحديث النبوي الشريف أصلاً من الأصول : تُستنبط منه القواعد ، وتُقرر منه الأحكام .

وإذا وقع الحديث النبوي عندهم ؛ كان تقوية لما يُستشهد به من قرآن أو كلام للعرب ، دون أن يكون مقصوداً في الاستشهاد أو الاحتجاج ، أو مصدراً لاستنباط حكم نحوي[٣] .

وهي قضية مدروسة في رسالة علمية مستقلة ، ومشار إليها من العلماء ، فلا داعي لكثرة التفصيل فيها .

وأما موقف أبي عبيد من هذه القضية ، فلقد تقدم إثبات استشهاده واحتجاجه بالحديث النبوي الشريف في تقرير القواعد النحوية في الفصل الثاني من الباب السابق .

وهو رأيٌ لابن مالك وابن هشام .

قال أبو حيان - معترضاً على ابن مالك - : « ... وما رأيت أحداً من المتقدمين والمتأخرين سلك هذه الطريقة غير هذا الرجل »[٤] .

وكلام أبي حيان غير دقيق ، فقد سبقه أبو عبيد - كما تقدم - ، وجاء بعده السيرافي

---

(١) البرهان للزركشي : ١ / ٣٣٦ .

(٢) ينظر : أصول الفقه لأبي زهرة : ٩٧ ، الوجيز لزيدان : ١٦٢ ، علم أصول الفقه لخلاّف : ٣٧ - ٤٥ .

(٣) ينظر : الاقتراح : ١٧ .

(٤) الاقتراح : ١٧ .

والنحاس في شرحهما لكتاب سيبويه ، وكثيرٌ من الأندلسيين ، كما ذكر الشيخ محمد الخضر حسين[١] .

وأشارت إلى هذا الخلاف الدكتوره خديجة الحديثي في كتابيها[٢] .

قلتُ : ولم أقف على من تقدم أبا عبيد في الاستشهاد بالحديث ؛ فإن سُلِّم ذلك ، فلأبي عبيد الأسبقية في اتخاذ هذا الموقف .

وفي تعريف ابن الأنباري عدمُ إشارة إلى الحديث النبوي ؛ ذكاءً منه ودقةً في التحديد ، بينما السيوطي أدرج الحديث الشريف من ضمن السماع ، ولم أتمكّن من تحديد موقف له مغاير لجمهور النحاة ؛ فالأحاديث التي أوردها في « همع الهوامع » كثيرة ، معظم ما وقفت عليه منها ، أورده في الدعائم وليس في الاستشهادات ، كما هو موقف النحاة المشار إليه آنفاً .

فإن كان ذلك كذلك : يكون السيوطي أدرجه في التعريف ، وخالف في التطبيق .

تنبيه :

أبو حيان رغم موقفه من القراءات المخالف للنحاة ، إلا أنه سلك مع الاستشهاد بالحديث موقف المعارض لابن مالك والمؤيد للنحاة .

٣- كلام العرب : نثراً وشعراً :

نقْل كلام العرب فنٌّ أبي عبيد الأوسع ؛ قال عنه الكلوذاني - (ت ٥١٠هـ) - : « هو أوثق من نقل اللغة عن أهلها ، وعرف مقاصد كلام العرب ، وتبحّر فيه »[٣] .

وكون أبي عبيد من نقلة كلام العرب أبلغ دليل على أنه من الأدلة المعتبرة عنده ، كما أنّا من خلال ما تقدم إيراده والإشارة إليه في الفصل الثالث من الباب السابق نجد أبا عبيد يحدد ضوابط للسماع من كلام العرب ، وهي المعروفة والمقررة عند غيره من العلماء .

وشواهد أبي عبيد الشعرية في كتابيه « غريب الحديث » و« الغريب المصنف » ذات نسبة مقيدة بحدود - زمان ومكان - المحتج بهم فيما نقله عن أئمة اللغة ، أو أسنده مباشرة إلى الشعراء ، ولم تجرّد الشواهد من النسبة إلا في شاهدين في « غريب الحديث » ؛ حسب تتبعي القاصر .

---

(١) دراسات في العربية وتاريخها : ١٧٧ .

(٢) ينظر : الشاهد وأصول النحو : ٦٢ - ٧٣ ، دراسات في كتاب سيبويه : ٤٩ - ٦٥ .

(٣) التمهيد في أصول الفقه للكلوذاني : ٢ / ٢١٥ .

مع ملاحظة أن النحاس اعترضه في الاستشهاد الشعري ، عند مسألة أبـي عبيـد في الوقـف على « لات » ، وتمت معالجة ذلك في الموضع المشار إليه من الباب الأول .

تتمة :

لأبـي عبيـد خصوصيـة اتصـال سـنده بجميـع مـا ينـدرج ضمـن إطـار هـذا الدليـل أي : السماع ؛ سواء أكان ذلـك قرآنـاً أو قـراءات ، أو أحـاديث ، أو كلامـاً للعـرب ؛ المتمثـل لديـه بالرواية الشفهية ، التي عني بها عناية واضحة : نقْلاً عن أئمة اللغة ، أو سماعاً مباشراً مـن أهـل الأمصار ممن تؤثر عنهم اللغة ودلالات الألفاظ الغريبة .

وهذا ينفي عنه تهمة أبـي الطيـب اللغـوي ، المتحـامل عليـه : بأنّـه إنمـا ينقـل مـن الكتـب فقط[١] .

والحاصل : أن السماع يمثل مصدراً من أعظم مصادر أبـي عبيـد ، ودليـلاً مـن الأدلـة الـتي يحتج بها ويحتكم إليها .

ثانياً : القياس :

وهو الدليل الثاني من الأدلة المتفق عليها عند من تحدث عن أصـول النحـو ، إلا أنـه يحتـل مرتبة متأخرة عن الإجماع في أصول الفقه[٢] .

وسأكتفي في بيان تناول أبي عبيد لهذا الدليل بإيراد النقاط التالية :

أ- حجج أبي عبيد لاختياراته القرآنية أبلغ دليل على مكانة القياس لديه .

وسبْقه في فن الاحتجاج في جانب اختيار القراءة ؛ يجعل له الأسبقية في توظيف هذا الدليـل ضمن إطار اختيار القراءة .

ب- العلة : هي ركن القياس البارز ، ومناط الحكم فيه ، كما هو معلوم .

على أنه من النحاة من عدّها أصلاً في حد ذاته ، دون اندراجها ضمن القياس[٣] ، وهم قلـة مخالفة للجمهور[٤] .

---

(١) مراتب النحويين : ٩٣ .

(٢) أصول الفقه الإسلامي لشلبي : ١٩٢ ، أصول الفقه لأبي زهرة : ٢٠٤ .

(٣) ينظر : الشاهد وأصول النحو : ١٢٨ .

(٤) ينظر : لمع الأدلة : ٩٣ ، ١٠٥ ، وينظر : الايضاح في علل النحو : ٦٥ - ٦٦ ، الخصائص : ١ / ٢٤٩ .

وتعليلات أبي عبيد في اختيار القراءة ملحقةٌ بالحجج ؛ فالكلام فيها كسابقه .

جـ- أورد السيوطي أربعاً وعشرين نوعاً من أنواع العلة[١] ، وبالعودة إلى موقف أبي عبيد منها : نجد أنه قَبِل معظمها وأخذ به ؛ مثل : علة المشاكلة ، التغليب ، التخفيف ، الاختصار ، التشبيه ، الأصل ، الأولى .. إلخ .

وكل ذلك نصّ عليه أبو عبيد ، كما هو مفصّل في المسائل التي تقدم إيرادها ، وبيان ذلك مما يطول .

د- الشاذ عن القياس :

يبدو لي من خلال ما تقدم إيراده عند حديثي عن كتابيْ أبي عبيد : « الغريب المصنف » و « غريب الحديث » : أن أبا عبيد غير متساهل في الأخذ بما شذ عن القياس ؛ فهو أكثر تشديداً في ذلك من شيخه الكسائي الذي قال عنه عبد الله بن جعفر : « إن الكسائي كان يسمع الشاذ الذي لا يجوز من الخطأ واللحن ، وشعر غير أهل الفصاحة والضرورات فيجعل ذلك أصلاً ويقيس عليه حتى أفسد النحو »[٢] .

وتحقيق موقف الكسائي لا يُهمُّني بقدر ما يُهمُّني موقف أبي عبيد الذي لم أقف له على رأي يجعل الشاذ مما يقاس عليه .

ثالثاً : الإجماع :

وهذا الدليل مختلف فيه ؛ فلم يدرجه من ضمن الأدلة ابنُ الأنباري كما تقدم ، خلافاً للأصوليين الذين يرونه دليلاً نقليا ، تالياً في الترتيب للكتاب والسنة[٣] .

والمقصود به عند النحاة : إجماع أهل المصرين : البصرة والكوفة[٤] .

والمتتبع لكتاب « الإنصاف في مسائل الخلاف » لابن الأنباري نفسه ، يجد الإجماع دليلاً من أدلة النحاة في الاحتجاج لما يقررون من أحكام نحوية ، ومستنَداً يستندون إليه في ردّ آراء المعارضين والمخالفين .

---

(١) الاقتراح : ٤٨ - ٤٩ .

(٢) معجم الأدباء : ١٣ / ١٨٢ .

(٣) الوجيز في أصول الفقه : ١٨٢ ، أصول الفقه لابن زهرة : ١٨٥ .

(٤) الاقتراح : ٣٥ - ٣٦ .

وأما موقف أبي عبيد من هذا الدليل فهو يتلخّص في الآتي :

أ - تناول الإجماع - في الإطار النحوي - من منظورين : إجماعٌ عام ، وإجماعٌ للنحاة : أهل البصرة والكوفة .

ب- ففي إطار الإجماع العام :

- وظّف هذا الأصل في الاحتجاج بردّ المختلف فيه إلى المجمع عليه ، وهو من أصوله المطردة التي يحتج بها في اختياراته .

واعتراضات النحاس أدخلت هذا الاحتجاج ضمن الإطار النحوي ، كما تقدم إيراده في مسائل الباب الأول .

- كما وظفه في الاحتجاج برسم المصحف (الإمام) ؛ وإدراج هذا الاحتجاج ضمن الإطار النحوي تقدم بيانه .

جـ- وفي إطار إجماع البصرة والكوفة ، فلم أقف على ما يحدِّد موقف أبي عبيد من هذا الإجماع ، الذي بيّنه ابن جني أبلغ بيان[١] .

رابعاً : استصحاب الحال :

وهو الدليل الذي أورده ابن الأنباري ، وأشار إليه بقوله : « اعلم أن استصحاب الحال من الأدلة المعتبرة .

والمراد به : استصحاب حال الأصل ... الخ »[٢] .

والمسائل التي استدل فيها النحاة بالأصل كثيرة لا تحصى[٣] .

وهو من أدلة أبي عبيد التي استند إليها ووظفها في اختياراته كما تقدم بيانه .

تتمة :

لم يغفل أبو عبيد عن الإشارة إلى تعارض الأصول - السماع والقياس - الذي قرره ابن جني في « الخصائص »[٤] ؛ ففي قوله - الذي تقدم إيراده - : « ولولا كراهة مخالفة الناس لكان الوجه ... الخ » ، دليل على تقرير هذا ، والله أعلم .

---

(١) الخصائص : ١ / ١٨٩ - ١٩٣ .

(٢) الإغراب ولمع الأدلة : ١٤١ .

(٣) الاقتراح : ٧٣ .

(٤) ينظر : الخصائص : ١ / ١١٧ - ١٣٣ .

خاتمة الباب

استقلال فكر أبي عبيد النحوي

يتجلى استقلال فكر أبي عبيد النحوي - من خلال ما تقدم إيراده - في المظاهر التالية :

١- المسألة الوحيدة - حسبما وقفت عليه - التي صرّح فيها بمذهبه النحوي الكوفي ، ذكر فيها رأيه المستقل ؛ وفي ذلك تقريرٌ على للاستقلال الفكري ، ودلالتهُ واضحة .

٢- ما تقدم إيراده في جانب اختيار القراءة ، مما له تعلق بالجانب النحوي ، وكَوْن هذه الاختيارات له الأسبقية فيها ، وما يتبعها من لوازم نحوية ؛ كلّ ذلك يعطي نتائج قطعية عن استقلاله الفكري .

٣- تمسُّكه ببعض آرائه الشاذة ، وهو مظهر من مظاهر الاستقلال كما هو معلوم ، بغض النظر عن تبعاته : اعتراضاً أو تسليماً .

٤- الجدّة في أساليب التصنيف ؛ من حيث : الترتيب والتبويب . وما تم إيراده في « غريب الحديث » خير شاهد على هذا .

٥- الاتساع في القياس والاحتجاج والتعليل ، وهو مظهر واضح من مظاهر الاستقلال .

وما تقدم إيراده مفرَّقا في المسائل ، ومنبَّهاً عليه في الفصل الأول من هذا الباب ؛ دليلٌ على تقرير هذا المظهر وإبرازه .

٦- عدم التقيّد بالتقليد والمتابعة المطلقيْن لشيوخه ، وهو مظهر من مظاهر الاستقلال .

٧- إيراده العديد من الاجتهادات في آرائه النحوية ، وهذه الاجتهادات هي مظهر الاستقلال الأبرز ؛ كما تقدم إيراده مفرّقاً في مواضعه ، والله ولي التوفيق .

الخاتمـــــة

* قال عبد الله بن طـاهر - في رثـاء أبـي عبيـد - :

« يا طالب العلم قد مات ابن سلاّم

وكان فارس علمٍ غيرَ محجامِ

مات الذي كان فيكم ربع أربعةٍ

لم يلف مثلهم إسنادَ أحكامِ »

---

* طبقات النحويين : ٢١٩ .

* تاريخ بغداد : ١٢ / ٤١٢ .

* معجم الأدباء : ١٦ / ٢٥٤ .

وتشتمل على :

* أهم الملحوظات والنتائج العامة والتوصيات .

سأكتفي في خاتمة هذا البحث بإيراد أهم التوصيات والملحوظات والنتائج العامة التي توصلتُ إليه ، وسأوردها عفو الخاطر ، من غير ترتيب منهجيٍّ معين ، وهي كالتالي :

* لما كانت نسبة أبي عبيد إلى أجناس مختلفة : التركي « أصلاً » الهروي « مولداً » البغدادي « سكناً » الأزدي « ولاءً » ؛ جاء هذا البحث من أجناس شتى وقبائل متفرقة ، آلفتُ بينها برباط رحم أو دعوى مصاهرة أو ولاء ، ما أمكنني ذلك ، مخاطباً نفسي بقول الله تعالى : ﴿ لَوْ أَنفَقْتَ مَا فِي ٱلْأَرْضِ جَمِيعًا مَّآ أَلَّفْتَ بَيْنَ قُلُوبِهِمْ وَلَٰكِنَّ ٱللَّهَ أَلَّفَ بَيْنَهُمْ ﴾ [الأنفال : ٦٣]

* إعطاء صورة لأبي عبيد مغايرة للصورة التي مثّله بها النحاس ؛ فالباحث في كتاب « إعراب القرآن » للنحاس يخلص إلى الحكم بأن أبا عبيد لا يقيم حجةً ، ولا يكاد يأتي برأي سديد .

في حين يخلص قارئ هذا البحث إلى نتيجة مغايرة ، فيما أحسب وأعتقد .

وهي نتيجة مماثلة لما هو عند ابن قتيبة وابن سيده .

* الإشارة إلى قيمة الاعتراضات في تقرير مسائل العلم ؛ ففيها منازعة وتناول للمسألة من طرفين ؛ يعطيان بعد النظرة الفاحصة صورةً عن المسألة أقرب إلى التحقيق ؛ فتنوُّع الآراء ، واختلاف وجهات النظر ؛ فيه إثراء للنقاش ، وإعطاء صورة أقرب إلى الكمال .

وفي الاعتراضات أيضاً حسْن اختيار وإيراد لدقيق مسائل العلم ؛ فالمسائل الواضحة أو البدهية ليست مجال الاعتراضات ؛ نظراً لمستوى العالمين اللذين حصل بينهما الاعتراض .

فهناك مستوى معيَّن لمسائل الاعتراضات لا تنزل عنه ؛ لعدم قبول العالِمَين النقاش تحت ذلك المستوى .

* اعتراضات هذا البحث - على وجه الخصوص - لها قيمة علمية عالية ؛ مستمدة من المكانة العلمية ، والمسائل الواردة فيها .

فهذه الاعتراضات طرفها الثابت أبو عبيد وأعظم به من إمام ! ، وفي الطرف المقابل فئة - متناوبة - من أكابر العلماء ؛ هذا من حيث المكانة العلمية .

وأما من حيث المسائل الواردة فيها : ففي ظني أنها تحوي العديد من دقيق المسائل ونوادرها؛ مما يُعد رافداً - في حد ذاته - للمكتبة العربية .

* التنبيه على كتاب يصلح مادَّة ثرة تُختار منه العديدُ من الرسائل العلمية الجادة ؛ ألا وهو : « إعراب القرآن » للنحاس .

* موقف أبي عبيد من القراءات واحد ، خلافاً للنحاس : الذي يعترض على القراءة الصحيحة مرة ، ويدفع الترجيح بين القراءتين الصحيحتين - اعتراضاً على أبي عبيد - مرة أخرى ويجعله منهجاً لا يجيز غيره ، ثم يغفل عن هذا المنهج ويعيد الكرّة السابقة ، وهكذا .

* في هذا البحث دعوة للترابط والتقارب بين العلوم ؛ يؤخذ هذا من النظرة الشاملة التي أرسى دعائمها أبو عبيد .

فالترابط بين العلوم - فيما بينها أو داخل أجزاء كل علْم - مطلبٌ لا يقدر عليه إلا من أوتي ملكةً وقدرة فذّةً .

وتناول العلوم من خلال نظرة شاملة دليلٌ على : اتساع العقل وضبط المنهج .

* إصدار أبي عبيد عدداً من الأحكام التي ترجع إلى السياق العام ، وتدل على فهم أسرار العربية واستيعابها ؛ من ذلك : تأثير البعد بين المتعاطفات .

وهذا جزء من نظرته الشاملة داخل إطار العمل النحوي .

* الآراء التي حكاها أبو عبيد - عن غيره من العلماء - في اختياراته ، لها خصوصيةٌ من حيث إن لها حكْم قوله بها ؛ لأنه ساقها في مقام الاحتجاج لاختياراته ؛ ولذا اعترض النحاس على أبي عبيد فيما حكاه بناءً على هذا ، كما تعاملتُ معها في الإيراد بناءً على ذلك .

* اختيارات أبي عبيد في القراءات لم تخرج عن القراءات العشر المتواترة ، التي جُمعتْ وضُبطتْ عقب ذلك ، وفي ذلك دليلٌ على سلامة المنهج وصحة الاختيار .

* لمؤلفات أبي عبيد المطبوعة الريادةُ في الموضوعات التي أُلفتْ فيها عند بعض أهل العلم .

والأمر المتحقَّق منه : أنها تمثل أقدم تراث مطبوع ، ومتوفر في تلك الموضوعات : فضائل القرآن ، الناسخ والمنسوخ ، غريب الحديث ، الغريب المصنّف ، ... إلخ .

* يعد أبو عبيد مؤسساً لفنّ الاحتجاج في القراءة ، وحججُ أبي عبيد في اختياراته أصبحتْ فيما بعد حججاً للقراءة التي اختارها - بناءً على استقرائي - ولو لم ينبَّهْ على اختياره ؛ ويكفيه ذلك فخراً .

كما أنه - ومن منظور آخر - كانت حجج أبي عبيد في اختياراته ؛ نتيجةً لكونها محلّ أخْذٍ وتلقٍ ممن جاء بعده ؛ مدعاة لانقسام العلماء فيها إلى ثلاثة أقسام :

- قسم قبلها قبولاً مطلقا ؛ كابن زنجلة .

- وقسم توسط في قبولها ؛ كابن خالويه .

- وقسم تحامل عليه ؛ كالنحاس وابن قتيبة .

* يرى النحاس أن اختيارات أبي عبيد في حد ذاتها - دون إيراد لحججه أو تعليلاته - بمنزلة أقواله الصريحة ، وقد خالفتُه في ذلك ، كما هو مبين في موضعه .

* الاعتراضات صورةٌ من صور الاهتمام ؛ فلو لم يكن المعترَض عليه أهلاً للاعتراض لما اعترُض عليه ، ولطوتْهُ صفحاتُ سجلّ المنسيين والمغفول عنهم .

والاعتراضات على أبي عبيد فيها دلالة - خفيّة - على الاهتمام بآرائه ؛ وإلا لم تكن محل نقاش أو اعتراض .

* حجج الاختيار وقواعد الترجيح مثالٌ لنضج أصول النحو لدى أبي عبيد .

* إفراد أبي عبيد بالذكر - عند إيراد القول - بمعية شيخه الكسائي ، وعدم الاكتفاء بالشيخ ؛ دليل على أمرين :

أ - الاعتناء بأبي عبيد والتقدير له .

ب - الإشارة إلى إمامته واستقلاله الفكري .

* إقدام أبي عبيد على اختيار القراءة دليلٌ على قوة الجانب النحوي لديه ؛ فلا يُتصوَّر أن ينبري لاختيار القراءة من ضَعُفَ هذا الجانب لديه ؛ حيث اشترط العلماء في أصحاب الاختيار شروطاً ، منها : المقدرة النحوية ، كما هو مبين في موضعه .

* أبو عبيد ليس من أصحاب التقليد المطلق ، بل هو إمام من أئمة الاجتهاد في النحو وفي غيره ؛ فاجتهاداته النحوية ، ومخالفته لشيوخه في هذا الجانب ، وتفرُّده ببعض الآراء - وإن كانت شاذة - ؛ دليلٌ على ذلك .

* من أسباب عدم انتشار جانب أبي عبيد النحوي ، حال التلاميذ - نقلةُ العلم ، وأهم وسائل نشره - المشتغلين بعلوم أخرى غير النحو : قراءات ، وعلوم حديث ، وجوانب فقهية ، ولغوية ... إلخ .

فلم يأخذ عنه - استناداً إلى كتب التراجم - من اشتغل بالنحو : تخصصاً أو اهتماماً .

ومن هنا شاع ذكر أبي عبيد في هذه العلوم ، وغاب جانبه النحوي غياباً شبه مطلق عن ساحة الكتب النحوية المتخصِّصة .

إضافة إلى أن النحاة - كما جرتْ بذلك عادتهم - لا يعترفون إلا بمن اشتغل بالنحو ، فتفرّغ له وبرز فيه .

* أصول أبي عبيد في الاحتجاج : إما أصلية ؛ يحتج بها استقلالاً ويكتفي بها غالباً ، أو فرعية ؛ يحتج بها تبعاً لتقوية الوجه المذكور .

ومن هنا اختلفت حججه : بين كونها ملزمةٌ أو مرجّحة ، وهو مالم يفرِّق بينه النحاس أو غيره ممن اعترض على أبي عبيد من خلال حججه .

* لم يستطع أبو عبيد في جانب القراءات أن يتخلص من سيطرة سلطة القاعدة النحوية ؛ حيث تكرر منه قوله : « ويلزم من قرأ [كذا] أن يقرأ [كذا] » .

وهذا الإلزام ناقشته في مواضعه من الباب الأول .

* النحو العربي كان ثمرةً - في أصل نشأته - من ثمرات الدراسة القرآنية .

واختيارات أبي عبيد في القراءات جاءت على تعميق هذه النشأة .

* حجج أبي عبيد في اختيار القراءة سببٌ في ترك القراءة غير المختارة ، وليست حكماً عليها بالرفض أو الإنكار ، خلافاً للنحاس الذي ألزمه بذلك ، كما هو مبين في موضعه .

* اعتراضات النحاس على أبي عبيد في اختياراته - على رغم كثرتها - محدودةٌ بالنسبة لاختياراته ؛ التي تشمل القرآن من أوله إلى آخره .

ومن منظور آخر : فهذه الاعتراضات لا تمثل - بناءً على هذا - صورةً كليّةً عن جانب أبي عبيد النحوي من واقع تلك الاختيارات .

* يتمثل جانب الاعتراضات على أبي عبيد في ثلاثة : ابن قتيبة والنحاس وابن سيده ، ولكلٍّ منهم منهج خاص في الاعتراض عليه .

* صياغة النحو من خارج دائرة الكتب النحوية المتخصصة ؛ فيه توسيع لدائرة العمل النحوي ، والتصاقٌ أكثر بدائرة الاستعمال الواسعة ، وتحرُّرٌ - إلى حدٍّ ما - من قيود القاعدة

النحوية ؛ التي قد تتصادم بدوائر أوسع منها ؛ فيحتاج التصادم إلى فهم أوسع من حدود القاعدة ؛ لحلّ الإشكالات ودفْع المشكلات .

* علوم اللغة - وخاصة عند الأقدمين - مترابطةُ الأجزاء ؛ فلا يُتصوَّر إتقانُ جانب بموازاة الضعف في جانب آخر .

* كثرة النقول الواردة في الثناء على أبي عبيد مرآةٌ حقيقية لمكانته العلميّة ، ومقدرتِه الفكرية .

* كثرة الثناء على أبي عبيد قلَّ من ظفر به من علماء العربيّة مثله .

* من خلال عرض مسائل البحث المتقدمة يظهر جليّاً أن اتهام أبي الطيب اللغوي لأبي عبيد بالضعف في النحو غير صحيح ، أو غير مسلّم على أقل تقدير .

فمناقشاته - وإن كانت لها أجزاء مفقودة أو تتمات غير مذكورة ، كما لاشك في ذلك - تعطى نتيجة مضادّة لهذا الإتهام ، بل تجعل من أبي عبيد شخصية نحوية لها اعتبارها ، وليس في مؤخر ركب النحاة .

* نظرة أبي عبيد الشاملة للعربية جلبتْ عليه كثيراً من اعتراضات أصحاب الصنعة النحوية : في التصنيف والإعراب ، والمعنى والأحكام .

* مجال الاعتراضات أتاح لي فرصة في التحرُّك والاجتهاد والتفسير والترجيح ؛ لأنني في مسار محدد بين أبي عبيد والمعترض عليه ، فلا أخلو من الانحياز إما إلى ذي قوة أو آوي إلى ركنٍ شديد .

* من خلال ما تقدم عرضه يتبين أن أبا عبيد من أصحاب النظرة الشاملة وفق مسارين :

- بين العلوم المختلفة .

- داخل إطار العلم الواحد .

* ينهج أبو عبيد منهج القراء في بعض المسائل النحوية ، كموقفه من التقاء الساكنين أو اجتماع الهمزتين ... إلخ .

* لا أستطيع أن أجزم بأن آراء وحجج أبي عبيد - الضعيفة - التي نقلها النحاس ولم أجدها عند غيره : بأن ضعفها مسلّم مطلقاً ؛ لاحتمال اجتزاء النحاس واقتطاعه منها ما ينفى

عنها الضعف ، وهو احتمال وُفِّقتُ في تقريره مراراً - كما تقدم - عند وقوفي على إيراد آراء أبي عبيد وحججه عند غيره ، وزيادتها أو مخالفتها لما أورده النحاس .

* يلحظ تدرُّج مستوى إبراز فكر أبي عبيد النحوي - تصاعديّاً - من خلال أبواب البحث الأربعة ؛ وهكذا طبيعة الأشياء : كلما اقترب الإنسان منها تبدّتْ حقائقها وظهرتْ معالمها بصورة أوضح وأدق .

وأخيراً :

فهذا البحث عُصارة جهْد ، وخُلاصة عقل ، إن حالف ذلك توفيق فهو من الله .

وإن خالطه زللٌ فمن نفسي والشيطان ، وأعوذ بالله من الزلل في القول والعمل والكتابة .

الفهـــــارس

وتشتمل على :

- الآيات القرآنية .
- الأشعار والأراجيز .
- المصادر والمراجع .
- الموضوعات .

الآيات القرآنية

الآية	السورة ورقم الآية	الصفحة
﴿ إن الذين كفروا سواء عليهم أأنذرتهم ﴾	البقرة ٦	٢٧٣
﴿ ثم يميتكم ﴾	البقرة ٢٨	١٨٤
﴿ وإذ قال ربك للملائكة ﴾	البقرة ٣٠	٣٦٢
﴿ فقال أنبئوني بأسماء هؤلاء إن كنتم صادقين ﴾	البقرة ٣١	١٦٩
﴿ وإذ واعدنا موسى أربعين ليلة ﴾	البقرة ٥١	١٩٧
﴿ وقولا للناس حسناً ﴾	البقرة ٨٣	٣٠٩
﴿ من كان عدوا لله وملائكته ورسله ﴾	البقرة ٩٨	١١٤
﴿ بل ملة إبراهيم ﴾	البقرة ١٣٥	٣٦٣
﴿ ولو يرى الذين ظلموا ﴾	البقرة ١٦٥	١٣٥
﴿ وعلى الذين يطيقونه فدية طعام مسكين ﴾	البقرة ١٨٤	٧٨ ، ٢٢٦
﴿ شهر رمضان ﴾	البقرة ١٨٥	٣١٠
﴿ فلا رفث ولا فسوق ولا جدال في الحج ﴾	البقرة ١٩٧	٣٦٩
﴿ وزلزلوا حتى يقول الرسل ﴾	البقرة ٢١٤	٢١٤
﴿ إلا أن يخافا ﴾	البقرة ٢٢٩	١٣٧
﴿ قال هل عسيتم ﴾	البقرة ٢٤٦	٣١١
﴿ إن الله مبتليكم بنهر ... إلا من اغترف غرفة ﴾	البقرة ٢٤٩	٢٤١
﴿ ولولا دفع الله الناس ﴾	البقرة ٢٥١	٢٠٠
﴿ فانظر إلى العظام كيف ننشزها ﴾	البقرة ٢٥٩	٢٤
﴿ فنعما هي ﴾	البقرة ٢٧١	٣١٤
﴿ واتقوا الله ويعلمكم الله ﴾	البقرة ٢٨٢	٥٥٩
﴿ فنادته الملائكة ﴾	آل عمران ٣٩	٧٢
﴿ بكلمة من الله ﴾	آل عمران ٣٩	٣٦٣
﴿ إذ قالت الملائكة ﴾	آل عمران ٤٥	٧٣
﴿ قال الحواريون نحن أنصار الله ﴾	آل عمران ٥٢	٩١
﴿ ومن أهل الكتاب ... يؤده إليك ﴾	آل عمران ٧٥	٢٧٦
﴿ ولكن كونوا ربانين بما كنتم تعلمون الكتاب ﴾	آل عمران ٧٩	١٨١
﴿ أفإن مات انقلبتم ﴾	آل عمران ١٤٤	١١٩
﴿ قياماً ﴾	النساء ٥	٣٦٣

الآية	السورة ورقم الآية	الصفحة
﴿ إلا أن تكون تجارة ﴾	النساء ٢٩	٢٧٨
﴿ إن الله يأمركم أن تؤدوا الأمانات إلى أهلها ﴾	النساء ٥٨	٢٥٠
﴿ في بروج مشيدة ﴾	النساء ٧٨	٤٨٩
﴿ لاتبعتم الشيطان إلا قليلاً ﴾	النساء ٨٣	٢٢٥
﴿ وإن تولوا ﴾	النساء ١٣٥	٣١٧
﴿ في الدرك ﴾	النساء ١٤٥	٣١٩
﴿ خيراً لكم ﴾	النساء ١٧٠	٣٦٤
﴿ يبين الله لكم أن تضلوا ﴾	النساء ١٧٦	٣٢٠
﴿ ولا يجرمنكم شنآن ﴾	المائدة ٢	١٧١ ، ٢٤٣
﴿ وأرجلكم إلى الكعبين ﴾	المائدة ٦	٣٧٠
﴿ وعد الله الذين آمنوا ﴾	المائدة ٩	١٩٧
﴿ والعين بالعين ﴾	المائدة ٤٥	٨٧
﴿ ولكن يؤاخذكم بما عقدتكم الأيمان ﴾	المائدة ٨٩	١٨٢
﴿ يا أيها الذين آمنوا لا تسألوا عن أشياء ﴾	المائدة ١٠١	٢٠٤
﴿ مائدة من السماء ﴾	المائدة ١١٤	٣٦٥
﴿ وإذ قال الله ﴾	المائدة ١١٦	٣٦٥
﴿ من يصرف عنه يومئذٍ ﴾	الأنعام ١٦	١٢٥
﴿ قل أرأيتكم ... ﴾	الأنعام ٤٠	٢٦٥
﴿ بالغداة والعشي ﴾	الأنعام ٥٢	٣٢١
﴿ ومن النخل من طلعها قنوان دانية ﴾	الأنعام ٩٩	١٠٧
﴿ ولا تفرقوا ﴾	الأنعام ١٠٣	٥٥
﴿ وما يشعركم أنها إذا جاءت لا يؤمنون ﴾	الأنعام ١٠٩	٣٧٤
﴿ وكذلك زين لكثير من المشركين ﴾	الأنعام ١٣٧	٢٢٩
﴿ ومن المعز اثنين ﴾	الأنعام ١٤٣	١٨٦
﴿ ومن جاء بالحسنة ﴾	الأنعام ١٦٠	٥٥
﴿ إلا أن تكونا ملكين ﴾	الأعراف ٢٠	٢٤٦
﴿ إن رحمت الله قريب من المحسنين ﴾	الأعراف ٥٦	٤٣٠
﴿ ... ابن أم إن القوم .. ﴾	الأعراف ١٥٠	٣٣
﴿ إنكم لتأتون الرجال ﴾	الأعراف ١٨١	١١٩
﴿ كما أخرجك ربك من بيتك ﴾	الأنفال ٥	٣٦٦

الآية	السورة ورقم الآية	الصفحة
﴿ من حي عن بينة ﴾	الأنفال ٤٢	٤٩
﴿ ولا يحسبن الذين كفروا سبقوا إنهم لا يعجزون ﴾	الأنفال ٥٩	٢٥٩
﴿ وقالت اليهود عزير ابن الله ﴾	التوبة ٣٠	٣٤٠
﴿ قل أذن خير لكم يؤمن بالله ويؤمن للمؤمنين ورحمة للذين ءامنوا ﴾	التوبة ٦١	٣٢٤
﴿ وجاء المعذرون ﴾	التوبة ٩٠	٥١
﴿ أم من أسس بنيانه على شفا جرف هار ﴾	التوبة ١٠٩	٦٩
﴿ وآخر دعواهم أن الحمد لله ﴾	يونس ١٠	٤٦
﴿ ولا أدراكم به ﴾	يونس ١٦	٢٧٠
﴿ وإلى ثمود أخاهم صالحاً ﴾	هود ٦١	٢٠٦
﴿ إلا امرأتك ﴾	هود ٨١	٢١٨
﴿ يوم يأت لا تكلم نفسٌ .. ﴾	هود ١٠٥	٣٦
﴿ وإن كل لما ليوفينهم ﴾	هود ١١١	١٧٣
﴿ ولا تركنوا إلى الذين ظلموا فتمسكم النار ﴾	هود ١١٣	١٨٨
﴿ يا أبت ﴾	يوسف ٤	٣٢٥
﴿ لقد كان في يوسف واخوته آيات للسائلين ﴾	يوسف ٧	٧٩
﴿ في غيابة الجب ﴾	يوسف ١٠	٨٠
﴿ يا بشرى ﴾	يوسف ١٩	٣٤٣
﴿ قلن حاشا لله ﴾	يوسف ٣١	٣٢٧
﴿ ليسجنن وليكونن من الصاغرين ﴾	يوسف ٣٢	٦٨
﴿ وقال لفتيانه ﴾	يوسف ٦٢	٨٢
﴿ أرسل معنا أخانا نكتل ﴾	يوسف ٦٣	٨٣
﴿ فنُجِي من نشاء ﴾	يوسف ١١٠	٣٤٥
﴿ وإن تعجب فعجب قولهم ﴾	الرعد ٥	١٢٩
﴿ إنما أنت منذر ﴾	الرعد ٧	١٤٩
﴿ أم هل تستوي الظلمات ﴾	الرعد ١٦	٣٥٨
﴿ يمحوا الله ما يشاء ويثبت ﴾	الرعد ٣٩	٣٤٦
﴿ العزيز الحميد . الله الذي ... ﴾	إبراهيم ١-٢	٣٤٧
﴿ بمصرخي ﴾	إبراهيم ٢٢	٣٢٨
﴿ يوم لا بيع فيه ولا خلال ﴾	إبراهيم ٣١	٢٥٣
﴿ إلا عبادك منهم المخلصين ﴾	الحجر ٤٠	٢٢٤

الآية	السورة ورقم الآية	الصفحة
﴿ ومن يقنت ﴾	الحجر ٥٦	١٩٠
﴿ قالوا إنا أرسلنا قوم مجرمين ... ﴾	الحجر ٥٨-٦٠	٢٢٠
﴿ مقطوع مصبحين ﴾	الحجر ٦٦	٣٣٠
﴿ كذب أصحاب الأيكة ﴾	الحجر ٧٨	٣٤٨
﴿ تتوفاهم ﴾	النحل ٢٦،٣٢	٣٥٢
﴿ لقد تقطع بينكم ﴾	النحل ٩٤	٣٧٢
﴿ وإن لكم في الأنعام لعبرة ﴾	النحل ٦٦	١٠٥
﴿ سبحان الذي أسرى بعبده ﴾	الإسراء ١	٢٤٧
﴿ ألا تتخذوا من دوني وكيلاً ﴾	الإسراء ٢	٤٣
﴿ فلا تقل لهما أفٍ ﴾	الإسراء ٢٣	٣٧٦
﴿ وقضى ربك ألا تعبدوا إلا إياه ﴾	الإسراء ٢٣	٧٦
﴿ فلا يسرف في القتل ﴾	الإسراء ٣٣	١٠١
﴿ كل ذلك كان سيئه عند ربك مكروها ﴾	الإسراء ٣٨	٧٤
﴿ بالغداة والعشي ﴾	الكهف ٢٨	٣٢١
﴿ وحشرناهم فلم نغادر منهم أحداً ﴾	الكهف ٤٧	١٤٤
﴿ بلغا مجمع بينهما ﴾	الكهف ٦١	٣٧٢
﴿ هذا فراق بيني وبينك ﴾	الكهف ٧٨	٣٧٣
﴿ فله جزاء الحسنى ﴾	الكهف ٨٨	٣٥٤
﴿ لك خرجاً ﴾	الكهف ٩٤	٣٥٥
﴿ فما استطاعوا أن يظهروه ﴾	الكهف ٩٧	٢٦٧
﴿ كهيعص ﴾	مريم ١	٧١
﴿ يرثني ويرث من آل يعقوب ﴾	مريم ٦	١٣١
﴿ قال إنما أنا رسول ربك لأهب لك ﴾	مريم ١٩	٩٢
﴿ فناداها من تحتها ﴾	مريم ٢٤	١٧٩
﴿ من كان في المهد صبياً ﴾	مريم ٢٩	٣٦٦
﴿ وإن الله ربي وربكم ﴾	مريم ٣٦	١٣٣
﴿ من ذرية آدم ﴾	مريم ٥٨	٨٦
﴿ يوم نحشر المتقين إلى الرحمن وفداً ﴾	مريم ٨٥	١٤٤
﴿ تكاد السماوات يتفطرن ﴾	مريم ٩٠	٢٨١
﴿ بالواد المقدس طوى ﴾	طه ١٢	٣٥٦

الآية	السورة ورقم الآية	الصفحة
﴿ إن هذان لساحران ﴾	طه ٦٣	٣٣٢
﴿ أولم تأتهم بينة ﴾	طه ١٣٣	٣٥٧
﴿ أفإن مت فهم الخالدون ﴾	الأنبياء ٣٤	١١٩
﴿ وكذلك ننجي المؤمنين ﴾	الأنبياء ٨٨	٥٣
﴿ أنهم لا يرجعون ﴾	الأنبياء ٩٥	٤٤
﴿ لن ينال الله لحومها ولا دماؤها ﴾	الحج ٢٢	٣٨٦
﴿ وقصر مشيد ﴾	الحج ٤٥	٤٨٩
﴿ والذين هم لأماناتهم وعهدهم راعون ﴾	المؤمنون ٨	٢٥٠
﴿ وخلقنا المضغة عظاماً ﴾	المؤمنون ١٤	٨٤
﴿ عالم الغيب ﴾	المؤمنون ٩٢	٣٤٧
﴿ فاتخذتموهم سخرياً حتى أنسوكم ذكري ﴾	المؤمنون ١١٠	١٢٣ ، ٣٣٤
﴿ يومئذ يوفيهم الله دينهم الحق ﴾	النور ٢٥	٢٣٣، ٥١٧
﴿ كأنها كوكب دري ﴾	النور ٣٥	١٦٣
﴿ قالوا سبحانك ما كان ينبغي لنا أن نتخذ من دونك من أولياء ﴾	الفرقان ١٨	١٣٨
﴿ فقد كذبوكم بما تقولون ﴾	الفرقان ١٩	١٣٩
﴿ أنجد ما تأمرنا ﴾	الفرقان ٦٠	١٤٠
﴿ تبارك الذي جعل في السماء بروجاً ﴾	الفرقان ٦٠	١١٤
﴿ نزل به الروح الأمين ﴾	الشعراء ١٩٢-١٩٣	٢٥٢
﴿ وجئتكم من سبأ بنبأ يقين ﴾	النمل ٢٢	٢٠٨
﴿ وقال الذين كفروا أإذا كنا تراباً وآباؤنا أإنا لمخرجون ﴾	النمل ٦٧	١٢١
﴿ تكلمهم أن الناس ﴾	النمل ٨٢	٢٦٠
﴿ لتنوء بالعصبة ﴾	القصص ٧٦	٣٦٦
﴿ ولوط إذ قال لقومه إنكم لتأتون الرجال ﴾	العنكبوت ٢٨-٢٩	١٢١
﴿ والبحر يمده ﴾	لقمان ٢٧	٨٧
﴿ وتظنون بالله الظنونا ﴾	الأحزاب ١٠	٣٧٨
﴿ ومن يقنت منكن لله ورسوله ﴾	الأحزاب ٣١	١١٦
﴿ وقرن في بيوتكن ﴾	الأحزاب ٣٣	١٩٤
﴿ .. أن يكون لهم الخيرة ﴾	الأحزاب ٣٦	٧٧
﴿ وأطعنا الرسولا ﴾	الأحزاب ٦٦	٣٧٨
﴿ فأضلونا السبيلا ﴾	الأحزاب ٦٧	٣٧٨
﴿ لقد كان لسبأ ﴾	سبأ ١٥	٢١١

الآية	السورة ورقم الآية	الصفحة
﴿ وهل نجازي إلا الكفور ﴾	سبأ ١٧	١٤١
﴿ وأنى لهم التناوش ﴾	سبأ ٥٢	٢٦٩
﴿ والقمر قدرناه منازل ﴾	يس ٣٩	١٤٢
﴿ لا يسمعون إلى الملأ الأعلى ﴾	الصافات ٨	٢٧١
﴿ بل عجبت ويسخرون ﴾	الصافات ١٢	١٢٩
﴿ لا فيه غول ﴾	الصافات ٤٧	٩٠
﴿ فانظر ماذا ترى ﴾	الصافات ١٠٢	٢٨٠
﴿ الله ربكم ورب آبائكم الأولين ﴾	الصافات ١٢٦	٢٣٥
﴿ إلى مائة ألف أو يزيدون ﴾	الصافات ١٤٧	١١٨
﴿ وقالوا مالنا لا نرى رجالاً كنا نعدهم من الأشرار . أتخذانهم سخرياً ﴾	ص ٦٢-٦٣	١٢٣ ، ٣٣٤
﴿ إلا عبادك منهم المخلصين ﴾	ص ٨٣	٢٢٤
﴿ قال فالحق والحق أقول ﴾	ص ٨٤	٩٥
﴿ لينذر يوم التلاق ﴾	غافر ١٥	١٠١
﴿ إني أخاف أن يبدل دينكم ﴾	غافر ٢٦	١١٧
﴿ لعلي أبلغ الأسباب ﴾	غافر ٣٧	٢١٦
﴿ في أيام نحسات ﴾	فصلت ١٦	٢٥٤
﴿ ويوم يحشر أعداء الله إلى النار ﴾	فصلت ١٩	١٤٤
﴿ وما تخرج من ثمرات ﴾	فصلت ٤٧	٨٥
﴿ وما يدريك لعل الساعة قريب ﴾	الشورى ١٧	٣٧٤
﴿ من بعد ما قنطوا ﴾	الشورى ٢٨	١٩٠ ، ١٩١
﴿ ويعفو عن كثير ، ويعلم الذين يجادلون ﴾	الشورى ٣٤،٣٥	٢١٧
﴿ أومن ينشأ في الحلية ﴾	الزخرف ١٨	١٨٤
﴿ وجعلوا الملائكة الذين هم عباد الرحمن ﴾	الزخرف ١٩	١٣٠
﴿ قال أولو جئتكم ﴾	الزخرف ٢٤	١٤٧
﴿ لبيوتهم سقفاً من فضة ﴾	الزخرف ٣٣	١٥٨
﴿ إذا قومك منه يصدون ﴾	الزخرف ٥٧	٢٧٣
﴿ كالمهل يغلى في البطون ﴾	الدخان ٤٥	١٠٢
﴿ فبأي حديث بعد الله وآياته يؤمنون ﴾	الجاثية ٦	١٤٧
﴿ ليجزى قوماً ﴾	الجاثية ١٤	٥٤ ، ١٠٤
﴿ سواء محياهم ومماتهم ﴾	الجاثية ٢١	٢٥٦
﴿ والساعة لا ريب فيها ﴾	الجاثية ٣٢	٨٨

الآية	السورة ورقم الآية	الصفحة
﴿ لينذر الذين ظلموا ﴾	الأحقاف ١٢	١٤٩
﴿ إن الذين ينادونك من وراء الحجرات ﴾	الحجرات ٤	١٥٦
﴿ ولو أنهم صبروا حتى تخرج إليهم لكان خيراً لهم ﴾	الحجرات ٥	٥٥٩
﴿ فاستمع يوم ينادي المنادي من مكان قريب ﴾	ق ٤١	٤٠
﴿ وقوم نوح ﴾	الذاريات ٤٦	١٠٩
﴿ فاتبعتهم ذريتهم بإيمان ألحقنا بهم ذريتهم ﴾	الطور ٢١	٨٦
﴿ لا لغو فيه ولا تأثيم ﴾	الطور ٢٣	٩٠
﴿ إنا كنا من قبل ندعوه إنه هو البر الرحم ﴾	الطور ٢٨	٢٦٢
﴿ في يوم نحس مستمر ﴾	القمر ١٩	٢٥٤
﴿ متكئين على رفرف خضر وعبقري حسان ﴾	الرحمن ٧٦	٢١٢
﴿ وحور عين ﴾	الواقعة ٢٢	١١٠
﴿ إن أنشأناهن إنشاءً ﴾	الواقعة ٣٥	١٨٤
﴿ وقد أخذ ميثاقكم ﴾	الحديد ٨	١٥٠
﴿ ولا تفرحوا بما ءاتاكم ﴾	الحديد ٢٣	٢٨٢
﴿ ومبشراً برسول يأتي من بعدي اسمه أحمد ﴾	الصف ٦	٤٢
﴿ كونوا أنصار الله ﴾	الصف ١٤	٩١
﴿ كأنهم خشبٌ مسندة ﴾	المنافقون ٤	١٦٠
﴿ وأنفقوا خيراً لأنفسكم ﴾	التغابن ١٦	٣٣١
﴿ وجاء فرعون ومن قبله ﴾	الحاقة ٩	١١١
﴿ فعصوا رسول ربهم ﴾	الحاقة ١٠	١١١
﴿ إن ربك يعلم أنك تقوم أدنى من ثلثى الليل ﴾	المزمل ٢٠	١١٢
﴿ والليل إذ أدبر ، والصبح إذا أسفر ﴾	المدثر ٣٢-٣٣	١٥١
﴿ وإذا الرسل أقتت ﴾	المرسلات ١١	٢٦٩
﴿ رب السموات والأرض وما بينهما ﴾	النبأ ٣٧	٩٩ ، ٢٣٨
﴿ فلينظر الإنسان إلى طعامه . أنا ... ﴾	عبس ٢٤-٢٥	٢٤٠
﴿ وما هو على الغيب بضنين ﴾	التكوير ٢٤	٢٧٤
﴿ كالوهم أو وزنوهم ﴾	المطففين ٣	٣٨١
﴿ إن إلينا إيابهم ﴾	الغاشية ٢٥	٣٣٥
﴿ فيومئذ لا يعذب عذابه أحد ﴾	الفجر ٢٥	١٢٧
﴿ حتى تأتيهم البينة ﴾	البينة ٢	٣٥٧
﴿ لترون الجحيم ﴾	التكاثر ٦	١٥٣

الأشعار والأراجيز

طلبوا صلحنا ولات أوانِ	فأجبنا أن ليس حينَ بقاءِ	٦٢
يالك من تمر ومن شيشاء	ينشب في المسعل واللهاء	٤٨٧
أفعنك لا برقٌ كأنّ وميضه	غاب تسنَّمه ضرامٌ مثقبُ	٥٠١
لحق بني شغارة أن يقولوا	لصخر الغيّ ماذا تستبيث	٤٧٩
كأنها بعد كلال الزاجر	ومسحي مرّ عقاب كاسر	٢٦٨
قالوا أساء بنو كرز فقلت لهم	عسى الغوير بإيآس وإغوار	٤٤٤
فتهامسوا سراً فقالوا عرسوا	من غير تمئنة لغير معرس	٤٢٣
يا ابنة عمّا لا تلومي واهجعي		٣٥
وليلة قد جعلت الصبح موعدها	صدر المطية حتى تعرف السدفا	٤٧٤
يا عبد مالك من شوق وإراق	ومر طيف على الأهوال طراق	٣٣٥
من كل مشترف وإن بعد المدى	ضرم الرقاق مناقل الأجرال	٤٨٥
صرفت الهوى عنهن من خشية الردى	ولست بمقلي الخلال ولا قالى	٢٥٣
العاطفون تحين ما من عاطف	والمطعمون زمان أين المطعم	٦١
أتغضب إن أذنا قتيبة حزّتا	جهاراً ولم تغضب لقتل ابن خازم	١٧٢
ويقلن شيب قد علا	ك وقد كبرت فقلت إنه	٤٣٦
نوِّلي قبل يوم بيني جُمانا	وصِلينا كما زعمتِ تُلانا	٦٢
أكل عام نعم تحوونه	يلقحه قوم وتنتجونه	١٠٥
فإن أدع اللواتي من أناس	أضاعوهن لا أدع الّذينا	٣٩٢
لهنّك من عبسيَّةٍ لَوَسيمةٌ	على هنوات كاذب من يقولها	٤٣٤
دعاهن ردفى فارعوين لصوته	كما رُعْتَ بالجَوتِ الظماءَ الصواديا	٤٩٩

المصادر والمراجع

* الإبانة عن معاني القراءات ، لمكي بن أبي طالب (ت ٤٣٧ هـ) ، تحقيق محيي الدين رمضان ، ط١ ، ١٣٩٩ هـ ، دار المأمون للتراث .
* إبراز المعاني من حرز الأماني ، لأبي شامة المقدسي (ت ٦٦٥ هـ)، تحقيق إبراهيم عوض ، ١٤٠٢ هـ ، دار الكتب العلمية.
* أبو عبيد القاسم بن سلام ، لسائد بكداش ، ط١ ، ١٤١١ هـ ، دار القلم ، دمشق .
* إتحاف فضلاء البشر في القراءات الأربعة عشر ، للبنّاء (ت ١١١٧ هـ) ، تحقيق أنس مهرة ، ١٤٢٢هـ ، دار الكتب العلمية ، بيروت .
* الإتقان في علوم القرآن ، للسيوطي (ت ٩١١ هـ) ، ط٤ ، ١٣٩٨ هـ ، مطبعة الحلبي ، القاهرة .
* أدب الكاتب ، لابن قتيبة (ت ٢٧٦ هـ) ، تحقيق محمد محي الدين عبد الحميد ، ط٤ ، ١٣٨٢هـ ، مطبعة السعادة ، مصر .
* إدغام القراء ، لأبي سعيد السيرافي (ت ٣٦٨ هـ) ، تحقيق د. محمد علي الرديني ، ط٢ ، ١٤٠٦هـ ، نشر دار أسامة، دمشق.
* الأزهية في معاني الحروف ، للهروي (ت ٤١٥ هـ) ، تحقيق عبد المعين الملوحي ، مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق ، ١٩٧١ م .
* أساس البلاغة ، للزمخشري (ت ٥٣٨ هـ) ، دار صادر ، بيروت ، ١٩٧٩ م .
* الأشباه والنظائر في النحو ، للسيوطي (ت ٩١١ هـ) ، تحقيق مجموعة ، مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق ، ١٤٠٧ هـ .
* إصلاح الخلل الواقع في الجمل ، للبطليوسي (ت ٥٢١ هـ) ، تحقيق د. حمزة النشرتي ، ط١ ، ١٣٩٩ هـ ، دار المريخ ، الرياض .
* إصلاح غلط المحدثين ، للخطابي (ت ٣٨٨ هـ) ، تحقيق د. حاتم الضامن ، مؤسسة الرسالة ، بيروت ، ١٤٠٥ هـ .
* أصول الفقه ، لمحمد أبو زهرة ، ط١ ، ١٩٥٨ م ، القاهرة .
* أصول الفقه الإسلامي ، لمحمد مصطفى شلبي ، ط١ ، ١٩٧٤ م ، دار الفكر ، بيروت .
* الأصول في النحو ، لأبي بكر بن السراج (ت ٣١٦ هـ) ، تحقيق د. عبد الحسين الفتلي ، ط٣ ، ١٤٠٨ هـ ، مؤسسة الرسالة ، بيروت .
* إعراب القرآن ، لأبي جعفر النحاس (ت ٣٣٨ هـ) ، تحقيق د. زهير غازي زاهد ، ط٣ ، ١٤٠٩ هـ ، عالم الكتب ، مكتبة النهضة العربية ، بيروت .
* إعراب القراءات السبع وعللها ، لابن خالويه (ت ٣٧٠ هـ) تحقيق د. عبد الرحمن العثيمين ، الطبعة الأولى ، ١٤١٣ هـ ، مطبعة المدني ، القاهرة ، نشر مكتبة الخانجي .

* إعراب القراءات الشواذ ، للعكبري (ت ٦١٦ هـ) ، تحقيق محمد السيد عزوز ، ط١ ، ١٤١٧ هـ ، عالم الكتب ، بيروت .

* إعراب ثلاثين سورة من القرآن الكريم ، لابن خالويه (ت ٣٧٠ هـ) ، طبع تحت إدارة جمعية دائرة المعارف العثمانية في عاصمة حيدر آباد الدكن ، مؤسسة الإيمان ، بيروت .

* الأعلام ، للزركلي (ت ١٩٧٦ م) ، ط٦ ، ١٩٨٤ م ، دار العلم للملايين ، بيروت .

* إعلام الموقعين عن رب العالمين ، لابن القيم (ت ٧٥١ هـ) ، تحقيق طه سعد ، دار الجيل ، بيروت .

* الأغاني ، للأصفهاني (ت بعد ٣٦٠ هـ) ، ط١ ، ١٤٠٧ هـ ، دار الفكر ، بيروت .

* الإغراب في جدل الإعراب ، ولمع الأدلة ، لأبي البركات الأنباري (٥٧٧ هـ) ، تحقيق سعيد الأفغاني ، دار الفكر .

* الأفعال ، لابن القطاع (ت ٥١٥ هـ) ، دائرة المعارف العثمانية ، حيدرأباد ، الهند ، ١٣٦٠ هـ .

* الأفعال ، للسرقسطي (ت ٤٠٠ هـ) ، تحقيق د. حسين شرف ، مجمع اللغة العربية ، الهيئة العامة لشئون المطابع الأميرية ، القاهرة ، ١٩٧٥ م .

* الإقناع في القراءات السبع ، لابن خلف (ت ٥٤٠ هـ) ، تحقيق أحمد المزيدي ، ط١ ، ١٤١٩ هـ ، دار الكتب العلمية ، بيروت .

* الإكمال ، لابن ماكولا (ت ٤٧٥ هـ) ، تحقيق عبد الرحمن المعلمي ، ط١ ، ١٣٨١ هـ ، دائرة المعارف العثمانية ، حيدر آباد الدكن .

* الإلماع إلى معرفة أصول الرواية وتقييد السماع ، للقاضي عياض (ت ٥٤٤ هـ) ، تحقيق السيد صقر ، ط١ ، ١٩٧٠ م ، دار التراث ، القاهرة .

* أمالي ابن الشجري ، هبة الله بن علي الحسني (ت ٥٤٢ هـ) ، تحقيق د. محمود الطناحي ، ط١ ، ١٤١٣ هـ ، مطبعة المدني ، نشر مكتبة الخانجي ، القاهرة .

* الأمالي النحوية (أمالي القرآن الكريم) ، لابن الحاجب (ت ٦٤٦ هـ) ، تحقيق هادي حسن حمودي ، ط١ ، ١٤٠٥ هـ ، عالم الكتب .

* الأمثال ، لأبي عبيد القاسم بن سلام (ت ٢٢٤ هـ) ، تحقيق عبد المجيد قطامش ، ط١ ، ١٤٠٠ هـ ، مركز البحث العلمي ، جامعة أم القرى ، مكة المكرمة .

* إملاء ما منّ به الرحمن ، لأبي البقاء العكبري (ت ٦١٦ هـ) ، ط١ ، ١٣٩٩ هـ ، دار الكتب العلمية ، بيروت .

* إنباه الرواة على أنباه النحاة ، للوزير جمال الدين القفطي (ت ٦٢٤هـ)، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم ، ط١، ١٤٠٦هـ ، بالتعاون بين : دار الفكر العربي ، القاهرة ، ومؤسسة الكتب الثقافية ، بيروت .

* الإنصاف في مسائل الخلاف ، لأبي البركات الأنباري (ت ٥٧٧ هـ) ، ومعه كتاب الانتصاف من الإنصاف ، لمحمد محي الدين ، ط٤ ، ١٣٨٠ هـ ، المكتبة التجارية الكبرى ، القاهرة .

* أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك ، لابن هشام (ت ٧٦١ هـ) ، تحقيق محمد محي الدين عبد الحميد ، دار الفكر ، لبنان .

* إيجاز التعريف في علم التصريف ، لابن مالك (ت ٦٧٢ هـ ، تحقيق د. محمد المهدي عمار ، ط١ ، ١٤٢٢ هـ ، الجامعة الإسلامية ، عمادة البحث العلمي ٣٨ .

* الإيضاح العضدي ، لأبي علي الفارسي (ت ٣٧٧ هـ) ، تحقيق د. حسن فرهود ، ط٢ ، ١٤٠٨ هـ ، دار العلوم .

* إيضاح الوقف والابتداء ، لأبي بكر الأنباري (ت ٣٢٨ هـ) ، تحقيق محيي الدين رمضان ، مجمع اللغة العربية بدمشق ، ١٩٧١ م .

* الإيضاح في علل النحو ، للزجاجي (ت ٣٣٧هـ)، تحقيق د. مازن المبارك، دار الفكر، بيروت، ١٩٨٦م .

* الاختيار في القراءات والرسم والضبط ، محمد بالوالي ، وزارة الأوقاف والشئون الإسلامية ، المغربية ، مطبعة فضالة ، المغرب ١٩٩٧ هـ .

* اختيارات الإمام أبي عبيد ومنهجه في القراءة ، للدكتور محمد موسى ، ط١ ، ١٤٢٠ هـ .

* ارتشاف الضرب من لسان العرب ، لابن حيان الأندلسي (٧٤٥ هـ) ، تحقيق د. رجب عثمان محمد ، مراجعة د. رمضان عبد التواب ، ط١ ، ١٤١٨ هـ ، مطبعة المدني ، القاهرة .

* الاستغناء في الاستثناء ، لشهاب الدين القرافي (ت ٦٨٤ هـ) ، تحقيق محمد عبد القادر عطا ، ط١ ، ١٤٠٦ هـ ، دار الكتب العلمية ، بيروت .

* الاستكمال لابن غلبون (٣٨٩ هـ) ، تحقيق د. عبد الفتاح بحيري ، ط١ ، ١٤١٢ هـ ، مطبعة الزهراء ، القاهرة .

* الاقتراح في علم أصول النحو ، للسيوطي (ت ٩١١ هـ) ، تحقيق د. أحمد قاسم ، ط١ ، ١٣٩٦ هـ ، مطبعة السعادة ، القاهرة .

* الاقتضاب في شرح أدب الكتاب ، للبطليوسي (ت ٥٢١ هـ) ، بتحقيق مصطفى السقا ، د. حامد عبد المجيد ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٨١ م .

* البحر المحيط ، لأبي حيان الأندلسي (ت ٧٤٥ هـ) ، تحقيق مجموعة ، ط١ ، ١٤١٣ هـ ، دار الكتب العلمية ، بيروت .

* بدائع الفوائد ، لابن قيم الجوزية (ت ٧٥١ هـ) ، دار الكتاب العربي ، بيروت .

* البداية والنهاية ، لابن كثير (ت ٧٧٤ هـ) ، تحقيق ملحم وعطوي ، ط١ ، ١٤٠٥ هـ ، دار الكتب العلمية ، بيروت .

* البرهان في أصول الفقه ، لإمام الحرمين عبد الملك الجويني (ت ٤٧٨ هـ) ، تحقيق صلاح عويضة ، ط١ ، ١٤١٨ هـ ، دار الكتب العلمية ، بيروت .

* البرهان في علوم القرآن ، لبدر الدين الزركشي (ت ٧٩٤ هـ) ، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم ، ط٢، دار المعرفة، بيروت.

* البيان في غريب إعراب القرآن ، لأبي البركات ابن الأنباري (ت ٥٧٧ هـ) ، تحقيق د. طه عبد الحميد طه ، مراجعة مصطفى السقا ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، ١٤٠٠ هـ .

* البيان والتبيين ، لأبي عثمان الجاحظ (ت ٢٥٥ هـ) ، ط١ ، ١٤١٩ هـ ، دار الكتب العلمية ، بيروت .

* تأويل مشكل القرآن ، لابن قتيبة (ت ٢٧٦ هـ) ، تحقيق السيد أحمد صقر ، دار الكتب العلمية .

* تاريخ الأدب العربي ، لبروكلمان (ت ١٣٧٥ هـ) ، ط٤ ، دار المعارف ، القاهرة .

* تاريخ بغداد ، للخطيب البغدادي (ت ٤٦٣ هـ) ، مطبعة السعادة ، مصر ، ١٩٣١ هـ ، دار الكتاب العربي ، بيروت .

* تاريخ دمشق ، لابن عساكر (ت ٥٧١ هـ) .

* التبيان في إعراب القرآن ، لأبي البقاء العكبري (ت ٦١٦ هـ) ، تحقيق علي محمد البيجاوي ، عيسى الحلبي ، القاهرة .

* التبيين عن مذاهب النحويين البصريين والكوفيين ، لأبي البقاء العكبري (ت ٦١٦ هـ) ، تحقيق ودراسة د. عبد الرحمن العثيمين ، دار الغرب الإسلامي ، بيروت .

* تحصيل عين الذهب ، للأعلم الشنتمري (ت ٤٧٦ هـ) ، بحاشية كتاب سيبويه ، طبعة بولاق .

* تخليص الشواهد وتلخيص الفوائد ، لابن هشام الأنصاري (ت ٧٦١ هـ) ، تحقيق عباس مصطفى الصالحي ، ط١ ، ١٤٠٦ هـ ، دار الكتاب العربي ، بيروت .

* تذكرة الحفاظ ، للذهبي (ت ٧٤٨ هـ) ، ط٣ ، ١٣٧٧ هـ ، دار إحياء التراث العربي .

* تذكرة النحاة ، لأبي حيان الأندلسي (ت ٧٤٥ هـ) ، تحقيق د. عفيف عبد الرحمن ، ط١ ، ١٤٠٦ هـ ، مؤسسة الرسالة ، بيروت .

* تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد ، لابن مالك (ت ٦٧٢ هـ) ، تحقيق محمد كامل بركات ، وزارة الثقافة المصرية ، الناشر : دار الكتاب العربي ١٣٨٧ هـ .

* تعليق الفرائد على تسهيل الفوائد ، للدماميني (ت ٨٢٧ هـ) ، تحقيق د. محمد المفدي ، ط١ ، ١٤٠٣ هـ .

* التفسير الكبير ، للرازي (ت ٦٠٤ هـ) ، ط٢ ، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع ، لبنان .

* تفسير النسفي ، لعبد الله النسفي ، مطبعة عيسى البابي الحلبي .

* تفسير غريب القرآن ، لابن مسلم بن قتيبة (ت ٢٧٦ هـ) ، تحقيق السيد أحمد صقر، دار الكتب العلمية، بيروت ، ١٣٩٨هـ.

* تقريب النشر في القراءات العشر ، لابن الجزري (ت ٨٣٣ هـ) ، تحقيق علي عبد القدوس ، ط١ ، ١٤٢١ هـ ، دار إحياء التراث العربي ، بيروت .

* التكملة ، لأبي علي الفارسي (ت ٣٧٧ هـ) ، تحقيق د. كاظم المرجان ، ط٢ ، ١٤١٩ هـ ، عالم الكتب ، بيروت .

* تناوب حروف الجر في لغة القرآن ، للدكتور محمد حسن عواد ، ط١ ، ١٤٠٢ هـ ، دار الفرقان ، عمّان .

* التنبيهات ، لعلي بن حمزة (ت ٣٧٥ هـ) ، مطبوع مع كتاب « المنقوص والممدود » للفراء ، تحقيق عبد العزيز الميمني ، ط٣ ، دار المعارف ، القاهرة .

* تهذيب الأسماء واللغات ، للنووي (ت ٦٧٦ هـ) ، دار الكتب العلمية ، بيروت .

* تهذيب التهذيب ، لابن حجر العسقلاني (ت ٨٥٢ هـ) ، دار صادر ، بيروت .

* تهذيب الكمال ، للمزي (ت ٧٤٢ هـ) ، دار المأمون للتراث ، دمشق ، (صورة عن نسخة خطية) .

* تهذيب اللغة ، للأزهري (ت ٣٧٠ هـ) ، تحقيق مجموعة دار الكتاب العربي ، ١٩٦٧م ، والدار المصرية للتأليف والترجمة .

* توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك ، للمرادي (ت ٧٤٩ هـ) ، تحقيق د. عبد الرحمن سليمان ، ط٢ ، نشر : مكتبة الكليات الأزهرية ، القاهرة .

* التيسير في القراءات السبع ، لأبي عمرو الداني (ت ٤٤٤ هـ) ، ط١ ، ١٤١٦ هـ ، دار الكتب العلمية ، بيروت .

* جامع البيان عن تأويل آي القرآن ، للطبري (ت ٣١٠ هـ) ، ط٣ ، ١٣٨٨ هـ ، مطبعة الحلبي ، القاهرة .

* جامع العلوم والحكم ، لابن رجب الحنبلي (ت ٧٩٥ هـ) ، دار الفكر ، بيروت .

* الجامع لأحكام القرآن ، لأبي عبد الله محمد بن أحمد الأنصاري القرطبي (ت ٦٧١ هـ) .

أ - ط١ ، ١٤٠٨ هـ - ١٩٨٨ م ، دار الكتب العلمية - بيروت .

ب - تحقيق د. محمد الحفناوي ، ط٢ ، ١٤١٦ هـ ، دار الحديث ، القاهرة .

* جذوة المقتبس في ذكر ولاة الأندلس ، للحميدي (ت ٤٨٨ هـ) ، الدار المصرية للتأليف والترجمة ، ١٩٦٦ م .

* الجرح والتعديل ، لابن أبي حاتم (ت ٣٢٧ هـ) ، ط١ ، دائرة المعارف العثمانية ، حيدر آباد الدكن .

* جمال القراء وكمال الإقراء ، لعلم الدين السخاوي (ت ٦٤٣ هـ) ، تحقيق د. علي حسين البواب ، ط٢ ، ١٤٠٨ هـ ، مطبعة المدني ، القاهرة ، نشر مكتبة التراث ، مكة المكرمة .

* جمهرة أنساب العرب ، لابن حزم الأندلسي (ت ٤٥٦ هـ) ، تحقيق عبد السلام هارون ، ط١ ، ١٩٧١م ، دار المعارف ، القاهرة .

* الجنى الداني في حروف المعاني ، للمرادي (ت ٧٤٩ هـ) ، تحقيق طه محسن ، مطابع جامعة الموصل ، دار الكتب للطباعة والنشر ، العراق ، ١٣٩٦ هـ .

* جهود علماء النحو في القرن الثالث الهجري ، للدكتور يوسف المطوع ، ١٣٩٦ هـ .

* حاشية الشيخ محمد الأمير على مغني اللبيب لابن هشام ، دار إحياء الكتب العربية ، عيسى البابي الحلبي وشركاه ، القاهرة .

* الحجة للقراء السبعة ، لأبي علي الفارسي (ت ٣٧٧ هـ) ، تحقيق مجموعة ، ط١ ، ١٤٠٤ هـ ، دار المأمون للتراث ، دمشق .

* حسن المحاضرة ، للسيوطي (ت ٩١١ هـ) ، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم ، مصر ، ١٩٦٧ م .

* الحلل في شرح أبيات الجمل ، لابن السيد البطليوسي (ت ٥٢١ هـ) ، تحقيق د. مصطفى إمام ، ط١ ، ١٩٧٩ م ، مطبعة الدار المصرية ، القاهرة .

* خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب ، عبد القادر بن عمر البغدادي (ت ١٠٩٣ هـ) ، تحقيق د. محمد نبيل طريفي ، ط١ ، ١٤١٨ هـ - ١٩٩٨ م ، دار الكتب العلمية ، بيروت .

* الخصائص ، لأبي الفتح عثمان بن جني (ت ٣٩٢ هـ) ، تحقيق محمد علي النجار ، ط٣ ، ١٤٠٣ هـ ، عالم الكتب ، بيروت .

* الدر المصون في علوم الكتاب المكنون ، للسمين الحلبي (ت ٧٥٦ هـ) ، تحقيق د. أحمد الخراط ، ط١ ، ١٤٠٦ هـ ، دار القلم ، دمشق .

* الدراسات اللغوية عند العرب إلى نهاية القرن الثالث ، للدكتور محمد حسين آل ياسين ، ط١ ، ١٤٠٠ هـ ، دار مكتبة الحياة ، بيروت .

* دراسات في العربية وتاريخها ، لمحمد الخضر حسين (ت ١٩٥٨ م) ط٢ ، ١٣٨٠ هـ ، المكتب الإسلامي ، دمشق .

* دراسات في كتاب سيبويه ، للدكتورة خديجة الحديثي ، بغداد ، ١٩٨٠ م .

* دراسات لأسلوب القرآن الكريم ، محمد عبد الخالق عضيمة ، دار الحديث ، القاهرة .

* الدرر اللوامع على همع الهوامع شرح جمع الجوامع ، أحمد بن الأمين الشنقيطي (ت ١٣٣١ هـ) ، تحقيق محمد باسل ، ط١ ، ١٤١٩ هـ ، دار الكتب العلمية ، بيروت .

* دقائق التصريف ، لابن المؤدب (ت بعد ٣٣٨ هـ)، تحقيق مجموعة، مطبوعات المجمع العلمي العراقي ، بغداد ، ١٤٠٧ هـ .

* ديوان أبي زبيد الطائي ، تحقيق د. نوري القيسي ، بغداد ، ١٩٦٨ م .

* ديوان ابن قيس الرقيات ، تحقيق د. محمد يوسف نجم ، دار صادر ، بيروت ، ١٩٥٨ م .

* ديوان ابن مقبل ، تحقيق الدكتورة عزة حسن ، وزارة الثقافة بدمشق ، ١٩٦٢ م .

* ديوان الفرزدق (ت ١١٠ هـ) ، دار صادر ، بيروت ، ١٣٨٠ هـ .

* ديوان الكميت ، جمع وتحقيق د. داود سلوم ، بغداد ، ١٩٦٩ م .

* ديوان امرئ القيس ، دار صادر ، بيروت .

* ديوان جرير ، تحقيق محمد الصاوي ، الشركة اللبنانية للكتاب .

* ديوان جميل بن معمر ، دار صادر ، بيروت ، ١٣٨٦ هـ .

* رسالة الإفصاح ببعض ما جاء من الخطأ في الإيضاح ، لابن الطراوة النحوي (ت ٥٢٨ هـ) ، د. حاتم الضامن ، ط٢ ، ١٤١٦ هـ ، عالم الكتب ، بيروت .

* رسالة الملائكة ، لأبي العلاء المعري (ت ٤٤٩ هـ) ، تحقيق لجنة من العلماء ، المكتب التجاري للطباعة والتوزيع والنشر ، بيروت .

* روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني ، لشهاب الدين محمود الألوسي (ت ١١٢٧ هـ) ، تحقيق علي عطية ، ط١ ، ١٤١٥ هـ ، دار الكتب العلمية ، بيروت .

* روضات الجنات في أحوال العلماء السادات ، للخوانساري (ت ١٣١٣ هـ) ، دار الكتاب العربي ، بيروت .

* زاد المسير في علم التفسير ، لابن الجوزي (ت ٥٩٧ هـ) ، تحقيق مجموعة ، ط١ ، ١٣٨٥ هـ ، المكتب الإسلامي ، دمشق .

* السبعة في القراءات ، لابن مجاهد (ت ٣٢٤ هـ) ، تحقيق شوقي ضيف ، دار المعارف ، القاهرة ، ١٩٧٢ م .

* سر صناعة الإعراب ، لأبي الفتح عثمان بن جني (ت ٧٩٢ هـ) ، تحقيق محمد حسن وأحمد رشدي ، ط١ ، ١٤٢١ هـ ، دار الكتب العلمية ، بيروت .

* سراج القارئ المبتدى وتذكار المقرئ المنتهي ، لابن القاصح (ت ٨٠١ هـ) ، تحقيق محمد عبد القادر شاهين ، ط١ ، ١٤١٩ هـ ، دار الكتب العلمية ، بيروت .

* سفر السعادة وسفير الإفادة ، لعلم الدين السخاوي (ت ٦٤٢ هـ) ، تحقيق د. محمد الدالي ، ط٢ ، ١٤١٥ هـ ، دار صادر ، بيروت .

* سلاسل الذهب ، للزركشي (ت ٧٩٤ هـ) ، تحقيق د. محمد المختار الشنقيطي، ط١، ١٤١١هـ، مكتبة ابن تيمية ، القاهرة .

* سمط اللآلي ، لأبي عبيد البكري (ت ٤٨٧ هـ) ، تحقيق عبد العزيز الميمني ، مطبعة لجنة التأليف والترجمة والنشر، ١٩٣٦م.

* سنن أبي داود (ت ٢٧٥ هـ) ، ط١ ، ١٣٨٨ هـ ، دار الحديث ، حمص .

* سنن ابن ماجه ، لمحمد بن يزيد (ت ٢٧٥ هـ) ، تحقيق محمد فؤاد عبد الباقي ، مطبعة الحلبي ، القاهرة ، ١٩٥٢ م .

* سنن الترمذي ، لمحمد بن عيسى (ت ٢٧٩ هـ) ، تحقيق مجموعة ، ط١ ، ١٤٠٨ هـ ، دار الكتب العلمية ، بيروت .

* سير أعلام النبلاء ، للذهبي (ت ٧٤٨ هـ) ، تحقيق مجموعة ، مؤسسة الرسالة ، بيروت ، ١٤٠١ هـ .

* الشاهد وأصول النحو ، الدكتورة خديجة الحديثي ، الكويت ، ١٩٧٤ م .

* شذرات الذهب في أخبار من ذهب ، لابن العماد (ت ١٠٨٩ هـ) ، مكتبة القدسي، القاهرة، ١٣٥٠هـ .

* شرح أبيات سيبويه ، لأبي جعفر النحاس (ت ٣٣٨ هـ) ، تحقيق د. زهير زاهد، ط١ ، ١٤٠٦ هـ ، عالم الكتب ، بيروت .

* شرح أبيات سيبويه ، لأبي محمد يوسف بن المرزبان السيرافي (ت ٣٨٥ هـ) ، تحقيق د. محمد هاشم ، ط١ ، ١٤١٦ هـ ، دار الجيل ، بيروت .

* شرح أشعار الهذليين ، للسكري (ت ٢٧٥ هـ) ، تحقيق عبد الستار أحمد فراج ، مطبعة المدني ، القاهرة .

* شرح ألفية ابن مالك ، لابن الناظم ، تحقيق د. عبد الحميد السيد ، دار الجيل ، بيروت .

* شرح الأبيات المشكلة الإعراب (إيضاح الشعر) ، لأبي علي الفارسي (ت ٣٧٧ هـ) ، تحقيق د. حسن هنداوي ، ط١ ، ١٤٠٧ هـ ، دار القلم ، دمشق ، دار العلوم والثقافة ، بيروت .

* شرح الأشموني على ألفية ابن مالك ، مع حاشية الصبان ، وشرح الشواهد للعيني ، دار الفكر .

* شرح التسهيل ، لابن مالك (ت ٦٧٢ هـ) ، تحقيق د. عبد الرحمن السيد ، ود. محمد المختون ، ط١ ، ١٤١٠ هـ ، مطبعة هجر ، القاهرة .

* شرح التصريح على التوضيح ، للشيخ خالد الأزهري (ت ٩٠٥ هـ) ، بهامشه حاشية الشيخ يس ، دار الفكر .

* شرح الرضي على الكافية (ت ٦٨٦ هـ) ، تحقيق د. يوسف حسن عمر ، جامعة قار يونس ، بنغازي ، ليبيا ، ١٣٩٨ هـ .

* شرح الفصيح ، لابن هشام اللخمي (ت ٥٧٧ هـ) ، تحقيق د. مهدي جاسم ، ط١ ، ١٤٠٩ هـ ، دار صدام للمخطوطات ، العراق .

* شرح القصائد المشهورات الموسومة بالمعلقات ، لأبي جعفر النحاس (ت ٣٣٨هـ) ، دار الكتب العلمية ، بيروت .

* شرح الكافية الشافية ، لابن مالك (ت ٦٧٢ هـ) ، تحقيق د. عبد المنعم هريدي ، ط١ ، ١٤٠٢ هـ ، دار المأمون للتراث ، من مطبوعات جامعة أم القرى ، مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي .

* شرح اللمع ، لابن برهان العكبري (ت ٤٥٦ هـ) ، تحقيق د. فائز فارس ، ط١ ، ١٩٨٤ م ، الكويت .

* شرح المفصل ، لابن يعيش (ت ٦٤٣ هـ) ، عالم الكتب ، بيروت .

* شرح المقدمة الجزولية الكبير ، للأستاذ أبي علي الشلوبين (ت ٦٥٤ هـ) ، تحقيق د. تركي العتيبي ، ط١ ، ١٤١٣ هـ ، مكتبة الرشد ، الرياض .

* شرح الملوكي في التصريف ، لابن يعيش (ت ٦٤٣ هـ) ، تحقيق د. فخر الدين قباوة ، ط١ ، ١٣٩٣ هـ ، المكتبة العربية ، حلب .

* شرح الهداية ، للإمام أبي العباس أحمد بن عمار المهدوي (ت ٤٤٠ هـ) ، تحقيق د. حازم حيدر ، مكتبة الرشد ، الرياض .

* شرح جمل الزجاجي ، لابن عصفور الأشبيلي (ت ٦٦٩هـ)، تحقيق د. صاحب أبو جناح ، مكتبة الفيصلية ، مكة المكرمة .

* شرح شافية ابن الحاجب ، للرضي الاستراباذي (ت ٦٨٦ هـ) ، مع شرح شواهده للبغدادي (ت ١٠٩٣ هـ) ، تحقيق مجموعة ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، ١٤٠٢ هـ .

* شرح شواهد التحفة الوردية ، عبد القادر عمر البغدادي (ت ١٠٩٣ هـ) ، تصحيح نظيف محرم خواجه ، جامعة استانبول ، مطبعة كلية الآداب (ت ١٣٩٨ هـ) .

* شفاء العليل في إيضاح التسهيل ، للسلسيلي (ت ٧٧٠ هـ) ، تحقيق د. عبد الله البركاتي ، ط١ ، ١٤٠٦ هـ ، المكتبة الفيصلية ، مكة المكرمة .

* شمس العلوم ودواء كلام العرب من الكلوم ، لنشوان الحميري (ت ٥٧٣ هـ) ، تحقيق مجموعة ، ط١ ، ١٩٩٩ م ، دار الفكر .

* شواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح ، لابن مالك (ت ٦٧٢ هـ) ، ط٣ ، ١٤٠٣ هـ ، عالم الكتب ، بيروت .

* الصاحبي ، لابن فارس (ت ٣٩٥ هـ) ، تحقيق السيد أحمد صقر ، مطبعة عيسى البابي الحلبي وشركاه ، القاهرة .

* الصحاح ، للجوهري (ت ٣٩٣ هـ) ، تحقيق أحمد عبد الغفور عطار ، ط٢ ، ١٤٠٢ هـ ، دار العلم للملايين ، بيروت .

* صحيح البخاري ، لمحمد بن إسماعيل (ت ٢٥٦ هـ) ، دار الشعب ، مصر ، ١٣٧٨ هـ .

* صحيح مسلم بن الحجاج (ت ٢٦١ هـ) ، تحقيق محمد فؤاد عبد الباقي ، مطبعة الحلبي ، ١٩٥٥ م .

* الصدارة في النحو العربي ، عبد الرحمن محمود الشنقيطي ، ط٢ ، ١٤٢٠ هـ ، النهاية للطباعة والنشر والتوزيع ، القاهرة .

* صناعة الكتاب ، لأبي جعفر النحاس (ت ٣٣٨ هـ) ، تحقيق د. بدر أحمد ضيف ، ط١ ، ١٤١٠ هـ ، دار العلوم العربية ، بيروت .

* الضرائر وما يسوغ للشاعر دون الناثر ، للألوسي (ت ١١٢٧ هـ) ، تحقيق محمد بهجة الأثري ، ط١ ، ١٤١٨ هـ ، دار الآفاق العربية ، القاهرة .

* ضرورة الشعر ، لأبي سعيد السيرافي (ت ٣٦٨ هـ) تحقيق د. رمضان عبد التواب ، دار النهضة العربية ، بيروت ١٩٨٥ م .

* الضوء الوهاج على الموجز لابن السراج ، للدكتور محمد سعيد ، مطبعة الأمانة ، مصر ، ١٤٠٠ هـ .

* طبقات الحنابلة ، للقاضي أبي يعلى (ت ٥٢٦ هـ) ، دار المعرفة ، بيروت .

* طبقات الشافعية (الطبقات الكبرى) ، للسبكي (ت ٧٧١ هـ) ، تحقيق الطناحي والحلو ، مطبعة الحلبي ، القاهرة .

* طبقات الشافعية ، لابن قاضي شهبة (ت ٨٥١ هـ) ، تحقيق عبد الحليم خان ، ط١ ، ١٣٩٨ هـ ، حيدر أباد الدكن .

* الطبقات الكبرى ، لابن سعد (٢٣١ هـ) ، دار صادر ، بيروت ١٩٦٨ م .

* طبقات المفسرين ، للداودي (ت ٩٤٥ هـ) ، تحقيق محمد عمر ، القاهرة ، ١٩٧٢ م .

* طبقات النحاة واللغويين ، للزبيدي (ت ٣٧٩ هـ) ، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم ، دار المعارف ، القاهرة ، ١٩٧٣ م .

* طبقات فحول الشعراء ، لابن سلام الجمحي (ت ٢٣٢ هـ) ، تحقيق محمود شاكر، مطبعة المدني ، القاهرة .

* العباب الزاخر واللباب الفاخر ، الحسن بن محمد الصنعاني (ت ٦٥٠ هـ) ، تحقيق د. فير محمد حسن ، الجزء الأول [كتاب الهمزة] ، ط١ ، ١٣٩٨ هـ ، مطبعة المجمع العلمي العراقي .

* العباب الزاخر واللباب الفاخر ، الحسن بن محمد الصنعاني (ت ٦٥٠ هـ) ، تحقيق الشيخ محمد حسن آل ياسين [حرف الفاء] .

* علم أصول الفقه ، لعبد الوهاب خلاف ، ط١ ، ١٩٧٨ م ، بيروت .

* العين ، للخليل بن أحمد (ت ١٧٠ هـ) ، ترتيب وتحقيق د. عبد الحميد هنداوي ، دار الكتب العلمية ، بيروت .

* غاية النهاية في طبقات القراء ، لابن الجزري (٨٣٣ هـ) ، ط١ ، ١٣٥١ هـ ، مكتبة الخانجي ، القاهرة .

* غريب الحديث ، لإبراهيم بن إسحاق الحربي (ت ٢٨٥ هـ) ، تحقيق د. سليمان العايد ، ط١ ، ١٤٠٥ هـ ، مركز البحث العلمي ، جامعة أم القرى .

* غريب الحديث ، لأبي عبيد القاسم بن سلام الهروي (ت ٢٢٤ هـ) :

أ - ط١ ، ١٤٠٦ هـ ، دار الكتب العلمية ، بيروت .

ب - تحقيق د. حسين شرف ، ١٤٠٤ هـ - ١٤١٨ هـ ، مجمع اللغة العربية ، مصر .

* غريب الحديث ، لابن قتيبة (ت ٢٧٦ هـ) ، تحقيق د. عبد الله الجبوري ، بغداد ، ١٩٧٧ م .

* غريب الحديث ، للخطابي (ت ٣٨٨ هـ) ، تحقيق عبد الكريم العزباوي ، ط١ ، ١٤٠٢ هـ ، مركز البحث العلمي ، جامعة أم القرى .

* الغريب المصنف ، لأبي عبيد القاسم بن سلام الهروي (ت ٢٢٤ هـ) :

أ - تحقيق د. رمضان عبد التواب ، مكتبة الثقافة الدينية ، القاهرة .

ب - تحقيق د. محمد المختار العبيدي ، ط٢ ، ١٤١٦ هـ ، دار مصر للطباعة ، القاهرة .

* غيث النفع في القراءات السبع ، للصفاقسي ، تصحيح محمد شاهين ، ط١ ، ١٤١٩ هـ ، دار الكتب العلمية ، بيروت .

* الفائق في غريب الحديث ، للزمخشري (ت ٥٨٣ هـ) ، تحقيق إبراهيم شمس الدين ، ط١ ، ١٤١٧ هـ ، دار الكتب العلمية ، بيروت .

* فتح الباري ، لابن حجر العسقلاني (ت ٨٥٢ هـ) ، تحقيق محمد فؤاد عبد الباقي ، المكتبة السلفية ، القاهرة ، ١٣٩٠ هـ .

* فتح القدير ، للشوكاني (ت ١٢٥٠ هـ) ، دار إحياء التراث العربي ، بيروت .

* الفريد في إعراب القرآن المجيد ، للمنتخب الهمداني (ت ٦٤٣ هـ) تحقيق فؤاد علي مخيمر ، ط١ ، ١٤١١ هـ ، دار الثقافة ، الدوحة ، قطر .

* فضائل القرآن ، لأبي عبيد القاسم بن سلام (ت ٢٢٤ هـ) :

أ - تحقيق وهبي سليمان ، ط١ ، ١٤١١ هـ ، دار الكتب العلمية ، بيروت .

ب - تحقيق أحمد الخياطي ، وزارة الأوقاف المغربية ، ١٤١٥ هـ .

* الفهرست ، لابن النديم (ت ٤٣٨ هـ) ، دار المعرفة ، بيروت ، ١٩٧٨ م .

* الفوائد المحصورة في شرح المقصورة ، لمحمد بن أحمد بن هشام اللخمي (ت ٥٧٧ هـ) ، تحقيق أحمد عبد الغفور عطار ، ط١ ، دار مكتبة الحياة ، بيروت .

* في نحو القرآن والقراءات ، للدكتور موسى العبيدان ، ط١ ، ١٤١٤ هـ ، دار إسراء للطباعة ، بولاق الدكرور ، مصر .

* القراءات الشاذة وتوجيهها النحوي ، د. محمود أحمد الصغير ، ط١ ، ١٤١٩ هـ ، دار الفكر ، دمشق ، دار الفكر المعاصر ، بيروت .

* القراءات القرآنية تاريخ وتعريف ، لعبد الهادي الفضلي ، دار المجمع العلمي ، جدة ، ١٣٩٩ هـ .

* قراءات القراء المعروفين بروايات الرواة المشهورين ، للأندرابي أحمد بن أبي عمر (من علماء القرن السادس) ، تحقيق د. أحمد نصيف الجنابي ، ط٢ ، ١٤٠٥ هـ ، مؤسسة الرسالة ، بيروت .

* القراءات المتواترة وأثرها في الرسم القرآني والأحكام الشرعية ، للدكتور محمد الحبش ، ط١ ، ١٤١٩ هـ ، دار الفكر ، دمشق .

* قراءات للنبي ﷺ وظواهرها اللغوية ، د. مصطفى سالم ، معهد البحوث العلمية ، جامعة أم القرى ، ١٤١٨ هـ ، مطابع جامعة أم القرى .

* القطع والائتناف ، لأبي جعفر النحاس ، تحقيق د. عبد الرحمن المطرودي ، ط١ ، ١٤١٣ هـ ، دار عالم الكتب ، الرياض .

* القياس في اللغة العربية ، للشيخ محمد الخضر حسين (ت ١٩٥٨ م) ، المطبعة السلفية ، ١٣٥٣ هـ ، القاهرة .

* قيمة الزمن عند العلماء ، عبد الفتاح أبو غدة ، ط٨ ، ١٤١٩ هـ ، دار البشائر ، بيروت .

* الكافية في الجدل ، لإمام الحرمين عبد الملك الجويني (ت ٤٧٨ هـ) ، تحقيق خليل المنصور ، ط١ ، ١٤٢٠ هـ ، دار الكتب العلمية ، بيروت .

* الكامل في التاريخ ، لابن الأثير (ت ٦٣٠ هـ) ، دار صادر ، بيروت ، ١٩٦٦ م .

* الكامل في اللغة والأدب ، للمبرد (ت ٢٨٥ هـ) ، تحقيق د. عبد الحميد هنداوي ، دار الكتب العلمية ، بيروت .

* كتاب سيبويه ، لأبي بشر عمرو بن عثمان (ت ١٨٠ هـ) :

أ - ط١ ، ١٣١٦ هـ ، المطبعة الكبرى الأميرية ، بولاق ، مصر .

ب - ط٣ ، ١٤٠٨ هـ ، تحقيق عبد السلام هارون ، مكتبة الخانجي ، القاهرة .

* الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل ، لجار الله الزمخشري (ت ٥٣٨ هـ) ، تحقيق مجموعة ، ط١ ، ١٤١٨ هـ ، مكتبة العبيكان ، الرياض .

* الكشف عن وجوه القراءات وعللها وحججها ، لأبي محمد مكي بن أبي طالب (ت ٤٣٧ هـ) ، تحقيق د. محيي الدين رمضان ، ط٤ ، ١٤٠٧ هـ ، مؤسسة الرسالة ، بيروت .

* الكنز في القراءات العشر ، لابن وجيه الواسطي (ت ٧٤٠ هـ) ، تحقيق هناء الحمصي ، ط١ ، ١٤١٩ هـ ، دار الكتب العلمية ، بيروت .

* لسان العرب ، لابن منظور (ت ٧١١ هـ) ، دار صادر ، بيروت ، ط١ ، ١٩٩٧ م .

* مباحث في علوم القرآن ، لصبحي الصالح ، ط٩ ، دار العلم للملايين ، بيروت .

* مجاز القرآن ، لأبي عبيدة معمر بن المثنى (ت ٢١٠ هـ) ، تحقيق محمد فؤاد سزكين ، الناشر : مكتبة الخانجي بالقاهرة .

* مجالس ثعلب (ت ٢٩٢ هـ) ، تحقيق عبد السلام هارون ، دار المعارف ، القاهرة ، ١٩٦٠ م .

* مجمل اللغة ، لابن فارس (ت ٣٩٥ هـ) ، تحقيق زهير سلطان ، ط٢ ، ١٤٠٦ هـ ، مؤسسة الرسالة ، بيروت .

* المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها ، لابن جني (ت ٣٩٢ هـ) ، ط١ ، ١٤١٩ هـ ، دار الكتب العلمية ، بيروت .

* المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز ، لابن عطية (ت ٥٤٦ هـ) تحقيق عبد السلام عبد الشافي ، ط١ ، ١٤٢٢ هـ ، دار الكتب العلمية ، بيروت .

* المحكم والمحيط الأعظم ، لابن سيده (ت ٤٥٨ هـ) تحقيق د. عبد الحميد هنداوي ، ط١ ، ١٤٢١ هـ ، دار الكتب العلمية ، بيروت .

* مختصر في شواذ القرآن من كتاب البديع ، لابن خالويه (ت ٣٧٠ هـ) ، نشره برجستراسر ، المطبعة الرحمانية ، القاهرة ، ١٩٣٤ م .

* المخصص ، لابن سيده (ت ٤٥٨ هـ) ، ط١ ، ١٤١٧ هـ ، دار إحياء التراث العربي ، بيروت .

* المذكر والمؤنث ، لأبي بكر الأنباري (ت ٣٢٨ هـ) ، تحقيق د. طارق الجنابي ، ط١ ، ١٩٧٨ م ، مطبعة العاني ، بغداد .

* مرآة الجنان وعبرة اليقظان ، لليافعي ، حيدر آباد ، الهند ، ١٣٣٨ هـ .

* مراتب النحويين ، لأبي الطيب اللغوي (ت ٣٥١ هـ) ، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم ، دار نهضة مصر للطباعة ، القاهرة ، ١٩٥٥ م .

* المرشد الوجيز إلى علوم تتعلق بالكتاب العزيز ، لأبي شامة المقدسي (ت ٦٦٥ هـ) ، تحقيق د. طيّار ، ط٢ ، ١٤٠٦ هـ ، دار وقف الديانة التركي للطباعة والنشر ، أنقرة ، تركيا .

* المزهر ، للسيوطي (ت ٩١١ هـ) ، تحقيق مجموعة ، مطبعة الحلبي ، القاهرة ، ١٩٥٨ م .

* المسائل البصريات ، لأبي علي الفارسي (ت ٣٧٧ هـ) ، تحقيق د. محمد الشاطر أحمد ، ط١ ، ١٤٠٥ هـ ، مطبعة المدني ، القاهرة .

* المسائل الحلبيات ، لأبي علي الفارسي (ت ٣٧٧ هـ) ، تحقيق د. حسن هنداوي ، ط١ ، ١٤٠٧ هـ ، دار القلم ، دمشق .

* المسائل العسكرية ، لأبي علي الفارسي (ت ٣٧٧ هـ) ، تحقيق د. محمد الشاطر ، ط١ ، ١٤٠٣ هـ ، مطبعة المدني ، القاهرة .

* المساعد على تسهيل الفوائد ، لبهاء الدين بن عقيل (ت ٧٦٩ هـ) ، تحقيق د. محمد كامل بركات ، مركز البحث العلمي ، ١٤٠٠ هـ ، طباعة دار الفكر ، دمشق .

* المستقصى ، للزمخشري (ت ٥٣٨ هـ) ، حيدر آباد ، ١٩٦٢ م ، طبعة مصورة ، دار الكتب العلمية ، بيروت .

* مسند الإمام أحمد بن حنبل (ت ٢٤١ هـ) ، القاهرة ، ١٣١٣ هـ .

* مشكل إعراب القرآن ، لأبي محمد مكي بن أبي طالب القيسي (ت ٤٣٧ هـ) ، تحقيق د. حاتم الضامن ، ط٤ ، ١٤٠٨ هـ ، مؤسسة الرسالة - بيروت .

* المصطلح النحوي نشأته وتطوره حتى أواخر القرن الثالث الهجري ، د. عوض القوزي ، طبع في شركة الطباعة العربية السعودية ، الرياض ، ط١ ، ١٤٠١ هـ ، نشر عمادة شئون المكتبات ، جامعة الرياض .

* المعارف ، لأبي محمد عبد الله بن مسلم بن قتيبة (ت ٢٧٦ هـ) ، ط٢ ، ١٤٢٤ هـ ، دار الكتب العلمية ، بيروت .

* معاني القرآن ، لأبي زكريا يحيى بن زياد الفراء (ت ٢٠٧ هـ) ، ط٢ ، ١٩٨٠ م ، عالم الكتب ، بيروت .

* معاني القرآن ، للأخفش سعيد بن مسعدة (ت ٢١٦ هـ) ، ط١ ، ١٤٠٥ هـ ، عالم الكتب ، بيروت .

* معاني القرآن الكريم ، لأبي جعفر النحاس (ت ٣٣٨ هـ) ، تحقيق محمد علي الصابوني ، ط١ ، ١٤٠٨ هـ ، معهد البحوث العلمية ، جامعة أم القرى .

* معاني القرآن وإعرابه ، للزجاج (ت ٣١١ هـ) ، تحقيق د. عبد الجليل شلبي ، ط١ ، ١٤١٤ هـ ، دار الحديث ، القاهرة .

* معاني القراءات ، للأزهري (ت ٣٧٠ هـ) ، تحقيق أحمد فريد المزيدي ، ط١ ، ١٤٢٠ هـ ، دار الكتب العلمية ، بيروت .

* معجم الأدباء ، لياقوت الحموي (ت ٦٢٦ هـ) ، مطبعة الحلبي ، القاهرة .

* معجم البلدان ، لياقوت الحموي (ت ٦٢٦ هـ) ، دار إحياء التراث العربي ، بيروت ، ١٩٥٦ م .

* معجم المقاييس ، لابن فارس (ت ٣٩٥ هـ) ، تحقيق شهاب الدين أبو عمرو ، ط١ ، ١٤١٥ هـ ، دار الفكر ، بيروت .

* معجم ما استعجم ، للبكري (ت ٤٨٧ هـ) ، تحقيق مصطفى السقا ، عالم الكتب ، بيروت .

* معجم مصنفات القرآن الكريم ، د. علي شواخ إسحاق ، ط١ ، ١٤٠٤ هـ ، منشورات دار الرفاعي ، الرياض .

* معرفة القراء الكبار ، للذهبي (ت ٧٤٨ هـ) ، تحقيق مجموعة ، ط١ ، ١٤٠٤ هـ ، مؤسسة الرسالة ، بيروت .

* معرفة علوم الحديث ، للحاكم النيسابوري (ت ٤٠٥ هـ) ، مطبعة دار الكتب المصرية ، ١٣٥٦ هـ .

* مغني اللبيب عن كتب الأعاريب ، لابن هشام (ت ٧٦١ هـ) ، تحقيق محمد محيي الدين ، المكتبة العصرية للطباعة والنشر ، بيروت ١٤٠٧ هـ .

* مفاتيح الأغاني في القراءات والمعاني ، لأبي العلاء الكرماني ، (ت ٥٦٣) ، تحقيق د. عبد الكريم مدلج ، ط١ ، ١٤٢٢ هـ ، دار ابن حزم ، بيروت .

* مفتاح السعادة ، لطاش كبرى زاده (ت ٩٦٨ هـ) ، ط١ ، الهند .

* المقاصد النحوية في شرح شواهد الألفية ، لبدر الدين العيني ، طبع بهامش الخزانة ، طبعة بولاق ، ١٢٩٩ هـ .

* المقتصد في شرح الإيضاح ، لعبد القاهر الجرجاني (ت ٤٧١ هـ) ، تحقيق د. كاظم المرجان ، وزارة الثقافة والإعلام العراقية ، بغداد ، ١٩٨٢ م .

* المقتضب ، لأبي العباس محمد بن يزيد المبرد (ت ٢٨٥ هـ) ، تحقيق محمد عبد الخالق عضيمة ، عالم الكتب ، بيروت .

* مقدمة ابن الصلاح (ت ٦٤٣ هـ) ، تحقيق د. نور الدين عتر ، ط٢ ، ١٩٧٢ م ، المكتبة العلمية ، المدينة المنورة .

* المقنع في رسم مصاحف الأمصار مع كتاب النقط ، لأبي عمرو الداني (ت ٤٤٤ هـ) ، تحقيق محمد الصادق قمحاوي ، مكتبة الكليات الأزهرية ، القاهرة .

* الممتع الكبير في التصريف ، لابن عصفور الأشبيلي (ت ٦٦٩ هـ) ، تحقيق د. فخر الدين قباوة ، ط١ ، ٩٩٦ م ، مكتبة لبنان ناشرون ، بيروت .

* مناقب الإمام الشافعي ، للبيهقي (ت ٤٥٨ هـ) ، تحقيق السيد صقر ، ط١ ، ١٣٩١ هـ ، دار التراث ، القاهرة .

* مناهل العرفان في علوم القرآن ، للزرقاني ، دار الفكر ، بيروت .

* المنتظم في تاريخ الملوك والأمم ، لابن الجوزي (ت ٥٩٧ هـ) ، الدار الوطنية ، بغداد ، ١٩٩٠ م .

* المنصف ، لابن جني (ت ٣٩٢ هـ) ، تحقيق محمد عبد القادر عطا ، ط١ ، ١٤١٩ هـ ، دار الكتب العلمية ، بيروت .

* منهاج السنة ، لابن تيمية (ت ٧٢٨ هـ) ، ط١ ، ١٣٢٢ هـ ، مطبعة بولاق ، القاهرة .

* منهج أبي عبيد في تفسير غريب الحديث ، للدكتور كاصد الزيدي ، بمشاركة وليد الحسين ، ط١ ، ١٤٢٠ هـ ، سلسلة إصدارات الحكمة ، بريطانيا .

* مهاة الكليتين وذات الحيتين ، لبهاء الدين بن النحاس (ت ٦٩٨ هـ) ، تحقيق د. تركي العتيبي ، ط١ ، ١٤١٤ هـ ، مطبعة المدني ، القاهرة .

* الموضّح في وجوه القراءات وعللها ، لابن أبي مريم (ت ٥٦٥ هـ) ، تحقيق د. عمر الكبيسي ، ط١ ، ١٤١٤ هـ .

* الموفى في النحو الكوفي ، لصدر الدين الكنغراوي (ت ١٣٤٩ هـ) ، تحقيق محمد بهجة البيطار ، مطبوعات المجمع العلمي العربي ، بدمشق .

* النجوم الزاهرة في ملوك مصر والقاهرة ، لابن بردى (ت ٨٧٤ هـ) ، طباعة الهيئة المصرية العامة للتأليف ، ١٩٧٠ م .

* نحو القراء الكوفيين ، خديجة أحمد مفتي ، ط١ ، ١٤٠٦ هـ ، المكتبة الفيصلية ، مكة المكرمة .

* النحو وكتب التفسير ، د. إبراهيم رفيده ، ط٣ ، ١٩٩٠ م ، الدار الجماهيرية للنشر والتوزيع والإعلان ، ليبيا .

* نزهة الألباء في طبقات الأدباء ، لأبي البركات الأنباري (ت ٥٧٧ هـ) ، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم ، ١٤١٨ هـ ، دار الفكر العربي ، القاهرة .

* النشر في القراءات العشر ، لابن الجزري (ت ٨٣٣ هـ) ، تحقيق الشيخ علي الضباع ، دار الكتاب العربي .

* النكت في تفسير كتاب سيبويه ، للأعلم الشنتمري (ت ٤٧٦ هـ) ، تحقيق زهير سلطان ، ط١ ، ١٤٠٧ هـ ، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم ، الكويت .

* النهاية في غريب الحديث والأثر ، لابن الأثير (ت ٦٠٦ هـ)، تحقيق الطناحي والزاوي ، مطبعة الحلبي ، مصر ، ١٣٨٣ هـ .

* النوادر في اللغة ، لأبي زيد ، ط٢ ، ١٩٦٧ م ، دار الكتاب العربي ، بيروت .

* هجاء مصاحف الأمصار ، للمهدوي (ت ٤٤٠ هـ) ، تحقيق محيي الدين رمضان ، نشر في مجلة معهد المخطوطات العربية ، القاهرة ، المجلد ١٩ (٥٢ - ١٤٢) .

* هدية العارفين ، لإسماعيل باشا البغدادي ، استانبول ، ١٩٦٤ م .

* همع الهوامع شرح جمع الجوامع ، لجلال الدين السيوطي (ت ٩١١ هـ) ، تحقيق د. عبد العال مكرم ، ط٢ ، ١٤٠٧ هـ ، مؤسسة الرسالة ، بيروت .

* الوسيط في تفسير القرآن المجيد ، للواحدي (ت ٤٦٨ هـ) ، تحقيق مجموعة ، ط١ ، ١٤١٥ هـ ، دار الكتب العلمية ، بيروت .

* وفيات الأعيان ، لابن خلكان (٦٨١ هـ) ، تحقيق إحسان عباس ، دار الثقافة ، بيروت .

* الوقف الصرفي ما يوقف عليه وما لا يوقف عليه ، محمد خليل الزورق ، ط١ ، ١٩٩٩ م ، منشورات جامعة قار يونس ، بنغازي .

الموضوعات

الموضوع **الصفحة**

المقدمة ..... [١ - ١٦]
سبب اختيار الموضوع ..... ٢ - ٤
تصنيف البحث ..... ٤ - ٥
نقاط في المنهج والمعالجة والتناول ..... ٥ - ١١
مصادر البحث ومراجعه ١١
قصور ونقص ..... ١١ - ١٢
أهم الصعوبات ..... ١٢ - ١٣
عملي في هذا البحث ..... ١٣ - ١٦
شكر وتقدير ١٦
التمهيد ..... [١٧ - ٢٩]
إمامة أبي عبيد في العلم ..... ١٨ - ٢٠
التأليف في أبي عبيد ..... ٢١ - ٢٤
النحاس و« إعراب القرآن » ..... ٢٥ - ٢٨
فروقات بين أبي عبيد والنحاس ..... ٢٨ - ٢٩
الباب الأول :
اعتراضات النحاس على أبي عبيد ونقولاته في « إعراب القرآن » ..... [٣٠ - ٢٨٥]
مدخل الباب : في بيان طريقة العرض والتصنيف ٣١
الفصل الأول : في الأصول والكليات ..... ((٣٢ - ٩٧))
١ - الحذف ..... (٣٣ - ٤٣)
المسألة الأولى : حذف الألف ..... ٣٣ - ٣٥
المسألة الثانية : حذف الياء قياساً على لغة هذيل ..... ٣٦ - ٣٩
المسألة الثالثة : حذف الياء اتباعاً للخط ..... ٤٠ - ٤١
المسألة الرابعة : حذف ياء النفس عند الوصل ٤٢
المسألة الخامسة : الحذف وإضمار القول ٤٣
٢ - الزيادة ..... (٤٤ - ٤٨)
المسألة الأولى : زيادة (لا) ..... ٤٤ - ٤٥
المسألة الثانية : زيادة (أن) ..... ٤٦ - ٤٨
٣ - الإدغام ..... (٤٩ - ٥٨)
المسألة الأولى : إدغام المتماثلين ..... ٤٩ - ٥٠

الموضوع **الصفحة**

المسألة الثانية : إدغام المتقاربين ..... ٥١ - ٥٢
المسألة الثالثة : إدغام النون في الجيم ..... ٥٣ - ٥٨
٤ - الوقف ..... (٥٩ - ٦٨)
المسألة الأولى : الوقف على (لات) ..... ٥٩ - ٦٧
المسألة الثانية : الوقف على نون التوكيد ٦٨
٥ - الإمالة ..... (٦٩ - ٧١)
المسألة الأولى : إمالة الراء المكسورة ..... ٦٩ - ٧٠
المسألة الثانية : إمالة حروف المعاني ٧١
٦ - التذكير والتأنيث ..... (٧٢ - ٧٧)
المسألة الأولى : تأنيث الفعل لا يلزم منه تأنيث الفاعل إذا كان جمعاً ..... ٧٢ - ٧٣
المسألة الثانية : إعادة الضمير المذكر على لفظ (كل) ..... ٧٤ - ٧٦
المسألة الثالثة : اختيار التذكير عند الفصل ٧٧
٧ - الإفراد والجمع ..... (٧٨ - ٨٦)
المسألة الأولى : الواحد مترجم عن الجمع ، دون العكس ٧٨
المسألة الثانية : تعلق الجمع بالمفرد ٧٩
المسألة الثالثة : المفرد لا يشغل إلا حيزاً واحداً ..... ٨٠ - ٨١
المسألة الرابعة : الاحتجاج بالسواد لاختيار الجمع ٨٢
المسألة الخامسة : دلالة حرفي المضارعة على الإفراد أو الجمع ٨٣
المسألة السادسة : الاستدلال بالإشارة لتقرير الجمع ٨٤
المسألة السابعة : الحقيقة والمجاز وعلاقتها ببابي : اسم الجنس وباب الجمع ..... ٨٥ - ٨٦
٨ - المشابهة والقياس ..... (٨٧ - ٩١)
المسألة الأولى : المشابهة بين واو الحال وواو العطف ..... ٨٧ - ٨٩
المسألة الثانية : المشابهة مع الفصل ٩٠
المسألة الثالثة : المشابهة للملابسة ٩١
٩ - الاحتجاج بالرسم .....
حروف المد واللين وخصوصيتها في الرسم ..... ٩٢ - ٩٤
١٠ - الصدارة .....
الخلاف في صدارة (لام) القسم ..... ٩٥ - ٩٦
١١ - التقديم والتأخير .....
القول بالتقديم والتأخير قد يوقع في المحذور النحوي ٩٧

الموضوع **الصفحة**

الفصل الثاني : في المعنى والإعراب ..... ((٩٨ - ١٥٤))
١ - البعد والقرب .....
ترجيح القطع على الإتباع عند الفصل بين التوابع ..... ٩٩ - ١٠٠
٢ - عود الضمير ..... (١٠١ - ١٠٦)
المسألة الأولى : مرجِّحات في عود الضمير ..... ١٠١ - ١٠٣
المسألة الثانية : تأثير المذهب النحوي في تقدير الضمير ..... ١٠٤ - ١٠٦
٣ - معاني العطف ودلالاته ..... (١٠٧ - ١٢٢)
المسألة الأولى : اقتضاء العطف التشريك في المتعلقات ..... ١٠٧ - ١٠٨
المسألة الثانية : تأثير البعد في العطف ١٠٩
المسألة الثالثة : القطع عند عدم التشارك ١١٠
المسألة الرابعة : الدلالة الظرفية وأثرها في القول بالعطف ١١١
المسألة الخامسة : منع العطف عند عدم سريان الحكم ..... ١١٢ - ١١٣
المسألة السادسة : اقتضاء العطف التغاير ..... ١١٤ - ١١٥
المسألة السابعة : أولوية التجانس بين المتعاطفات ١١٦
المسألة الثامنة : مجيء (أو) بمعنى (الواو) ، والعكس ، وعلاقة ذلك بالمعنى ..... ١١٧ - ١١٨
٤ - الجمع بين استفهامين ..... (١١٩ - ١٢٤)
المسألة الأولى : منع الجمع بين استفهامين في الجملة الواحدة أو ما في حكمها ..... ١١٩ - ١٢٢
المسألة الثانية : خروج الاستفهام عن حقيقته يبيح الجمع بين استفهامين ..... ١٢٣ - ١٢٤
٥ - البناء لغير الفاعل ..... (١٢٥ - ١٢٨)
المسألة الأولى : قلّة الإضمار وتأثيرها في البناء للفاعل أو لغيره ..... ١٢٥ - ١٢٦
المسألة الثانية : تأثير المعنى في البناء للفاعل أو لغيره ..... ١٢٧ - ١٢٨
٦ - أثر الاعتقاد في التوجيه النحوي ..... (١٢٩ - ١٢٠)
المسألة الأولى : في الصفات الإلهية ١٢٩
المسألة الثانية : في تأنيث الملائكة ١٣٠
٧ - تضمُّن معنى الشرط ..... (١٣١ - ١٣٤)
المسألة الأولى : جواب الأمر فيه معنى الشرط والمجازاة ..... ١٣١ - ١٣٢
المسألة الثانية : حيّز معنى الشرط في الجملة ..... ١٣٣ - ١٣٤
٨ - التأويل ..... (١٣٥ - ١٤٠)
المسألة الأولى : التأويل لاستقامة المعنى ..... ١٣٥ - ١٣٦
المسألة الثانية : التأويل عند تحكُّم الإعراب ..... ١٣٧ - ١٣٨

الموضوع **الصفحة**

المسألة الثالثة : التأويل بتقدير محذوف ١٣٩
المسألة الرابعة : التأويل في التوجيه ١٤٠
٩ - التجانس ..... (١٤١ - ١٥٤)
المسألة الأولى : في البناء للفاعل في السياق الواحد ١٤١
المسألة الثانية : في نون المضارعة والجمع ..... ١٤٢ - ١٤٣
المسألة الثالثة : في تركيب الجمل على نظام واحد ..... ١٤٤ - ١٤٥
المسألة الرابعة : في التجانس من وجهين ١٤٦
المسألة الخامسة : في سياق الخطاب ..... ١٤٧ - ١٤٨
المسألة السادسة : في سياق الغيبة ١٤٩
المسألة السابعة : في التجانس بين السابق واللاحق ١٥٠
المسألة الثامنة : في تكرار الأداة الواحدة ..... ١٥١ - ١٥٢
المسألة التاسعة : التجانس في مقام التغليظ ..... ١٥٣ - ١٥٤
الفصل الثالث : في الألفاظ : الصيغ والأدوات ..... ((١٥٥ - ٢٠٢))
١ - صيغة (فُعُل) ..... (١٥٦ - ١٦٢)
المسألة الأولى : فتح العين منها ..... ١٥٦ - ١٥٧
المسألة الثانية : جمع (فعْل) على (فُعُل) ..... ١٥٨ - ١٥٩
المسألة الثالثة : جمع (فَعَله) على (فُعُل) ..... ١٦٠ - ١٦٢
٢ - الصيغ غير الواردة عن العرب .....
صيغتي : (فَعِّيل) و(فُعِّيل) ..... ١٦٣ - ١٦٨
٣ - معاني الأدوات ودلالاتها ..... (١٦٩ - ١٨٠)
المسألة الأولى : مجيء (إن) بمعنى (إذ) ..... ١٦٩ - ١٧٠
المسألة الثانية : (إنْ) الشرطية تقتضي أن الأمر المشروط لم يقع ..... ١٧١ - ١٧٢
المسألة الثالثة : (إنْ) بمعنى (ما) ، و(لما) بمعنى (إلا) ..... ١٧٣ - ١٧٨
المسألة الرابعة : الظرفية بين العموم والخصوص ..... ١٧٩ - ١٨٠
٤ - تضعيف عين الكلمة ..... (١٨١ - ١٨٥)
المسألة الأولى : إفادة التعدد : في المعنى والمفعول ١٨١
المسألة الثانية : إلزام التضعيف إفادة التكرير ..... ١٨٢ - ١٨٣
المسألة الثالثة : إلزام التضعيف إفادة التكثير ..... ١٨٤ - ١٨٥
٥ - تأثير حروف الحلق في بنية الكلمة ..... (١٨٦ - ١٩٦)
المسألة الأولى : فتح عين الحلقي من صيغة (فعل) ..... ١٨٦ - ١٨٧

الموضوع **الصفحة**

المسألة الثانية : حروف الحلق لا تجتلب الكسرة ..... ١٨٨ - ١٨٩
المسألة الثالثة : (فَعَل : يفعَل) بين الشذوذ وتداخل اللغات ..... ١٩٠ - ١٩٣
المسألة الرابعة : مجيء (فَعَل : يفعَل) من غير الحلقي ..... ١٩٤ - ١٩٦
٦ - دلالة (فاعَل) على المشاركة والمغالبة ..... (١٩٧ - ٢٠٢)
المسألة الأولى : الدلالة على المشاركة ..... ١٩٧ - ١٩٩
المسألة الثانية : الدلالة على المغالبة ..... ٢٠٠ - ٢٠٢
الفصل الرابع : في المسائل والأحكام النحوية ..... ((٢٠٤ - ٢٥٧))
١ - الممنوع من الصرف ..... (٢٠٤ - ٢١٣)
المسألة الأولى : علة عدم صرف (أشياء) ..... ٢٠٤ - ٢٠٥
المسألة الثانية : (ثمود) بين الصرف والمنع منه ..... ٢٠٦ - ٢٠٧
المسألة الثالثة : (سبأ) بين الصرف والمنع منه ..... ٢٠٨ - ٢١١
المسألة الرابعة : لفظة (عباقري) مشكلة على جهتي الصرف والمنع منه ..... ٢١٢ - ٢١٤
٢ - نصب المضارع ..... (٢١٤ - ٢١٧)
المسألة الأولى : اختلاف الفعلين زمناً وعلاقته بنصب المضارع ..... ٢١٤ - ٢١٥
المسألة الثانية : النصب بعد (لعل) ٢١٦
المسألة الثالثة : نصب المضارع بعد (الواو) ٢١٧
٣ - الاستثناء ..... (٢١٨ - ٢٢٥)
المسألة الأولى : دخول المستثنى في الحكم ..... ٢١٨ - ٢١٩
المسألة الثانية : من أحكام الاستثناء : .....
الفرع الأول : وقوع الاستثناء من الاستثناء ..... ٢٢٠ - ٢٢١
الفرع الثاني : الاستثناء من الأكثر ..... ٢٢٢ - ٢٢٤
المسألة الثانية : تقدير المستثنى منه على الحقيقة أو المجاز ٢٢٥
٤ - الإضافة ..... (٢٢٦ - ٢٣٢)
المسألة الأولى : إضافة الشيء إلى نفسه ..... ٢٢٦ - ٢٢٨
المسألة الثانية : الفصل بين المتضايفين بغير الظرف ..... ٢٢٩ - ٢٣٢
٥ - البدل والنعت ..... (٢٣٣ - ٢٤٠)
المسألة الأولى : خروج البدل إلى النعت من باب المبالغة ..... ٢٣٣ - ٢٣٤
المسألة الثانية : اشتراط التحلية في النعت ..... ٢٣٥ - ٢٣٧
المسألة الثالثة : الفصل يورث انقطاع النعوت ..... ٢٣٨ - ٢٣٩
المسألة الرابعة : وجوه البدل ٢٤٠

الموضوع **الصفحة**

٦ - المصدر وأحكامه ..... (٢٤١ - ٢٥٧)
المسألة الأولى : بين المصدر واسمه ..... ٢٤١ - ٢٤٢
المسألة الثانية : إسكان المصدر من (فعلان) ..... ٢٤٣ - ٢٤٥
المسألة الثالثة : دلالة اسم الفاعل على المصدر ٢٤٦
المسألة الرابعة : أوْجُه نصب (سبحن) ..... ٢٤٧ - ٢٤٩
المسألة الخامسة : جمع المصدر ..... ٢٥٠ - ٢٥١
المسألة السادسة : الخروج عن المصدر ٢٥٢
المسألة السابعة : بين الجمع والمصدر ٢٥٣
المسألة الثامنة : المصدر الموصوف ..... ٢٥٤ - ٢٥٥
المسألة التاسعة : نصب (سواء) ..... ٢٥٦ - ٢٥٧
الفصل الخامس : في المسائل الفرعية ..... ((٢٥٨ - ٢٨٥))
١ - كسر همزة (إنّ) وفتحها ..... (٢٥٩ - ٢٦٢)
المسألة الأولى : فتح همزة (إنّ) في بدء الكلام ..... ٢٥٩ - ٢٦١
المسألة الثانية : دلالة الجملة مع فتح الهمزة وكسرها ٢٦٢
٢ - اجتماع همزتين : .....
كراهته وحكمه الصرفي ..... ٢٦٣ - ٢٦٤
٣ - التقاء الساكنين ..... (٢٦٥ - ٢٦٨)
المسألة الأولى : التقاء ساكنين معتلين ..... ٢٦٥ - ٢٦٦
المسألة الثانية : التقاء ساكنين صحيحين ..... ٢٦٧ - ٢٦٨
٤ - همز غير المهموز ..... (٢٦٩ - ٢٧٠)
المسألة الأولى : طروء الهمز ٢٦٩
المسألة الثانية : تشبيه ما لا يُهمز بما يهمز ٢٧٠
٥ - التعدية بحروف الجر والتناوب فيها ..... (٢٧١ - ٢٧٥)
المسألة الأولى : التعدية بحرف الجر مستندها السماع ..... ٢٧١ - ٢٧٢
المسألة الثانية : التناوب بين (عن) و(من) ٢٧٣
المسألة الثالثة : التناوب بين (على) و(الباء) ..... ٢٧٤ - ٢٧٥
٦ - إسكان (ها) الضمير ..... ٢٧٦ - ٢٧٧
٧ - (كان) بين التمام والنقص ..... ٢٧٨ - ٢٧٩
٨ - (رأي) بين البصرية والقبلية ٢٨٠
٩ - المطاوعة ٢٨١

الموضوع **الصفحة**

١٠ - المعادلة بين الأفعال ..... ٢٨٢ - ٢٨٣
خاتمة الباب : .....
صور النحاس في الاعتراض على أبي عبيد ٢٨٤
إثبات تحامل النحاس على أبي عبيد ..... ٢٨٤ - ٢٨٥
الباب الثاني : نحو أبي عبيد في نظر غير النحاس .....[٢٨٦ - ٣٨٧]
مدخل الباب : سبب إيراد فصول هذا الباب ٢٨٧
الفصل الأول : جانب أبي عبيد النحوي في المكتبة العربية .....((٢٨٨ - ٣٠٧))
- عند الزجاج ٢٨٩
- عند أبي بكر الأنباري ٢٨٩
- عند النحاس ٢٩٠
- عند الأزهري ٢٩١
- عند ابن خالويه ..... ٢٩١ - ٢٩٢
- عند ابن زنجلة ٢٩٢
- عند أبي علي الفارسي ..... ٢٩٣ - ٢٩٤
- عند مكي ٢٩٤
- عند الأندرابي ٢٩٥
- عند الواحدي ..... ٢٩٥ - ٢٩٦
- عند البطليوسي ٢٩٦
- عند ابن عطية ..... ٢٩٦ - ٢٩٧
- عند نشوان ٢٩٧
- عند الرازي ..... ٢٩٧ - ٢٩٨
- عند السخاوي ٢٩٨
- عند أبي شامة ..... ٢٩٨ - ٢٩٩
- عند القرطبي ٣٠٠
- عند ابن منظور ..... ٣٠٠ - ٣٠١
- عند أبي حيان ٣٠١
- عند السمين الحلبي ٣٠٢
- عند ابن الجزري ..... ٣٠٢ - ٣٠٣
- عند البغدادي ٣٠٣
- عند الألوسي ٣٠٤
ملحوظات ونتائج وتتمات ..... ٣٠٥ - ٣٠٧

الموضوع **الصفحة**

الفصل الثاني : الاعتراضات على أبي عبيد ..... ((٣٠٨ - ٣٣٨))
الموضع الأول : إقامة الصفة مقام الموصوف ..... ٣٠٩ - ٣١٠
الموضع الثاني : الإغراء من غير تقدم الذكر ..... ٣١٠ - ٣١١
الموضع الثالث : كسر السين من (عسى) ..... ٣١١ - ٣١٤
الموضع الرابع : التقاء الساكنين على غير الحد عند البصريين ..... ٣١٤ - ٣١٦
الموضع الخامس : إيراد الإعلال في الرد على أبي عبيد ..... ٣١٧ - ٣١٨
الموضع السادس : (فعَل) لا يخفف ٣١٩
الموضع السابع : حذف (لا) ..... ٣٢٠ - ٣٢١
الموضع الثامن : (غدوة) بين التعريف والتنكير ..... ٣٢١ - ٣٢٤
الموضع التاسع : التباعد بين المتعاطفين ..... ٣٢٤ - ٣٢٥
الموضع العاشر : حذف الألف ..... ٣٢٥ - ٣٢٨
الموضع الحادي عشر : كسر ياء المتكلم ..... ٣٢٨ - ٣٣٠
الموضع الثاني عشر : الخلاف في توجيه النصب : بين الحال أو الخبر ..... ٣٣٠ - ٣٣٢
الموضع الثالث عشر : رسم المصحف وتأثيره في الخلاف النحوي ..... ٣٣٢ - ٣٣٤
الموضع الرابع عشر : الجمع بين استفهامين والاستفهام عن المعلوم ..... ٣٣٤ - ٣٣٥
الموضع الخامس عشر : حماية الإدغام من القلب ..... ٣٣٥ - ٣٣٦
الموضع السادس عشر : الخلاف في (عليهم) وما أشبهها ..... ٣٣٦ - ٣٣٨
الفصل الثالث : اعتراضات ابن قتيبة على أبي عبيد ..... ((٣٣٩ - ٣٥٨))
توطئة ٣٤٠
الموضع الأول : (عُزير) بين الصرف والمنع منه ..... ٣٤٠ - ٣٤٣
الموضع الثاني : الاشتراط في النداء الإضافة إلى (ياء) النفس ..... ٣٤٣ - ٣٤٤
الموضع الثالث : (النون) بين الإخفاء والحذف ٣٤٥
الموضع الرابع : اطراد دلالة التضعيف في الكلمة على معنى ٣٤٦
الموضع الخامس : البدل والاستئناف ، وعلاقتهما بتمام المعنى ٣٤٧
الموضع السادس : لفظة (الأيكة) والخلافات الواردة فيها ..... ٣٤٨ - ٣٥٢
الموضع السابع : تذكير الفعل مع (الملائكة) ..... ٣٥٢ - ٣٥٣
الموضع الثامن : النصب على التفسير ..... ٣٥٤ - ٣٥٥
الموضع التاسع : الاسم والمصدر ٣٥٥
الموضع العاشر : (طوى) بين الصرف والمنع منه ٣٥٦
الموضع الحادي عشر : تذكير الفعل عند وجود الفصل ..... ٣٥٧ - ٣٥٨

الموضوع **الصفحة**

الفصل الرابع : التحريف في نسبة الآراء لأبي عبيد ..... ((٣٥٩ - ٣٦٧))
توطئة ..... ٣٦٠ - ٣٦١
الضرب الأول : التحريف بين أبي عبيدة وأبي عبيد ..... (٣٦١ - ٣٦٧)
الموطن الأول : زيادة الاسم ..... ٣٦١ - ٣٦٢
الموطن الثاني : زيادة (إذ) ..... ٣٦٢ - ٣٦٣
الموطن الثالث : النصب على الإغراء ٣٦٣
الموطن الرابع : تفسير الكلمة عند النحاة ٣٦٣
الموطن الخامس : بين المصدر والجمع ٣٦٣
الموطن السادس : إضمار (كان) ..... ٣٦٤ - ٣٦٥
الموطن السابع : مجيء صيغة (فاعل) بمعنى (مفعول) ٣٦٥
الموطن الثامن : مجيء (إذ) بمعنى (إذا) ..... ٣٦٥ - ٣٦٦
الموطن التاسع : مجيء (الكاف) للقسم ٣٦٦
الموطن العاشر : زيادة (كان) ٣٦٦
الموطن الحادي عشر : الحمل على القلب ..... ٣٦٦ - ٣٦٧
الضرب الثاني : التحريف بين أبي عبيد وغيره ؛ لتشابه الأسماء .....
- التحريف بينه وبين ابن سلام في القول بجواز نصب جزأي (إنّ) وأخواتها ٣٦٧
الفصل الخامس : آراء لأبي عبيد في (كتاب القراءات) ..... ((٣٦٨ - ٣٨٦))
توطئة ٣٦٩
الرأي الأول : (لا) بين النفي والنهي ..... ٣٦٩ - ٣٧٠
الرأي الثاني : الخفض على الجوار ..... ٣٧٠ - ٣٧٢
الرأي الثالث : الاتساع في الخروج عن الظرفية إلى الاسمية ..... ٣٧٢ - ٣٧٤
الرأي الرابع : مجيء (أنّ) بمعنى (لعلّ) ..... ٣٧٤ - ٣٧٥
الرأي الخامس : مجيء التنوين لإتمام بنية الكلمة ..... ٣٧٦ - ٣٧٨
الرأي السادس : الجمع بين القياس والسماع المتمثل في الرسم ..... ٣٧٨ - ٣٧٩
الرأي السابع : تخفيف المهموز بين القياس والسماع ..... ٣٧٩ - ٣٨١
الرأي الثامن : الضمير (هم) بين الانفصال أو الاتصال ..... ٣٨١ - ٣٨٣
الرأي التاسع : سبب منع الصرف من كلمة (إبليس) ٣٨٤
الرأي العاشر : كلمة (الملائكة) بين الاشتقاق والميزان الصرفي ..... ٣٨٤ - ٣٨٥
الرأي الحادي عشر : اختيار تذكير الفعل عند الفصل بينه وبين فاعله ..... ٣٨٥ - ٣٨٦
خاتمة الباب .....
تفسير غياب أبي عبيد عن الساحة النحوية ٣٨٧

الموضوع **الصفحة**

الباب الثالث : نحو أبي عبيد من خلال كتبه المطبوعة ..... [٣٨٨ - ٥٠٥]
مدخل الباب : كيفية ترتيب فصول هذا الباب ، وسبب إيرادها ٣٨٩
الفصل الأول : زيارة لمكتبة أبي عبيد الخاصة ..... ((٣٩٠ - ٣٩٩))
- تراثه غير المطبوع ..... ٣٩١ - ٣٩٥
- تراثه المطبوع ..... ٣٩٥ - ٣٩٩
الفصل الثاني : في ظلال كتاب " غريب الحديث " ..... ((٤٠٠ - ٤٤٩))
بين يدي الكتاب ..... ٤٠١ - ٤٠٣
المبحث الأول : نقاط في المنهج والتناول ..... ٤٠٤ - ٤٠٧
المبحث الثاني : وصف العمل النحوي : ..... (٤٠٨ - ٤١٨)
١ - المسلك التفصيلي ..... ٤٠٨ - ٤١٦
٢ - المسلك الشمولي ..... ٤١٦ - ٤١٨
المبحث الثالث : الكتاب في ميزان النقد من الوجهة النحوية ..... (٤١٩ - ٤٢٥)
١ - مجيء كلام العرب على وجه والحكم على وجه آخر ..... ٤١٩ - ٤٢٠
٢ - الاشتقاق الصرفي في كلمة (مندوحة) ..... ٤٢٠ - ٤٢١
٣ - التفسير الذي لا يوجبه التصريف ٤٢١
٤ - مجيء الجمع لغير معنى ٤٢٢
٥ - الاستشهاد المباين للاشتقاق الصرفي ..... ٤٢٢ - ٤٢٣
٦ - الاعتراض على لغة المحدثين بالحمل على اسم الفعل ..... ٤٢٣ - ٤٢٤
٧ - الاعتراض على لغة المحدثين بقصر دلالة (لا) ..... ٤٢٤ - ٤٢٥
المبحث الرابع : آراء ومسائل ..... (٤٢٦ - ٤٤٠)
المسألة الأولى : من مسائل الإضمار ٤٢٦
المسألة الثانية : مجيء (هاء) السكت في الوصل ..... ٤٢٦ - ٤٢٧
المسألة الثالثة : التعدية بنزع الخافض ..... ٤٢٧ - ٤٢٨
المسألة الرابعة : مخالفة قاعدة العدد - من حيث المطابقة - لعدم ذكر المعدود ..... ٤٢٨ - ٤٢٩
المسألة الخامسة : تثنية المصدر وجمعه وتأنيثه ..... ٤٢٩ - ٤٣١
المسألة السادسة : إغراء الغائب ٤٣٢
المسألة السابعة : من أحكام الإغراء ..... ٤٣٢ - ٤٣٣
المسألة الثامنة : حذف (من) مع كلمة (أجل) ٤٣٣
المسألة التاسعة : حذف (واو) القسم ..... ٤٣٤ - ٤٣٥
المسألة العاشرة : إضمار اسم (إنّ) وخبرها ٤٣٥

الموضوع **الصفحة**

المسألة الحادية عشرة : مجيء (إنّ) بمعنى (نعم) ..... ٤٣٦ - ٤٣٨
المسألة الثانية عشرة : أصل المضعف في مثل (زلزل) وميزانه الصرفي ..... ٤٣٨ - ٤٤٠
المبحث الخامس : اجتهادات وإضافات ..... (٤٤١ - ٤٤٩)
١ - اعتراضاته على لغة المحدثين ٤٤١
٢ - إيراده اجتهاده في حكم الوقف على (لات) ٤٤١
٣ - تفصيل الخلاف في نصب (وحده) والإدلاء برأي جديد ..... ٤٤٢ - ٤٤٤
٤ - تعليقه على (عسى الغوير أبؤسا) ..... ٤٤٤ - ٤٤٧
٥ - رأيه في مجيء الاتباع مع الواو ..... ٤٤٧ - ٤٤٩
الفصل الثالث : نظرات في (الغريب المصنف) ..... ((٤٥٠ - ٤٦٧))
توطئة ٤٥١
المبحث الأول : وقفة مع الكتاب ..... ٤٥٢ - ٤٥٥
المبحث الثاني : وصف العمل النحوي ..... ٤٥٦ - ٤٦١
المبحث الثالث : آراء ومسائل ..... (٤٦٢ - ٤٦٧)
المسألة الأولى : في شواذ التصريف ٤٦٢
المسألة الثانية : صيغة (مفعل) بين المصدر واسم المكان ..... ٤٦٣ - ٤٦٤
المسألة الثالثة : نون (ضيفن) بين الأصالة والزيادة ..... ٤٦٤ - ٤٦٥
المسألة الرابعة : حكم حذف حرف القسم مع بقاء عمله ٤٦٦
المسألة الخامسة : مجيء (أجدّك) في باب القسم ٤٦٦
المسألة السادسة : صيغة (فِعْلى) بين الصرف والمنع منه ٤٦٧
الفصل الرابع : اعتراضات ابن سيده على أبي عبيد ..... ((٤٦٨ - ٤٩٦))
أبو عبيد في « المحكم » و« المخصص » ..... ٤٦٩ - ٤٧٠
وقوع ابن منظور في التصحيف نتيجة لاعتماده على ابن سيده ..... ٤٧٠ - ٤٧١
جوانب اعتمد فيها ابن سيده على أبي عبيد ..... ٤٧١ - ٤٧٢
مسائل الاعتراضات : .....
المسألة الأولى : تركيب العبارة ٤٧٢
المسألة الثانية : العبارة والتصنيف ..... ٤٧٣ - ٤٧٥
المسألة الثالثة : الاعتراض في التصنيف ..... ٤٧٥ - ٤٧٦
المسألة الرابعة : صيغة المفعول لا يعبّر بها عن الفاعل ..... ٤٧٦ - ٤٧٧
المسألة الخامسة : الياء لا تكون أصلاً في بنات الأربعة ..... ٤٧٧ - ٤٧٩
المسألة السادسة : الدلالة بين المعنى والاشتقاق ..... ٤٧٩ - ٤٨٠

الموضوع **الصفحة**

المسألة السابعة : الخلاف في الميزان الصرفي ..... ٤٨١ - ٤٨٢
المسألة الثامنة : نزع الخافض ..... ٤٨٢ - ٤٨٣
المسألة التاسعة : صيغة (فِعال) بين البناء والإعراب ..... ٤٨٣ - ٤٨٤
المسألة العاشرة : جمع (فَعولَ) على (فُعول) ..... ٤٨٤ - ٤٨٥
المسألة الحادية عشرة : الجمع على حذف الزوائد ..... ٤٨٥ - ٤٨٧
المسألة الثانية عشرة : جمع (فَعْله) على (فِعال) ..... ٤٨٧ - ٤٨٨
المسألة الثالثة عشرة : جمع (فاعِل) على (أفعال) ٤٨٨
المسألة الرابعة عشرة : الحكاية عن الكسائي ..... ٤٨٩ - ٤٩٠
المسألة الخامسة عشرة : جمع الجمع بين القياس والسماع ..... ٤٩٠ - ٤٩٢
المسألة السادسة عشرة : من أحكام النسب ..... ٤٩٢ - ٤٩٣
المسألة السابعة عشرة : المقلوب لا مصدر له ..... ٤٩٣ - ٤٩٦
الفصل الخامس : آراء ومسائل منثورة ..... ((٤٩٧ - ٥٠٤))
المسألة الأولى : من أحكام صيغة (فَعْلى) ..... ٤٩٨ - ٤٩٩
المسألة الثانية : الحكاية مع الألف واللام ..... ٤٩٩ - ٥٠٠
المسألة الثالثة : انفراد العرب بـ(ال) ..... ٥٠٠ - ٥٠١
المسألة الرابعة : حذف (لا) من غير تقدم حرف نفي ..... ٥٠١ - ٥٠٢
المسألة الخامسة : حذف (هاء) الندبة ٥٠٢
المسألة السادسة : وقوع المفرد في الدلالة على الواحد والجمع ٥٠٢
المسألة السابعة : جعل ما بعد (إلى) غير داخل فيها ٥٠٢
المسألة الثامنة : حذف نون الجمع ..... ٥٠٢ - ٥٠٣
المسألة التاسعة : الوقف على المنصوب المنون بالسكون ..... ٥٠٣ - ٥٠٤
المسألة العاشرة : الملحق بمزيد الرباعي بين التعدية واللزوم ٥٠٤
خاتمة الباب .....
قيمة آراء أبي عبيد النحوية ٥٠٥
الباب الرابع : مقصورة فكره النحوي ..... [٥٠٦ - ٥٧٤]
مدخل الباب : سبب إيراد فصول هذا الباب وترتيبها ٥٠٧
الفصل الأول : اختيار القراءة وصلته بنحوه ومذهبه ..... ((٥٠٨ - ٥٢٩))
أوجه الاختلاف في القراءات ومساحة الجانب النحويّ فيها ٥٠٩
أسبقية أبي عبيد في التصنيف في القراءات ٥١٠
منزلة اختيارات أبي عبيد ..... ٥١١ - ٥١٤

الموضوع **الصفحة**

أسسه العامة في الاختيار : الكليّة والتفصيلية
وعلاقتها بالجانب النحوي ..... ٥١٤ - ٥٢٠
دراسة اختيارات أبي عبيد ..... ٥٢١ - ٥٢٢
اختيار القراءة لا يتصدى له إلا من له دراية وتمكّن في علوم العربية ٥٢٣
موقف أبي عبيد من الشيوخ وقراءة الكوفيين ..... ٥٢٣ - ٥٢٤
التعليل والاحتجاج في اختياراته ..... ٥٢٤ - ٥٢٧
صلة اختياراته بنحوه ومذهبه ..... ٥٢٧ - ٥٢٨
الهدف من إيراد هذا الفصل ، ونتائجه ٥٢٩
الفصل الثاني : أبو عبيد النحوي ..... ((٥٣٠ - ٥٤٢))
المبحث الأول : جانبه النحوي ٥٣١
المبحث الثاني : الحكم عليه في هذا الجانب ..... ٥٣٢ - ٥٣٦
المبحث الثالث : تأليفه في النحو ..... ٥٣٧ - ٥٣٨
المبحث الرابع : مذهبه النحوي ..... ٥٣٩ - ٥٤٢
الفصل الثالث : موقف أبي عبيد من قضايا : الإمالة ، والرسم ،
والترجيح بين القراءات ..... ((٥٤٣ - ٥٥٥))
المبحث الأول : رأيه في الإمالة ..... (٥٤٤ - ٥٤٩)
درجات الإمالة وأسبابها ..... ٥٤٤ - ٥٤٥
الخلاف بينه وبين الداني في أيّ أوجهها أوْجه ..... ٥٤٥ - ٥٤٧
تفسير رأي أبي عبيد ٥٤٨
مسألة ملحقة ..... ٥٤٨ - ٥٤٩
المبحث الثاني : رسم المصحف ..... (٥٥٠ - ٥٥٢)
موقف أبي عبيد منه ٥٥٠
الاحتجاج به ٥٥١
حجيّته ٥٥٢
المبحث الثالث : الترجيح بين القراءات الصحيحة وإنكار بعضها ..... (٥٥٣ - ٥٥٥)
إلزام القياس النحوي ٥٥٣
الموقف العام ..... ٥٥٣ - ٥٥٤
موقف أبي عبيد ..... ٥٥٤ - ٥٥٥

الموضوع **الصفحة**

الفصل الرابع : الفكر والمنهج ..... ((٥٥٦ - ٥٦٥))
المبحث الأول : صناعة فكر أبي عبيد العلمي على وجه العموم ، والنحوي
على وجه الخصوص ..... ٥٥٧ - ٥٦٠
المبحث الثاني : السمات العامة لفكر أبي عبيد النحوي (الخطوط العريضة) ..... ٥٦١ - ٥٦٢
المبحث الثالث : نقاط في المنهج ..... (٥٦٣ - ٥٦٥)
١ - وقفة مع مصطلحات أبي عبيد ٥٦٣
٢ - موقفه من متقدمي النحاة ٥٦٤
٣ - موقفه من أشياخه ٥٦٤
٤ - أبو عبيد والآراء النحوية الشاذة ..... ٥٦٤ - ٥٦٥
الفصل الخامس : أصول أبي عبيد النحوية ..... ((٥٦٦ - ٥٧٤))
أصول النحو تشمل الأدلة والكليات والضوابط العامة ٥٦٧
أدلة أبي عبيد النحوية : .....
١ - السماع أو النقل ..... (٥٦٧ - ٥٧١)
أ - القرآن الكريم ..... ٥٦٨ - ٥٦٩
ب - الحديث النبوي الشريف ..... ٥٦٩ - ٥٧٠
جـ - كلام العرب : نثراً وشعراً ..... ٥٧٠ - ٥٧١
٢ - القياس ..... (٥٧١ - ٥٧٢)
- الحجج ٥٧١
- العلة ٥٧٢
- أنواعها ٥٧٢
٣ - الإجماع ..... (٥٧٢ - ٥٧٣)
- مفهومه ٥٧٢
- موقف أبي عبيد منه ٥٧٣
٣ - استصحاب الحال ٥٧٣
تتمة : الإشارة إلى تعارض الأصول ٥٧٣
خاتمة الباب : .....
استقلال فكر أبي عبيد النحوي ٥٧٤
الخاتمة ..... [٥٧٥ - ٥٨١]
أهم الملحوظات والنتائج العامة والتوصيات ..... ٥٧٦ - ٥٨١
الفهارس ..... [٥٨٢ - ٦٢١]
- الآيات القرآنية ..... ٥٨٣ - ٥٨٩
- الأشعار والأراجيز ٥٩٠
- المصادر والمراجع ..... ٥٩١ - ٦٠٧
- الموضوعات ..... ٦٠٨ - ٦٢١

Abstract

This discussion seek to discover on grammatical thinking for premium personality scientific imam from imams Islamite assembly to imams and knowing except that : abo obied alkasem ben salam alhrrawy date death 224hig and that through study and analysis many things abstract title consists that to result relies target and purpose and that summary on following things :

First : alnahas sayed that objections and known of abe obed on quran analysis that to summary after delete seems from him one hundred and twenty question .

Second : abo obeed position with other alnahas between supporter and objections

Third : appear this side through special office and legacy printing and autograph .

Forth : plunge on depth his grammatical think and extraction situation and republic foresight after browser communal performance and all whip to grammatical bases that support that and him and inference and deduction factor affect or control on industry grammatical think to arrive allocation feature and style and republic properties grammatical think

Construction that this research consists to following

Introduction : to explain the protocol and frame completely : income and taxonomy

Lead –up : to taken for position abe obeed and alnahas on Arabic science and four chapter :

Chapter one : objections alnhas for abe obed to analysis quran .....

Consists on following chapters : on bases and completely and means and analysis and word and formulary on position and grammatical on branches position .

Chapter two : abo obed grammatical to look other alnhas and consists to following chapters :

Side abe obeed grammatical on Arabic office and objections to abe obeed , objections ebn taimia and garble percent opinions to abe obeed transparent opinions from that from his book writing public readings

Chapter three : abo obeed grammatical through printing books and consists that following chapter :

Visit to abe obeed office to shadow book hadeth stranger

Looks on standard stranger , ebn saeda objections and opinions , wallflower position

Chapter four : box grammatical think that and consists on flowing chapters :

Choice reading and relation to grammatical side and his situation from some public proposition , thinking and protocol , abe obeed grammatical bases

Conclusion : to income important marks and public result and recommendations